تعليق لطيف على

قواعد الإعراب

لمحب الدين محمد بن خليل البصروي (ت 889 هـ)

تحقيق الأستاذ الدكتور

نوفل علي الراوي

قسم اللغة العربية / كلية الآداب

جامعة الموصل



تعليق لطيف على

قواعد الإعراب

لمُحب الدين محمد بن خليل البُصْرَوِيِّ (ت 889 هـ)

تعليق لطيف على

قواعد الإعراب

لمُحب الدين محمد بن خليل البُصْرَويّ (ت 889 هـ)

الطبعة الأولى

2023



تعليق لطيف على
قواعد الإعراب
لمُحب الدين محمد بن خليل البُصْرَويِّ (ت 889 هـ)

تحقيق ودراسة

أ.د. نوفل علي مجيد الراوي



بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2019 / 11/ 5979)

415

الراوي، نوفل علي

تعليق لطيف على قواعد الاعراب امحب الدين محمد بن خليل البصروي/ نوفل علي الراوي

الواصفات: /الإعراب//قواعد اللغة//اللغة العربية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN: 978-9923-23-041-1

المحتويات

مقدمة المحقق

بسم اللـه الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين والمبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعد تحقيق المخطوطات عملا مهما لربط الحاضر بالتراث الذي خلفه أسلافنا العظام إذ من المستحيل أن تبقى تلك الاعمال حبيسة على الرفوف وفي غياهب المكتبات لما حوته من علم ولا بد من أن يشمر الابناء عن سواعده لاستظهاره ونشره ليعم نفعه ويستفيد طلبة العلم منه، أما ما يخص المكتبة النحوية فقد زخرت بمؤلفات عديدة منها قد حُقِّقَ وعمَّ نفعه، ومنها لم تطله يد المحققين بعد، ولو تأملنا في هذا الكتاب الذي أعاننا اللـه على تحقيقه قد نقل مؤلفه (البُصروي) من مصادر لم تحقق بعد ولو حققت لأفدنا منها كثيرا، من ذلك كتاب العلامة ابن جماعة الذي نقل منه في مواضع معدودة لكننا وقفنا مكتوفي الأيدي لأننا لم نستطع الوصل إلى كتابه: أوثق الأسباب إلى معرفة قواعد الإعراب، وقسم آخر مصادر ضاعت ولم يبق منها سوى النقولات التي ذكرها العلماء في بطون كتبهم، ونضرب هنا مثلا شرح الدماميني على المغني فقد نقل منه مادة علمية كبيرة وما وصلنا من هذا الشرح هو الشرح الكبير الذي لم يكمله مؤلفه بعد، والآخر الشرح الصغير الذي نقل منه كثيرا وعوَّل عليه دائما.

وهنا لابد لي أن أقول إنَّ هذا السفر العظيم في النحو العربي قد شغلني كثيرا فعقدت العزم على تحقيقه تحقيقا علميًا رصينا على وفق القواعد ولأسس التحقيقية وأنا اعمل في هذا التحقيق منذ سنين لأخرجه كما اراده مؤلفه او مقاربا لما اراده ولم يتوافر لدي من نسخ هذا المخطوط سوى نسخة فريدة محفوظة في مكتبة جستربتي التي أهدتني إياها مشكورة، و ما يميز هذه النسخة انها جاءت بخط مؤلفها ومن المعلوم عند المحققين الأثبات أن

النسخة التي كتبت بخط مؤلفها تكون أثبت من أية نسخة ولا سيما إن لم يكن فيها ما يشينها من تلف أو سقط او طمس، ومع ذلك فلم تفتر همتنا فوازنت قواعد الاعراب بالنسخة التي حققها الدكتور علي فودة نيل علما بأن قواعد الاعراب قد حققت تحقيقات كثيرة لكن ما وجدته مطابقا لما شرحه البصروي هو قواعد الاعراب بتحقيق الدكتور علي فودة نيل، وخرجت الأقوال ونسبتها الى أصحابها وخرجت الايات القرآنية والقراءات القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية ما استطعت الى ذلك سبيلا، فضلا عن ذلك فلم ادخر وسعا في ترجمة الاعلام وتصويب الاخطاء وبيان ما أدخله المولف على منقولاته من المصادر الاخرى وما نقص منها واشرت الى ذلك برمز (+)، وحصرت ما أدخله المؤلف على الكتاب بعد مراجعته أو ما علق عليه في الهامش بين (/..../) وما إلى ذلك من الرموز التي أسعفتنا في بيان المقصود، وقد وضعنا فهرسة خاصة بها، فضلا عن ذلك دعمت العمل بفهارس لابد من توافرها للأعلام والكتب والشواهد القرآنية والشعرية، أما الشواهد الحديثة والقراءات القرآنية فلم اضع لهما فهارس خاصة بهما لقلتهما في الاستشهاد. هذا ما وفقني الله تعالى، وأسأله القبول في القول والفعل هو نعم ذلك والقادر عليه، وما اقدمه للقارئ الكريم قابلا للمناقشة ولتصحيح ما قد أغفلته العين وحرره القلم سهوا.

المحقق

أ.م.د. نوفل علي مجيد الراوي

القسم الأول

الدراســـــة

ترجمة البُصْرَويُّ

نكتب عن البُصْرَويّ هنا بإيجاز لأننا قد عرَّفنا به تعريفًا واسعًا عريضًا في أطروحتنا للدكتوراه الموسومة بـ: (إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن) للمؤلف نفسه محب الدين محمد بن خليل البُصْرَويّ المتوفى سنة (889هـ) بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدوان حفظه الله، وكان ذلك في سنة 2006م، وكنا قد حصلنا فيها على درجة الامتياز، فنقول بعد التوكل على الله إنَّ العلماء الذين ترجموا للبُصْرَويّ اختلفوا في تحديد اسمه وكنيته ولقبه اختلافًا يسيرا، ففي الضوء اللامع[1] هو: محمد بن خليل المحب البُصْرَويّ الدمشقي، وفي كشف الظنون[2]: الشيخ محب الدين البُصْرَويّ الشافعي، وفي شذرات الذهب[3]: المحب بن الغرس البُصْرَويّ، وفي الأعلام[4]: محمد بن خليل بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن الإمام غرس الدين خليل البُصْرَويّ الدمشقي الشافعي، وفي هدية العارفين[5]: محمد بن خليل بن محمد البُصْرَويّ محب الدين الشافعي، وفي إيضاح المكنون[6]: البُصْرَويّ محمد بن خليل، وفي معجم المؤلفين[7]: محمد بن خليل بن محمد البُصْرَويّ، الدمشقي الشافعي المحب.

من ذلك يمكننا القول إنَّ اسمه: محمد بن غرس الدين خليل، ولقبه: محب الدين، وموطنه: بُصرى وهي مدينة شامية من أعمال (دمشق) جنوبي (حوران) كانت مشهورة عند العرب قبل الإسلام وبعده[8]، و مذهبه: شافعي.

---

(1) 237/7.
(2) 1135/830،2/1.
(3) 100/8و335
(4) 117/6.
(5) 212/6.
(6) 243/3.
(7) 291/9.
(8) ينظر: معجم البلدان ـ ياقوت الحموي:241/1، ودائرة المعارف ـ بطرس البستاني :459/5.

وقد انفرد الزركلي إلى أنَّه أبو عبد الـلـه، بيد أنَّ الكتب التراجم تجمع على أنَّـه كـان حـصورًا لا يأتي النساء[1]؛ لذلك أوصى بمؤلفاته لأحد تلامذتـه[2]، وهـذا الانفـراد في ذكـر الكنيـة لا يقـوى دلـيلاً قطعيًا يعتد به.

تلامذته :

ومما يلفت النظر في ترجمات (البُصْرَويّ) أنها قد خلت من الإشارة إلى أي شـيخ مـن شـيوخه، ولكنها لم تخل من الإشارة إلى بعض تلامذته، وقد عرفنا من تلامذته رجلين:

الأول: بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت 963)[3] صاحب كتـاب: (معاهـد التنصيص في شرح شواهد التلخيص) وهو مشهور.

الثاني: عز الدين أبو الخير عبد العزيز بن عمر بن محمـد الـشهير بـابن فهـد (ت 921هــ)[4] وكـان محدثاً ومؤرخاً، صنف معجماً بأسماء شيوخه ألمحَ إليه السخاوي وابن العماد، وذكرا أنـه تلمـذ للمحـب البُصْرَويّ[5] في معرض ذكرهما لمؤلفاته، ومن الطريف أيضاً: أن يكون السخاوي قـد تـرجم لـه في حياتـه، والدليل: أنه لم يذكر سنة وفاته في ترجمته له[6].

مؤلفاته:

من مؤلفاته التي استطعنا ان نحصل عليها من كتب التراجم ما يأتي :

---

(1) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع :238/7.

(2) م. ن :237/7.

(3) ينظر، الأعلام:345/3، وريحانة الألبا وزهرة الحيـاة الـدنيا ـ شـهاب الـدين أحمـد بـن محمـد الخفـاجي:60/2، وشذرات الذهب في أخبار مَن ذهب: 8 /335ـ336، والضوء اللامع:4 /178ـ179، وكشف الظنون عـن أسـامي الكتب والفنون :665/1ـ 668، ومعجم المـؤلفين :205/5، وهديـة العـارفين ـ اسـماء المـؤلفين وآثـار المـصنفين :563/1.

(4) ينظر،الأعلام: 24/4، وشذرات الذهب: 100/8، والضوء اللامع: 224/4،وهدية العارفين: 583/5.

(5) الضوء اللامع:225/4،وشذرات الذهب:102/8.

(6) إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرن ـ لمحب الدين محمد بن خليـل البُـصروي (ت 889هــ)، بتحقيقنـا، أطروحة دكتوراه، الدراسة: 16 .

1ـ إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن[1]:

انفرد السخاوي بالإشارة إليه، ولكنَّه لم يسمه بالعنوان المذكور، بل وسماه بـ: (إعراب من الطارقية إلى خاتمة القرآن)، والعنوان الذي ذكرناه هو المسطور في المخطوطة التي قمنا بتحقيقيها في أطروحتنا للدكتوراه سنة (1006م).

2ـ **تعليق لطيف على قواعد الإعراب:** لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري النحوي(ت761هـ)، وقد وجدنا العنوان المذكور في الصفحة الأولى من مخطوطة الكتاب بخط مؤلفه[2]، ثم وجدنا السخاوي والبغدادي والزركلي وعمر رضا كحالة يذكرونه بعنوان: (شرح القواعد الكبرى)[3] وكان ابن هشام قد ألف كتابين: الأول منهما بعنوان: (القواعد الصغرى) والثاني بعنوان: (القواعد الكبرى)[4] المتداولة بين أيدي الناس بعنوان: (الإعراب عن قواعد الإعراب) وهو الذي علَّق عليه البُصْرَويّ، وهو أوسع من كل الشروحات على الإطلاق. وهو الذي حققناه في هذا الكتاب.

3ـ **حاشية على ألفية العراقي في أصول الحديث[5]:** لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الحافظ العراقي (ت 806هـ).

4ـ **حاشية على شرح ابن المصنف للألفية[6]**، والمقصود: شرح بدر الدين محمد بن محمد بن عبد اللـه بن مالك النحوي (ت686هـ) للألفية المشهورة في النحو والمسماة بـ (الدرة المضية في شرح الألفية).

---

(1) الضوء اللامع :237/7، و إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرن، الدراسة: 14.

(2) مخطوطة مصورة في المكتبة المركزية في جامعة الموصل.

(3) الضوء اللامع :277/7، وهدية العارفين :212/6، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون :243/2، والأعلام :117/6، ومعجم المؤلفين :291/9.

(4) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :69/2، وكشف الظنون: 1357/124،2/1، والإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي :030

(5) الضوء اللامع :237/7.

(6) م. ن، ص. ن.

5ـ **شرح الألفية في أصول الفقه**[1]: لشمس الدين أبي عبيد اللـــه محمـد بـن عبـد الـدائم البرمـاوي الشافعي (ت831هـ)، وعنوانها الكامل:(النبذة الألفية في الأصول الفقهية) .

6ـــ **شرح الخزرجيــة**[2]: المعروفــة بعنــوان: (الرامــزة)، وهــي منظومــة مــن البحــر الطويــل في علمي(العروض والقوافي) لضياء الدين أبي محمـد عبـد اللـــه بـن محمـد الأنـصاري الخزرجـي الأندلسي (ت 626هـ).

7ـ **شرح عروض ابن أبي الجيش:** لأبي محمد عبد اللـــه بـن محمـد الأنـصاري المغـربي الأندلـسي(ت 549هـ) المشهور بعنوان:(عروض أندلسي)، وهو غير (الخزرجية) المذكورة آنفاً، لأنَّها تلتبس بـه لتطابق اسمي المؤلفين[3].

8ـــ **شرح مـصنف ابـن الحاجـب الأصـلي**[4]: لأبي عمـرو عـثمان بـن عمـر النحـوي المـشهور بـابن الحاجب(ت646هــ) وكـان قـد ألـف كتابـاً سـماه: (منتهـى الـسول والأمـل في علمـي الأصـول والجدل) وهو الذي شرحه البُصْرَويّ، لأنَّ ابن الحاجب كان قد اختصر كتابـه المـذكور اختـصاراً اشتهر بين النـاس بعنـوان: (مختـصر المنتهـى)[5]، ومـن هنـا جـاء الحـرص عـلى وصـف كتـاب: (المنتهى) بأنه: (الأصلي)[6].

9ـ **شرح المنفرجة**[7]: وهي قصيدة لأبي الفضل يوسف بن محمد بن يوسف المعروف بـابن النحـوي (ت 513هـ) على الأرجح

---

(1) الضوء اللامع :237/7، و كشف الظنـون :151/1، والأعـلام :117/6،وهديـة العـارفين :117/6، ومعجـم المـؤلفين :291/9.

(2) ينظـر، الـضوء اللامـع: 237/7، وكـشف الظنـون :2/2،1135/830، والأعـلام :230/6، وهديـة العـارفين:212/6، ومعجم المؤلفين:291117/9.

(3) كشف الظنون :1135/2، وهدية العارفين :212/6، وإيضاح المكنون :243/3، وعـروض أندلـسي ـ تحقيـق :عبـد اللـه كنون مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الثالث، سنة :1979م ،ص:155ـ 156.

(4) الضوء اللامع:237/7.

(5) كشف الظنون :1358/2.

(6) الضوء اللامع:237/7.

(7) م.ن، ص.ن.

10ـ **شروح فرائض الإرشاد**[1]: والمقصود: (إرشاد أولي الألباب إلى معرفة الصواب) لشمس الدين محمود بن أحمد اللارندي الحنفي(ت 725هـ).

11ـ **قطعة على الإرشاد في فروع الشافعية**[2]: لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المقريء الزبيدي اليمني (ت 836هـ).

12ـ **قطعة على: منهاج الطالبين في مختصر المحرر في فروع الشافعية**[3]: لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت676).

13ـ **مختصر الحاوي الصغير في فروع الشافعية**[4]: لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني(ت 665هـ).

وفاته:

اختلفت الأقوال في سنة وفاة البُصْرَويّ ـ رحمه الله ـ بين ثلاث سنوات:

ـ الأولى: (889) تسع وثمانين وثمان مئة[5].

ـ الثانية: (879) تسع وسبعين وثمان مئة[6].

ـ الثالثة: (809) تسع وثمان مئة[7].

والذي ترجح لنا من بين هذه الأقوال السنة الأولى، إذ لا تصح الثانية؛ لأنَّ المؤلف قد أرَّخ انتهاءه من تأليف كتابه (إعراب ثلاثين سورة) [8] ومن تحريره في مدونته بسنة (877هـ)، ولا تصح الأخيرة؛ لأنَّ البُصْرَويّ يكون باعتبارها قد توفي قبل وفاة تلميذه :عز

(1) ينظر، الضوء اللامع:237/7، وإيضاح المكنون :243/2، وهدية العارفين :213/6،و معجم المؤلفين :291/9

(2) ينظر، الضوء اللامع:237/7.

(3) ينظر، م. ن، ص. ن.

(4) ينظر، هدية العارفين:213/6.

(5) ينظر، الضوء اللامع:237/2، وهدية العارفين:212/6، و الأعلام:117/6.

(6) ينظر، كشف الظنون:1136/1.

(7) ينظر، معجم المؤلفين:291/9.

(8) ينظر، إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن، الدراسة: 20.

الدين بن فهد (ت 921هـ) باثنتي عشرة ومئة سنة، وقبل وفاة تلميذه الآخر: عبد الـرحيم العبـاسي (ت 963هـ) بأربع وخمسين ومئة سنة، وهو رجل لم يعرف عنه أنه قد عاش أكثر مـن بـضع وسـتين سنة، فكيف بلغ مبلغ القيام بتدريس الرجلين المذكورين، وهاهنا يمكن أن نعود أدراجنا إلى تحديـد سنة ولادة البُصْرَويّ نفسها انطلاقاً من القول الأول في سنوات وفاته لنقول: إنَّه قد ولد باعتبار ذلـك القول في حدود سنة أربع وعشرين وثمان مئة.

عنوان الكتاب

قد يتبادر إلى الذهن في الوهلة الأولى أن الكتاب الذي يحمل العنوان الآتي: (تعليق لطيف على قواعد الإعراب) كما هو مطبوع ومثبت على الغلاف، لا يصلح أن يكون عنوانًا؛ كون البُصروي نفسُهُ قد ذكر أن عنوان كتابه هو: (شرح قواعد ابن هشام) وذلك في كتابه الذي ألفه بعد تأليفه هذا الكتاب وهو (إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن)، الذي حققناه في دراستنا للدكتوراه وحصلنا فيها على درجة الامتياز بفضل الله تعالى ومنّه وبركاته. فقد قال البصروي في إعراب قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ [سورة الهمزة آية- 4]: ((كلا: حرف ردع وزجر، فيجوز الوقف عليها والابتداء بما بعدها، ويجوز أن تكون بمعنى: حقاً، فتكون متصلة بما بعدها، وقد ذكرتُ في " كلا " في: (شرح قواعد ابن هشام) ما يتعين الوقف عليه)) [(1)]، وقال في موضع آخر: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ [سورة العلق آية- 6]: ((كلا: حرف ردع وزجر، أو تنبيه، وقيل: حقاً وقال ابن هشام الصواب أنَّها هنا بمعنى: الاستفتاحية، ولو كانت بمعنى: حقاً، لَمَا كُسِرَتْ همزة(إنَّ) بعدها، وقد بينا ذلك كلِّهِ في: (شرح قواعد ابن هشام))) [(2)].

وجاء عنوانه في مصادر ترجمته كالضوء اللمع[(3)] وهدية العارفين[(4)] والأعلام[(5)]، بـ (شرح القواعد الكبرى لابن هشام)، وقد توهم البعض فظن أنهما كتابان وضعهما البصروي لشرح قواعد الإعراب بعنوانين مختلفين، لكن واقع الحال يثبت أنَّه كتاب واحد فحسب، لكن لما كان المخطوط بخط مؤلفه فلا يسعنا إلا أن نثبت ما حرره المؤلف بنفسه حيث قال في مستهل شرحه بعد حمد الله والصلاة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ما

---

(1) إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن :51.

(2) م. ن: 85.

(3) ينظر: 237/7.

(4) ينظر: 212/2.

(5) ينظر: 118/6.

يأتي: ((فهذا تعليق لطيف على قواعد الإعراب للشيخ الإمام جمال الدين بن يوسف جمال الدين بن هشام الأنصاري ـ تغمده الله برحمته ـ نوضح معانيها، ونبين مقاصد مؤلفها ـ إن شاء الله تعالى))، فضلاً عن ذلك لو أننا عدنا الى المكتبة العربية لوجدناها قد احتضنت مؤلفات عديدة تحمل عنوان (تعليق أو تعليقات أو التعليقات. ...) من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر

1 ـ تعليق من أمالي ابن دريد، لأبي بكر محمد بن دريد.

2 ـ تَعْلِيق الفواضل على اعراب العوامل، لزيني زاده

3 ـ تَعْلِيق العرفة فِي النَّحْو، لِابْن بابشاذ النَّحْوِيّ.

4 ـ تَعْلِيق الْفَوَائِد فِي شرح تسهيل الْفَوَائِد، للدماميني

5 ـ تعليق على التنبيه في فقه الشافعية، و تعليق على مختصر ابن الحاجب، للفَزَاري

6 ـ تعليق على ديوان المتنبي و تعليق على شرح ابن بدرون لقصيدة ابن عبدون، للسلاوي.

7 ـ التعليق على البسملة، للنفراوي.

8 ـ التعليق الوجيز على الكتاب العزيز، لابن عقيل.

9ـ تعليق على اللمع لابن يعيش.

10 ـ تعليق على كتاب سيبويه للشلوبين.

وبناء على ذلك آثرنا أن يكون العنوان كما هو مثبت على الغلاف (تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام رحمه الله سبحانه وتعالى) المنسوخ بخط مؤلفه، وكما ثبته المؤلف في خاتمة كتابه بقوله: ((تم التعليق على القواعد بحمد الله وعونه)).

شروح قواعد الاعراب وحواشيها ومنظوماتها

من خلال البحث في متون المصادر والمراجع وكتب التراجم استطعت أن أجمع ما تيسر من الشروحات والحواشي والمنظومات على قواعد الإعراب، ولابد من الإشارة هنا إلى وجود تداخل في كتابين لابن هشام الانصاري وكلاهما في قواعد الإعراب، الاول الإعراب عن قواعد الإعراب وهو القواعد الكبرى، والآخر مختصر له سماه بالقواعد الصغرى أو نكت الإعراب، ودونكم جدولا بهذه الشروحات والحواشي والمنظومات :

ت	العنوان	المؤلف	توصيفه
1	أحسن الأسباب في شرح قواعد الإعراب	لأحمد بن إبراهيم القباوقجي المشهور بالصابوني (ت 1334هـ) [1].	مخطوط
2	الإغراب في نظم قواعد الإعراب	لمَعْرُوف البرزنجي مُحَمَّد بن مصطفى بن أحْمَد الحسينى البرزنجي الشَّافِعِي القادرى (ت1254 هـ) [2]	مخطوط
3	أوثقُ الأسبابِ شرح قواعد الإعراب	لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن جَمَاعةَ الكَنانِي (ت 819 هـ) [3].	مخطوط
4	بهجة القواعد في نظم قواعد الإعراب	(نظم) لأبي البقاء أحمد بن محمد الأحمدي (ت 909هـ) [4]	مخطوط

(1) ينظر: الأعلام: 86/1.

(2) ينظر، هدية العارفين: 396/2

(3) له ستة شروح على قواعد الإعراب ثلاثة على القواعد الكبرى وثلاثة على القواعد الصغرى، ينظر: أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى لابن جماعة، تحقيق ـ د. هشام محمد عواد الشويكي: الدراسة. منشور في مجلة الجامعة (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 15، العدد: 2، لسنة: 2007م.

(4) ينظر، الأعلام: 289/6.

5	تحفة الطلاب	(نظم) لشهاب الدين أحمد بن الهائم (ت815 هـ) [1]	مخطوط
6	تعليق لطيف على قواعد الإعراب	لمحب الدين محمد بن خليل البصروي (ت889 هـ)	وهو الكتاب المقصود في هذه الدراسة
7	التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب	عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي (ت 1376هـ)	مطبوع بتحقيق محمد بن سليمان بن عبد العزيز آل بسام
8	توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب	لمحمود بن إسماعيل بن عبد الله بن يوسف بن هشام [2].	مخطوط
9	حاشية ابن جماعة على أوثق الأسباب	(حاشية) لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن جَمَاعةَ الكَنانِي (ت 819 هـ) [3].	مخطوط
10	حاشية على شرح الشنواني على قواعد الإعراب	(حاشية) لمحمد بن عبد الرحمن الحموي (ت 1017هـ)	مطبوع محقق
11	حل معاقد القواعد التي تثبت بالدلائل والشواهد	لأبي الثناء أحمد بن محمد بن عارف الزيلي السيواسي الشمسي (ت 1006 هـ)	مطبوع بتحقيق د. عمر علي محمد الدليمي
12	شرح الإعراب	لمحمد بن علي بن جعفر بن مختار الشمس أبي عبد الله المعروف بابن قمر (ت876هـ) [4].	مخطوط

(1) ينظر: كشف الظنون: 81/1.

(2) ينظر: حواشي جلال الدين المحلي: 19.

(3) ينظر، شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب، رسالة ماجستير: 30.

(4) ينظر: شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب: 31.

13	شرح الإعــــــراب المسمى بالفضيض	لبكــر بــن عــلي فــردي القيــصري المعروف بمولى زاده (ت1145)[1]	تحقيق نعمات عبد اللـه عطيـــة الـــبرش، رســـالة ماجستير، بتحقيق محمود محمد العامودي
14	شرح الإعــراب عــن قواعد الإعراب	لزين الدين أبي بكر بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت893 هـ) [2].	مخطوطٌ
15	شرح تحفة الطلاب على قواعد الإعراب	إبراهيم بن محمد خليـل القـاوقبي (ت 901 هـ) [3]	مخطوط
16	شرح جديــد عـــلى قواعد الإعراب	لبدر الدين العَيْني محمود بن أحمد بن مـوسى بـن أحمـد (ت 855 هــ) [4].	مخطوط
17	شرح عـــلى قواعـــد الإعراب	لشِهاب الدين أحمد بن محمَّـد بـن عماد بـن عـلي القُـرافي المعـروف بــ "ابن الهائم"(ت 815 هـ) [5].	مخطوط
18	شرح قواعد الإعراب	لعبد اللـه بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فرحـون اليَّعمُـرِيُّ (ت 769هـ) [6].	مخطوط
19	شرح قواعد الإعراب	لشهاب الدين أحمـد بـن إسـماعيل بن أبي بكر الإِبْشيطي (ت 883هــ) [7].	مخطوط

(1) ينظر: شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب، رسالة ماجستير: 32.

(2) ينظر: إيضاح المكنون: 100.

(3) ينظر: كشف الظنون: 81/1.

(4) ينظر: حواشي جلال الدين المحلي: 18.

(5) ينظر: الضوء اللمع لأهل القرن التاسع ـ للسخاوي: 157/2ـ158.

(6) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ـ لابن فرحون برهان الدين اليعمري: 458/1.

(7) ينظر: شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب: 41.

20	شرح قواعد الإعراب	لمحمود بن إسماعيل بن عبد اللـه الخـرتَبِرْتي الرومـي الحنفـي (ت910 هـ)[1].	مخطوط
21	شرح قواعد الإعراب	لمحمـد بـن مـصطفى القوجـوي المشهور بشيخ زاده (ت 950 هـ).	مطبوع بتحقيق إسماعيل إسمعيل مروة
22	شرح قواعد الإعراب	لنور الدِّين علي العُسَيْلي (مختلف في وفاتـه، قيـل سـنة 980 هـ أو 994هـ) [2]	مخطوط
23	شرح قواعدِ الإعرابِ	لمُحي الـدِّين محمَّـد بـن سليمـان الكَافِيجِي الحَنَفـي (ت 879 هـ)	مطبوع بتحقيـق الـدكتور فخر الدين قباوة.
24	شرحُ قواعد الإعراب	لجلال الدِّين محمَّـد بـن أحمـد بـن إبراهيم المحلي (ت 864هـ) [3].	محقق
25	شرح مـشاهد الطـلاب في الكـشف عن قواعد الإعراب	للمؤلف نفسه	مخطوط
26	قـصيدة الـزواوي (وهـي منظومـة في 150بيتاً، نظـم فيهـا قواعد الإعراب لابـن هشام الأندلسي).	(نظـم) لجميـل زيـان بـن فائـد الزواوي، تاريخ الشرح 1424هـ	مخطـوط محفـوظ في مركـز نجيـبويه للمخطوطـات و خدمـة الـتراث سـراييفو – البوسنة والهرسك

(1) ينظر: كشف الظنون: 81/1، وذكـر البغـدادي في الهديـة: 412/2 أن عنـوان كتابـه (توضـيح قواعـد الإعـراب)، وسماه كارل بروكلمان في تـاريخ الأدي العـربي: 81/6 (توحيـد الإعـراب)، ويبـدو أن هـذا العنـوان أقـرب إلى الصحة من عنوان البغدادي؛ لأنَّه على مـا يبـدو لنـا التـبس عليـه الأمـر بكتـاب آخـر في الموضـوع نفـسه لــ: (محمود بن إسماعيل بن عبد اللـه بن يوسف بن هشام الأنصاري) الذي سنشير إليه لاحقًا في هذا الجدول.

(2) ينظر: كشف الظنون: 81/1.

(3) محقق في رسالة الماجستير للطالب عبد الفتاح فؤاد بدوي، بإشراف د. محمود محمد العـامودي، الـصادرة عـن مجلس كلية الآداب قسم اللغة العربية الجامعة الإسلامية في غزة، سـنة: 1429 هــ ـ 2008م، و ينظـر: شروح عز الدين بن جماعة على قواعـد الإعـراب ـ دراسـة وصـفية تحليليـة ـ لأسامة خالـد محمـد حـماد ـ رسـالة ماجستير: 30.

27	قواعد الإعراب	(نظم) لعبد السلام بن الطيب بن محمد بن عبد القادر الفاسي الحسني (ت1110هـ) [1]	مخطوط
28	كاشف القناع والنقاب لازالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب لابن هشام	لمحمد بن عبد الكريم الكافي الملقب زلف نكار مجهول تاريخ وفاته.	تحقيق ودراسة محمد إبراهيم محمد عبد الله، 1981م.
29	لطائف الإعراب في شرح قواعد الإعراب	لحاجي بابا بن حاج إبراهيم بن عبد الكريم بن عثمان الطوسي (من علماء القرن التاسع)	مطبوع بتحقيق محمد أحمد عبد الوهاب المليجي
30	مرشد الآوي و معين الناوي لفهم قصيدة الزواوي.	لأبي زكريا يحيى بن محمد بن أحمد البعقيلي.	مخطوط محفوظ في مركز نجيبويه للمخطوطات و خدمة التراث سراييفو – البوسنة و الهرسك
31	مشاهد الطلاب في الكشف عن قواعد الإعراب	(نظم) لمحمد بن أبي بكر بن علي المرجاني المكي (760 ـ 827هـ) [2]	مخطوط
32	مفاتح الألباب	مجهول مؤلفه [3]	مخطوط
33	مَنْح الوَهَّاب في قواعد الإعراب	(نظم) ليوسف الشهيد البرناوي (من القرن الثالث عشر الهجري).	مطبوع وفي مكتبتي نسخة منه

(1) مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة (498نحو، لـ14).

(2) ينظر: كشف الظنون: 81/1، وهدية العارفين: 189/2.

(3) ينظر: حواشي جلال الدين المحلي: 19.

34	موصل الطلاب إلى قواعد الطلاب	زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)	مطبوع بتحقيق عبد الكريم مجاهد
35	موصل الطلاب لِمَنْح الوَهَّاب في قواعد الإعراب	لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عِليش المالكي المغربي (1299هـ). وهو شرح على منظومة منح الوهاب المذكورة سلفًا	مطبوع طبعة حجرية وفي مكتبتي نسخة منه
36	نظم الإعراب عن قواعد الإعراب	(نظم) لأبي الفداء إبراهيم بن زيَّان بن فايد الزوواوي البجائي الجزائري (ت 857هـ)	في مكتبتي نسخة خطية منه.
37	نظم قواعد الإعراب	للْبَصِير الحاكمي على بن عبد الله الْبَصِير الحاكمي الحموي (ت1090 هـ) [(1)]	مخطوط
38	هدية الطلاب إلى معرفة قواعد الإعراب	المؤلف مجهول [(2)]	مخطوط

هذه هي غالبُ شروح قواعد الإعراب، التي تعكس أَهمية هذا الكتاب عند النحاة، وليس هذا فحسب فهناك منظومات لقواعد الإعراب وحواش على بعض شروحها، وتجدر الإشارة هنا ومن خلال مراجعتنا لعدد من الشروحات التي وصلت الينا وتيسر لنا الاطلاع عليها والموضوعة على قواعد الإعراب الكبرى لابن هشام أنَّ كتاب البُصرويِّ هذا يعد أوسع الشروحات التي وضعت على قواعد الإعراب.

(1) ينظر، هدية العارفين: 762/1.

(2) ينظر: حواشي جلال الدين المحلي: 20.

مصادره

لو تأملنا في الجدول الآتي لوجدنا أنَّ البصروي قد تنوعت عنده مصادر النقل من الكتب الأخرى فقد نقل من مصادر كثيرة وأغلبها نحوية ولا غرابة في ذلك فهو يؤلف كتابًا نحويًا لكن اللافت للانتباه أنَّه انتفع من عَلَمينِ اثنين انتفاعًا كبيرًا هما ابن هشام الأنصاري والدماميني، وكان قد أشار إلى الأول باسم كتابه (المغني) فيقول: قال في المغني، وكان قد انتفع من كتب ابن هشام الأخرى وسنعرضها في ثبت خاص بعد هذا الثبت، إذ بلغت مرات النقل منه كما مبين في الجدول (207) مرات، وكان قد أشار إلى الآخر بصريح اسمه الدماميني، وكان قد نقل من كتابه (شرح مغني اللبيب)، وهو الشرح الكبير الذي مات عنه ولم ينجزه كله، وكان الدمامينيُّ رحمه الله قد وضع كتابًا آخر عنوانه: (تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب) ولم يصلنا هذا الكتاب ويبدو أنه مفقود، وكان قد بلغ عدد مرات النقل منه (136) مرة. فضلاً عن العلماء الآخرين الذين نقل عنهم بالنص أو بتصرف. وتكمن هنا قيمة الكتاب في كونه نقل عن علماء لم تصل إلينا مؤلفاتهم فهي إما مفقودة، أو مخطوطة محفوظة في الخزانات والمكتبات لم تطلها يد المحققين بعد، فهذا مما يعزز قيمة الكتاب وأهميته، فقد نقل عن الدماميني كما أشرنا (136) مرة أغلبها من الكتاب الذي المفقود الذي لم يصل إلينا وهو تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب، كما نقل عن ابن جماعة من كتابه أوثق الأسباب في شرح قواعد الإعراب (18) مرة كلها لم نطلع عليها في باقي شروحاته للقواعد الصغرى، ونقل عن الكواشي (10) مرات كلها من تفسيره التلخيص في التفسير الذي لم ينجز تحقيقه كاملاً بعد.

وهذا جدول يظهر فيه أسماء الأعلام الذين نقل عنهم البُصروي مباشرة أو غير مباشرة وعدد مرات الأخذ من كتبهم :

ت	اسم العلم	عدد مرات ذكره	ت	اسم العلم	عدد مرات ذكره
1	ابن أبي الربيع	1	24	ابن خروف	5
2	الأخفش	20	25	الخطيبي	1
3	الأندلسي / اللورقي	1	26	الخليل	3
4	البخاري	1	27	الدماميني	136
5	بدر الدين / ابن الناظم	3	28	الرازي المفسر	1
6	أبو البقاء العكبري	11	29	رضي الدين الاسترأباذي	10
7	أبو بكر الخياط	1	30	ركن الدين الاسترأباذي	1
8	بهاء الدين السبكي	3	31	الرياشي	1
9	البيضاوي	6	32	الزجاج	8
10	التبريزي	1	33	الزمخشري	34
11	التفتازاني	6	34	السجستاني	2
12	ثعلب	3	35	ابن السراج	3
13	الثعلبي	2	36	السكاكي	1
14	الجرجاني	1	37	السكيت ابن	2
15	الجرمي	1	38	سليم الرازي	1
16	ابن جماعة	18	39	السهيلي	3
17	ابن جني	6	40	سيبويه	22
18	الجوهري	13	41	السيد	2
19	ابن الحاجب	14	42	ابن السيد البطليوسي	3
20	الحريري	2	43	السيرافي	3

21	أبو حيان	10	44	ابن الشجري	4
22	ابن خالويه	1	45	ابن طلحة	1
23	الخجندي	1	46	عبـد الـرحيم /القـاضي الفاضل	1
47	أبو عبيد البكري	3	64	ابن كيسان	2
48	أبو عبيد الهروي	1	65	المازني	1
49	أبو عبيدة	1	66	المالقي	1
50	ابن عصفور	10	67	ابن مالك	44
51	ابن عطية	2	68	المبرد / أبو العباس	10
52	عـلي ابـن عيـسى الرماني	2	69	المرادي / ابن أم قاسم	4
53	أبو عليّ الشلوبين	7	70	منتجب الدين	3
54	أبو علي الفارسي	8	71	ابن المنير	3
55	العيني	2	72	النضر بن شميل	2
56	ابن فارس	1	73	أبو نعيم الحافظ	1
57	الفراء	9	74	ابن هشام الأندلسي	2
58	الفيروز أباذي	12	75	ابن هشام الخضراوي	1
59	القرافي	1	76	ابن هشام النحوي	207
60	القزويني	1	77	ابن الوردي	1
61	قطب الدين الشيرازي	1	78	ابن يعيش	1
62	الكسائي	4	79	اليمني	1
63	الكواشي	10	80	يونس ابن حبيب	2

فهذا الكم الهائل من المصادر والعلماء الذين نقل منهم أو نقل عنهم البصروي تعطينا انطباعًا عميقًا عن قيمة هذا الشرح بين الشروح الأخر، وعن قيمته العلمية التي لم يترك المؤلف فيها شاردة ولا واردة إلا عكف عليها شارحًا ومبينًا لقواعدها وأصولها، مقدمًا ذلك بتحليل نحوي لا غنى لطالب العلم من الاطلاع عليه والإفادة منه، فضلا عن كثرة نقله من مصادر لم تصل إلينا إما لكونها مخطوطة لم تحقق بعد، أو مفقودة لا يعلم أحد عنها شيئا، وهذا ما جعل هذه التعليقات التي أودعها البُصروي في كتابه أو هذا الشرح من أضخم الشروحات على قواعد الإعراب، وكان ذلك دافعا ومحفزًا لتحقيقه وتقديمه لطلبة العلم والقرَّاء لينتفعوا منه وليكون مرجعا ثرًّا لهم لا يستغنون عنه.

وصف النسخة

وهو الكلام على المنهج الذي اتبعناه في الصيرورة بالكتاب من نسخته المصورة على مخطوطته الفريدة المحفوظة في مكتبة: (جستربتي) في: (دبلن بايرلندا) برقم: (4837) إلى مطبوعته هذه التي قدمنا لها بهذه الصفحات، وكان أول عهدنا بالكتاب تلك الفهرسة الشاملة التي أعدها المستشرق الإنكليزي: (آرثر جفري) للمخطوطات العربية في المكتبة المشار إليها، والنسخة مسجلة في الفهرسة المذكورة بعنوان: (تعليق لطيف على قواعد الإعراب)[1]، وهي مكتوبة بخط المؤلف (محب الدين محمد بن خليل البصروي).

، وبين يدي صورة مكتوب أصلها بخط نسخ معتاد، تقع في (تسع وثمانين) لوحة، بقياس: (18×13)، يعود تأريخ نسخها إلى سنة (877هـ) المقابلة لسنة (1452م)[2]، وهذا يعني: أنَّ المؤلف قد أنجز كتابتها قبل وفاته سنة (889 هـ) باثنتي عشرة سنة، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، وكان قد كتب بخطه بعد فراغه من التعليق على قواعد الإعراب بقوله: (تم التعليق على القواعد بحمد الله ومنه)).

أهمية هذه المخطوطة:

تكمن أهمية هذا المخطوطة في كونها تعد من أكبر الشروحات التي وضعت على قواعد الإعراب الكبرى، وتكمن أهميتها كذلك في الكم الهائل من الآراء النحوية واللغوية التي نقلها المؤلف شارحا ومعلقا وناقدا، فضلا عن أن كثيرا من تلك الاقوال والآراء منقولة من مخطوطات لم تصل إلينا أو أنها غير محققة بعد، من نحو أوثق الأسباب لابن جماعة، والشرح الصغير على المغني للدماميني والمسمى بـ ((تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب)) وهو مفقود، وتفسير الكواشي الذي لم يحقق منه سوى جزء صغير، نقل عن أبي على الشلوبين كثيرا ولم نستطع تخريج كثيرا من تلك النقولات من المتوافر بين أيدينا من مصادره.

---

(1) فهرست المخطوطات العربية في مكتبة جستربتي: 2/ 994

(2) ينظر، م. ن و ص. ن.

عملنا في التحقيق

لم نكتف بعملنا هذا بالنسخة اليتيمة الفريدة التي بحوزتنا والتي سبق وأن أشرنا الى حصولنا عليها من مكتبة جستربتي التي أرسلتها من دون مقابل مشكورة، وكان البُصروي قد شرح القواعد شرحا ممزوجًا، فعمدنا إلى موازنة كتاب قواعد الإعراب المنسوخ بخط المؤلف البُصروي نفسه بنسخ خطية أخر لقواعد الإعراب وبعد الموازنة وجدنا أن هناك اختلافات بين نسخ قواعد الإعراب، ورأينا أن أقرب نسخة هي النسخة التي حققها علي فودة نيل وكانت مطابقة تماما مع نسخة القواعد التي شرحها البُصروي لذلك اعتمدناها في عملية الموازنة.

أما أطوار عملنا في تحقيق الكتاب فكثيرة، اقتضتها المادة (النحوية)، فقمنا بتحرير نصه على وفق القواعد الإملائية المتبعة في هذا العصر، إلاَّ في النصوص القرآنية التي أثبتناها في مواضعها برسم المصحف، وقد وجدنا سهوات قليلة في أصل (النسخة) أعدناها إلى الصواب، ولم نشر إليها لندرتها، كما لم نشر إلى ما كان المؤلف قد رسمه من (المهموز) مخففاً، ومن (المقصور) ممدوداً، وقد خرجنا الآيات القرنية وقرآتها والأحاديث النبوية والأشعار والأرجاز والأمثال، وترجمنا للأعلام، وخرجنا النصوص التي نقل منها البُصروي، وتوضيح ما كان غامضا أو مبهما، وايضاح المصطلحات النحوية التي تحتاج الى بيان، ، كما اثبتنا ارقام اللوحات محصورة بين نجمتين ورمزنا لوجه اللحو بالحرف (أ) وظهرها بالحرف (ب)، وعلاوة على ذلك فقد حمرنا كلام ابن هشام واستعمنا الخط الكوفيه له تمييزا له عن كلام الشارح للتسهيل على القارئ لأن الشرح جاء ممزوجا كما ذكرنا قبل، فضلا عن الفهارس الفنية التي وضعناها في نهاية الكتاب تسهيلا وتيسيرا على القارئ.

واتخذنا في مجرى عملنا عدداً من (الرموز) المساعدة على إخراج الكتاب بالصورة المطلوبة، وهي:

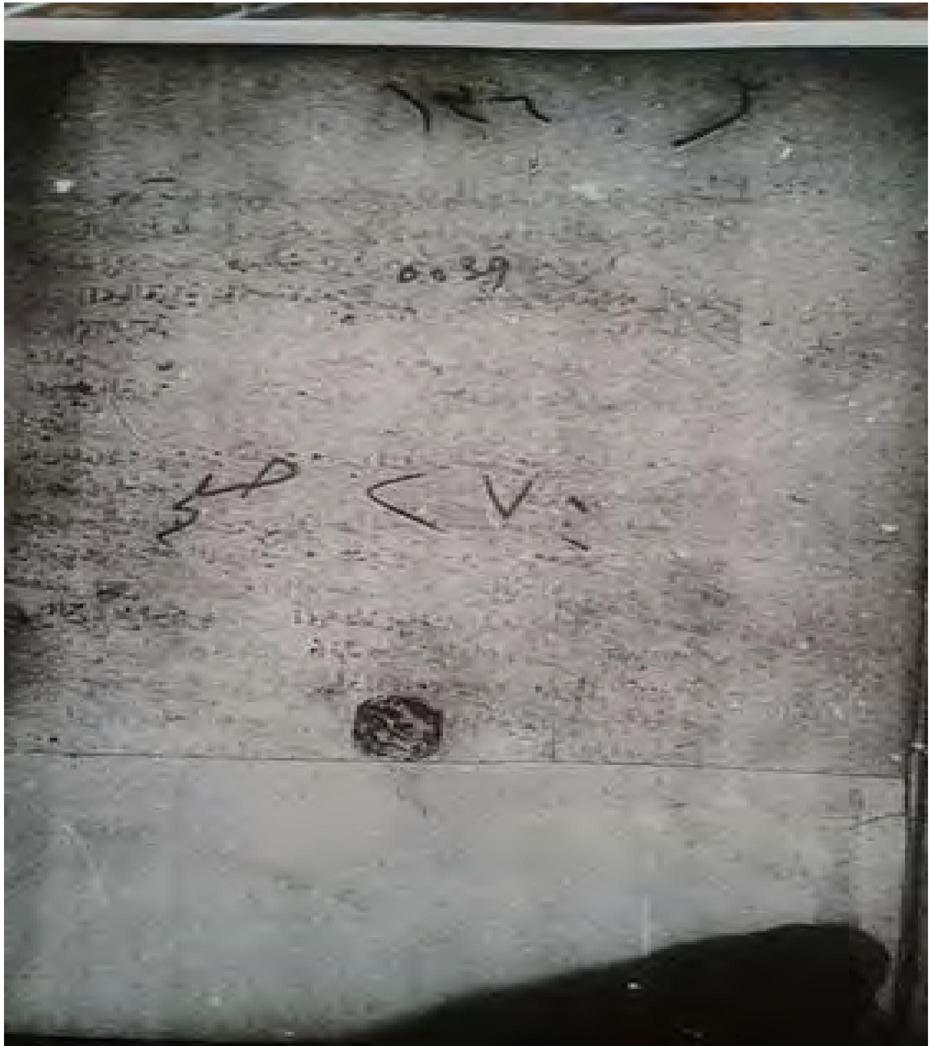
1. *1 ـ أ * و * 1ـ ب *: تقطيع صفحات الكتاب.
2. /... /: حصر ما أدخلناه من الحاشية إلى متن الكتاب، لأنَّه منه.
3. ((...)): حصر النصوص المنقولة بالحرف.
4. + ... +: حصر ما أضافه البصروي إلى النصوص المنقولة لديه بالحرف.
5. ...﴿ ﴾: حصر النصوص المنقولة لديه بتصرف.
6. **[...]: حصر ما زدناه لاقتضاء المقام، أو ما أضفناه من نسخة علي فودة، والهامش كفيل في ايضاح الفرق بينهما.**
7. **...﴿ ﴾: حصر الآيات القرآنية.**
8. (...): حصر القراءات القرآنية السبعية، والاحاديث النبوية.
9. م. ن : المصدر نفسه.
10. ص. ن: الصفحة نفسها.
11. استعملنا الخط الكوفي باللون الأحمر لمتن قواعد الإعراب لتمييزها عن الشرح.

صور من المخطوطة

مما من الله سبحانه وتعالى به على عبده
عبد الرحمن الصباغ غفر له

٤٧

وحذف الالف منها [illegible]
ثبوت الالف [illegible]
ما سبق [illegible]
[illegible]
[illegible]
والموصولات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاستفهام [illegible]
[illegible]
والهمزة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]



القسم الثاني

النص المحقق

* 47 ـ أ *

تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام (رحمه اللـه)

تأليف أضعف عباد اللـه القوي محمد بن خليل البُصْرَويِّ

تاب اللـه عليه وغفر له ولوالديه

* 47 ـ ب * [1]

مقدمة المؤلف

بسم اللـه الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى اللـه وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسـلين وعـلى آلـه وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا تعليق لطيف على قواعد الإعراب للشيخ الإمام جمال الدين بن يوسف جمال الـدين بـن هشام الأنصاري ـ تغمده اللـه برحمته ـ نوضح معانيها، ونبين مقاصد مؤلفها ـ إن شاء اللـه تعالى.

---

(1) بدأ ترقيم المخطوطة الذي نروم تحقيقها من هذه الصفحة بهذا الترقيم؛ لأنَّ الكتاب ضـمن مجمـوع محفـوظ مع مخطوطة ثانية سبقتها كانت قد بدأت من الصفحة الأولى بالرقم * 1 ـ أ * حتى انتهت بالصفحة الأخـيرة بالرقم * 47ـ أ *، وهذه المخطوطة للمؤلف البُصْرَوِي نفسه وعنوانها (إعراب ثلاثين سـورة وآيـة الكـرسي مـن القرآن)، وكنا قد حققنا هذه المخطوطة ودرسناها من قبل في أطروحتنا للدكتوراه، في سنة 1427 هـ // 2006 م، بإشراف الدكتور عبد الوهاب محمد علي العَدواني، أما المخطوطة الثانية التـي نـروم تحقيقهـا فقـد بـدأت صفحتها الأولى بالرقم * 47 ـ ب *، لذلك عمدنا إلى عدم تغيير صفحات المخطوطتين مراعـاة للمحافظـة عـلى هيئتهما بالصورة التي وضعها المؤلف، فضلاً عن كون المؤلف قد ألف كتابه الأول الـذي سـلفت الإشـارة إليـه قبل كتابه الثاني (تعليق لطيف عل قواعد الإعراب)؛ لأنَّه كان قد أشار في الأولى إلى الثانيـة، وذلـك في إعرابـه لقوله تعالى: ﴿ كلا ﴾ في سورة الهمزة: ((﴿ كَلاَّ﴾: حرف ردع وزجر، فيجوز الوقف عليها والابتداء بما بعـدها، ويجوز أن تكون بمعنى: حقاً، فتكون متصلة بما بعدها، وقد ذكرتُ في " كلا " في: (شرح قواعد ابن هشام) مـا يتعين الوقف عليه)) :47، و في إعرابه ﴿ إذا ﴾ في سورة الزلزلة: ((والراجح المذكور أولاً، لِـمَا قرَّرتُـهُ في: (شرح قواعد ابن هشام).))، و في إعرابه لـقوله تعالى: ﴿ كـلا ﴾ في سـورة العلـق: ((وقـد بينـا ذلـك كلِّـهِ في: (شرح قواعد ابن هشام).)): 62، لذلك آثرنا عدم تغيير أرقام الصفحات المثبتة على واجهة أوراق المخطوطة الثانية.

(أمَّا بعد.. حمد اللـه حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآلـه مـن بعـده، فهـذه) [(1)]: جواب (أمَّا)، والإشارة إلى متخيل في الـذهن، أو حـاضر في الحـس / والإشـارة إلى النقـوش فقـط، أو إلى المعاني فقـط، أو إلى الألفـاظ فقـط، أو إلى النقـوش والمعـاني، أو إلى المعـاني والألفـاظ، أو إلى الألفاظ والنقوش، أو إلى النقوش والألفاظ والمعاني، يصح كل منها /[(2)]، إن آخر الخطبة عـن الكتـاب (فوائد): جمع فائدة، وهي ما يكون الشيء به أحسن حالا منه بغيره، أو هي ما استفيد من الأشـياء النافعة في الدين والدنيا مالاً أو غيره (جليلة) أي: عظيمة (في قواعد الإعراب) القواعد: جمع قاعدة وهي القانون الكلي المنطبـق عـلى جزئيـات لتعـرف أحكامـه منهـا (يقتفـي)[(3)] أي يتبـع (متأملهـا) أي: الناظر فيها متسمًا لهـا (جـادة) أي: طريـق (الـصواب) وهـو المطـابق لمـا في نفـس الأمـر وهـو نقيض الخطأ (وتطلعه) أي توقفـه (في الأمـد) أي: الغايـة كالمـدى (القـصير عـلى نُكَـتٍ كثـيرة مـن الأبواب): جمع باب وهو الموصل إلى المقصود (عَمِلْتُها عَمَل مَن طـبَّ لِمَـن حـبَّ[(4)] وسـميتها) أي: الفوائد الجليلة أو المقدمة المشتملة على ذلـك (بـالإعراب) أي: الإبانـة والإظهـار لغـة (عـن قواعـد الإعراب) اصطلاحًا ،والمراد هنا علم النحو، أو إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربيـة، كما يقال: أَعْرَبَ هذه القصيدةُ إذا تتبعَ ألفاظَها، وبينَ كيفيةَ جريها على قواعد النحو، ومنه قـولهم: هذا كتاب إعراب القرآن، (ومن اللـه أستمدُّ) قدَّم معموله عليـه لإفـادة الحـصر (التوفيـق): وهـو

(1) يعني: جملة: (فهذه فوائد. ..).

(2) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(3) كتب الفعل في المخطوط بالتاء والياء، فكتابته بالتاء يرجع الضمير إلى القواعد، وكتابته بالياء يرجـع الـضمير إلى القارئ والمتأمل بها.

(4) مثلٌ يقال لِمن يفعل شيئًا ويحكم إتقانه، و في جمهرة الأمثال ـ أبو هلال العسكري:9/1: ((اصـنعه صـنعة مـن طب لمن حب))، وفي مجمع الأمثال ـ الميداني: 1/ 397: ((صَنْعَةَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَـبَّ، أي اصْـنَعْ هـذا الأمـر لي صنعَةَ من طَبَّ لمن حَبَّ: أي صنعَةَ حاذقٍ لإنسان يحبه، يضرب في التَّنَوُّقِ في الحاجة واحتمال التعب فيهـا))، وفي المستقصى من أمثال العرب ـ الزمخشري: 2 / 144: ((صَنْعَةَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ: يضرب فى تحسين الحاجة والتنوق فيها)).

خلق قدرة الطاعة وداعيته فعلها مأخوذ من معنى الموافقة؛ لأنَّه يوافق فعل العبد ما أريد منه، وهو ضد الخذلان، وهو قدرة المعصية[1] (والهداية) وهي لغة: الرشاد والدلالة (إلى أقوم طريق): هذا كناية عن سرعة الوصول إلى المسؤول (بِمَنِّهِ) أي: بواسع عطائه وجوده (وكرمه وينحصر أو تنحصر) أي: المصنَّف أو الكتاب على الياء، أو القواعد *48 ـ أ * الجليلة، أو المقدِّمة على التاء (في أربعة أبواب: الباب الأول): وهو، أي: الأول ما سبق غيره إلى الوجود، ونقيضه الآخر، ولا يشترط لتحققه الثاني (في الجمل): جمع جملة، وهو ما وضع لإفادة نسبة، كما قال ابن الحاجب في (مختصره الأصلي)[2]، وقال في: (المغني)[3]: ((عبارة عن الفعل وفاعله كـ: قام زيدٌ، والمبتدأ وخبره كـ: زيدٌ قائمٌ))، (وأحكامها) أي: الجمل، والأحكام جمع حكم، وهي النسبة الثابتة بين شيئين[4] كما قال التفتازاني[5]، فالباب: مبتدأ، والأول صفة له، وفي الجمل: خبره، وأحكامها: معطوف عليه (وفيه أربع مسائل): جمع مسألة، وهي مطلوب يبرهن عليه العلم.

---

(1) ينظر، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ـ أبي البقاء الكفوي: 310.

(2) وكان أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المشهور بابن الحاجب (ت 646 هـ) قد ألف كتاباً سماه: (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل) وهو الذي شرحه البصروي؛ لأنَّ ابن الحاجب كان قد اختصر كتابه المذكور اختصاراً اشتهر بين الناس بعنوان: (مختصر المنتهى)، ومن هنا جاء الحرص على وصف كتاب: (المنتهى) بأنه: (الأصلي): 222، ينظر، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي: 237/7، و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ حاجي خليفة: 1358/2، وتنظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ـ ابن خلِّكان: 248/3ــ250، والبُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ـ الفيروزآبادي: 143، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ السيوطي: 134/2، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ ابن العماد الحنبلي: 234/5ـ135، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ـ إسماعيل باشا البغدادي: 654/1ـ655.

(3) أي: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام الأنصاري: 490.

(4) ينظر، المطول شرح تلخيص المفتاح: 179.

(5) وهو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت 791 هـ ـ على الأشهر)، تنظر ترجمته في :الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ـ ابن حجر العسقلاني: 119/5ــ120، وبغية الوعاة: 285/2، وهدية العارفين: 429/2ـ430.

(المسألة الأولى في شرحها)

أي: الجمل في بيان ماهيتها بالتعريف الكاشف لها، (اعلم أنَّ اللفظ المفيد يسمى كلامًا وجملةً) كـ: " زيدٌ قائمٌ "، فهو لفظٌ؛ لأنَّه صوت معتمد على مقاطع الحروف، ومفيدٌ؛ لأنَّ / فيه /[1] نسبة القيام إلى زيدٍ، وتسميته بالكلام والجملة؛ لصدق حدَّيهما عليه، وآثر اللفظَ على القول الذي هو أقرب منه؛ لكونه لا يطلق على المهمل بخلافه؛ لأنَّ القول يطلق على الرأي والاعتقاد إطلاقًا متعارفًا، نحو: هذا قول الشافعي، وقول سيبويه، واشتهر ذلك حتى صار كالحقيقة العرفية، ومثل هذا لم يعرض في اللفظ (ونعني) أي: نحن معاشر النحاة، أو أنا ومن تبعني (بالمفيد): حيث أطلقناه في هذا المحل وهو جعله قيد اللفظ، وفي غيره (ما يحسن السكوت عليه): لأجل إتمام الفائدة، وهي الفائدة التركيبية لا المفيد بالمعنى الأعم الشامل للفائدة الإفرادية أيضًا كدلالة الاسم على مسماه كـ: زيد؛ لأنَّ الفائدة الإفرادية غير مُعْتّدٍّ بها في نظرهم، ولهذا قال ابن مالك[2] في: (شرح كافيته) في حدِّ الكلام: ((إنَّ في الاقتصار على مفيد كفاية))[3]، أي: فلا يحتاج أن يقال بعده: فائدة يحسن السكوت عليها لِمّا تقرر.

قال المرادي[4]: ﴿ وإنَّما لم يكتفِ في: (التسهيل)[5] بالمفيد؛ لأنَّه حَدَّه فيه بالمعنى الأعم، أو أراد أن ينصَّ على فهم بطريق الالتزام﴾[6]، (وأنَّ الجملة أعمُّ من الكلام):

---

(1) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(2) وهو: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672 هـ)، تنظر ترجمته في: العِبَر في خبر من غَبَر ـ شمس الدين الذهبي: 300/5، و فوات الوفيات ـ محمد بن شاكر الكتبي: 3/ 407 ،والبلغة: 201، وبغية الوعاة: 53/1ـ57، وشذرات الذهب: 329/5.

(3) شرح الكافية الشافية: 57/1.

(4) وهو أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت 749 هـ)، تنظر ترجمته في: الضوء اللامع: 195/1، وبغية الوعاة: 1/ 389، و شذرات الذهب: 159/6، والأعلام: 2/ 211.

(5) أي: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ لابن مالك: 3، الذي كان قد عرف الكلام بقوله: ((والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته، فالاسم: كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها، والفعل: كلمة تسند أبدًا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه، والحرف: كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا بنفسها ولا بنظيرٍ)).

(6) ينظر، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 268/1 ـ269.

لصدقها بدونه * 48 ـ ب * وعدم صدقه بـدونها، وذلـك لأنَّ الكـلام شرطـه الإفـادة بخلافهـا، ولهـذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلـك لـيس مفيـدًا فلـيس كلامًـا (فكل كلام جملة)؛ لأنَّه أخص مطلقًا (ولا ينعكس) أي: ليس كل جملة كلامًا لِما عرفتـه (ألا يـرى أنَّ نحو: زيدٌ من قولك: إن قام زيدٌ قام عمرُو يسمى جملة ولا يسمى كلامًـا): أشـار إلى جملـة الـشرط وجعل فيها المعربين أحدهما: ثبوتي، وهـو التـسمية بالجملـة، والآخـر سـلبي، وهـو عـدم التـسمية بالكلام ليحصل من ذلك دليل على ما ادعاه وهو قوله: (لأنَّه لا يحـسن الـسكوت عليـه) أي: عـلى " قام زيدٌ " الذي هو جملة الشرط بدون جملة الجواب، وكذا القول في جملة الجواب أي: إنَّها تسمى جملة ولا تسمى كلامًا؛ لعدم إفادتها بدون جملة الشرط.

قال في: (المغنـي): ((وبهـذا يظهـر لـك أنَّهـما ليـسا مترادفـين كـما يتوهمـه كثـير مـن النـاس ـ انتهى))[1]، ومن النحاة مَن قوَّى ترادفهما وهو ظاهر كلام ابـن الحاجـب في تعريـف الجملـة المـار، فإنَّه عرَّفها بتعريف الكلام[2]، وقال الأندلسي[3] في: (شرح المفصل) في باب المبتـدأ والخـبر: ((الجملـة والكلام في اصطلاحهم مترادفان)).

قال الدماميني: ((والأمر في هـذا قريـب؛ لأنَّ القـول بـترادفهما اصـطلاح لقـوم عَمَلُـوا بـه وتواطـؤوا عليـه، ومـا قالـه المـصنِّف: اصـطلاح لقـوم آخـرين، ولا مـشاحة في الاصـطلاح))[4]،

---

(1): 490.

(2) فقد كان قد عرف الكلام بقولـه: ((الكـلام: مـا تـضمن كلمتـين بالإسـناد، ولا يتـأتى ذلـك إلاَّ في اسـمين أو فعـل واسم))، ينظر، متن الكافية (ضمن مجموع مهمات المتون): 254.

(3) وهو: اللورقي القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي (ت 661 هـ) من علماء العربية بالأندلس، وله من المؤلفات: شرح المفصل، و شرح الجزولية، وشرح الشاطبية، وله قصيدة وصف فيهـا رحلتـه مـن الأنـدلس إلى المشرق، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ـ يـاقوت الحمـوي: 2/ 255 ،والعـبر: 5/ 266، وبغيـة الوعـاة: 144/2 ،والأعلام: 172/5، وكتابه المحصل في شرح المفصل فقد حقق القسم الثاني منه الطالب عبيد أحمد بـن عبيـد في أطروحته الصادرة عن كلية اللغة العربية وآدابها في جامعة أم القرى 1432هـ ولم يتيسر لنـا الاطـلاع عـلى قسمه الأول.

(4) نقل الشمني في كتابه: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام :2 /116 نص كـلام الـدماميني، وكأنَّـه منقـول لديه عن أحد كتابي بدر الدين أبي عبد اللـه محمد بن أبي بكر بن عمـر الـدماميني (ت 827هــ وقيـل 830 هـ =وقيل غير ذلك) للمغني، اللذين اطلعنا على قسم من أحدهما، وهو الشرح الكبير الـذي مـات عنـه ولم يكمله، وكان قد سمَّى الآخر وهو الصغير: ((تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب)) ولم نطلع عليـه، فقـد قـال: ((وفي الشرح: ظاهر كلام الأندلسي في شرح المفصل أنَّ كونهما مترادفين رأي الجميع فإنَّه قـال في بـاب المبتـدأ والخبر: " الجملة والكلام في اصطلاحهما مترادفان "، وظاهر كـلام ابـن الحاجـب الـترادف فإنَّـه عـرف الجملـة بتعريف الكلام في مختصره في الأصول، فإنَّه قال: " والجملة ما وضع لإفادة نـسبة "، وهـذا لا يعـدوهما فإنَّـه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤا عليه، وما قاله المصنف: " اصطلاح لقوم آخرين " فليس تـوهيم أولائـك بنـاء على اعتبار اصطلاحه بأولى من توهيمه هو بناءً على اعتبار ذلـك المـصطلح ولا مـشاحة في الاصـطلاح))، و تنظر ترجمته في: الـضوء اللامـع: 184/2ــ187،و بغيـة الوعـاة: 66/1ــ67، وشـذرات الـذهب: 181/7 ـ 182، والاعلام: 127/4.

(ثم الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم) مجرد أو تقدم عليه حرف عامل، أو غير عامل سواء ختمت به أو بالفعل (كـ: " زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قامَ، وإنَّ زيدًا قائمٌ، وهل زيدٌ قائمٌ، وما زيدٌ قائمًا "، وتسمى جملة فعلية إن بدئت بفعل) ولو تقدم عليه حرف (كـ: " قام زيدٌ، وهل قام زيدٌ، وزيدًا ضربته، ويا عبدَ الله "؛ لأنَّ التقدير) في: زيدًا ضربته (ضربت زيدًا ضربته) فضربتُ الأول: مفسَّر بالفتح، وضربته الثاني: مفسِّر بالكسر، والتقدير في: يا عبد الله (أدعو عبدَ الله) فـ: يا: نائب مناب أدعو.

وتنقسم الجملة باعتبار آخر إلى صغرى وكبرى: فالكبرى التي ضمنها جملة وهي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: " زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ ".

والصغرى وهي المبنية على المبتدأ، أي: التي تكون في ضمن جملة كالجملة المخبَر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة كبرى * 49 ـ أ * وصغرى باعتبارين، وهي التي تكون في ضمن جملة وفي ضمنها جملة، وتسمى الوسطى فهي صغرى باعتبار ما فوقها وكبرى باعتبار ما تحتها، وإلى ذلك أشار بقوله: (وإذا قيل: " زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ "، فزيدٌ: مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثان) ومضاف إليه وهو الهاء العائدة إلى زيد، (وغلامه: مبتدأ ثالث) ومضاف إليه وهو الهاء العائدة إلى أبوه، (ومنطلق: خبر) المبتدأ (الثالث، و) المبتدأ (الثالث وخبره: خبر) المبتدأ (الثاني و) المبتدأ (الثاني وخبره: خبر) المبتدأ

(الأول ويسمى المجموع) المأتي به في المثال (جملة كبرى)؛ لأنَّه لم يقع في مضمون جملة، (و) يسمى (غلامه منطلق جملة صغرى) لوقوعه ضمن جملة، ومحلها الرفع على الخبرية (و) يسمى (أبوه غلامه منطلق، جملة كبرى بالنسبة إلى " غلامه منطلق "، وصغرى بالنسبة إلى" زيد "). .. إلى آخره، فهذه جملة وسطى، وجملة ذات وجهين ومحلها رفع على الخبرية، (ومثله) أي: مثل هذا المذكور في تعدد المبتدآت وتعدد الجمل قوله تعالى: (﴿لكِنَّا هُوَ اللـه رَبِّي ﴾)[1]؛ لأنَّ فيه ـ أيضًا ثلاث مبتدآت (إذ أصله: لكن أنا هو اللـه ربي) فحذفت الهمزة تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال لا لعلة موجبة للحذف، وتلاقت النونان فكان الإدغام، وقيل نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سُكِّنَتِ النون وأدغمت، وعلى هذا مشى الزمخشري[2] فإنَّه قال: ((أصله: لكن أنا فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون " لكن " فتلاقت النونان فكان الإدغام)) [3].

قال في (المغني)[4]: ((وهو مردودٌ؛ لأنَّ المحذوف لعلة بمنزلة الثابت، ولهذا تقول: "هذا قاضٍ" بالكسر لا بالرفع؛ لأنَّ حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدر الثبوت، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام؛ لأنَّ الهمزة فاصلة في التقدير))، أي: في حكم الموجود في النطق ومع ذلك لا يُتَصَوَّر الإدغام، وغاية ما قاله أنَّ العارض لا يعتد به.

(**1**) سورة الكهف آ 38 والآية بتمامها: ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً ﴾.

(**2**) وهو جار اللـه أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت 538 هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ـ ابن الأنباري: 290ـ292 ،ووفيات الأعيان: 168/5ـ174، والعبر: 106/4، وسير أعلام النبلاء ـ الذهبي: 151/25ـ156، والبلغة: 220ــ221 ،و بغية الوعاة: 279/2ــ280 ،وطبقات المفسرين ـ السيوطي: 104ـ105، والداودي: 172ـ173، وشذرات الذهب: 118/4ـ121.

(**3**) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 722/2.

(**4**) 36.

قال الدماميني: ﴿وهو أصل مختلف فيه فذهب بعض إلى عدم الإعداد به كما قال المصنِّفُ هنا، وذهب بعض إلى الإعداد به، ومن ثَمَّ أجاز القُرَّاء في مذهب ورش[1] أن يُقْرَأ: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللـه عَنكُمْ﴾[2] * 49 ـ ب * بثبوت الألف وحذفها[3]﴾ [4]، ونحو هذا في العمل: " إنَّ قائمٌ "، وأصله: إنْ أنا قائمٌ، ومعناه: ما أنا قائمٌ، وقرأ ابن عامر[5] ويعقوب[6] في رواية بالألف في الوصل لتعويضها من الهمزة، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف، وقرأ غيرهما بحذفها وصلاً[7]؛ لأنَّها زائدة عند البصريين جيء بها لبيان الحركة، والاسم هو الهمزة والنون، وعند الكوفيين (أنا) بكماله هو الاسم[8]، فيكون حذف الألف على هذا تخفيفًا، وقد قُرِأ (لكن أنا)[9] على الأصل.

---

(1) وهو عثمان بن سعيد، قرأ القرآن وجوده على نافع بن أبي رويم، وقيل: إنَّ نافع لقبه بـ: (ورش) لشدة بياضه، (ت 179هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ـ شمس الدين الذهبي: 91ـ92، و غاية النهاية في طبقات القراء ـ ابن الجزري: 502/1.

(2) سورة الأنفال آ 66.

(3) ينظر، النشر في القراءات العشر ـ ابن الجزري :409/1 ـ410، و 415 ـ416، وإتحاف فضلاء البشر في قراءات [القرَّاء] الأربعة عشر ـ ابن البنا الدمياطي: 215/1، و معجم القراءات ـ د. عبد اللطيف الخطيب :325/3.

(4) ينظر، شرح مغني اللبيب: 1/ 51.

(5) وهو عبد اللـه بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصُبي ـ بضم الصاد وكسرها ـ أحد القراء السبعة، وإمام القراءة في الشام، (ت 188هـ)، تنظر ترجمته في، معرفة القراء الكبار :46ـ47،وغاية النهاية: 423/1ـ424.

(6) وهو يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة، و قارئ أهل البصرة، تنظر ترجمته في، معرفة القراء الكبار :94، و غاية النهاية: 140/2.

(7) ينظر، السبعة في القراءات ـ ابن مجاهد: 391، والتيسير في القراءات السبع ـ الداني: 143، والنشر: 2/ 311، والإتحاف: 215/2 ،ومعجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ـ د. احمد مختار عمر، و د. عبد العال سالم مكْرَم: 365/3.

(8) ينظر: المنصف شرح تصريف المازني ـ ابن جني: 9/1.

(9) نسبت هذه القراءة إلى: أبي بن كعب، و الحسن البصري، وعبد اللـه بن مسعود، ينظر، مختصر في شواذ القراءات ـ ابن خالويه: 80، و المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها ـ ابن جني: 276/2، والبحر المحيط ـ أبو حيان الأندلسي: 128/6، والإتحاف: 215/2، ومعجم القراءات القرآنية :365/3.

فقوله:

(أنا): مبتدأ.

و(هو) الذي هو ضمير الشأن: مبتدأ ثانٍ، أي: والشأن اللـه ربي، وهو بالجملة الواقعة خبرًا لـه: خبر (أنا)، والراجع إليه منها الضمير في (ربِّي).

(اللـه): مبتدأ ثالث، أو بدل.

(ربِّي): خبر عن (اللـه)، أو عن (هو) استدراك من ﴿أَكَفَرْتَ﴾، كأنَّه قال: أنت كافِرٌ باللـه لكنني مؤمن به، وأن لا يكون أصله كذلك، بل هو: لكنَّ بالتشديد (لقيل: لكنَّه)؛ لوقوع الضمير المرفوع بعده وهو لا يقع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن مستكنًا أو محذوفًا ليكون اسم (لكنَّ).

وقوله: (هو اللـه ربي): خبره؛ لامتناع استكانة الضمير في الحرف، ولضعف حذف ضمير الشأن منصوبًا إلاَّ مع " أن " المفتوحة إذا خففت فإنَّه لازم، وـ أيضًا ـ لو كان (لكنَّ) لَمَا وقفوا عليها بالألف فإنَّه غير جائز فيه.

(المسألة الثانية في الجمل التي لها محل من الإعراب)

(وهي سبع: إحداها) أي: السبعة (الواقعة خبرًا)، ولما كان محلها مختلفًا بالرفع والنصب ليس إلاَّ، وفصَّل ذلك فقال: (وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنَّ) :

هذا هو القسم الأول، وهو الجملة الخبرية المرفوعة المحل، وتكون في بابين:

الأول: (باب المبتدأ)، فإذا وقعت الجملة اسمية كانت أو فعلية خبرًا للمبتدأ ارتفع محلها؛ لأنَّ خبر المبتدأ لا يون إلاَّ مرفوعًا، وقد مثَّل لها بقوله: (نحو: " زيدٌ قام أبوه")، وإعرابها:

زيدٌ: مبتدأ.

وقام: فعل ماض مبني على الفتح .

وأبوه: فاعل ومضاف إليه.

وجملة " قام أبوه " صغرى فعلية محلها الرفع على أنَّها خبر المبتدأ.

وجملة " زيدٌ قام أبوه ": كبرى اسمية لا محل [لها]؛ لأنَّها مستأنَفة.

الثاني: (باب إنَّ)، فإذا وقعت الجملة اسمية كانت أو فعلية خبرًا لـ: إنَّ ارتفـع محلهـا؛ لأنَّ خـبر إنَّ لا يكون إلاَّ مرفوعًا، وقد مثل لها بقوله: (إنَّ زيدًا أبوه قائمٌ) *50 ـ أ * وإعرابها:

إنَّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر.

زيدًا: اسم إنَّ.

وأبوه: مبتدأ، ومضاف إليه.

وقائمٌ: خبر المبتدأ.

وجملة " أبوه قائمٌ ": صغرى اسمية محلها رفع على أنَّها خبر " إنَّ ".

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (أو موضعها) أي: الجملة الخبرية (نصب) وذلك (في بابي: كـان وكاد)؛ لأنَّ خبرهما لا يكون إلاَّ منصوبًا، وقد مثَّل للأول بقوله: (نحو) قوله تعالى: (﴿ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾[1])، وإعرابه :

(كان): فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها: الضمير وهو: الواو.

(يظلمون): فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عـن الضمة؛ لأنَّه من الأمثلة الخمسة، وفاعله: الواو.

وجملة (يظلمون): صغرى فعلية محلها النصب على أنَّها خبر (كان).

وقد مثَّل للثاني بقوله: (﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[2]) ، وإعرابه :

(ما): نافية.

(كاد): فعل ماض للمقاربة يرفع الاسم وينصب الخبر.

---

(1) سورة الأعراف آ 162.

(2) سورة البقرة آ 71.

(الواو): اسم (كاد).

(يفعلون): فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، علامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنَّه من الأمثلة الخمسة، وفاعله: الواو.

وجملة (يفعلون): صغرى محلها النصب على أنَّها خبر (كاد).

الجملة[1] (الثانية والثالثة الواقعة حالاً والواقعة مفعولاً) إن لم تنب عن الفاعل، هذا لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ[2] (محلها النصب)؛ لأنَّ الحال منصوبٌ، وكذا المفعول إن لم ينب عن الفاعل (فالحالية نحو قوله تعالى: (﴿ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾[3])،وإعرابه:

(وجاؤوا): فعل ماض، وفاعل.

(أباهم): مفعول ومضاف إليه.

(عشاءً): ظرف، أي: وقت المساء /إنَّما قال:/[4] (وجاؤوا عشاءً) ليقدموا على المبالغة في الاعتذار.

(يبكون): فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، علامة رفعه ثبوت النون؛ لأنَّه من الأمثلة الخمسة، وفاعله: الواو.

---

(1) في الأصل (المسألة)، والصحيح ما أثبتناه؛ لأنَّه قسم كتابه إلى مسائل، المسألة الأولى في شرح الجمل، والمسألة الثانية الجمل التي لها محل من الإعراب، فاقتضى التقسيم أن يكون على الجمل فتكلم في الأولى عن الجملة الواقعة خبرًا، والآن يتكلم على الجملتين الثانية والثالثة أي: الواقعة حالاً ومفعولاً بها؛ لذلك وجب ان يكون مفتتح كلامه ـ بعد انتهائه من الحديث عن الجملة الأولى ـ بالجملة الثانية.

(2) وهو من المحسنات البديعية، ويراد به ذكر متعدد على التفصيل أو الأجمال ثم ذكر ما لكل من غير تعيين ثقة بأنَّ السامع يرد كل واحد منهما إليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، سورة القصص آ 73، ينظر، التعريفات ـ السيد الشريف الجرجاني: 108، والكليات: 798، ومعجم المصطلحات البلاغية ـ د. أحمد مطلوب: 2/72ـ76.

(3) سورة يوسف آ 16.

(4) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

وجملـة (يبكـون) في محـل النـصب عـلى الحاليـة، أي: متبـاكين، أو بكـوا حقيقـة نـدمًا عـلى تفريطهم.

وجملة (وجاؤوا وما بعدها): لا محل لها؛ لأنَّها مستأنَفة.

(والمفعولية تقع في أربعة مواضع):

أحدها: إذا وقعت (محكية بالقول، نحو) قوله تعالى: (﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللـه﴾[1])، وإعرابه :

(قال): فعل ماض مبنـي عـلى الفـتح * 50 ـ ب *، وهـو فعـل أجـوف واوي العـين مفتوحهـا[2] ،متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهي في موضع مفعوله، وفاعله مستتر تقـديره: هو. (إنِّي): إن واسمها.

(عبد اللـه): خبرها

وجملة (إني عبد اللـه) في محل نصب؛ لأنَّها محكية بالقول.

وثانيها: إذا وقعت (تالية للمفعول الأول في باب ظنَّ) وأخواتها (نحو: ظننـت زيـدًا يقـرأ)، أي: قارئًا.

ظنَّ: فعل ماض من أفعال القلوب ينصب مفعولين، وفاعله: التاء وهي ضمير المتكلم.

زيدًا: مفعول أول.

يقرأ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، وفاعله: مستتر.

وجملة "يقرأ": فعلية في محل نصب؛ لكونها وقعت في محل المفعول الثاني لـ: "ظنَّ".

وثالثها: إذا وقعت تالية للمفعول الثاني في باب أعلم، نحو: "أعلمت زيدًا عمرًا أبوه قائمٌ".

(**1**) سورة مريم آ 30.

(**2**) أي: أصل الفعل (قال قَوَلَ)، وهو مفتوح العين.

أعلم: فعل ماض مـن أفعـال القلـوب يتعـدى إلى ثلاثـة مفاعيـل، وفاعلـه: التـاء، وهـي ضـمير المتكلم.

زيدًا: مفعوله الأول.

عمرًا: مفعوله الثاني.

أبوه: مبتدأ ومضاف إليه.

قائمٌ: خبره.

وجملة " أبوه قائمٌ " :اسمية في محل نصب؛ لكونها وقعت في محل المفعول الثالث لـ: " أعلم".

ورابعها: إذا وقعت تالية (معلقًا) أي: محبوسًا (عنها)، أي: الجملة (العامـل) لفظًـا دون معنـى لعارض؛ لأنَّ التعليق: إبطال عمل الفعل لمانع من غيره كمجيء ما له صدر الكـلام فيبطلـه لفظًـا لا محلاً[1]؛ ولذلك يسوغ العطف على محل المعمول المعلق عنه العامل بالنصب، والإلغاء: إبطال عمل الفعل لمانع فيه كتأخره عن الجملة مثلاً فيبطله لفظًا ومحلاً[2]، (نحو) قوله تعـالى: (﴿ لِـنَعْلَمَ ﴾[3]) أي: ليتعلق ما يظهر من أمرهم بعلمنا وإلاَّ فنحن عالِمون في كل زمان و أوان، (﴿ أيُّ الحـزبَينِ ﴾) أي: أيُّ الفريقين المختلفين أحصى، قوله :

(أي): مبتدأ وما فيه من معنى الاستفهام علَّق عنه (لنعلم).

(الحزبين): مضاف إليه.

و﴿أَحْصَى﴾ : خبره، وهو فعل ماض، وفاعله مستتر، أي: ضبط أمد زمان لبثهم.

فيكون ﴿لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾: نعت.

---

(1) ينظر، الكليات: 255.

(2) ينظر، م. ن ،و ص. ن.

(3) سورة الكهف آ 12.

(أمدًا): المفعول به، فلما قدم عليه نصب حالاً ،أو مفعولاً له، أي: لأجل لبثهم[1].

وقيل: إنَّه مفعول به، و اللام: مزيدة، وما: موصولة بمعنى: الـذي، وأمـدًا: تمييـز، والتقـدير: لما لبثوه[2].

وقيل: مفعول لبثوا.

قال أبو البقـاء[3]: ((وهـو خطـأ)) [4] ومحـل الجملـة نـصب * 51 ـ أ * النـصب في المعنـى لــ: (نعلم)؛ لوقوع العلم عليها بالحقيقة.

وقيل: (أحصى): اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزيادة، نحـو: أعطـى للـمال، وأولى بـالخير[5]، وانتصب (أمدًا) بفعل مضمر دلَّ عليه (أحصى).

ونحو: (﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾[6]).

(أيها): [أيُّ]: مبتدأ، / هاء حرف تنبيه /[7].

خبره: (أزكى).

و(طعامًا): تمييز.

ومحل الجملة: نصب في المعنى بـ: (ينظر)، والفعل معلق عـن العمـل لما ذُكـر في الآيـة التـي قبلها، والمعنى: فليعتبر أيَّ أهل المدينة أَحَـلُّ ذبحـه ـ لأنَّهـم كـان فـيهم مـن يـذبح للطواغيـت ـ أو أطيب، أو أكثر، أو أزكى.

---

(1) ينظر، معاني القرآن ـ الفراء 61/2، و التبيان في إعراب القرآن: 839/2.

(2) ينظر، معاني القرآن ـ الفراء: 2/ 61، ومعاني القرآن وإعرابه ـ الزجاج: 123/3، ومشكل إعراب القرآن ـ مـكي بـن أبي طالب: 437/2، و التبيان في إعراب القرآن: 839/2.

(3) العكبري محب الدين عبد اللـه بن الحسين بن عبد اللـه البغدادي (ت 616هـ)، تنظـر ترجمتـه في، البلغـة: 122، وبغية الوعاة: 38/2، والاعلام: 80/4.

(4) التبيان إعراب القرآن: 839/2.

(5) ينظر، م. ن: ص. ن.

(6) سور ة الكهف آ 19.

(7) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(والرابعة) : الجملة (المضاف إليها ومحلها الجر)؛ لكونها وقعت في محل المضاف إليه وهو مجرور اللفظ، ومثالها (نحو) قوله تعالى: (﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1])، فقوله :

(هذا): مبتدأ.

و(يوم): خبره، وهو هو؛ لأنَّ الإشارة إلى يوم القيامة، ولم يُبْنَ (يوم) لإضافته إلى معرب وهو (ينفع) وبقى على حقه من الإعراب.

والجملة في محل نصب؛ لكونها معمول القول.

وقرأ نافع[2]: (يومَ) بالنصب[3]: إمَّا أنَّه ظرف لـ: (قال)، وهذا منصوب بأنه مفعول

(قال)، أي: قال الله هذا القول في يوم، وإمَّا على أنَّ (هذا): مبتدأ، و (يوم) ظرف لخبره وهو محذوف، أو ظرف مستقر وقع خبرًا، والمعنى: هذا الذي مرَّ من كلام عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ واقع أو يقع، أو يكون مستقر يوم ينفع، وقال الكوفيون: يجوز أن يكون (يوم) في موضع رفع على أنَّه خبر (هذا) لكنه بُنِيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل، وإن كان / الفعل /[4] معربًا؛ لأنَّ الأصل الإضافة إلى الأسماء وأن يضاف الاسم المفرد إلى مثله، فإذا أضيف إلى جملة اسمية، أو فعل ماض أو مضارع فقد أُخرِجَ عن أصله فيُبْنَى لإزالته عن حقه، ولم يُجَوِّز البصريون بناءه إلاَّ إذا أضيف إلى مبني[5].

---

(1) سورة المائدة آ 119.

(2) وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم أبو رويم، أحد القراء السبعة، ومقرئ المدينة ،تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 64، وغاية النهاية: 2/330ـ331.

(3) ينظر، السبعة: 205، و التيسير: 101، ومعجم القراءات القرآنية: 2/251.

(4) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(5) ينظر، معاني القرآن وإعرابه: 2/137، وإعراب القرآن ـ أبو جعفر النحاس: 1/533، والحجة في القراءات السبع ـ ابن خالويه: 136، وحجة القراءات السبع ـ أبو زرعة بن زنجلة: 242، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ـ مكي بن أبي طالب: 1/423، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 244 ـ245، والقواعد الثلاثين في علم العربية ـ شهاب الدين القرَافي، تحقيق: طه محسن، منشور في مجلة آداب الرافدين، سنة: 1980، العدد: 12، ص 227.

(الصادقين): مفعول (ينفع).

و(صدقهم): فاعله ومضاف إليه.

وجملة (ينفع الصادقين صدقهم): في محل جر بإضافة (يوم) إليها.

ونحو قوله تعالى: (﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾[1])، فقوله :

(يوم): بدل من (يوم) في قوله: ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[2]، ويجوز أن يكون التقدير: اذكر يوم، وأن يكون ظرفًا للتلاق.

(هم): مبتدأ.

خبره: (بارزون).

وجملة (هم بارزون): اسمية في محل جر بإضافة (يوم) إليها.

(وكل جملة وقعت بعد: " إذ ")، نحو: آتيتك إذ زيدٌ قائمٌ، وإذ قام زيدٌ.

(أو: " إذا ") ، نحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء﴾[3].

* 51 ـ ب * (أو: " حيث ")، نحو: جلستُ حيث زيدٌ جالسٌ، أو حيث جلس زيدٌ.

(أو: " لَمَّا الوجودية ") وهي التي تليها ماضي اللفظ والمعنى، نحو: " لمَّا جاءني زيدٌ أكرمتُهُ "، و﴿وَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً﴾[4] ،(عند مَن قال باسميتها[5]).

واحترز بـ: (لمَّا) الوجودية عن (لمَّا) النافية الجازمة للفعل المضارع، وعن (لَمَّا) التي بمعنى: (إلاَّ) التي يليها ماضي اللفظ مستقبل المعنى، نحو: عزمت عليك لمَّا فعلت، أي: إلاَّ فعلت، والمعنى ما أسألك إلاَّ فعلك، فإنَّهما حرفان اتفاقًا.

(أو) وقعت بعد: (بينا أو بينما فهي)، أي: الجملة (في موضع خفض بإضافتهنَّ) إلى المذكورات المقدَّمة (إليها)، أي: المضافة إليها.

---

(1) سورة غافر آ 16.

(2) سورة غافر آ 15.

(3) سورة البقرة آ 231.

(4) سورة هود آ 58.

(5) منهم: أبو علي الفارسي، ينظر، الإيضاح العضدي: 319.

(والخامسة: الواقعة جوابًا لشرط جازم) ،واحترز به من غير الجازم كـ: " إذا، و لو، و لولا " فإنَّـه لا محل لها، (ومحلها)، أي: الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم (الجزم إذا كانت)، أي: جملة الجـواب (مقرونة بـ: " الفاء ") التي هي الأصل في الربط بين الشرط والجـزاء، (أو بــ: " إذا الفجائيـة ") التـي هي في الربط نائبة مناب الفاء؛ لدلالتها على التعقيب كـ: (الفاء)، واحترز به إذا لم تكن مقرونة بـ: " الفاء أو إذا " فإنَّه لا محل لها.

(فالأولى)، أي: الجملة الجوابية المقرونة بالفاء، (نحـو) قولـه تعـالى: (﴿مَـن يُـضْلِلِ اللــه فَـلاَ هَادِيَ لَهُ ﴾[1])، إعرابه:

(مَن): اسم شرط جازم للشرط وجوابه، ومحله رفع على الابتدائية.

(فلا): الفاء: حرف يربط الجواب بالشرط، وهي أصل في الـربط، و (لا): نافيـة للجـنس تنـصب الاسم وترفع الخبر.

(هادي): اسم (لا)، وهو مبني على الفتح لتضمنه حـرف الجـر وهـو (مِـن)، أو لتكبـه مـع (لا) كتركيب خمسة عشر.

(له): جار ومجرور، وهو في محل الرفع على أنَّه خبر (لا).

فجملة (لا هادي له): في موضع جزم على جواب الشرط الجازم المقرون بالفاء.

(﴿وَيَذَرُهُمْ﴾) : بالياء وبالنون رفعًا استئنافًا، أي: اللـه تعالى يذرهم أو نحن، (ولهـذا قُـرِأ)، أي: قرأ حمزة[2] والكسائي[3]: (بجزم ويذرهم[4]عطفًا على محل الجملة الجوابية)، كأنَّه قيل: لا يهد غـيره أحد غيره ويذرهم، وقيل: سُكِّنت لتوالي الحركات.

(والثانيـة) أي: الجملـة الجوابيـة المقرونـة بــ: (إذا الفجائيـة) (نحـو) قولـه تعـالى: (﴿وَإِن تُـصِبْهُمْ سَـيِّئَةٌ بِمَـا قَـدَّمَتْ أَيْـدِيهِمْ إِذَا هُـمْ يَقْنَطُـونَ ﴾ [5])، أي: قحـط وبـلاء

---

(1) سورة الأعراف آ 186، والآية بتمامها: ﴿مَن يُضْلِلِ اللـه فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

(2) وهو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، (ت 156 هـ على الأشهر)، أحـد القـراء الـسبعة، ومقـرئ الكوفة، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 66، وغاية النهاية: 261/1ـ262.

(3) وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد اللـه بن عثمان (ت 189هـ ـ على الأشهر)، أحد القراء السبعة، ومقرئ الكوفة، تنظر ترجمته في :معرفة القرَّاء الكبار:72ـ73، وغاية النهاية :535/1ـ536.

(4) ينظر، السبعة: 298، والتيسير: 115، و معجم القراءات القرآنية: 426/2.

(5) سورة الروم آ 36.

وشدة، (﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾) من الأعمال الخبيثة (﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾)، أي: اليأس، أي: * 52 ـ أ * اليأس من رحمة الـلـه تعالى.

إعرابه:

(إنْ): حرف شرط يجزم الشرط وجوابه.

(تصبهم): فعل مضارع مجزوم بـ: (إن)، ومفعوله به وهو (هم).

(سيئة): فاعل (تصبهم).

(بما): جار ومجرور متعلق بـ: (تصبهم).

(وما) موصولة أو نكرة موصوفة.

(قدمت): فعل ماض مبني على الفتح، و[التاء] علامة التأنيث.

(أيدهم) : فاعل (قدمت) ومضاف إليه، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(إذا): حرف يربط الجواب بشرط.

(هم): مبتدأ.

(يقنطون): فعل مضارع، والواو: فاعل، والنون: حرف الإعراب وهو علامة رفعه.

فجملة (هم يقنطون): في محل جزم بوقوعها جوابًا لشرط جازم مقرون بـ: (إذا الفجائية)، والفاء المقدرة كالموجودة ،كقول عبد / الرحمن /[1] بن حسان بن ثابت[2] ـ ﷺ ـ من البسيط :

مَن يفعل الحسناتِ الـلـه يشكرُها * والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الـلـه مثلانِ**[3]

قال الدماميني: ((والذي يظهر لي أنَّ جملة الجزاء لا محل لها من الإعراب مطلقًا سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن، وسواء كانت جوابًا لشرط جازم أو غير جازم؛ لأنَّ الجملة

(1) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(2) الأنصاري الخزرجي، ابن الصحابي الجليل الشاعر حسان بن ثابت (ت 104هـ على الأشهر)، تنظر ترجمته في، سير أعلام النبلاء :69/9، والأعلام: 303/3.

(3) ينظر، شعر عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ـ جمع وتحقيق ـ د. سامي مكي العاني :61، وينظر: معجم شواهد العربية ـ عبد السلام محمد هارون: 402.

إنما تكون ذاتَ محل من الإعراب إذا صحَّ وقوع المفرد محلها، والجزاء لا يكون إلاَّ جملة، ولا يـصح وقوعه مفردًا)) [1]، وبين وجه ذلك في (حاشيته على: المغني)، ثم قال: ((والـذي في كـلام الجماعـة أنَّ المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها، وقد صرَّح المصنِّف به + أي: في: (المغني) [2] + في الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائيـة مـن الجمـل التي لا محل لها))[3] كما سنذكره.

(فأمَّا نحو: " إنْ قام أخـوك قـام عمـرٌو " فمحـل الجـزم محكـوم بـه للفعـل وحـده لا للجملـة بأسرها)؛ لأنَّه لا محل لها، وهذا جواب عن سؤال مقدَّر وهو: إنَّك / قلت /[4]: الجملـة الجوابيـة إذا لم تقترن بـ: " الفاء / أو إذا "/[5] لا محل لها فالمحل الجزمي لمـاذا ؟ أجـاب[6] لقولـه: ((محـل الجـزم محكوم به للفعل وحده وهو " قام " في هذا المثال لا للجملـة بأسرهـا))؛ لأنَّ / أداة /[7] الـشرط إنَّمـا تعمل في شيئين أعم من اللفظ والمحل، فلما عمل في محـل الفعلـين لم يبـق لـه تـسليط عـلى محـل الجملة، (وكذلك القول في فعل الشرط)، وهو أن يكون محل الجزم للفعل لا للجملة، (ولهـذا تقـول إذا عطفت عليـه) * 52 ـ ب* أي: عـلى فعـل الـشرط بحـسب محلـه (مـضارعًا، وأعملـت) الفعـل (الأول) على اختيار الكوفيين[8]: ([نحو] [9]: إنْ قام ويقعدا) / وجملة " يقعد ": اعتراضية بين الفعـل والفاعل لا محل لها من الإعراب /[10] (أخواك قام عمرٌو)، فقوله:

إن قام: جملة الشرط وفعله.

---

(1) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 139/2 نص هذا الكلام.
(2) ينظر: 504 ـ 505.
(3) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 139 نص هذا الكلام.
(4) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.
(5) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.
(6) أي: ابن هشام في مغني اللبيب: 552.
(7) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.
(8) ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين ـ ابن الأنباري: 83/1، وائـتلاف النـصرة بـين نحاة الكوفة والبصرة ـ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَّبيدي: 113.
(9) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 39.
(10) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

ويقعد: هو المضارع المعطوف على: [جملة قام] " أخواك "،

أخواك: هو المتنازع[1] فيه، وهو المرفوع بـ: " قام ".

و" قام عمرٌو ": جملة الجواب (فتجزم المعطوف)، وهو (يقعدا) بحذف النون (قبل أن تُكْمَل الجملة) التي تشرط / الجزم /[2] ؛ لأنَّها فعلية فلا تُكمَل إلاَّ بالفاعل، وفاعلها هو: " أخوك " المذكور بعد " ويقعدا "؛ لإعمالك " يقعدا " في ضميرهما، ولو كان محل للجملة قبلها لزم العطف على الجملة / قبل أن تُكْمَل /[3]، واللازم باطل؛ لأنَّه لا يعطف على شيء إلاَّ بعد أن يتم قبل الإتيان بالعاطف، قال الدماميني: ((وهو منتقد من وجهين: أحدهما: أنَّ اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدلَّ به منه، والثاني: أنَّ قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل، بل من عطف المفردات، وحينئذٍ يكون الفعل المجزوم لفظًا معطوفًا على الفعل المجزوم محلاً، وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو ألف الاثنين معطوفًا على الفاعل الواقع بعده، وهو " أخواك "، فقد وقع بهذا القائل فيما فرَّ منه، وكان المصنِّف + رحمه الله + لم يرتض هذا الدليل، أي: في (المغني) لِما ذكرناه، أو لغيره فأورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتعريض))[4]، أي: فقال: قيل ولهذا جاز نحو: إن قام إليَّ أحسن[5].

(تنبيه) :، وهو الإشارة إلى أمر ظاهر غفل عنه المخَاطَب (إذا قلت: " إن قام زيدٌ أقومُ ") بالرفع عل أحد الوجهين، وهما: جواز الجزم والرفع في الجزاء إذا كان مضارعًا والشرط ماضيًا، وإن كان الجزم أقيس وأكثر.

---

(1) التنازع هو: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: ضربت وأكرمت زيدا، فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية، ينظر، شرح الفية ابن مالك ـ ابن عقيل: 159/2.

(2) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(3) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(4) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) :2/ 140 نص هذا الكلام.

(5) كذا في الأصل.

(ما محل أقوم؟) من هذا المركب الخاص (فالجواب: قيل هو)، أي: " أقوم " مؤخر من تقديم، والأصل: أقوم إن قام زيدٌ، فـ: " أقوم " (دليل الجواب) للشرط لا عينه، والجواب محـذوف، ونقلـه في (المغني) [1] في موضع عن سيبويه[2] وقال هنا: ((وهذا أحد الوجهين عند سيبويه))، (وقيل هـو) مخرَّج (على إضمار الفاء) مع المبتدأ، والتقدير: فأنا أقـوم، وإلى هـذا ذهـب المـبرِّد[3] وهـو الوجـه الآخر عند سيبويه، ونقله ابن جماعة[4] عن الكـوفيين، ونقـل الأول عـن سـيبويه، (فعـلى) الجـواب (الأول: لا محل لـه)، أي: لأقـوم؛ *53 ـ أ * لأنَّـه مـستأنف، وهـو مرفـوع اللفـظ للتجـرد، (وعـلى) الجواب (الثاني محله الجزم)، فيكون مرفوع اللفظ مجـزوم المحـل، قـال ابـن جماعـة: ((وفي هـذا نتسامح إذا المحل ليس هو للفعل بل للجملة بأسرهـا)) [5]، (ويظهـر أثـر ذلـك)، أي: الاخـتلاف (في التابع)، فإذا عطف على جملة " أقوم " مضارع فلا يجزم على الأول بل يكـون مرفوعًـا؛ لأنَّ الفعـل مرفوع لفظًا وليس في محل جزم فـلا سـبيل إلى جـزم مـا يعطـف عليـه، ويجـوز أن يُفـسِّرَ ناصـبًا

---

(1) :552.

(2) وهو: عمرو بن عثمان (ت 180هـ) تنظر ترجمته في: مراتب النحويين ـ أبو الطيب اللغـوي: 106،والفهرسـت ـ ابن النديم: 57 ،وإنباه الـرواة ـ القفطـي: 346/2ــ360، ،ونزهـة الألبـاء:54ــ 58و البلغـة: 163-165، وبغيـة الوعاة: 229/2ـ230. وينظر رأيه في الكتاب: 64/3ـ65.

(3) وهو أبو العباس محمـد بـن يزيـد المـبرد (ت285ــ عـلى الأشـهر)، تنظـر ترجمتـه في، مراتـب النحـويين: 135، والفهرست: 64ــ 66،ومعجـم الأدبـاء: 111/9، وإنبـاه الـرواة: 241/3، والبلغـة: 216 ،وبغيـة الوعـاة: 269/1، وينظر رأيه في المقتضب: 19/2 ـ 24.

(4) وهو مُحَمَّد بن شرف الدَّين عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن ابراهيم بن سعد اللــه القـاضي بـدر الـدَّين الْمَعْـرُوف بِابْن جمَاعَة الكناني الْمُقَدّس الشَّافِعِي (ت 819 هـ)، له مصنفات كثيرة، منها: أقرب المقاصد في شرح القواعـد الصغرى، بتحقيق د. هشام الشوبكي، وحدائق الإعراب في شرح قواعد الإعـراب، بتحقيـق د. هـشام الـشويكي أيضًا، وشرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب، بتحقيق الـسيد أحمـد محمـد عبـد الـراضي، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى بـ(أوثق الأسـباب إلى معرفـة قواعـد الإعـراب) وهـو شرح عـلى القواعـد الكبرى، ونظن أنَّ البصروي قد اعتمد في مراجعاته ونقله من هـذا المخطـوط المحفـوظ في قـسم مخطوطـات جامعة الرياض، والنسخة الثانية محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنور، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه، تنظر ترجمته في، بغية الوعاة: 63/1ـ66، و هدية العارفين 182/2، و معجم المؤلفين: 11/9ـ112.

(5) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

لما قبل الأداة، نحو: " زيدًا إن أتاني أكرمته "؛ لأنَّه قد فرض أن هـذا الفعـل المرفـوع لـيس في مركـزه الأصلي فانتفى المحذور المانع من التفسير، وهو عمل ما بعد أداة الشرط فيما قبلها إذ المفسِّر لـيس بعد الأداة البتة بل هو واقع قبلها تقديرًا.

قال في (المغني)[1] في الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام عـلى الجملـة الابتدائيـة: ((وعلى قول المبرد[2] ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجـزم بـالعطف عـلى محـل الفاء المقدرة وما بعدها)).

قال الدماميني: ((وهذا الكلام ظاهر في أنَّ الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لهـا، وهـو خـلاف ما يأتي له، وهو ما ذكره هنا من أنَّ الجملة الواقعة بعد الفاء جوابًا لشرط جازم في محل جزم)) [3].

قال في (المغني)[4]: ﴿ومنع المبرد[5] تقدير التقديم محتجًا بـأنَّ الـشيء إذا حـلَّ في موضـعه لا يُنْوى به غيره، وإلاَّ لجاز " ضرب غلامُهُ زيدًا " ﴾.

قال الدماميني: ((/يعني/[6] واللازم باطل عند سيبويه وغيره من الجمهور ،وبيان الملازمـة أنَّ منـع هذا التركيب مبني على أنَّ الفاعل وقع في موضعه مقدمًا عـلى المفعـول وقـد تلـبَّس بـضمير يعـود إليـه فجواز هذا التركيب ملزوم بجواز عود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً، وهو باطل، فلو جاز فـيما وقـع في موضعه أن يُنْوى به غير ذلك الموضع لأمكن انتفاء ذلك المـانع المـذكور بـأن ينـوى بالفاعـل بـآخره عـن المفعول، فينبغي عود الضمير على المتأخر لفظًا ورتبةً، فيزول المانع فيجوز التركيب ولم يقـل بـه سـيبويه ولا غيره من الجمهور، قلت: وهذا في الحقيقة غـير وارد عـلى سـيبويه؛ لأنَّ لـه أن يمنـع "إن أقـوم" مـن

---

(1) ينظر: 505.

(2) ينظر، المقتضب: 22/2.

(3) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 139 نص هذا الكلام.

(4) ينظر: 505.

(5) ينظر، المقتضب: 67/2.

(6) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

قولك: "إن قمت أقوم" واقعًا موضعه، إذ لو كان كذلك لجزم، وتقدير الفاء المانعة من الجزم على * 53 ـ ب * خلاف الأصل لاسيما وتقديرنا يوجب تقدير يكون أقوم خبرًا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر إلى تقدير الفاء، فإن قلت: وتأخير الشيء عن محله على خلاف الأصل فهو مشترك الإلزام؟ قلت: لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيًا ويكون الجواب محذوفًا، فإن قلت: ما اختلف فيه سيبويه والمبرد من توجيه هذه المسألة ثابت مع جوازها في الاختيار، أو هو مع القول باختصاصها بالضرورة ؟ قلت: صرَّح بعض المتأخرين بأنَّه على جوازها في السعة، وصرَّح بعضهم بأنَّها لا تجوز إلاَّ في الضرورة، وظاهر كلام آخرين منهم ابن الحاجب[1] جواز المسألة لا على أنَّ المرفوع مؤخر من تقديم كما يقوله سيبويه ولا على إضمار الفاء كما يقول المبرد على أنَّ الشرط إذا كان ماضيًا ووقع الخبر مضارعًا فلك فيه الوجهان: الرفع والجزم، أمَّا الجزم فظاهر، أي: لكونه معربًا ووجود الجازم، وأمَّا الرفع، فقال الرضي[2] لأحد الوجهين: " إمَّا لكونه في نية التقديم، وإما لنية الفاء قبل الفعل" [3]، قال: " وفيه نظر؛ لأنَّ كلامنا في حال السعة، وهذان الوجهان مختصان بالضرورة "، قال: "والأولى أن يقال جواز الجزم ضَعُفَ في هذه الصورة عن جزم الجواب؛ بسبب حيلولة الماضي بينه وبين غير معمول فيه لفظًا، فلمَّا لم يعمل في الجزاء فتكون الأداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرًا كما تجزم سائر الجوازم شيئًا واحدًا كـ: "لم ،و لمَّا، و لام الأمر، و لا في النهي" ــ هذا كلامه"[4]، قلت: وهو مما يؤنسك بأنَّ جملة الجواب لا محل لها أصلاً وغاية ما يلزم عليه في بعض الصور كون حرف الشرط إنَّما عمل في شيء واحد وهو فعل الشرط وليس بمستنكر، ونقل الرضي عن

---

(1) ينظر، متن الكافية :274، والوافية شرح نظم الكافية، المنشور خطأ بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي بـ: (شرح الوافية نظم الكافية): 353.

(2) وهو: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي (ت 686 هـ)، تنظر ترجمته في، شذرات الذهب: 395/5، وهدية العارفين: 134/2، والأعلام: 86/6.

(3) شرح الكافية في النحو: 2/ 261.

(4) ينظر، م. ن: 2/ 262.

الكوفيين: "أنَّ رفع الجواب في مثل: إن قمت أقوم واجب؛ لأنَّ جزم الجواب عندهم إنَّما هو على الجواز، فإذا لم تجزم الشرط لم تجزم الجواب"[1] ـ انتهى كلام الدماميني))[2].

(والسادسة) الجملة (التابعة لمفرد كجملة المنعوت بها)، أي: الواقعة صفة، (ومحلها)، أي: الواقعة (بحسب منعوتها) من إعرابه لفظًا أو* 54 ـ أ * محلاً (فهي)، أي الواقعة نعتًا (في موضع رفع في نحو) قوله تعالى: (﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ ﴾[3]).

إعرابه:

(من قبل): جار ومجرور.

(أن): حرف مصدري ينصب الفعل المضارع.

(يأتي): فعل مضارع منصوب بـ: (أن).

(يوم): فاعل (يأتي).

(لا): نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر.

(بيع): اسم (لا)، وهو مبني على الفتح.

(فيه): جار ومجرور، ومحله رفعٌ على الخبرية، وهو متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره: كائن أو استقرَّ.

ومحل (لا) مع الاسم: رفع ابتداء خبره (فيه).

والجملة في محل رفع صفة للمفرد الذي هو (يوم).

وقراءة الرفع على حمل (لا) بمعنى: (ليس)، ومحلها مع مدخولها ـ أيضًا ـ الرفع صفة (يوم).

---

(1) ينظر، م. ن، ص. ن.

(2) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) :140/2 شيئا من هذا الكلام.

(3) سورة البقرة آ 254.

(و) في موضع (نصب في نحو) قوله تعالى: (﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾[1]).

فجملة (ترجعون): صفة (يومًا): وهو ظرف، أي: واتقوا عذاب اللـه يومًا، وأبـو عـلي[2] ينـصبه مفعولاً به[3] كقوله: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَـرْتُمْ يَوْمـاً﴾[4]، أي: كيـف تتقـون هـذا اليـوم الـذي هـذا وصفه مع الكفر باللـه تعالى.

(و) في موضع (جرٍّ في نحو) قوله تعالى: (﴿لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾[5]).

وإعرابه :

(ليوم): جار ومجرور.

(لا): حرف لنفي الجنس ينصب الاسم ويرفع الخبر.

(ريب): اسم (لا)، وهو مبني على الفتح لتركبه مع (لا) كتركب خمسة عشر، أو لتضمنه معنـى: مِن، إذ التقدير: لا من ريب.

(فيه): جار ومجرور محله رفع؛ لأنَّه في موضع خبر (لا)، وهو متعلق بمحذوف وجوبًا تقـديره: لا ريب كائنٌ أو استقرَّ فيه.

وجملة (لا ريب فيه): محلها جر صفة للمفرد الذي هو (اليوم).

(والسابعة) الجملة (التابعة لجملة لها محل) تحرز مما لا محـل لهـا، (نحـو :" زيـدٌ قـام أبـوه، وقعد أخوه").

إعرابه:

زيدٌ: مبتدأ.

قام: فعل ماض مبني على الفتح.

---

(1) سورة البقرة آ 281.

(2) وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفـار الفـارسي (ت 377 هــ)، تنظـر ترجمتـه في، إنبـاه الـرواة: 273/1 ـ275، ونزهة الألباء: 232، وبغية الوعاة:496/1ـ498، وشذرات الذهب: 89/3 ـ90.

(3) ينظر، الحجة للقراء السبعة :490/1.

(4) سورة المزمل آ 17.

(5) سورة آل عمران آ 9.

أبوه: فاعل (قام)، ومضاف إليه.

الواو: حرف عطف لمطلق الجمع.

قعد: فعل ماض.

أخوه: فاعل ومضاف إليه.

فجملة (زيدٌ. .. إلى آخرها) وهي الكبرى لا محل لها؛ لأنَّها مستأنفة.

(وجملة " قام أبوه "): فعلية صغرى (في موضع رفع؛ لأنَّها خبر عن المبتدأ، وكذلك جملة " قعد أخوه "): فعلية محلها الرفع (؛ لأنَّها) أي: جملة " قعد أخوه " (معطوفة عليها) أي: جملة (قام أبوه) ـ التي هي مرفوعة المحل، فيكون محلها مرفوعًا؛ لكونها تابعة لجملة مرفوعة المحل، (ولو قدرت العطف على الجملة الاسمية)، وهي الكبرى وإن كان مع جوازه مرجوحًا * 54 ـ ب*؛ لأنَّ تناسب الجملتين أولى (لم يكن هذا التقدير للمعطوفة محل)؛ لأنَّها لما لا محل له (ولو قدرت الواو) قبل: " قعد أخوه " (واوَ الحال) لا واو العطف، ولا واو الاستئناف (كانت الجملة في محل نصب) على الحالية، (وكانت " قد " [فيها] [1] مضمرة) لتقريب الماضي من الحال (وإذا قلت: " قال زيدٌ عبد الله منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ " فليس من هذا [القبيل] [2] بل الذي محله النصب مجموع الجملتين؛ لأنَّ المجموع هو المقول، فكل منهما جزءٌ للمقول لا مقولٌ).

قال في (المغني)[3]: ((هذا الذي ذكرته من انحصار الجملة / التي لها محل /[4] في سبع جارٍ على ما قرروه، والحق أنَّها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة

---

(1) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 41.

(2) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 41.

(3) كان ابن هشام قد أثبت قوله في المغني: 558، وذكره البصروي نفسه في الصفحة 128 من كتابه إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن، بتحقيقنا في أطروحتنا المقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل، سنة: 2006 م بقوله: ((مَن: مبتدأ، ﴿يُعَذِّبُهُ اللـه﴾: الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع)).

(4)من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

المسند إليها، أمَّا الأولى، فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ۝ إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ۝ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ﴾[1]، قال ابن خروف[2]: " مَن: مبتدأ، فيعذبه الله: الخبر، ودخلته الفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع")).

قال الدماميني: ((هذا على أنَّ الاستثناء راجع إلى قوله: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾، ويحتمل أن يكون: ﴿مَن تَوَلَّى﴾: ليس مبتدأً وإنَّما هو في محل نصب على الاستثناء وهو راجع إلى ما تقدم، ثم يحتمل الانقطاع كالأول، والمعنى: لست بمستول عليهم لكن من تولى منهم فإنَّ لله تعالى الولاية عليه والقهر فهو يعذبه العذاب الأكبر الذي هو عذاب جهنم، ويحتمل الاتصال، أي: لست عليهم بمسيطر إلاَّ من تولى وكفر فأنت مسلَّط عليه بالجهاد والقتل قال الزمخشري: " وقيل: هو + أي الـ+ استثناء من قوله: ﴿فَذَكِّر﴾، أي: فذكر إلاَّ من انقطع طمعك من إيمانه وتولى واستحقَّ العذاب الأكبر، وما بينهما اعتراض "[3]، قلت: الظاهر على هذا أنَّ الاستثناء منفصل لكن يلزم عليه وقوع التفريغ في الإيجاب ولا محذور فيه هنا لاستقامة المعنى، والمراد من قوله: استثناء من قوله: ﴿فَذَكِّر﴾ أنَّ الاستثناء من مفعول قوله: ﴿فَذَكِّر﴾ ففيه حذف مضاف ـ انتهى))[4].

---

(1) سورة الغاشية آ 22 ـ 23 ـ 24.

(2) هو علي بن محمد بن علي (ت 609ـ هـ ـ على الأشهر) نحويٌّ أندلسيٌّ، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 75/15ـ 76، ووفيات الأعيان: 335/3 ،والبلغة: 157، وبغية الوعاة: 203/2ـ 204، لم نطلع على رأيه في كتابيه: شرح كتاب سيبويه الموسوم: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزجاجي. وينظر رأيه في: الدرة المضية في شرح الألفية، المشهور بـ: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 291، و ابن خروف وآراؤه النحوية ـ حسين علي حسين عبد فتلي، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية في كلية التربية في جامعة بابل: 67.

(3) الكشاف: 745/4.

(4) أي: كلام الدماميني الذي نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 142/2 شيئا من هذا الكلام.

ثم قال في (المغني)[1]: (([وأما] [2] الثانية: فنحو: ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[3] ـ الآية إذ أعراب (سواءٌ): خبرًا ،و (أنذرتهم): مبتدأ، ونحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[4]، إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع بل / قدرته /[5] تسمع قائمًا مقام السماع)).

(المسألة الثالثة في بيان)، أي: إيضاح (الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي أيضًا سبع)، * 55 ـ أ * وقدَّمها في (المغني)[6] على الجمل التي لها محل قال: ((وبدأنا بها؛ لأنَّها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل)).

(أحدها إحداها)، أي: السبع التي لا محل لها (الابتدائية، وتسمى)، أي: الابتدائية (المستأنفة) أيضًا، وهو أوضح؛ لأنَّ الابتدائية تطلق ـ أيضًا ـ على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ ولو كان لها محل، (نحو) قوله تعالى: (﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[7]).

(إنَّا): إنَّ واسمها، وأصله: إننا اجتمعت ثلاث نونات فحذفت إحداها[8] اختصارًا، وقد ورد به القرآن على الأصل في قوله تعالى: ﴿وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾[9].

(أعطيناك): فعل وفاعل ومفعول أول.

(الكوثر): مفعول ثان.

---

(1): 559.

(2) زيادة واجبة من المغني نفسه: 559.

(3) سورة يس آ 10.

(4) ينظر، جمهرة الأمثال ـ أبو هلال العسكري: 266/1، ومجمع الأمثال ـ الميداني: 129/1، ومناسبته: أَن رجلا من بني تَمِيم يُقَال لَهُ ضَمرَة كَانَ يُغير على مسالح النُّعْمَان بن الْمُنْذر حَتَّى إِذا عيل صَبر النُّعْمَان كتب إِلَيْهِ أَن ادخل فِي طَاعَتي وَلَك مائَة من الْإِبِل فقبلها وَأَتَاهُ فَلَمَّا نظر إِلَيْهِ ازدراه وَكَانَ ضَمرَة دميماً فَقَالَ (تسمع بالمعيدي لَا أَن ترَاهُ) فَقَالَ ضَمرَة مهلا أَيهَا الْملك إِن الرِّجَال لَا يكالون بالصيعان وَإِنَّمَا الْمَرْء بأصغريه قلبه وَلسَانه.

(5) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(6): 500.

(7) سورة الكوثر آ 1.

(8) في الأصل (إحديها) والصواب ما ذكرناه.

(9) سورة المائدة آ 111.

فجملة (أعطيناك الكوثر): فعلية صغرى محلها الرفع خبر لـ: (إنَّ)، وجملة (إنَّا وما بعدها): اسمية كبرى لا محل لها؛ لأنَّها مستأنفة.

ومثلها: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾[1].

(إنا): إنَّ واسمها.

وكلمة (أنزلناه): فعل ماض وفاعل هو: (نا)، ومفعول به هو: (الهاء).

فجملة (أنزلناه): فعلية صغرى محلها الرفع خبر لـ: (إنَّ)، وجملة (إنَّا وما بعدها): اسمية كبرى لا محل لها؛ لأنَّها مستأنَفة.

(ونحو) قوله تعالى: (﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً ﴾): حال (بعد) قوله تعالى: (﴿ وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾[2])، ويتم الوقف هنا ويختار؛ لاستئنافك: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ ﴾، كأنه / قال: فمالي لا /[3] أحزن فقيل: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً ﴾، (وليست محكية بالقول؛ لفساد المعنى)؛ لأنَّ الكفار لو قالوا: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ ﴾ لم يكونوا كفارًا، ولما حزن ـ ﷺ ـ لا يقال إذا كان على جهة الاستهزاء: يحزن؛ لأنَّه تطرق إليه احتمال ضده[4].

ومثله: ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ بعد قوله: ﴿ فَلا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾[5]، فإنَّه مما تبادر إلى الذهن أنَّه محكي بالقول وليس كذلك؛ لأنَّ ذلك ليس مقولاً لهم، قال في (المغني)[6]: ((وفي (جمال القرَّاء) للسخاوي[7]: " أنَّ الوقف على قولهم في الآيتين

(**1**) سورة يوسف آ 2.

(**2**) سورة يونس آ 65.

(**3**) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(**4**) ينظر، جمال القراء وكمال الإقراء ـ السخاوي: 551/2.

(**5**) سورة يس آ 76.

(**6**): 502.

(7) وهو علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، (ت 643 هـ)، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 65/15 ـ 66، ووفيات الأعيان: 340/3 ـ341،، و سير أعلام النبلاء: 122/23ـ124، ومعرفة القرَّاء الكبار: 340، وغاية النهاية في طبقات القراء: 568/1ـ569، وبغية الوعاة: 192/2 ـ194.

واجب"[1]، والصواب أنَّه ليس في جميع القرآن وقف واجب ـ انتهى))، وإنَّما بينا هذا، أي: أنه مقول القول إلى أذهان من لا يتأمل ولا يتثبت في فهم المعنى، ومن هو بهذه الصفة لا عبرة به [ولا] يلتفت إليه.

(ونحو) قوله تعالى: (﴿ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى﴾[2] بعد) قوله تعالى: (﴿وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [3])، أي: عاتٍ خارج عن الطاعة.

(حفظًا): منصوب بفعل محذوف، و(مِن): بعده متعلقة به، أي :* 55 ـ ب * وحفظنا السماء حفظًا، أو عطف بيان على محل ﴿ بِزِينَةٍ﴾ ، (وليست) جملة ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ مجرورة (صفة للنكرة)، أي: ﴿ شَيْطَانٍ ﴾، (ولا) منصوبة (حالاً منها)، أي: من النكرة، (مقدرة)، أي: منتَظَرة ومستقبَلَة (لوصفها) حتى يسوغ وقوع الحال بعدها، قال في (المغني)[4]: ﴿أخذًا من كلام الزمخشري: " لأنَّ الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون، لا معنى له"[5]، وإنَّما هي استئناف نحوي، ولا يكون استئنافًا بيانيًا[6]﴾، (لفساد المعنى) ـ أيضًا.

قال الزمخشري: ((فإن سائلاً لو سأل لِمَ تحفظ من الشياطين ؟ فأجيب: بأنَّهم لا يسمعون، لم يستقم فيبقى [أن يكون] كلامًا منقطعًا [مبتدأ] اقتصاصًا لما عليه حال

---

(1) ينظر: 2/ 571.

(2) سورة الصافات آ 8.

(3) سورة الصافات آ 7.

(4) ينظر: 501 ـ 502.

(5) ينظر، الكشاف: 35/4.

(6) الأستئناف النحوي هو ما كان غير واقع في جواب سؤال مقدر، أو هو: الكلام الذي لم يسبق بشيء أو الكلام المقطوع عما قبله، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَقَدِمَ عَمْرٌ) قَدِمَ عَمْرٌ، الواو هذه يحتمل أنها استئنافية، ويحتمل أنها عاطفة، إذا نويت أنَّ ما بعد الواو مقطوع عما قبله نقول: هذه استئنافية، أما الاستئناف البياني فهو ما كان واقعًا في جواب سؤال مقدر معنى، كما قال المتكلم: جاءني القوم، فكأنَّ قائلا قال: ما فعلت بهم؟ فقال المتكلم مجيبًا عنه: أما زيد فأكرمته، وأما بِشْرٌ فأهنته، وأما بكرٌ فقد أعرضت عنه، ينظر: التعريفات: 18 ـ

المسترقة للسمع، وأنَّهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة، أو يتسمعوا وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك ـ انتهى)) [1].

ولو جُعِلَ استئنافًا بيانيًا على أن يكون هذا الكلام جوابًا لسائلٍ عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم لاستقام المعنى، فأطلق المصنِّفُ القول بامتناع الاستئناف البياني لِما يترتب عليه من فساد المعنى غير ظاهر.

قال ابن المُنَيِّر[2]: ﴿ يصح في: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ أن يكون وصفًا، وأن يكون حالاً، والجواب عن إشكال الزمخشري الذي أشار إليه بقوله " إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون و لا يتسمَّعون " هو أنَّ عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه، فالشيطان حال كونه محفوظًا منه هي حال كونه لا يسمع، وإحدى الحالين لازمة للأخرى، فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه كونه موصوفًا بعد السماع في حالة واحدة، وليس المراد أن عدم السماع ثابت قبل الحفظ، وإنَّما معه وبسببه، فاعترضه المعنى بأنَّ الصفة كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها، وإلاَّ لم تكن كاشفة ؟ هذا هو الأصل والسابق إلى الفهم، وأمَّا تسمية الشيء باسم ما يَؤولُ إليه فمجاز، والأصل الحقيقة ـ هذا كلامه ﴾[3]، وذلك أن تقول: إذا جُعِلَ استئنافًا نحويًا كان إخبارًا عن هؤلاء الشياطين * 56 ـ أ * المحفوظ منهم بأنَّهم لا يسمعون فَيُرَدُّ الإشكال، وهو أنَّه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الأمر لا يسمع كما أُخبِرَ عنه، فيكون المصنِّف قد وقع فيما فرَّ منه، فإن قلت: التقدير: لا يسمعون بعد الحفظ فلا إشكال ؟ قلت: هذا التقدير يصح مع جعله الجملة صفة ـ أيضًا ـ فتخصيص القولين بحالة الاستئناف يكون تحكما، وقيل: يحتمل أنَّ الأصل لئلا يسمعوا، حذفت أن وأهمل عملها فارتفع الفعل.

---

(1) الكشاف: 4/35ـ36.

(2) وهو فخر الدين عبد الواحد بن منصور بن محمد، (ت 733 هـ)، تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ـ الصفدي: 6/281، و الأعلام :4/177.

(3) ينظر، الانتصاف من الكشاف: 3/335ـ336.

قال الزمخشري: ((كل واحد من هذين الحذفين غير منكر، واجتماعهما من المنكرات، وصون القرآن عن مثل هذا واجب))[1]، وأقرَّه في (المغني)[2]، واعترضه ابن المُنَيِّر: ((بأنَّ اجتماع حذفين شائع كما في قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللـه لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[3]))[4].

قال الدماميني: ((يريد لا إنَّ الأصل (لئلا تضلوا) على ما ذكره جماعة، فحذف الجار وحرف النفي))[5]، قال اليمني[6]: ((وهذا غير وارد على الزمخشري؛ لأنَّه لم يذكره، بل قال: " المعنى: [كراهة] أن تضلوا "[7] قلت: هذا اللازم على المثال ،والرد بأمرٍ كلي وهو أنَّ استضعاف الجمع بين حذفين غير متجه؛ لأنَّه شائع في كلام العرب، واللغة مشحونة منه، فلا معنى لاستضعافه)).

قال في (المغني)[8]: ((فإن قلت أجعلها حالاً مقدرة، أي: وحفظًا من كل شيطان مارد مقدرًا عند سماعه، أي: بعد الحفظ، قلت: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها [كالمرور] في قولك: " مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا "، أي: مقدرًا حال المرور به أنَّه يصيد غدًا، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يردونه)).

---

(1) ينظر، الكشاف: 36/4.

(2) ينظر: 502.

(3) سورة النساء آ 176.

(4) ينظر، الانتصاف من الكشاف: 336/3.

(5) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(6) أبو عَليّ بن سُلَيْمَان النَّحْوِيّ يلقب حيدرة أو حيدة، له من المصنفات: كشف الْمُشكل فِي النَّحْو، ولم نطلع على رأيه في كتابه هذا ولعله في كتاب آخر لم يصلنا، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 168/2، و الأعلام: 291/4ـ292.

(7) الكشاف: 599/1.

(8): 502.

قال الدماميني: ((ما استند إليه في منع الحال المقدرة وهو ضعيف، أمَّا أولاً: فلا نُسلِّم أنَّ الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، ولِمَ لا يجوز أن يقدرها غيره ؟ ولو قيل: معنى المثال: " مررت برجل معه صقر " مقدر الصيد به في الغد على أن يكون مقدرًا اسم مفعول لصحَّ، سواء كان هو المقدَّر أو غيره، وأمَّا ثانيًا: فعلى تسليم أنَّ الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الآية أن يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رأوه من القذف بالشهب، والطرد عن الاستراق، وأمَّا ثالثًا: فلأنَّ قوله: ولا يريدونه لا مدخل * 56 ـ ب * له في كون الحال مقدرة؛ لأنَّها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدًا لها كما لو قال: " الأمير لمظلوم أدخل السجن خالدًا في عذابه "، وإنَّما عدلت عن التمثيل لقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[1]؛ لاحتمال أن يقال: عدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر ـ انتهى)) [2].

(ولا يسمعون): جمع حملاً على معنى كل، قرأ حمزة والكسائي وحفص[3] بالتشديد[4]، [و] أصله: يتسمَّعون أدغمت التاء في السين، وقرأ الباقون بالتخفيف، وسَمِعَ يتعدى بنفسه و بـ: إلى، المتعدي بنفسه يفيد الإصغاء مع الإدراك، وكذلك عُدِّي هنا بـ: إلى حملاً على: يصغون، أي: يصغون إلى الملأ الأعلى، أي: الكتبة، أو جميع الملائكة، وصفهم بالعلو لحلولهم السماء.

(وتقول) في استئناف الجملتين: (ما لقيته منذ يومان، فهذا كلام) لصدق حده عليه تضمنَّ)، أي: الكلام (جملتين مستأنفتين: فعلية مقدمة)، وهي: "ما لقيته"، (واسمية مؤخرة)، وهي: "منذ يومان"، (وهي في التقدير: جواب سؤال مقدر،

---

(1) سورة غافر آ 76.

(2) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 120/2 نص هذا الكلام.

(3) وهو: أبو عمر الدوري حفص بن سليمان (ت 180هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القرَّاء الكبار: 84 ،وغاية النهاية: 254/1 ـ 255.

(4) ينظر، السبعة: 547، والتيسير: 186، ومعجم القراءات: 6/8.

فكأنَّك لما قلت: ما لقيته)، أي: حين الإتيان بالجملة المنفية، (قيل ما أمد ذلك ؟) وبهذا السؤال المقدر وهو عند من يجعل "منذ": مبتدأ، و "يومان": خبره، (فقلت): مجيبًا له: (أمده يومان)، فـ: "أمده": مبتدأ، و"يومان": خبره، وتقدير السؤال عند من جعل "منذ": خبرًا، ما بينك وبين لقائه ؟، وقال السيرافي[1] في جملة " منذ يومان ": ((منذ يومان: في موضع نصب على الحال)) [2].

قال في (المغني) [3] : ((وليس بشيء لعدم الرابط)).

قال الدماميني: ((بل هو شيء ووجه ذلك: أنَّ المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان، فالرابط بحسب المعنى موجود، ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودًا)) [4]، (ومثلهما) في استئناف الجملتين، جملة / أفعال /[5] الاستثناء، وهي: " ليس، ولا يكون، و خلا، و عدا، وحاشا "، نحو: (قام القوم خلا زيدًا، وحاشا عمرًا، وعدا بكرًا، إلاَّ أنهما فعليتان)، هكذا رأيته في النسخة بحال التثنية، والوجه أن يقال: إلا أنَّها فعليات؛ لأنَّه ذكر ثلاثة أمثلة، وهذا إنَّما يتماشى على رأي وهو ما أجازه السيرافي[6] من أنَّها تكون مستأنَفة لا موضع لها من الإعراب وإن كانت مفتقِرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث إنَّ معناها معنى: إلاَّ.

قال في (المغني) [7]: ((وأثبته ابن عصفور [8]))، * 57 ـ أ * وقال ابن جماعة: ((قال ابن عصفور، وهو الصحيح، وأجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحالية، إذ

---

(1) وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزباني (ت 368 هـ)، تنظر ترجمته في: الفهرست :93 ،ونزهة الألباء: 136 ،ومعجم الأدباء: 8/ 145 ،ووفيات الأعيان: 78/2 ،والأعلام: 195/2.

(2) شرح كتاب سيبويه: 292/2.

(3): 505.

(4) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام):2/ 22 نص هذا الكلام.

(5) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(6) ينظر، شرح الكتاب: 98/3.

(7) : 505، وفي نسخة المغني التي بين أيدينا (وأوجبه ابن عصفور).

(8) وهو أبو الحسن علي بن مؤمن بن علي بن أحمد بن محمد، (ت 669 هـ)، تنظر ترجمته في، بغية الوعاة: 210/2 ،والأعلام: 180/5،وينظر رأيه في شرح جمل الزجاجي: 249/2.

المعنى: ﴿قام القوم خالين عن زيد، وعادين عمرًا، وحاشين بكرًا﴾[1])[2]. قال في (المغني)[3]: ((فإن قلت: " جاءني رجالٌ ليسوا زيدًا "، فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: جاؤوني ليسوا زيدًا، على الحال ـ انتهى)).

واعلم أنَّ مذهب سيبويه[4] وأكثر البصريين أنَّك إذا نصبت بها [فـ] إنَّها أفعال متعدية، والمستثنى بها مفعول به، وفاعلها ضمير مستكن عائد على البعض المفهم من الكلام، ولا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث.

وذهب المبرد إلى أنَّ فاعلها ضمير عائد على (مَن) المفهوم من الكلام، أي: " عدا مَن قام زيدًا "[5].

وقال ابن مالك: ((الأجود أن يجعل الفاعل مصدرًا عمل في المستثنى [منه]، فيقدر في "قاموا عدا زيدًا": جاوز قيامهم زيدًا))[6].

---

(1) ينظر، شرح الكتاب: 99/3.

(2) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(3): 505.

(4) ينظر، الكتاب: 161/1.

(5) لم يقدر المبرد هذا التقدير الذي نسبه إليه الشارح بل كل ما قاله في هذه المسألة موافقًا لرأي سيبويه، وهذا ما نلحظه في قوله في كتابه: المقتضب :426/4: ((وأما عدا، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما، وذلك قولك: جاءني القوم عدا زيد؛ لأنه لما قال: جاء القوم وقع عند السامع أن بعضهم زيداً، فقال: عدا زيداً، أي جاوز بعضهم زيداً. فهذا تقديره، إلا أن عدا فيها معنى الاستثناء، وكذلك خلا. فمعنى عدا: جاوز، من قولك: لا يعدونك هذا، أي لا يجاوزونك. وخلا من قولهم: خلا يخلو. وقد تكون خلا حرف خفض. فتقول: جاءني =القوم خلا زيد، مثل سوى زيد. فإن قلت: فكيف يكون حرف خفض، وفعلاً على لفظ واحد؟ فإن ذلك كثير، منه حاشا وقد مضى تفسيرها، ومثل ذلك على: تكون حرف خفض على حد قولك: على زيد درهم، وتكون فعلاً نحو قولك: علا زيد الدابة، وعلى زيد ثوب، وعلا زيداً ثوب، والمعنى قريب. فإذا قلت: ما عدا، وما خلا لم يكن إلا النصب؛ وذاك لأن ما اسم فلا توصل إلا بالفعل، نحو: بلغني ما صنعت، أي صنيعك إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير، وكأنه قال مجاوزتهم زيداً، إلا أن في عدا وخلا معنى الاستثناء. هذا باب الاستثناء بليس ولا يكون))، ثم قال بعد ذلك: 428/4: ((اعلم أنهما [أي: الاستثناء بليس ولا يكون] لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفت لك في عدا وخلا، وذلك قولك: جاءني القوم لا يكون زيداً، وجاءني القوم ليس زيداً. كأنه قال: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم)).

(6) شرح تسهيل الفوائد: 230/2.

ومذهب الفرَّاء[1] إلى أنَّ "حاشا" فعل ولا فاعل له، والنصب بعده إنَّما هو بالحمل على "إلاَّ" ولم ينقل عنه ذلك في "عدا و خلا".

ويمكن القول فيها بذلك (ومن مثلهما)، أي: الجملة المستأنفة: الجملة بعد "حتَّى" الابتدائية، ومنه (قوله)، أي: جرير بن الخطفي[2] من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل[3]:

(فما زالتِ القتلى تمجُّ دماءها [4] * بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ).**

تمجُّ ، أي: تقذف: خبر " مازالت ".

والباء في " بدجلة ": ظرفية، وهو نهر للعراق.

حتَّى: حرف ابتداء، وفيه الشاهد، حيث دخلت على الجملة الاسمية.

و الأشكل: الذي تخالطه الحُمْرَة، وعينٌ شكلا: إذا خالط بياضها حُمْرَة.

---

(1) وهو أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت207هـ)، تنظر ترجمته في : مراتب النحويين:139ـ141، والفهرست: 73ـ74، ونزهة الألباء:81، وسير أعلام النبلاء:118/10ـ121، وبغية الوعاة: 333/2 ،وشذرات الذهب:19/2ـ22، والذي جاء في كتابه معاني القرآن: 354/1 ما نصه: ((وقوله: ﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ يقول: وخَدَشنها ولم يُبِنَّ أيديهن، مِنْ إعظامه، وذلك قوله: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ أَعظمته أن يكون بشراً، وقلن: هذا مَلَكٌ. وفى قراءة عبد اللـه (حَاشَا لِلّهِ) بالألف، وهو في معنى مَعَاذ اللـه)).

(2) وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية بن الخطفي اليربوعي، (ت 60 هـ)، تنظر ترجمته في: معجم الشعراء ـ المرزباني: 24/1 ،والأعلام: 72/2.

(3) وهو أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، (ت 90 هـ)، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنَّهم أشعر أهل عصرهم، والآخران هما: (جرير، والفرزدق)، تنظر ترجمته في: الأعلام: 123/5.

(4) في الأصل (دمائها)، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه؛ لأن محلها النصب على المفعولية من الفعل المضارع (تمجُّ)، وفي رواية الديوان: 486، وشرح الديوان: 143، تمور بدل تموج.

وصدر[1] الجملة: لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها مستأنَفة، وهذا مذهب الجمهور ،

(وعن الزجاج [2]، وابن درستويه[3]: أن الجملة بعد " حتى " الابتدائية)، أي: الصالحة لوقوع المبتدأ بعدها والخبر؛ لا إنَّها لا بد أن يقع ذاك بعدها، فقد وقع بعدها الفعلية، نحو: ﴿حَتَّى عَفَواْ﴾[4]، (في موضع جر بـ: " حتى "، وخالفهما الجمهور)، وأشار إلى دليلهم بقوله: (لأنَّ حروف الجر لا تعلَّق)، أي: لا تحبس لعارض (عن العمل) وحده، [و]عُلِّقَت لوجود الفعل في محل الجملة دون لفظ المفرد، إذ العمل وحده لا يترك إلاَّ لمانع، وهو الموجِب للتعليق، والتعليق ضد أن لا تعليق وأن لا تعليق لازم لكونها حرف جر، ونفي * 57 ـ ب * اللازم يستلزم نفي الملزوم، ثم أشار إلى دليل ثانٍ للجمهور بقوله: (ولوجوب كسر " إنَّ " في نحو قولك: " مرِض زيدٌ حتى إنَّهم[5] لا يرجونه ")، فدلَّ على أنَّ " حتى " ليست حرف جرٍّ؛ (و) ذلك لأنَّها (إذا دخل الجار على " أن " فتحت همزتها، نحو) قوله تعالى: (﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللـه هُوَ الْحَقُّ﴾[6]) بفتح همزة (أن) لازم للجار، وقد انتفى الكسر تحتمًا بعد "حتى" ،ونفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم، وفي فرضه الخلاف في "حتى" الابتدائية فيه نظر، كما نبه عليه الدماميني بقوله: ((إذا فرض الكلام في "حتى" الابتدائية وامتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الإعراب أو لا ؟ فإنَّ القائل بأنَّ الجملة بعد "حتى" في

---

(1) في الأصل وصدرة الجملة.

(2) وهو أبو إسحق إبراهيم بن السرِّي بن سهل الزجاج (ت 311 هـ)، تنظر ترجمته في: مراتب النحويين:136،والفهرست:66،ومعجم الأدباء: 130/1، وإنباه الرواة: 159/1ـ165، والبلغة: 45، وسير أعلام النبلاء: 360/14، وبغية الوعاة: 411/1ـ 413 ،وشذرات الذهب: 259/2ـ260. وينظر رأيه في معاني القرآن وإعرابه: 201/1.

(3) وهو عبد اللـه بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان، (ت 347 هـ)، له من المؤلفات: شرح فصيح ثعلب، والمذكر والمؤنث، وأدب الكتاب، تنظر ترجمته في، الفهرست: 93 ـ95، ونزهة الالباء: 197 ـ198، وإنباه الرواة: 113/2 ـ114، ووفيات الأعيان: 44/3، وسير أعلام النبلاء: 15/ 531، وبغية الوعاة: 279 ـ280، والأعلام: 4/ 76. ولم نطلع على رأيه في المتوافر بين أيدينا من مصادره.

(4) سورة الأعراف آ 95.

(5) في الأصل (إنه) والتصحيح من كتاب: الإعراب عن قواعد الإعراب ـ ابن هشام الأنصاري، بتحقيق د. علي فودة نيل:44.

(6) سورة الحج آ 6.

محل جر لا يرى "حتى" ابتدائية ومع ثبت القول بأنَّها ابتدائية يتعين استئناف الجملة الواقعة بعدها، ولا يتصور إجراء الخلاف في هذه الجملة له))[1].

(الثانية) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: (الواقعة صلة لاسم) موصول، وهو ما يحتاج إلى صلة وعائد، (نحو: " جاء الذي قام أبوه ")، فالذي: في موضع رفع، والصلة لا محل لها؛ لأنَّها بمنزلة الجزء من الاسم، وبعض الاسم لا محل له؛ و لأنَّها ليست قائمة مقام المفرد حتى تعرب بإعرابه، قال في (المغني)[2]: ((وبلغني عن بعضهم أنَّه كان يُلَقِّنُ أصحابه أن يقولوا: إنَّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًا بأنَّها ككلمة واحدة، والحق ما قدمته لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيُّهم في الدار، ولأكرمنَّ[3] عندك أيَّهم عندك، وامرر بأيِّهم هو أفضل "، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾[4]، وقُرِئ[5]: (أيَّهم أشدُّ)[6] بالنصب، وروي :

.... * فَسَلِّمْ على أيَّهم أفضلُ**[7].

---

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2) 535.

(3) في نسخة المغني: 535، (ولألزمنَّ)، ويبدوا أنَّ هذا سببه اختلاف نسخ المغني.

(4) سورة فصلت آ 29.

(5) وهم: طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء ،و زائدة عن الأعمش ،و وهارون الأعور، ورواية عن يعقوب والأعرج، ينظر، مختصر في شواذ القراءات: 86 ،والكشاف: 2/ 287، و المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز ـ ابن عطية: 9/ 508 ،و البحر المحيط ـ أبو حيان الأندلسي: 209/6، و الدر المصون في علم الكتاب المكنون ـ السمين الحلبي: 518/4 ،ومعجم القراءات القرآنية: 54/4.

(6) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾، سورة مريم آ 69.

(7) هذا عجز بيت، وصدره: إذا ما لقيت بني مالك *** . ...

وفي رواية المفصل في علم العربية ـ الزمخشري: 130، إذا ما أتيت بني عامر.

نسب هذا الشاهد إلى غسان بن وعلة بن مرة بن عباد، وهو أحد المخضرمين الذين يستشهد بشعرهم، الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري: 2/ 715، وشرح المفصل ـ ابن يعيش: 3/ 147، وشرح ألفية ابن مالك ـ ابن عقيل: 162/1، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ عبد القادر بن عمر البغدادي: 2/ 522، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ السيوطي: 83/ 281.

وقال الطائي :

.... * فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[1].**

/ وقال العُقَيلي، بضم العين، وفتح القاف :

نحن اللذون صبَّحوا الصباحا /[2] * . ...[3]**

وقال الهذلي :

هم اللأَّؤون فكوا الغُلَّ عني /[4] * . ...[5]**

ـ انتهى)).

قال ابن مالك في (شرح التسهيل)[6]: ﴿إعراب الذين في لغة طيء مشهور، يقولون: " نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا "، أو هي لغة هذيل ـ أيضًا، ونقلها بعضهم عن عُقَيل ـ انتهى﴾.

---

(1) هذا صدر بيت، وعجزه: فإمَّا كرامٌ موسرون لقيتهم ***. ....

وفي رواية ثانية: فإمَّا كرامٌ موسرون أتيتهم ***. ....

كما روي العجز برواية ثانية وهي: . ... *** فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

نسب هذا الشاهد إلى: منظور بن سُحيم الفقعسي، ينظر، شرح التسهيل لابن مالك 223/1، وشرح المفصل: 148/3، وأوضح المسالك على الفية ابن مالك ـ ابن هشام الأنصاري: 68/1، والدرة المضية في شرح الألفية: 89، وشرح ابن عقيل: 1/ 162.

(2) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(3) اختلف النحاة في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا، فقد نسبه أبو زيد في نوادره: 239 لرجل جاهلي من بني عقيل، سماه أبا حرب الأعلم، ونسب لليلى الأخيلية ولم أجده في ديوانها، ووجدناه منسوبًا لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: 172.

(4) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(5) هذا صدر بيت مجهول قائله، وعجزه: . ... *** بِمَرْو الشّاهِجانِ وهُمْ جَنَاحِي

وهو من شواهد: تهذيب اللغة ـ الأزهري: 30/15.

(6) لم نجد ابن مالك في شرح التسهيل: 1/ 186 ينسب إعراب (الذين) إلى لغة طيء، بل نسبها إلى لغة هذيل، فقال: ((وعلى كل حال ففي الذي والذين شبه بالشجي والشجين في اللفظ وبعض المعنى؛ فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور، فيقولون: " نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا...))، هذا نص كلام ابن مالك في الكتاب المشار إليه آنفًا، فضلاً عن كونه لم يقل كما نقل البصروي في النص نفسه بل كان نقله بتصرف، وقال في شرح الكافية الشافية: 285/1: ((إذا جمع "الذي" وأريد به من يعقل فهو مبني عند غير هذيل. وأما هذيل فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه، ويقولون: "نصر الذون هدوا على الذين ضلوا")).

واللذون: يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء في جميع الحالات، والسر فيه: أنَّه في حالة بنائه شبيه بالحرف، واللام حرف تعريف على قول، ومشابهة لها على القول بأنَّ تعريفه بالعهد الذي في الصلة[1]، فآثروا عدم* 58 ـ أ * ظهورها خطيا في حالة البناء، وظهورها في حالة الإعراب؛ لأنَّه شبه الحرف في المعنى، كذا قيل، (أو) صلة (لحرف)، أي: لموصول حرفي، وهو ما أُوِّلَ مع ما يليه بالمصدر، ولم يفتقر إلى عائد، (نحو: " عجبتُ مما قمت "، أي: من قيامِك)، إذا قلنا بحرفية (ما) المصدرية، وهو قول سيبويه [2]، وعند الأخفش [3]: أنَّها اسم، وعلى كلا القولين لا يعود إليها من صلتها شيء، (فـ: " ما " و " قمت ") ـ أي: الموصول الحرفي وصلته والأولى إسقاط النون[4] (في: موضع جر بـ: "من"، وأما " قمت " وحدها: فلا محل لها).

والحاصل: أنَّ كل واحد من الصلة والموصول لا محل له، وجموعهما له محل، وإنَّما يقال في مثل هذا الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأنَّ الموصول حرف فلا إعراب له لفظًا، ولا محلاً، قال في (المغني) [5]: ((وأمَّا قول أبي البقاء في: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[6]، " أنَّ (ما) + هنا +: مصدرية، وصلتها: (يكذبون)" [7]، وحكمه مع ذلك بأنَّ (يكذبون) في موضع نصب خبرًا لـ:

(1) اختلف النحويون في حرف التعريف (أل) في (الرجل) ونحوه فقال الخليل المعرف هو أل برمتها، والهمزة أصلية أي همزة قطع، وقال سيبويه المعرف هو أل برمتها، والهمزة زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، وقال كثير من النحويين هو اللام وحدها وذهب المبرد إلى أنَّ الهمزة للتعريف واللام زائدة فرقًا بين هذه الهمزة وهمزة الاستفهام، ينظر، الكتاب: 324/3، واللامات ـ الزجاجي: 41، وشرح الرضي على الكافية: 131/2، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ـ د. فخر صالح سليمان قدارة: 39ـ40.

(2) ينظر، الكتاب: 11/3، و156.

(3) وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ) ،تنظر ترجمته في، مراتب النحويين: 111ـ112،والفهرست: 58 ،وإنباه الرواة: 36/2ـ42، ومعجم الأدباء: 422/11ـ423، ونزهة الألباء: 107ـ109، وينظر رأيه في كتاب، (الأصول في النحو لابن السراج): 161/1.

(4) في الأصل: (والأولى إسقاط الواو) وهو وهم والصواب ما ذكرناه.

(5): 535ـ536..

(6) سورة البقرة آ 10.

(7) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 27/1.

(كان)، فظاهره متناقض، ولعلَّ مراده: أنَّ المصدر إنَّما ينسبك من (ما) و (يكذبون)، لا منهما و [من] (كان)، بناءً على قول أبي العباس[1]، وأبي بكر [بن السراج][2]، [وأبي علي الفارسي][3]، وأبي الفتح[4]، وآخرين إنَّ (كان) الناقصة لا مصدر لها ـ انتهى))، وقد صرَّح بذلك فقال: ((وليست كان صلتها؛ لأنَّها الناقصة، ولا يستعمل منها مصدر ـ انتهى[5]))، والظاهر من قول سيبويه: ((/ أنَّه /[6] وارد عامل))، قال الدماميني: ((واستشكل كلام (المغني) بأنَّ سياقه يقتضي أنَّه ذكرٌ في معرض الاعتذار عن أبي البقاء بما يدفع التناقض الوارد عليه، وليس في ذلك اعتذار بل يكاد يكون توجيهًا لوقوع التناقض، فإنَّ جملة (يكذِبون): إذا كانت صلة لـ: (ما) فلا محل لها، وهي مع ذلك عند أبي البقاء: خبر لـ: (كان)، فيكون لها محل، وهذا هو التناقض، وجوابه: أنَّ مقصود المصنِّف أنَّ أبا البقاء مريد أنَّ مجموع قوله: ﴿كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ غير أنَّه أطلق اسم الكل على الجزء مجازًا، فقال: "إنَّ (يكذِبون) صلة" باعترافه هو، الذي ينسبك المصدر منه ومن (ما)، فلا تناقض حينئذٍ ـ انتهى)) [7]، وقال منتجب الدين[8]: ((لا يجوز أن يكون صلة

(1) ينظر، المقتضب: 200/3.

(2) وهو محمد بن السري بن سهل السراج (ت 316 هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 220 ،ومعجم الأدباء: 402/2 ـ 404، ووفيات الأعيان: 339/4 ـ 403، و البلغة: 197،، والأعلام: 136/6. ورأيه في كتابه: الأصول في النحو: 80/1.

(3) وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء:232، وإنباه الرواة:273/1ــ275، وبغية الوعاة:496/1ـ498، وشذرات الذهب: 89/3 ـ90، وينظر رأيه في المسائل العضديات: 170.

(4) وهو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 145 ـ 146، والبلغة: 38، و بغية الوعاة: 2/ 53 ـ 54، والأعلام: 204/4. ينظر رأيه في، اللمع في العربية: 194.

(5) أي: كلام العكبري في كتابه: التبيان في إعراب القرآن: 27/1.

(6) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(7) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(8) وهو: الحسين بن أبي العز بن رشيد أبو يوسف الهمذاني المقريء (ت 643 هـ)، صاحب كتاب: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب معانٍ قراءات)، والكتاب مطبوع بتحقيق: محمد نظام لدين الفتِّيح، 155/1، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 219/23، وغاية النهاية في طبقات القرَّاء: 310/2، وبغية الوعاة: 300/2، وشذرات الذهب: 227/5، وهِدية العارفين:472/2.

(ما كانوا) دون (يكذِبون)، فيكون التقدير: ولهم عذابٌ اليمٌ بكونهم مكذِّبين؛ لأنَّ (كان) هنا هي الناقصة، والناقصة قد جردت للدلالة عل الزمان، وعريت * 58 ـ ب * من الحدث، وعوضت الخبر، فلذلك لم يسكت على اسمها دون خبرها، فإذا جعلتَ صلتها (كانوا) دون (يكذِبون) كنت جامعًا بين العوض والمعوَّض، وذلك لا يجوز في حال السعة والاختيار)) مع استعمالك ما رفض، ولا يجوز أن تكون (كان) هنا مزيدة؛ لأنَّ المزيدة تقع حشوًا، أو آخرًا، وهنا وقعت أولاً، أعني: قبل اسمها، ويجوز أن تكون (ما) موصولة ويكون العائد محذوفًا كأنه قيل: ما الذي كانوا يكذبون به، لكن كونها مصدرية أولى؛ لأنَّها حينئذٍ لا تخرج إلى حذفٍ وإضمارٍ، والباء في قوله (بما): متعلقة بمحذوف؛ لكونها في موضع الصفة لـ: ﴿عَذَابٌ﴾ ، أي: عذاب أليم مستقِرٌ أو ثابتٌ أو كائنٌ بتكذيبهم، أو بكذبهم، على قدر القرائن))، والكذب: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو به، والتكذيب: نسبة المخبر إلى الكذب.

(الثالثة) من الجمل التي لا محل لها / من الإعراب /[1]: (المعترضة)، أي: الواقعة (بين شيئين) في أثناء كلامٍ واحدٍ، أو كلامين متصلين معنى، لنكتة سوى دفع الإيهام[2]، والمراد بالاتصال المعنوي: أن يكون الثاني بيانًا للأول، أو بدلاً منه، أو توكيدًا له، ثم ذكر العلة الغائية للاعتراض بقوله: (للتسديد، أو للتبيين)، أو للتقوية، أو للتحسين، (نحو) قوله تعالى: (﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾[3] ـ الآية)، هذا مثال للجملة المعترضة.

(فلا أقسم) معناه: فأقسم، و (لا) مؤكدة مثلها في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[4]، وقرأ الحسن[5]: (فلأ قسم)، بغير ألف قبل[6] الهمزة[7]، ومعناه: فلأنا أقسم،

(1) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.
(2) أو (رفع الإبهام) كما في شرح القواعد لمحمد مصطفى القوجوي: 44.
(3) ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُوم ۝ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ سورة الواقعة آ75 ـ 76 ـ 77.
(4) سورة الحديد آ 29.
(5) وهو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، (ت 110هـ)،تنظر ترجمته في: معرفة القرَّاء الكبار: 36، وغاية النهاية:235/1.
(6) في الأصل (بغير ألف بعد الهمزة) وهو وهم والصواب ما ذكرناه؛ لأنَّ القراءة المتواترة (فلا أقسم) بألف قبل الهمزة.
(7) ينظر، مختصر في شواذ القراءات:151 ،والمحتسب: 309/2، ومعجم القراءات القرآنية :7 /73.

فاللام: لام ابتداء / دخلت على جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي: أنا أقسم، كقولك: " لزيدٌ منطلقٌ " /[1]، ثم حذف المبتدأ للعلم به مع عدم اللبس، إذ لو كانت اللام لام القسم للزمت معها النون المذكورة، فقيل: لأقسمنَّ، وقيل: (لا): نافية لرد كلام سالف بمعنى: ليس الأمر كما تقولون، ثم استؤنف القسم، وقيل: لنفي القسم، والمعنى: إنَّ الكلام أوضح من أن يحتاج معه إلى قسم.

و (مواقع النجوم): مغاربها ومساقطها، أو منازلها ومسائرها، أو أقسم تعالى بنزول القرآن نجومًا متفرقة، ثمَّ بين المصنِّف ما وقع به الاعتراض لقوله: (وذلك لأنَّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾)، أي: على الله تعالى؛ لكثرة ما فيه من التنزيه والتقديس والمواعظ والأحكام، (جواب) القسم، وهو: (﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾، وما بينهما)، وهو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، (اعتراض) بين القسم وجوابه (لا محل له) * 59 ـ أ * من الإعراب، (وفي أثناء هذا الاعتراض) وهو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾ ـ إلى آخره (اعتراض آخر، وهو: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾، فإنَّه معترض بين الموصوف وصفته، وهما " قسمٌ عظيمٌ")، و (لو تعلمون) اعتراض الاعتراض، قال في (المغني)[2]: ((وأمَّا قول ابن عطية [3] " ليس فيها إلاَّ اعتراض واحد، وهو: ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾؛ لأنَّ (وإنَّه لقسمٌ عظيمٌ): توكيد لا اعتراض "[4] فمردودٌ؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد

(1) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(2): 491، و511.

(3) وهو :أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن عطية الأندلسي (ت 542 هـ على الأشهر)، تنظر ترجمته في: طبقات المفسرين ـ السيوطي: 50، و طبقات المفسرين ـ الداؤدي: 175 ـ176، والأعلام: 282/2.

(4) قال ابن عطية في تفسيره: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز: 251/5 ما نصه: ((وقوله تعالى " وإنه لقسم " تأكيد للأمر وتنبيه من المقسم به وليس هذا باعتراض بين الكلامين بل هذا معنى قصد التهمم به، وإنما الاعتراض قوله " لو تعلمون " وقد قال قوم إن قوله " وإنه لقسم " اعتراض وإن " لو تعلمون " اعتراض في اعتراض والتحرير هو الذي ذكرناه)).

جملة الاعتراض))، (ويجوز)، أي: يصح (الاعتراض بأكثر من جملة واحدة)، وقـد أجـازه الزمخـشري[1] في (سورة الأعراف)[2] الاعتراض بسبع جمل (خلافًا لأبي عـلي) فإنَّـه زعـم بأنَّـه لا يعـترض بـأكثر مـن جملة[3].

قال الدماميني: ((وليس في كلامه ـ أي: الذي نقله عنه في (المغني) ـ في ذلك ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقًا))[4]، (وليس منه)، أي: من الاعتراض بأكثر من جملة (هذه الآيـة)، وهـي: ﴿فَلا أُقْـسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ التي مثَّلها بها (خلافًا للزمخشري، كما قال في تفسير سورة " آل عمران") عند قولـه تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا﴾[5] " هـما جملتـان معترضـتان، كقولـه تعـالى: ﴿وَإِنَّـهُ لَقَـسَمٌ لَّـوْ تَعْلَمُـونَ عَظِيمٌ﴾ "[6].

قال في (المغني)[7]: ((وفي التنظير نظر؛ لأنَّ الذي في الآية الثانية اعتراضان كل مـنهما بجملـة لا اعتراض واحد بجملتين))، ومثَّل المصنِّف في (القواعـد الـصغرى)[8] للجملـة المعترضـة بقولـه تعـالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[9].

---

(1) يتمثل ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَـدْ مَـسَّ آبَاءنَـا الـضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ✿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ✿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾، سور ة الأعراف آ 95 ـ 96 ـ 97.

فقال الزمخشري مفسرًا لقوله تعالى المتقدم آنفًا في تفسيره الكـشاف: 134/2: ((والفـاء والـواو في ﴿أَفَـأَمِنَ﴾ و ﴿أَوَ أَمِنَ﴾ حرفا عطف دخلت عليهما همـزة الإنكـار. فـإن قلـت: مـا المعطـوف عليـه؟ ولم عطفـت الأولى بالفـاء والثانيـة بـالواو؟ قلـت: المعطـوف عليـه قولـه: ﴿فأخـذناهم بَغْتَـةً﴾، وقولـه: ﴿وَلَـوْ أَنَّ أَهْـلَ القـرى﴾ إلى ﴿يَكْسِبُونَ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه)) فلم نجده مجيزًا ـ كما قيل ـ الاعتراض بسبع جمل.

(2) آ 95 ـ 96 ـ 97.

(3) لم اعثر على هذا الرأي في كتب أبي علي النحوي التي عدت إليها، ونقل رأيـه ابـن هـشام في المغنـي: 515، وابـو حيان في البحر المحيط: 439/3.

(4) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بـين أيـدينا، ولعلـه موجـود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(5) سورة آل عمران آ 36.

(6) الكشاف: 170.

(7): 514.

(8) ينظر، أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النحو، ابن جماعة: 1215.

(9) سورة البقرة آ 24.

وإعرابه :

(الفاء): حرف عطف للترتيب والتعقيب.

(إن): حرف شرط.

(لم): حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا.

(تفعلوا): فعل مضارع مجزوم بـ: (لم) ،وعلامة جزمه حذف النون، وفاعله: الواو.

و(الواو): حرف عطف لمطلق الجمع.

(لن): حرف نفي للفعل المضارع، ونفي استقبال.

(تفعلوا): فعل مضارع منصوب بـ: (لن)، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعله.

(الفاء): رابطة لجواب الشرط بالشرط.

(اتقوا): فعل أمر وفاعل هو (الواو).

و(النارَ): مفعول به.

فجملة: (اتقوا): فعلية محلها الجزم؛ لوقوعها جوابًا لشرط جازم مقرونة بالفاء.

وجملة (ولن تفعلوا): فعلية لا محل لها؛ لأنَّها معترضة بين الشرط وجوابه.

(الرابعة) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: (التفسيرية، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه، وليست)، أي: الجملة المفسِّرة (عمدة) في الكلام، وهذا تعريف غير مانع؛ لصدقه على الجملة الحالية في قوله: " أسررتُ * 59 ـ ب * إلى زيد للنجوى، وهي: ما جزاء الإحسان إلاَّ الإحسان "، إذ هي كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى، وليست عمدة في الكلام، فيلزم ألاَّ يكون لها محل من الإعراب، وهو باطل، والجملة التفسيرية (نحو) قوله تعالى: (﴿وَأَسَرُّواْ ﴾[1])، أي: أخفوا.

(﴿النَّجْوَى﴾) وهي: التناجي في خفاء، أي: بالغوا في إخفائها، أو كتموا ما تناجوه بحيث لا يفطن له، أو (أسرُّوا): أظهروا تناجيهم الذي تناجوه بينهم للناس.

---

(1) سورة الأنبياء آ 3.

(﴿الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾): مرفوع المحل بدلاً من واو (أَسَرُّوا)، ذكره الزمخشري[1]، أو فاعلاً.

على لغة: أكلوني البراغيث[2]، وهي لغة أزد شنؤة، و(الواو): حرف للجمع لا اسم، أو مبتدأ خبره (أسرُّوا) مقدم، أو خبره: ﴿هَلْ هَذَا﴾، والتقدير: يقولون هل هذا، أو خبر مبتدأ محذوف[3]، أي: هم الذين ظلموا، أو منصوب المحل: ذمًّا، أو بإضمار: أعني، أو مجرورة صفة للناس في قوله: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [4].

(ظلموا): صلة الموصول.

(﴿ هَلْ هَذَا ﴾)، أي: محمد ـ ﷺ.

(﴿ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾)، أي: في المأكل والمشرب والموت وما يحتاج إليه البشر، (فجملة الاستفهام مفسِّرة للنجوى)، و(هل هذا): للنفي، (وقيل: بدل منها)، أي: للنجوى.

قال في (المغني) [5]: ((إن قلنا: [إن] ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين))، أي: أسرُّوا هذا الكلام، فجعلها نصب، وهذا هو المرجَّح عند الزمخشري حيث ذكره مقدمًا، ولم يذكر الأول، ثم قال: ((ويجوز أن يتعلق بـ: (قالوا) مضمرًا))[6]، ثم

---

(1) ينظر، الكشاف: 672.

(2) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول: قام زيد، ولا تقول على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان ،ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه فيعرب الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا، والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر، ويحتمل وجها آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة أعني الألف والواو والنون، ينظر، شرح ابن عقيل :79/2ـ80.

(3) في الأصل (خبره مبتدأ محذوف) والصواب: خبر مبتدأ لمحذوف أو خبر مبتدأ محذوف كما ذكرنا، ينظر، شرح قواعد الإعراب ـ محمد مصطفى القوجي: 45.

(4) سورة الأنبياء آ 1.

(5): 522.

(6) الكشاف: 672.

قال في (المغني)[1]: ((و+ يجوز+ أن تكون معمولة بقول محذوف، وهو حال، مثل: ﴿وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۞ سَلاَمٌ عَلَيْكُم﴾[2]))، (ونحو) قوله تعالى: (﴿مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء﴾ [3])، أي: الفقر الشديد.

(﴿ وَالضَّرَّاء ﴾)، أي: المرض والجوع.

(﴿ وَزُلْزِلُواْ ﴾)، أي: حُرِّكُوا وأزعجوا بأنواع البلايا والرزايا إزعاجًا شديدًا شبيهًا بالزلزلة بما أصابهم من الأهوال والأفزاع[4]، والزلزلة: الحركة الشديدة، (فإنَّه تفسير لـ: ﴿مَّثَلُ﴾)، أي: شبه.

(﴿الَّذِينَ خَلَوْاْ﴾)، أي: مضوا من قبلكم من النبيين والمؤمنين، قال الزمخشري: ((﴿مثَّل الذين خلوا﴾: حالهم التي هي مثلٌ في الشدة، و(مستهم): بيان للمثل، وهو استئناف، كأنَّ قائلاً قال: كيف ذلك المثل ؟ فقيل: مستهم البأساء))[5].

قال الدماميني: ((إنَّما فسر " المثل " بما ذكره لما تقرر أنَّ لفظ المثل مستعار للحال *60 ـ أ * والقصة العجيبة الشأن)) [6].

قال التفتازاني: ((ولا يخفى أنَّ الذين يصيبهم مثل حالهم شِبْهُهُ لا نفسه، ففي الكلام حذف، قلت: يريد أنَّ معنى ولما يأتكم: ولما يصبكم، فلا بد من حذف إذ لا يصح أن يقال: ولما يصبكم نفس حال الماضين قبلكم، وإنَّما المصيب مثل ذلك وشبهه، وليس لموجود في الكلام فيقدر)) [7]، (وقيل: حال من " الذين " [8])، وهو مضاف إليه بإضمار:

---

(1): 522.

(2) سورة الرعد آ 23 ـ 24.

(3) الآية بتمامها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللـه أَلا إِنَّ نَصْرَ اللـه قَرِيبٌ﴾، سورة البقرة آ 214

(4) في الأصل: (واقراع)، وهو تحريف، والتصحيح من الكشاف: 256/1، وكأنَّه منقول منه.

(5) الكشاف :126.

(6) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(7) لم نهتد إلى رأيه في المتوافر بين أيدينا من مصادره.

(8) في نسخة إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 46: (وقيل حال من الذين ـ انتهى).

قد، كذا جوزه أبو البقاء[1]. قال في (المغني)[2]: ((والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا)). قال الدماميني: ((يشير إلى ما قالوه من أنَّ الحال لا يقع من المضاف إليه إلاَّ في ثلاثة صور، أحدها: أن يكون المضاف جائز العمل في الحال، كقولك: " يعجبني ضرب اللص مكتومًا"، الثانية: أن يكون جزءًا من المضاف إليه، مثل: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾ [3]، الثالثة: أن تكون كجزءٍ منه، مثل: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [4]، نزلت (المِلَّة) منزلة الجزء من (إبراهيم)، وليس المثل الواقع في الآية شيئًا من هذه الأمور الثلاثة فيمتنع الحالية[5]، وقد مضى عن قريب أنَّ الزمخشري جعل الجملة الشرطية من قوله: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾[6]: حالاً من (الكلب)[7]، وكأنَّه نزلت حاله منزلة جزائِه، فأجاز وقوع الحال منه مع كونه مضافًا إليه، فإن قلت: فليقدر عن أبي البقاء بمثل ذلك، إنَّما شرطوا كون المضاف جزءًا أو كجزءٍ منه ليحسن حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه فتكون الحال كأنَّها واقعة من غير المضاف إليه، ألا يرى أنَّه لو قيل: " أن اتبع إبراهيم حنيفًا " لحسن مع إرادة الأمر باتباع ملة إبراهيم، وكذلك لو قيل: " ونزعنا ما فيهم من غلٍّ " لحسن مع إرادة ما في صدورهم، وما ذكره الزمخشري من القبيل إذ لو قيل: " فمثله كالكلب "[8] يحسن مع إرادة كمثل الكلب، وهذا بخلاف ما ذكره أبو البقاء[9]، إذ لا يحسن أن يقال: " ولما يأتيكم الذين خلوا من قبلكم " مرادًا به: ولما

---

(1) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 1/ 171.
(2): 522.
(3) سورة الحجر آ 47.
(4) سورة النحل آ 123.
(5) أي: يمتنع القول بالحالية.
(6) سورة الأعراف آ 176.
(7) ينظر، الكشاف: 396.
(8) ينظر، الكشاف: 396.
(9) الذي قال في كتابه: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 604، في إعراب قوله تعالى: ﴿فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ﴾ فقوله تعالى ﴿ إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ﴾: الكلام كله حال من الكلب تقديره يشبه الكلب لاهثا في كل حال)).

يأتيكم مثل الذين، فتأمله ـ انتهى)) [1]، وإنَّما جاز وقوع الحال من المضاف في المواضع المذكورة دون غيرها بناءً على أنَّ الحال لا يعمل فيها إلاَّ الفعل، أو ما في معناه وهـو: المـصدر واسـم الفاعـل، وأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان * 60 ـ ب * المصدر واسم الفاعل فلا إشكال في أنَّه هو العامل في الحال وفي صاحب الحال معًا، وإذا كان المضاف بعض ما أُضـيف إليـه أو مثـل بعـضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه، وصار العامل فيه في التقدير عـاملاً في المـضاف إليـه، فالهـاء من (صدورهم): معمولة للاستقرار، و (إبراهيم): معمول لـ: (اتبع)، ونُوزِع من أجاز [وقوع] الحـال من المضاف إليه كابن مالك[2] إذا كـان المـضاف جـزأه أو كجزئـه؛ إذ لا حجـة لـه فـيما اسـتدلَّ بـه؛ لاحتمال أن يكون (إخوانًا): منصوبًا على المدح، و(حنيفًا): حال من (مِلَّة)، وذكَّر على معنى: الـذين، وإذا تقرر الاحتمال سقط الاستدلال، ولا بأس بذكر سبب نزول هذه الآية وإعرابها من أولها لتكمـل الفائدة، وهي قوله تعالى :﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَـدْخُلُواْ الْجَنَّـةَ ﴾ [3]ــ آيـة [4]، فنقـول: لما دخـل ـ ﷺ ـ وأصحابه المدينة وعاداهم اليهود فجزعوا فأنزل الـلـه تعالى مـصدِّرًا كلامـه بــ: (أم) المنقطعـة التـي هي بمنزلة (بل)، والهمزة معها توبيخًا لهم على جزعهم بعد علمهـم اخـتلاف الأمـم عـلى أنبيـائهم، وتصبيرًا لهم على ذلك، فقال: (أم حسبتم)

(حسِبَ) بمعنى: ظنَّ، فعل ماض من أفعال القلوب الناصبة لمفعـولين أصـلهما المبتـدأ والخـبر، وفاعله: الضمير المتصل، وهو (تُم).

(أن): حرف مصدري ينصب الفعل المضارع.

(تدخلوا): فعل مضارع منصوب بـ: (أن)، علامة نصبه حذف النون، وفاعله: الواو.

---

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بـين أيـدينا، ولعلـه موجـود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2) ينظر، التسهيل: 110.

(3) الآية بتمامها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَـوْاْ مِـن قَـبْلِكُم مَّـسَّتْهُمُ الْبَأْسَـاء وَالـضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ الـلـه أَلا إِنَّ نَصْرَ الـلـه قَرِيبٌ ﴾ سورة البقرة آ 214.

(4) في الأصل: ((وهي قوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ﴾ ـ آيـة، +عـلى ذكـر+، فنقـول)) ولا نـرى وجهًـا لذكر الجار والمجرور الذي هو قوله: ((على ذكر)) فآثرنا حذفها من النص ليستقيم الكلام من دونها.

(الجنة): مفعوله.

و(أن) وما عملت فيه سدَّت مسد المفعولين عند سيبويه[1]، وعند الأخفش[2] المفعول محذوف، أي: أم حسبتم دخول الجنة واقعًا أو حقًّا.

(الواو) حرف عطف لمطلق الجمع.

و﴿ وَلَمَّا ﴾ هنا هي: (لم) ضُمَّتْ إليها (ما) وبقي عملها.

﴿ يَأْتِكُم ﴾: فعل مضاره مجزوم بـ: (لمَّا)، ومفعول به.

﴿ مَّثَلُ ﴾: فاعل (يأتكم).

﴿ الَّذِينَ ﴾: اسم موصول مضاف إليه.

﴿ خَلَوْاْ ﴾: فعل ماض وفاعل.

﴿ مِن قَبْلِكُم ﴾: جار ومجرور ومضاف إليه، متعلق بـ: (خلوا).

وجملة (خلوا) لا محل لها؛ لأنَّها صلة الموصول.

وتلخيص الكلام: أظننتم أنَّكم تدخلون الجنة من غير مشقة، قال البيضاوي[3]: ((وفيه إشـارة [إلى] أنَّ الوصول إلى اللـه تعالى، والفوز بالكرامة عنده برفض الهوى واللذات، ومكابـدة الـشدائد * 61 ـ أ * والرياضات)) [4]، وأُنْشِدَ :

دببِتُ للمجد والساعون قد بلغوا * جهد النفوس وألقوا دونه الأزرا**

لا تحسب المجد تمرًا أنت آكله * لا تبلغ المجد حتى تلعق الصبر[5].**

﴿ مَّسَّتْهُمُ ﴾: فعل ماض، وعلامة التأنيث، ومفعول به.

---

(1) لم نهتد إلى رأيه هذا في كتابه.

(2) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.

(3) وهو: أبو سعيد عبد اللـه بن محمد البيضاوي (ت 685هـ) ،تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 2/50ـ51، وطبقات المفسرين ـ الداودي: 254ـ255،وشذرات الذهب: 5/392ـ 393، والأعلام: 4/248.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1/116.

(5) في الأصل: (والسائمون)، وهو تصحيف و الصحيح ما أثبتناه، والـشعر مجهـول قائلـه، وكـان أبـو عـلي القـالي في أماليه: 52، قد أنشده عن بعض العرب، ونسب في ديوان الحماسـة: 2: 255، وشرح ديـوان الحماسـة: 1/ 462 لرجل من بني أسد، وينظر، نفح الطيب من غصن الأنـدلس الرطيـب ـ أحمـد بـن المقـري التلمـساني: 2/ 73 ،وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ـ أبو عبيد البكري: 152.

﴿ الْبَأْسَاء ﴾: فاعل (مستهم).

﴿ وَالضَّرَّاء ﴾: معطوف عليه.

وجملة (مستهم): فعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وهي مبينة حالهم، كأنه قيل: كيف كان ذلك المثل ؟ فقيل: مستهم البأساء والضراء.

﴿وَزُلْزِلُواْ﴾: فعل ماض مبني للمفعول، ونائب عن الفاعل وهو: الواو.

﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾: استبطاء للنصر لا شكَّ[1] ﴿مَتَى نَصْرُ اللّه﴾ الذي وعِدْناه، فأُجيبوا: ﴿أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّه قَرِيبٌ﴾.

قرأ نافع (حتى يقولُ) بالرفع، والباقون بالنصب[2]، فعلى الرفع تكون (حتى): ابتدائية، وهي التي تدخل على الجمل، والفعل في معنى: الحال، نحو: " شرِبَتِ الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنه "، أي: وزلزلوا فيما مضى حتى أنَّ الرسول يقول الآن ومن معه: متى نصر الله، فحكيت الحال التي كانوا عليها، ويحتمل أن يكون (الزلزال، والقول) قد مضيا جميعًا؛ لأنَّ الحال عل ضربين: إمَّا حال قد مضت فتحكى وتقدر بالماضي[3]، أي: فقال الرسول والحال التي أنت فيها، وهي التي تقدر بـ: " الآن " ـ كما مرَّ ـ وفعل الحال لا يدخل عليه عامل يغيره عن الرفع، وعلى النصب تكون (حتى) غاية، وهي حرف جرٍّ بمعنى: إلى[4]، والفعل معناه: الاستقبال بالنسبة إلى ما قبله، وهو منصوب بإضمار(أن)، أي: إلى أن يقولَ.

(الرسول): فاعل.

---

(1) في الأصل (لاشكا) ولعل الصواب ما ذكرناه.

(2) ينظر: السبعة، 281 ـ 282، والتيسير: 80، ومعجم القراءات: 295/1.

(3) عرف رضي الدين الاسترآباذي معنى حكاية حال ماضية في كتابه: (شرح الكافية): 2 / 201 بقوله: ((أن تقدر نفسك كأنك موجودٌ في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكيٌ الآن على ما نلفظ به 000 بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ))، وينظر، الموفي في النحو الكوفي ـ صدر الدين الكنغراوي: 80.

(4) ينظر، رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ المالقي: 81.

(متى): في موضع رفع؛ لأنَّه خبر عن المصدر، وهو (نصر)، وقال الأخفش[1]: ((موضع (متى): نصب على الظرف، و (نصر): مرفوع به)).

(اللـه): مضاف إليه.

والجملة في موضع نصب بـ: القول على المذهبين.

(أَلا) حرف تنبيه.

(إنَّ): حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر.

(نصر اللـه): اسم (إنَّ)، وضاف إليه.

(قريب): خبر (إنَّ).

والجملة في موضع نصب على إرادة القول، أي: فقيل لهم ذلك.

(ونحو) قوله تعالى: (﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللـه كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[2]).

فجملة (خلقه) وما بعدها: لا موضع لها من الإعراب؛ لأنَّها تفسيرية للمَثَل، أي: كمثل آدم لا باعتبار * 61 ـ ب * ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّرَ جسدًا من طين ثم كوِّنَ، فإنَّ هذا ليس مشتركًا بين آدم وعيسى عليما الصلاة والسلام، بل باعتبار المعنى، أي: شأن عيسى وحاله الغريبة كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولد بين أبوين، وهذا قدر مشترك بينهما، فَشُبِّه عيسى بآدم ـ عليهما الصلاة السلام ـ من حيث أنَّ آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ أغرب من خلق عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ ليكون أقطع للخصم، وأحسم لمادة شبهته، وأوقع في نفسه إذا نظر فيما أغرب مما هو مستغرب به، وهذا دليل على جواز القياس، وهو ردٌّ فرع إلى أصلٍ ما[3]؛ لأنَّ عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ رُدَّ إلى

(1) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.

(2) سورة آل عمران آ 59.

(3) ينظر، الإغراب في جدل الإعراب ـ ابن الأنباري: 45، والاقتراح في علم أصول النحو ـ السيوطي: 38.

آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ لشبه بينهما، المعنى: أنَّ آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ خُلِقَ من تراب ولم يكن [له] أب ولا أم، فكذلك خُلِقَ عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ من غير أب.

وقيل: إنَّ جملة (خلقه): في موضع نصب على الحال من آدم، و " قد " معه مقدرة، والعامل فيها معنى التشبيه.

و (الهاء): لآدم ـ عليه الصلاة والسلام.

و (مِن): متعلقة بـ: (خلق).

قال أبو البقاء: ((ويضعف أن يكون حالاً؛ لأنَّه يصير تقديره: خلقه كائنًا من تراب، وليس المعنى عليه)) [1].

(كمثل): في موضع رفع بحق خبر (إنَّ).

(ثُمَّ قال له)، أي: لآدم كن فيكون فكان، وهذا حكاية حال ماضية.

و (ثُمَّ): لترتيب القول المخبر به لا لترتيب المخبِر عنه؛ لأنَّ قوله: (كُنْ) لم يتأخر عن خَلْقِهِ، وإنَّما هو في المعنى: تفسير لمعنى الخَلْق، وقد جاءت (ثم) غير مفيدة ترتيب المخبر عنه، كقوله تعالى: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللـه شَهِيدٌ﴾[2]، وتقول: " زيدٌ عالمٌ ثم هو كريمٌ "، وجوَّز بعضهم أن تكون (ثم) لترتيب المخبر عنه، أي: صوَّره طينًا ثم قال له كن فيكون لحمًا ودمًا من غير ترتيب[3]، وسبب نزول هذه الآية أنَّ وفد نجران لما قالوا للنبي ـ ﷺ ـ: تشتم صاحبنا تقول: إنَّه عبد، قال أجل إنه عبد اللـه ورسوله، قالوا هل رأيت ولدًا من غير أبٍ، فنزلت: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى﴾ ـ الآية[4]، وعن بعض العلماء: إنَّه أسِرَ بالروم، فقال لِمَ تعتقدون عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ؟ قالوا؛ لأنَّه لا أب له * 62 ـ أ * قال: آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ أولى؛ لأنَّه لا أبوين له، قالوا: كان يحيي الموتى، قال: فحزقيل ـ عليه

(1) التبيان في إعراب القرآن: 267/1.
(2) سورة يونس آ 46.
(3) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 267/1.
(4) ينظر، أسباب النزول ـ الواحدي: 67، ولباب النقول في أسباب النزول ـ السيوطي: 41 ـ 42.

الصلاة والسلام ـ أولى؛ لأنَّ عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ أحيا أربعة نفر، وحزقيل ـ عليه الصلاة والسلام ـ أحيى ثمانية آلاف، قالوا: كان يبرئ الأكمه والأبرص، قال: فجرجيس أولى؛ لأنَّه طُبِخَ وأُحرِقَ، ثم قام سالمًا[1].

(ونحو) قوله تعالى: (﴿تُؤْمِنُونَ بِاللـه وَرَسُولِهِ﴾ بعد ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2])، فإنَّ جملة (تؤمنون): تفسير للتجارة، وقيل: هو على تقدير حذف، أي: أن تؤمنوا؛ لأنَّه تفسير للتجارة، ومحله الجر، إمَّا على البدل من (تجارة)، أو الرفع، أي: التجارة هي أن تؤمنوا، فلما حذفت (أن) بطل عملها فارتفع الفعل ورجع إلى أصله، (وقيل:) جملة (" تؤمنون ": مستأنفة)، معناها: الطلب، كأنَّهم لما قال: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، قالوا: كيف تعمل ؟ فقال: يؤمنون بإذنه، وهذا الذي حققه الزمخشري[3].

قال ابن جماعة: ((وهو الحق عندي)) [4]، (والمعنى) على قول الاستئناف: (آمنوا)، فهو خبر بمعنى: الأمر، (بدليل) أنَّه أجيب بقوله: (﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالجزم)، فهو جواب شرط مقدر دلَّ عليه (تؤمنون)، أي: آمنوا إن تؤمنوا يغفر، وهذا منقول عن سيبويه، فإنَّه نُقِلَ عنه أنَّه قال: ((تؤمنوا هنا ليس على حذف (أن)، وليس بدلاً عن (التجارة)، ولا مفسرًا لها، ولكن هو خبر في معنى الأمر، والمعنى: آمنوا باللـه ورسوله وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم؛ ولهذا أجيب بقوله: (يغفر لكم) " ــ انتهى))[5]، ويؤيده قراءة ابن مسعود[6] ـ ﷺ: (آمنوا باللـه

---

(1) ينظر، الكشاف: 282/1، والدر المصون: 1/ 810.

(2) الآيتان بتمامهما: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ✿ تُؤْمِنُونَ بِاللـه وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللـه بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، سورة الصف آ 10 ـ 11.

(3) ينظر، الكشاف: 1104.

(4) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(5) ينظر، الكتاب: 94/3.

(6) وهو: أبو عبد الرحمن عبد اللـه بن مسعود بن الحارث الهذلي(ت 32هـ)، تنظر ترجمته في، معرفة القرَّاء الكبار:14ـ15، وغاية النهاية :458/1.

ورسوله وجاهدوا)[1] على لفظ الأمـر، قيـل: وإنَّمـا جـيء بـه عـلى لفـظ الخـبر للإيـذان لوجـوب الامتثال، وكأنَّه هو امتثال، فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين، كما يقول الـداعي: غفـر اللــه لك، ويغفر لك، [فـ] حصلت المغفرة لقوة الرجاء، كأنَّهـا موجـودة [2]، (وعـلى الأول)، وهـو: إنَّ الجملة مفسِّرة (هو)، أي: (يغفر): (جواب الاستفهام) في (هل أدلكـم)؛ لأنَّ متعلـق الدلالـة هـو التجارة، والتجارة مفسَّرة بالإيمان والجهاد، فكأنَّه قيل: تتجرون بالإيمان والجهاد إن تتجروا يغفـر لكم، (وصحَّ ذلك)، أي: كونه جواب الاستفهام (عـلى إقامـة سـبب الـسبب وهـو الدلالـة مقـام السبب وهو)، أي: الـسبب: (الامتثـال [إذ الدلالـة سـبب الامتثـال] [3])، * 62 ـ ب * والـسبب: التجارة، فيكون جوابًا للاستفهام على المعنى لا على اللفظ، وهذا جواب لِما استشكَلَ به الزجـاج قول من ذهب إلى هذا الرأي، وهو الفرَّاء[4]، ذلك أنَّه قال: ﴿وقد غلط بعض النحـويين، وقـال: (يغفر لكم) جواب (هل أدلكم)؛ لأنَّ دلالته ـ ﷺ ـ إياهم لا توجب المغفرة لهم، إنَّما يغفـر لهـم إذا آمنوا وجاهدوا﴾[5]، وقد عرفت أنَّ تغلطه مندفع بما ذكره المصنِّف، وقال في (الانتصاف) [6]:

---

(1) ينظـر، مختـصر في شـواذ القـراءات: 156، والكـشاف: 4/ 527، والبحـر المحـيط: 8/ 263، و معجـم القـراءات: 443/9.

(2) الكشاف: 527/4، وينظر، البحر المحيط: 8/ 263.

(3) المحصور بين [...] سقط من الكلام واستدركناه من قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فـودة نيـل :46، الـذي جعلناه النسخة المثلى في عملية الموازنة بنسختنا التي نحققها، فضلاً عن ذلك فقد استعمل الشارح البـصروي كلمة (إقامة) في الموضعين مقام (تنزيل) في نسخة الدكتور علي فـودة نيـل إذ الأصـل لديـه: ((تنـزيلاً لـسبب السبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو: الامتثال إذ الدلالة سبب الامتثال)).

(4) الذي جاء في كتابه: معاني القرآن: 56/3 ما نـصه: ((وقولـه: ﴿يَغْفِـرْ لَكُـمْ...﴾ جزمـت في قراءتنـا في (هـل)، وفي قراءة عبد اللـه للأمر الظاهر، لقوله: (آمِنوا)، وتأويل: هل أدلكم أمر أيـضاً في المعنـى، كقولـك للرجـل: هـل أنت ساكت؟ معناه: اسكت، واللـه أعلم)).

(5) ينظر، معاني القرآن وإعرابه: 236/4 ـ237.

(6) وعنوان كاملا: (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) لناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي (ت683 هـ)، تنظر ترجمته في بغية الوعاة: 384/1، و هدية العافين: 99/1، و ينظر رأيه: 100.

﴿هذا التأويل لا يُحْتَاجُ إليه؛ لأنَّ المؤمن الراسخ في الإيمان لما كان مظنة لحصول الإيمان والامتثال صار كالمحقق فيه﴾، (وخَرَجَ بقولي) في ضابط الجملة المفسرة، (وليست عمدة الجملة المخبر بها)، أي: بالجملة (عن ضمير الشأن)، ويسمى ضمير القصة إذا كان في الجملة مؤنث (فإنَّها)، أي: الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن (مُفَسِّرَة له)، فصحَّ الإخبار عنها لصحة دخولها تحت الجنس، (ولها)، أي: لهذه المفسرة (محل بالاتفاق؛ لأنَّها)، أي: هذه الجملة المفسرة (عمدة لا يصح الاستغناء عنها)؛ لأنَّها هي الكاشفة لحقيقة المعنى المراد من ذلك الضمير، (وهي)، أي: هذه الجملة المفسرة (حالة محل المفرد)؛ لأنَّ أصل الإخبار المفرد فدلَّ على أنَّ لها محلاً من الإعراب؛ وذلك لأنَّ الجمل التي لها من الإعراب والتي لا تحل محل المفرد لا محل لها من الإعراب، (وكون الجملة المفسرة) غير المفسرة لضمير الشأن (لا محل لها من الإعراب هو المشهور) عند النحاة، (وقال) الأستاذ أبو علي (الشلوبين)[1] بفتح الشين المثلثة واللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون، وهو بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر: ((قال ابن جماعة "وهو الحقُّ عندي"[2]))[3]، والتحقيق (أنَّ الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فإن كان له محل من الإعراب فهي كذلك) لها محل، (وإن لا) يكن لها محل (فلا) محل لها، (فالثاني)، وهو الذي لا محل له لكونه مفسرًا لما لا محل له، (نحو: " ضربته ") هذه الجملة المفسرة (من [نحو][4] زيدًا ضربته، التقدير:) لضرورة كون (زيدًا) معمولا لغير الفعل المذكور

---

(1) وهو: أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ،(ت 645 هـ)، تنظر ترجمته في، إنباه الرواة: 2/ 332، ووفيات الأعيان: 382/1 ،والبلغة: 162ـ163 ،والأعلام: 62/5.

(2) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه ،وينظر حدائق الإعراب في شرح قواعد الإعراب ـ ابن جماعة : 318.

(3) وينظر رأيه حدائق الإعراب في شرح قواعد الإعراب ـ ابن جماعة : 12.

(4) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 47.

لاشتغاله بضميره عنه (ضربت زيدًا ضربته، ولا محل للجملة المقدرة) الناصبة لـ (زيد)؛ لأنَّها مستأنفة، (فكذلك مفسِّرها) لا محل له، وقُدِّمَ الثاني لكونه من صور * 63 ـ أ * الوفاق، (والأول) وهو الذي له محل؛ لكونه مفسِّرًا لما له محل، (نحو) قوله تعالى: (﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1]، والتقدير :) لضرورة كون (كل) معمولاً لغير الفعل المذكور لاشتغاله عنه بضميره (إنَّا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فـ: " خلقناه " المذكورة مفسرة لـ: " خلقنا " المقدرة)، ولا تكون صفة لشيء؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، (وتلك)، أي: جملة (خلقنا) المقدرة: (في موضع رفع؛ لأنَّها خبر لـ: " إنَّ")، وخبر (إنَّ): مرفوع، (فكذلك) جملة (خلقناه) (المذكورة): محلها الرفع، وهذا إنَّما يتماشى على انتصاب (كل) بالمقدر، وفي تفسير سُلَيم الرازي[2] المسمى بـ: (ضياء القلوب) ((وقيل: انتصابه، أي: (كل) على البدل الذي المعنى مشتمل عليه، أي: بدل اشتمال من اسم (إنَّ) كأنَّه قيل: إنَّ كلَّ شيء خلقناه بقدر))، و (بقدر): حال من الهاء، أو من (كل)، أي: خلقنا كلَّ شيء مقدَّرًا على مقتضى الحكمة، أو معنى مقدَّر: مكتوب في اللوح قبل خلقه، وإنَّما نُصِبَ (كل) بـ: (خلقنا) المضمر، كما هو [في] القراءة المتواترة؛ لما في النصب من النصوصية على المعنى المقصود، فإنَّه يعم معنى القدر في المخلوقات، وإنَّ

---

(1) سورة القمر آ 49.

(2) هو: أبو الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي، (ت447 هـ) فقيه، أصولي، مفسر، محدث، من مصنفاته الكثيرة: المجرد ،و التقريب، والكافي وكلها في فروع الفقه الشافعي، وضياء القلوب في التفسير، وغرائب الحديث، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: 2/ 69 ـ 70 ،و وفيات الأعيان: 2/ 397 ،و طبقات المفسرين ـ الداؤدي: 118، والأعلام: 3/ 116، ومعجم المؤلفين ـ عمر رضا كحالة: 243/4، والنسخة الخطية الفريدة =محفوظة في مكتبة المسجد النبوي الشريف وقد تيسر لنا الاطلاع على الجزء الاول من المخطوط من سورة الفاتحة إلى سورة النحل، وقد حقق الباحث محمد بن عبد العزيز بن عبد الله ثلاث سور منه وهي سورة الأنعام والأعراف والأنفال مع دراسة مقارن بتفسير المحرر الوجيز لابن عطية، في رسالته للماجستير الموسومة بـ: (تحقيق ودراسة كتاب/ ضياء القلوب للإمام سليم بن أيوب أبي الفتح الرازي الشافعي (ت447هـ) "من أول سورة الأنعام إلى نهاية سورة الأنفال " مع المقارنة بكتاب ابن عطية)، بتاريخ 1415 هـ والمقدمة إلى مجلس الجامعة الإسلامية في الرياض، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليها.

كل ما خلق فهو مخلوقه تعالى؛ لأنَّ (خلقناه) تأكيد لـ: (خلفنا) المضمر، وهذا هو المقصود من الآية، ولو رُفِع (كل) مبتدأ كما قُرئ[1]، احتمل أن يكون (خلقناه) الجملة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول: في محل رفع بأنَّها خبره، أي: كلُّ شيءٍ مخلوق بقدر، فحينئذ يفيد المعنى المقصود من الآية[2]، و (بقدر): إما خبر بعد خبر، أو حال، أي: مقدَّرًا، ويحتمل أن يكون (إنا خلقناه): في محل الجر بأنَّه صفة لشيء، أو في محل رفع بأنَّه خبر (كل شيء)، وهو متعلق بمحذوف وجوبًا، وهو كائنٌ أو مستقرٌّ، فلا يفيد المعنى المقصود من الآية؛ لأنَّ معناها حينئذٍ: إنَّ كل ما هو مخلوقنا بقدر، فيحتمل أن يكون شيء غير مخلوق لنا، فاختير النصب لئلا يشتبه المعنى المراد بغيره .

(ومن ذلك)، أي: من مثل الجملة المفسرة التي لها محل: (زيدٌ الخبزَ يأكُلُه) بنصب " الخبز "، (و " يأكله ": في موضع رفع؛ لأنَّها)، أي: جملة " يأكله ": (مفسِّرة للجملة المحذوفة، وهي)، أي: المحذوفة (في محل رفع على الخبرية) لـ: " زيد " المبتدأ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكلهُ، (واستعار منه على ذلك المدعي بقول الشاعر[3])[4] * 63 ـ ب *، من الطويل:

(فمن نحنُ نُؤْمِنْهُ يبت وهو آمنٌ * ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعًا)**

فـ نحن: تأكيد لفاعل الفعل المحذوف المقدَّر، والمفسَّر بالفتح.

نؤمن: بالجزم المقدر قبل " نحن "، والمفسر بالكسر المذكور بعد " نحن ".

---

(1) وهي قراءة أبي السمال وقوم من أهل السنة، ينظر، المحتسب: 2/ 300، والبحر المحيط: 8/ 139، و معجم القراءات: 9/ 240.

(2) ينظر، البيان في غريب إعراب القرآن ـ ابن الأنباري: 2/ 406 ـ 407، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 1169.

(3) نسب هذا الشاهد لهشام المري، وروي: (مفزعا) بدل (مروعا)، ينظر، الكتاب: 114/3، وخزانة الأدب: 9/ 42، وهو من شواهد المقتضب: 1/ 76 ،والإنصاف: 2: 619، و المغني: 526، و شرح الرضي على الكافية: 93/4.

(4) في نسخة الدكتور علي فودة نيل: (واستدلَّ على ذلك بعضهم بقول الشاعر): 47 ،وكلاهما صحيح معبر عن معنى الاستشهاد بقول الشاعر.

ويبثْ: جواب الشرط.

والجملة الاسمية[1] آخرًا في محل النصب على الحالية، (فظهر الجزم في الفعل المـذكور المفـسَّر) بالكسر وهو: "نؤمنه " (للفعل) المفسَّر بالفتح (المحذوف) المقدر قبل " نحن ".

قال في (المغني)[2]: ((وكأنَّ الجملة المفسَّرة عنده عطف بيان، أو بدل، ولم يُثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة)).

قال الدماميني: ((قد أجاز في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[3] أن تكون جملة (أمدَّكم) الثانية بدلاً من الأولى، وأجازوا

في قول الشاعر[4]: **أقول له ارحل لا تقيمَنَّ عندنا** ***. ... ...

أن يكـون " لا تقـيمنَّ " بـدلاً مـن " ارحـل "، ولم أرَ مـن انتقـد بأنَّـه خـلاف مـذهب الجمهور، ينبغي تحريز النقل في ذلك ـ انتهى)) [5]، والـذي رأيتـه في إعـراب أبي البقـاء[6]، ومنتجب الدين[7] أنَّ جملة (أمدكم) الثانية لا موضع لهـا مـن الإعـراب؛ لأنَّهـا مفـسِّرة لمـا قبلها ولم يذكرا سوى ذلك، ثم قال: في (المغني) [8]: ((وقد بينت أنَّ جملة الاشتغال ليـست من الجمل التي تسمى في الاصـطلاح جملـة مفـسِّرة، وإن حـصل فيهـا تفـسير، ولم يثبـت

---

(1) أي: جملة (وهو مؤمن).

(2): 526.

(3) سورة الشعراء آ 132 ـ 133.

(4) في الأصل: (قال له ارحل) والصحيح ما أثبتناه ليستقيم الوزن، وهو من البحر الطويل، و عجزه:

. ... *** وإلا فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسلِما

والبيت غير منسوب لشاعر معـين، وروي (أقـول) في، خزانـة الأدب: 5/ 207، 8/ 463 ،وتوضـيح المقاصـد والمـسالك بشرح ألفية ابن مالك ـ المرادي :2/ 1094، ومغني اللبيب: 575، و 595.

(5) أي كلام الدماميني الذي لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(6) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 999/2.

(7) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 64/5.

(8): 526 ـ 527.

جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، وفي (البغداديات)[1] لأبي علي: " أنَّ الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة ")).

(الخامسة) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب (: الواقعة جوابًا لقسم، نحو) قوله تعالى: (﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[2])، فهذه لا محل لها من الإعراب (بعد قوله تعالى: ﴿ يس ﴾)، أي: يا إنسان، أو يا رجل، أو يا محمد ـ ﷺ.

(﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾): جر بواو القسم، كأنَّه قيل: يا إنسان وحق القرآن ذي الحكم إنَّك لمن المرسلين، [و (ونحو: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾ بعد: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ ﴾[3])][4].

ومثل لها في: (القواعد الصغرى)[5] بقوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[6]. وإعرابه:

(قال): فعل ماض أجوف.

(الفاء): سببية.

(بعزتك): جار ومجرور، ومضاف إليه.

(اللام): حرف تبلغ به جواب القسم.

(أغوينَّهم): فعل مضارع، ونون توكيد، ومفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا.

فجملة (لأغوينَّهم): لا محل لها؛ لأنَّها جواب القسم.

وجملة (فبعزَّتِك) إلى آخرها: محلها النصب؛ لأنَّها مقول القول.

---

(1) ينظر: 465ـ467.

(2) سورة يس آ 1ـ3.

(3) سورة القلم آ 87.

(4) المحصور بين [...] سقط من نسخة الأصل واستدركناه من نسخة الدكتور علي فودة نيل:34 لأهميته.

(5) ينظر، أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النحو: 1217.

(6) سورة ص آ 82.

قال في * 64 ـ أ * (المغنـي) [1]: ((وقـع لمـكي[2]، وأبي البقـاء[3] وهـم في جملـة الجـواب، فأعرباهـا إعرابًا يقتضي أنَّ لها موضعًا)) ثم ذكر ما وقع لهما من ذلك واستدرك علـيهما، (ومـن هنـا[4])، أي: مـن كون جملة جواب القسم لا محل لها، (قال ثعلب[5]) من أئمة النحو واللغـة: ((لا يجـوز وقوعهـا خـبراً، (مثل: " زيدٌ ليقومَنَّ"؛ لأنَّ الجملة المخبر بها) كيف كانت (لها محـل مـن الإعـراب، وجـواب القـسم لا محل له)، فلو وقعت خـبراً لـزم اجـتماع المتنـافيين)) [6]، (وردَّ) دليلـه (بقولـه تعـالى: ﴿ وَالَّـذِينَ آمَنُـوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[7])، أي: لننزلنهم، (والجـواب عـما قالـه) مـن التمـسك (أنَّ التقـدير): إذا وقعت جملة جواب القسم خبراً كما في الآية: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أقسم باللـه لنبـوئنَّهم، وكذا التقدير فيما أشبه ذلك، فالخبر مجموع جملـة القـسم المقـدرة وجملـة الجـواب، المـذكورة) كـما علمته (لا مجرد الجواب) فلا يلزم الجمع بين المتنافيين إذ لا يلزم من عدم محلية جملة الجـواب عـدم محلية جملة القسم والجواب، فإنَّ المحل للمجموع لا لكل منهما على انفراده، كما إذا وقعت الجملـة الخبرية خبراً عن المبتدأ كـ: " زيدٌ أبوه قائمٌ "، فجملـة " أبـوه قـائمٌ ": محلهـا الرفـع عـلى الخبريـة، ولا محل لـ: " أبوه " على انفراده، ولا لـ: " قائم "، فتفطَّن لذلك، وما نقله هنا عن ثعلـب لـيس موفقًـا لمـا ذكره[8] في (المغنـي) عنـه، فإنَّـه قـال مـا نـصَّه: ((قـال ثعلـب: لا تقـع جملـة القـسم خـبراً، فقيـل في

---

(1): 532.

(2) وهو مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي (ت 437 هـ)، تنظر ترجمتـه في: البلغـة :225 ،وسـير أعـلام النـبلاء: 95/34، وبغية الوعاة :181/2 ،والأعلام: 286/7 ،وينظر رأيه في مشكل إعراب القرآن:751/2.

(3) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 276/1 .

(4) في نسخة إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 48 (قيل ومن هنا).

(5) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار (ت291)، تنظر ترجمته في، نزهة الالباء: 202ـ205، و وفيـات الأعيان :102/1، و الأعلام :276/1.

(6) لم نطلع على رأيه في المتوافر بين أيدينا من مصادره.

(7) سورة العنكبوت آ 58.

(8) أي ابن هشام في المغني: 530 ـ 531.

تعليله؛ لأنَّ (لأفعلَنَّ) لا محل له، فإذا بني على مبتدأ فقيل: " زيدٌ ليفعلَنَّ " صار لـه موضـع ولـيس بشيء؛ لأنَّه إنَّما منع وقوع الخبر جملـة قـسمية لا جملـة هـي جـواب القـسم، ومـراده: أنَّ القـسم وجوابه لا يكونان خبرًا إذ لا تنفك أحدهما عن الآخر، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكـون لهـما محل، كقولك: " قال زيدٌ أُقسِمُ لأفعلنَّ "، وإنَّما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيهـا فـلا تكون خبرًا؛ لأنَّ الجملتين هنا ليستا بجملتـي الـشرط والجـزاء؛ لأنَّ الجملـة الثانيـة لـيست معمولـة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، و أما كون جملة ـ أعنـي جملـة القـسم ـ إنشائية، والجملة الواقعة خبرًا لا بد من احتمالها الصدق والكذب، ولهـذا منـع قـوم مـن الكـوفيين منهم ابن الأنباري[1] أن يقال: * 64 ـ ب * زيدٌ اضربه، وزيدٌ هل جاءك، و[بعد] فعندي أنَّ كلا مـن التعليلين ملغى، أما الأول؛ فلأنَّ الجملتين مرتبطتان ارتباطًا صارتا به كالجملة [الواحدة] وإن لم يكن بينهما عمل)) إلى أن قال، ((و[أما] الثاني؛ فلأنَّ الخبر الذي شرطـه احـتمال الـصدق والكـذب الخـبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على أنَّ أصله الإفراد، واحـتمال الـصدق والكـذب إنَّمـا هو من صفات الكلام، وعلى جواز " أين زيدٌ "، "وكيف عمرٌو" ، وزعم [ابن] مالك أنَّ الـسماع ورد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّـذِينَ آمَنُـوا وَعَمِلُـوا الـصَّالِحَاتِ لَنُـدْخِلَنَّهُمْ فِي الـصَّالِحِينَ﴾[2]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[3]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَـدُوا فِينَـا لَنَهْـدِيَنَّهُمْ ﴾[4] ـ انتهـى))، ((وعندي لما استدلَّ به تأويلٌ لطيف وهو أنَّ المبتدأ في ذلك كله ضـمن معنـى الـشرط، وخـبره نـزل منزلة الجواب، فإذا قُدِّر قبله قسمٌ كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبَّه بجواب الشرط محـذوفًا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ـ انتهى))[5].

(1) وهو كمال الدين عبد الـرحمن بـن محمـد (ت577هــ)، تنظـر ترجمتـه في: وفيـات الاعيـان :139/3، والبلغـة :212ـ213، والأعلام :327/3، وينظر رأيه في، أسرار العربية :38.

(2) سورة العنكبوت آ 9.

(3) سورة العنكبوت آ 58.

(4) سورة العنكبوت آ 69.

(5) أي كلام ابن هشام في المغني: 531.

[(تنبيه: يحتمل قول الفرزدق)[1] :

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من يا ذئب يصطحبان**

كون " لا تخونني ": جوابًا، كقوله[2] :

أرى مُحْرِزًا عاهدته ليوافقنْ * فكان كمن أغريته بخلاف**

فلا محل له، وكونه حالاً من الفاعل، أو من المفعول، أو منهما فيكون في محل نصب)] [3].

(السادسة) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب (: الواقعة جوابًا لشرط غير جازم، كجواب " إذا "): فهي شرط غير جازم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾[4]، (و) جواب (" لو ")، نحو: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[5].

وإعرابه :

(لو): حرف شرط [غير] جازم.

(شئنا): ماض.

(اللام): حرف رابط.

(رفعناه): فعل ماضٍ وفاعل ومفعول به.

(بها): جار ومجرور متعلق بـ: (رفعناه).

فجملة (لرفعناه): لا محل لها؛ لأنَّها جواب شرط غي جازم.

---

(1) في رواية الديوان :628 (واثقتني) بدل (عاهدتني).

(2) لم نهتد إلى قائله في المتوافر بين أيدينا من مصادر الأشعار والدواوين.

(3) المحصور بين [...] سقط في الكلام واستدركناه من قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة نيل :48، الذي جعلناه النسخة المثلى في عملية الموازنة بنسختنا التي نحققها.

(4) سورة الجاثية آ 25.

(5) سورة الأعراف آ 176.

(و) جواب (" لولا ")، نحو: " لولا زيدٌ لأكرمتك "، (أو) جواب شرط (جازم غير مقترن بـ: " الفاء "، ولا بـ: " إذا ") الفجائية، (نحو: " إن جاءني زيدٌ أكرمتُهُ ").

إعرابه :

إن: حرف شرط.

جاءني: فعل ماضٍ ومفعول به.

[أكرمته: فعل ماضٍ وفاعل ومفعول به] [(1)].

فجملـة " أكرمتـه ": فعليـة لا محـل لهـا مـن الإعـراب؛ لأنَّهـا لم تقـترن بالفـاء و لا بـإذا، قـال الدماميني: ((الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقًا؛ وذلك أنَّ كـل جملـة لا تقـع موقـع المفرد لا محل لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل، كما مـرَّ ذلـك في الجملـة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب)) [(2)].

(السابعة) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب (: التابعة لما لا موضع له) من الإعراب مـن الجمل؛ لأنَّ المفرد لا بد له من موضع إذا كان الإعراب له * 65 ـ أ * أصليًا، (نحو: " قام زيـدٌ وقعـد عمرٌو ").

إعرابه:

قام: فعل ماضٍ.

زيدٌ: فاعل " قام ".

الواو: لمطلق الجمع.

قعد: فعل ماضٍ.

عمرٌو: فاعل " قعد ".

---

(1) المحصور بين [...] من استدراكنا، إذ لابد من تفصيل في إعراب الجملة الفعلية قبل بيان موقعها الإعرابي، فـضلاً عن كون المؤلف قد نهج هذا المنهج في تعامله مع الجمل والشواهد التي يعربها.

(2) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 132 نص هذا الكلام.

فجملة " قعد عمرٌو ": فعلية لا محل لها؛ لأنَّها تابعة لجملة " قام زيدٌ "، وهي لا محل لها؛ لأنَّها مستأنفة، وهذا (إذا لم تُقَدَّرِ الواو للحال) بل قُدِّرَت للعطف ـ كما ذكرناه ـ فإنَّها لو قُدِّرَت للحال كانت الجملة في محل النصب على الحالية، قال الدماميني: ((فهذا مشكل فإنَّ التابع هو الثاني بإعرابه سابقه من جهة واحدة فلا بد أن يكون لمتبوعه محل من الإعراب)) [1]، قيل: لعله أراد التبعية اللغوية.

(المسألة الرابعة: الجملة الخبرية)، والخبر: ما لم يتحد قيامه بالذهن والتلفظ به زمانًا ووجودًا، والإنشاء ما اتحد قيامه والتلفظ به زمانًا ووجودًا، فالجملة الخبرية (التي لم [يسبقها ما] [2] يطلبها) العامل (لزومًا)، أي: التي يصح الاستغناء عنه إلاَّ (إن وقعت بعد النكرات): جمع نكرة، وهي ما دلَّ عل ذي وحدة مبهمة، (المحضة)، أي: الصِّرفة الخالصة في التنكير التي لم يَشُبْها تعريف (فصفات أو) وقعت (بعد المعارف) جمع: معرفة، وهي ما دلَّ على ذي وحدة معينة، (المحضة)، أي: الخالصة في التعريف التي لم يشُبْها تنكير، (فأحوال)، (أو بعد غير المحضة منهما)، أي: من النكرات والمعارف (فمحتملة لهما)، أي: للوصفية و الحالية، قال في (المغني) [3]: ((وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع))، ويجوز بالخبرية كما ذكر في (المغني) عن الإنشائية، ((نحو: " هذا عبدٌ بعتكه "، تريد بالجملة الإنشائية " هذا عبدي بعتكه كذلك "، فإنَّ الجملتين مستأنفتان؛ لأنَّ الإنشاء لا يكون نعتًا ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلاَّ عند من منع تعدد الخبر مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور[4]، وعند من منع تعدده، مختلفًا بالإفراد والجملة، وهو أبو علي [الفارسي] [5]، وعند من منع وقوع الإنشاء خبرًا، وهم طائفة من

---

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 50.

(3): 560 ـ 561.

(4) ينظر، شرح جمل الزجاجي: 2/ 359 ـ 360.

(5) أضفنا هذه الزيادة في هذا الموضع تمييزًا له عن أبي علي الشلوبين، وينظر رأيه في كتابه، الإيضاح العضدي: 37 ـ 52.

الكوفيين))، وقال ابن جماعة: ((تحرز بالخبرية عن الطلبية))[1]، وخرج بقوله: (التي لم [يسبقها ما][2] يطلبها) العامل (لزومًا) جملة الصلة، جملة الخبر، والجملة المحكية بالقول فإنَّها لا يستغنى عنها، بمعنى: أنَّ مقولية القول متوقفة عنها، وأشباه ذلك، وتحرَّز بقوله في (المغني)[3]: ((وجود المقتضي [واحترزت بذلك][4] عن نحو: (فعلوه) من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[5] * 65 ـ ب *، فإنَّه صفة لـ: (كل)، أو لـ: (شيء)، ولا يصح أن يكون حالاً من (كل) مع جواز الوجهين في نحو: " أكرم كلَّ رجلٍ جاءك "؛ لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبرًا؛ لأنَّهم لم يفعلوا كلَّ شيء)).

قال الدماميني: ((قد يورد على هذا الكلام أنَّه قد يستقيم المعنى فلا يتجه مع كونه خبرًا؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: وكل شيء مثبت في الزبر، أي: صحائف أعمالهم [وما] فعلوه، ولا فساد فيه، ويرد لوجهين: إمَّا لفظًا؛ فلأنَّه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو الخبر، وإمَّا معنى؛ فلآنَّ المراد في هذه الآية ما أريد في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾[6]، فـ: (فعلوه): صفة لـ: (كل شيء)، و (في الزبر): الخبر، أي: عن المبتدأ، وهو (كل شيء)، أي: كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة و لا كبيرة ـ انتهى))[7]. واعلم أنَّ رفع (كل) في هذه الآية على أنَّه مبتدأ لازم؛ لأنَّه ليس من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير وإن كان منه ظاهرًا؛ لأنَّه لا يصح تسليط الفعل عليه؛ لأنَّه

---

(1) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.
(2) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 50.
(3): 563.
(4) في الأصل: ((وجود المقتضي ذكره عن نحو...))، بإسقاط واحترزت بذلك من قول ابن هشام في المغني، وزيادة كلمة (ذكره) التي يقصد بها: أنَّ ابن هشام ذكر فعلب الإحتراز في قوله؛ لأنَّ البُصْرَوِي أشار إليه بقوله: ((وتحرَّز بقوله)).
(5) سورة القمر آ 52.
(6) سورة القمر آ 53.
(7) أي كلام الدماميني الذي لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

[إن] سُلِّطَ عليه لكان تقديره: فعلوا كل شيء في الزبر، وهو باطل، وذلك لأنَّ الجار والمجرور وهو (في الزبر): إما صفة لشيء، أو متعلق بـ: (فعلوا)، وكل واحد منهما باطل، أما الأول: فلأنهم ما فعلوا كل مسطور في الزبر من الأوامر والنواهي، والثاني: فكذلك لأنَّهم ما فعلوا في الزبر شيئًا.

قال في (المغني)[1]: ((وانتفاء المانع [والمانع] أربعة أنواع: أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذٍ الاستئناف، نحو: "زارني زيد سأكافئه"، أو "لن أنسى له ذلك"؛ لأنَّ الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين ولن مانعان؛ لأنَّ الحالية لا تصدر بدليل استقبال)).

قال الدماميني: ((قد يمنع تعيين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع، إذ احتمال الحالية والاستئناف فيهما على ذلك التقدير ثابت))[2].

قال في (المغني) [3]: ((وأما قول بعضهم في: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[4]: إنَّ (سيهدينِ) حال كما تقول: "سأذهب مهديًا " فسهوٌ)).

قال الدماميني: ((من جهة جعله الجملة المقرون فعلها بالسين حالاً مع ما تقرر أنَّ الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال، ومن جهة أنَّه جعل المعنى: سأذهب مهديًا فصرف التنفيس للذهاب وهو في الآية الهداية، وقد يجاب عن * 66 ـ أ * الأخير بأنَّ مهديًا الذي فيه تنفيس وقع قيد الذهاب، فيلزم أن يزن فيه ـ أيضًا ـ تنفيس كالقيد ضرورة وجوب اقتران الحال لزمن عاملها)) [5].

---

(1) : 564.

(2) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(3): 564.

(4) سورة الصافات آ 99.

(5) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

قال في (المغني)[1]: ((والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لأنَّ المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾[2] ، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾[3]، وقوله[4]:

مضى زمنٌ والناس يستشفعون بي * . ...**

والمعارض فيهن الواو؛ فإنَّها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافًا للزمخشري[5] ومن وافقه)).

قال الدماميني: ((قوله: "مضى زمن" صدر بيت وعجزه :

.... * فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع**

وتُعَيَّن الوصفية في هذا البيت على تقدير: حذف الواو، مخرج إلى تقدير رابط يستشفعون بي فيه))[6].

قال في (المغني) [7]: ((والثالث ما يمنعهما معًا نحو: ﴿ وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾[8]، وقد مضى البحث فيهما ـ انتهى)).

ضمير الاثنين من قوله: (يمنعهما، و فيهما) عائد إلى الصفية والحالية، وقد مضى البحث فيهما في الكلام على الجملة الأولى من الجمل التي لا محل من الإعراب حيث منع هناك كون جملة (لا يسَّمَّعون) صفة لـ: (كل شيطان) وكونها حالاً منه، ومضى ما فيه.

---

(1): 564.

(2) سورة البقرة آ 216.

(3) سورة البقرة آ 259.

(4) الشاهد لقيس بن الملوح في ديوانه :28.

(5) ينظر، الكشاف: 558، و 771.

(6) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(7): 564 ـ 565.

(8) سورة الصافات آ 7 ـ 8.

قال في (المغني) [1]: ((والرابع ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: " ما جاءني أحدٌ إلاَّ قال خيرًا "، فإنَّ جملة القول كانت قبل وجود (إلاَّ) محتملة للوصفية والحالية، فلما جاءت (إلاَّ) امتنعت الوصفية، ومثله: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[2]، ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[3]، فللوصفية مانعان: الواو وإلاَّ، ولم يرَ الزمخشري[4] وأبو البقاء[5] واحدًا منهما مانعًا، وكلام النحويين خلاف ذلك، قال الأخفش[6]: " لا يفصل الموصوف وصفته، فإن قلت: ما جاءني رجلٌ إلاَّ راكبٌ، فالتقدير: إلاَّ رجلٌ راكبٌ، بمعنى: أنَّ (راكبًا) صفة لبدل[7] محذوف "، قال + أي: الأخفش+: " فيه قبح لجعلك الصفة كالاسم، يعني في: إيلائك * 66 ـ ب * أياها العامل"، وقال الفارسي[8]: " لا يجوز ما مررت بأحدٍ إلاَّ قائمٍ، فإن قلت: إلاَّ قائمًا جاز " ـ انتهى)) / أي: كلام (المغني) /[9]، وقال في (المغني) [10]: في الكلام على الواو العاشر، أي: من أقسام الواو المفردة: ((الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها

---

(1): 565.

(2) سورة الشعراء آ 208.

(3) سورة الحجر آ 4.

(4) ينظر، الكشاف: 558، و 771.

(5) فقد قال في كتابه التبيان في إعراب القرآن: 777/2 ما نصه: ((قال تعالى: ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [سورة الحجر آ 4]، قوله تعالى: ﴿ إلا ولها كتاب ﴾ الجملة نعت لقرية كقولك ما لقيت رجلا إلا عالما وقد ذكرنا حال الواو في مثل هذا في البقرة في قوله تعالى: ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ [سورة البقرة آ 216])) وكان قد قال في الموضع المشار إليه: 173/1 ما نصه: ((﴿ وهو خير لكم ﴾ جملة في =موضع نصب فيجوز أن يكون صفة لشيء وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا، ويجوز أن تكون حالا من النكرة لأن المعنى يقتضيه)).

(6) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.

(7) في الأصل: ((صفية ليدل على محذوف))، تصحيف لكلمة (لبدل) أولا، وليس لـ: (على) وجه في السياق ثانيًا.

(8) ينظر، الإيضاح: 175 ـ 176، والبغداديات: 593.

(9) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(10) 477ـ478.

بموصوفها وإفادتها أنَّ اتصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشري[1] ومن قلده، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها واو الحال، نحو: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2]، ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[3]، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌعَلَى عُرُوشِهَا﴾[4]، ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[5]، والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما: وهو خاص بها وهو تقدم النفي، والثاني: عام في بقية الآيات، وهو امتناع الوصفية، إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاز منها عند تقدمها عليها نحو: "في الدار قائمًا رجلٌ"، وعند جمودها، نحو "هذا خاتم حديدًا، أو " مررت بما قعدة رجل"، ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما: خاص بها وهو اقتران الجملة بـ: " إلاَّ "، ولا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول: "ما مررت بأحد إلاَّ قائمٌ"، نصَّ على ذلك أبو علي[6] وغيره، والثاني: عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو ـ انتهى))، وقد اعترض ابن مالك على الزمخشري في (شرح التسهيل) [7] قائلاً: ((ما ذهب إليه +جار اللـه + من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد. .. لأنَّ مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف أحد من البصريين والكوفيين معوِّلٌ عليه، فوجب أن لا يلتفت

---

(1) ينظر، الكشاف:667/2.

(2) سورة البقرة آ 216.

(3) سورة الكهف آ 22.

(4) سورة البقرة آ 295.

(5) سورة الحجر آ 4.

(6)477 ـ 478.

(7) 221/2 ـ 222، ولم ينقل البُصْرَوِي إلاَّ ثلاثة أوجه فقط من خمسة أوجه ذكرها ابن مالك في اعتراضه على الزمخشري، والوجهان الآخران اللذان لم يذكرهما البُصْرَوِي هما: ((ما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه أحدها: أنَّه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة، كجواز تقدها على صاحبها، وجواز تخالفهما بالإعراب، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الواقع نعتًا، فكما يثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبت مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية. .. الرابع: أن الواو فصلت من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقهما. ..)).

إليه، و ـ أيضًا ـ أنه معلَّلٌ بما لا يناسب، وذلك أنَّ الواو تدلُّ على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، و[ذلك] مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال للعطف مؤكد ،... و ـ أيضًا ـ أن الواو لو صحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، نحو: " إنَّ رجلاً رأيه سديد لسعيد " فـ: رأيه سديد: جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف: ﴿ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾، فإنَّها جملة يصلح في موضعها الحال؛ لأنَّها بعد منفي، والمنفي صالح لأن يَجْعَل صاحب حال كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ...)).

* 67 ـ أ * (مثال) الجملة (الواقعة صفة) قوله تعالى: (﴿ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ ﴾[1]).

إعرابه:

(حتى): حرف جرٍّ ينصب الفعل المضارع بعده بإضمار: (أن).

(تُنَزِّلَ): فعل مضارع منصوب بـ: (أن) المقدرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

(علينا): جار ومجرور متعلق بـ: (تُنَزِّلَ).

(كتابًا): مفعول به.

(نقْرَؤُهُ): فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، ومفعول به، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن.

(فجملة " نَّقْرَؤُهُ "): فعلية في محل نصب (صفة لـ: " كتابًا "؛ لأنَّه نكرة محضة، وقد مضت أمثلة من ذلك) فيما تقدم (في) السادسة من (المسألة الثانية).

(ومثال الواقعة حالاً) على جهة التحتم قوله تعالى (: ﴿ وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[2]).

---

(1) سورة الإسراء آ 93.

(2) سورة المدثر آ 6.

إعرابه:

(الواو): حرف عطف لمطلق الجمع.

(لا): حرف نهي.

(تَمْنُنْ): فعل مضارع مجزوم بـ: (لا) الناهية، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

(تستكثرُ): فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

(فجملة " تستكثرُ "): بالرفع كما هو المتواتر فعلية محلها نصب؛ لأنَّها (حال من الضمير المستتر في (تمنن) المقدر بـ: (أنت)؛ لأنَّ الضمائر كلها معارف بل هي أعرف المعارف)، أي: لا تعطِ مستكثرًا رائيًا لما تعطيه كثيرًا [أو] طلبًا أكثر مما أعطيت، وهذا هو استغزار الهدية، وهو محرم عليه ـ ﷺ ـ تشريفًا له، ويجوز لغيره، وقيل: نهي له ولأمته[1]، ويجوز في الرفع أن تحذف (أن) ويبطل عملها.

قال الزمخشري: ﴿ وقريء (تستكثر) بإضمار " أن "، وقريء بها[2] جزمًا جوابًا للنهي ﴾[3]، فيكون التقدير: لا تَمْنُنْ ـ من المِنَّةِ ـ بعملك وعطيتك من الثواب الجزيل لسلامة ذلك عن الإبطال بالمَن على ما قاله تعالى: ﴿ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ ﴾[4]، والمنة تهدم الصنيعة، فلا يكون مَن مَنَّ عليه إذا أعلم أعلى الإبدال من تمنن كأنه قيل: لا تستكثر؛ لأنَّ البدل قد يكون على تقدير حذف، أو باعتبار حالة الوقف؟.

---

(1) ينظر، الكشاف: 1154.

(2) أي بـ: (تستكثر، وتمنن)، والفعل الأول قرأه جزمًا: الحسن البصري، وابن أبي عبلة، والفعل الثاني قرأه جزمًا جمهور السبعة والعشرة، ينظر، معجم القراءات القرآنية: 260/7.

(3) ينظر، الكشاف: 1154.

(4) سورة البقرة آ 264.

(ومثال المحتملة للوجهين) الحالية والوصفية إذا وقعت (بعد النكرة)، أي: غير المحضة ـ لا وجه لأيٍّ هنا[1] ـ ([نحو] [2]: " مررت برجل صالح يصلي ").

إعرابه:

مررت: فعل ماض، وفاعل.

برجل: جار ومجرور.

* 67 ـ ب * صالح: صفة لرجل، والصفة إذا جرت على من هي له تصدق في أربعة من عشرة، وفي المثال تبع " صالح " لـ: " رجل " في: الجر، وهو واحد من ثلاثة: الرفع والنصب والجر، وتبعه في الإفراد، وهو واحد من ثلاثة: الإفراد والتثنية والجمع، وتبعه في التعريف، وهو واحد من اثنين: التعريف والتنكير، وتبعه في التذكير، وهو واحد من اثنين: التذكير والتأنيث.

يصلي: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنَّه معتل بالياء، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

(فإن شئت قدرت جملة " يصلي ": صفة ثانية لـ: " رجل ")، لتقدم الوصف بـ: " صالح "، فتكون في محل جرٍّ (؛لأنَّه)، أي: رجل (نكرة، وإن شئت قدرته)، أي: يصلي مع فاعله: (حالاً منه)، أي: من رجل، فيكون في محل نصب (؛لأنَّه)، أي: رجل (قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة) الأولى.

(ومثال) الجملة (المحتملة لهما) بوقوعهما (بعد المعرفة) غير المحضة (قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾[3])، أي: كتبًا كبارًا عظامًا، أي: اليهود في حملهم التوراة بقراءتها وحفظ ما فيها وعدم الانتفاع بها والعمل بما فيها؛ لأنَّ فيها

(1) الجملة المعترضة بين ـ .. ـ هكذا وجدناها في نسخة الأصل، ونظن أنَّها زائدة لا ضرورة لإقحامها بين الكلامين.
(2) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 51.
(3) سورة الجمعة آ 5.

نعته ـ ﷺ ـ مثلهم كمثل الحمار يحمل أسفارًا لا يدرك منها إلاَّ ما يتعبه، وكل مَن عَّمَ علمًا ولم يعمل به فهذا مثله.

وقوله: (كمثل الحمار): خبر المبتدأ، وهو (مثل الذين).

(يحمل أسفارًا): تحتمل وجهين على ما سنبينه، (فإنَّ المراد بالحمار الجنس، وذو التعريف الجنسي)، أي: الذي فيه الألف واللام، لتعريف الجنس (يقرب من النكرة) بالنظر إلى المعنى لا اللفظ إذ هو ليس نكرة من كل وجه و لا معرفة من كل وجه، وإلاَّ لو كان نكرة لم يسغ يُقرَّب؛ لأنَّ الشيء لا يقرب من نفسه، ومثله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يشتمني *** . ...[1]

(فتحتمل الجملة من قوله تعالى: (يحمل أسفارًا) وجهين: أحدهما ـ الحالية) من (الحمار)، أي: حاملاً، فتكون منصوبة المحل، والعامل فيها ما في المثل من معنى الفعل (؛ لأنَّ " الحمار " بلفظ المعرفة)، أي: بلفظ هو معرفة، والإضافة تفسيرية، قال الدماميني: ((قد يتوهم أنَّ تجويز المصنِّف الحالية من المضاف إليه مع أنَّ المضاف كلمة واحدة مثلٌ معارض * 68 ـ أ * لردِّه على أبي البقاء[2] تجويزه حالية: ﴿ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء﴾ من الموصول في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء ﴾[3] ـ الآية: بأنَّ الحال لا يأتي من المضاف إليه في مثل هذا، والمضاف في كل من الآيتين كلمة (مَثَل)، فيشكل المنع في إحديهما والإجازة في الأخرى، وجوابه أن صلاحية المضاف للسقوط في آية الجمعة سوغت الحالية، إذ الحال حينئذٍ كأنَّه من عين

(1) نسب لبعض بني سلول في خزانة الأدب: 347/1، والرواية فيه (يسبني) بدل (يشتمني)، وعجزه:
. ... *** **فمضيت ثمت قلت لا يعنيني**

(2) فقد قال في كتابه: التبيان في إعراب القرآن: 171/1 ما نصه: ((﴿ مستهم ﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها وهى شارحة لأحوالهم، ويجوز أن تضمر معها قد فتكون حالا،ويجوز أن تضمر معها قد فتكون حالا)).

(3) سورة البقرة آ 214.

المضاف إليه، وعدم الصلاحية في آية البقرة منع من ذلك، وقد مرَّ الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية، وهي الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب)) [1].

قال الدماميني: ((ومن طُرف الحكايات التي أذكرها أنني كنت يومًا بمجلس شيخنا ابن عرفة[2]، وذلك عند قدومه إلى الإسكندرية في رمضان في سنة ثنتين وتسعين، بالمثناة في الأول وسبعمئة[3]، وأنا اقرأ عليه درسًا في كتاب الحج من مختصره، وكان شخص من الطلبة الموسومين بالتشدق والتكثر بما لم يعط حاضرًا في المجلس في موضوع من كلام الشيخ عاد فيه ضمير على المضاف إليه، فقال ذلك الشخص بجرأة: النحويون يقولون لا يعود الضمير على المضاف إليه فكيف أعدتموه ؟ فقال الشيخ على الفور من غير تلعثم: قال الله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾[4]، ولم يزد على ذلك، وفيه من اللفظ لا يخفى، ولا شك أنَّ النحاة لم يقولوا ما يقوله هذا الرجل عنهم، وإنَّما قالوا: إذا وجد ضمير يمكن عوده إلى المضاف وعوده إلى المضاف إليه، فعوده إلى المضاف إليه أولى)) [5].

(والثاني: الصفة) كـ: (حمار): فيكون محله جر، وسوغت (؛ لأنَّه)، أي: الحمار (كالنكرة في المعنى).

---

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2) أَبُو عبد محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي (ت: 803هـ)، تنظر ترجمته في: طبقات المفسرين ـ الداوودي: 236/2ـ237، والأعلام: 43/7.

(3) في الأصل (تسعمئة) وهو وهم من الناسخ، والصواب ما أثبتناه، إذ ليس من المعقول أن يلتقيا في هذه السنة وأن وفاة الشيخ في سنة (803هـ)، ووفاة الطالب في سنة (827هـ)، كما موضح في ترجمة كل واحد منهما.

(4) سورة الجمعة آ 5.

(5) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

قال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[1] بالوصفية في جملة (نسلخ)؛ ((لأنَّه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى))[2]، وقال غيره: الجملة في موضع

نصب على الحالية، أو تكون تفسيرية فلا موضع لها.

وإعرابه:

(الواو): حرف عطف لمطلق الجمع.

(آية): مبتدأ.

(لهم): جار ومجرور صفة.

(الليل) :خبر، أو بالعكس.

(نسلخ): فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن.

(منه): متعلق بـ: (نسلخ).

(النهار): * 68 ـ ب * مفعول به.

فجملة (نسلخ): فعلية يجوز أن يكون محلها النصب على الحالية من (الليل)، ويجوز أن يكون الرفع على الصفة لليل، أو تفسيرية فلا محل لها.

وقيل: (آية): مبتدأ.

و (نسلخ): الخبر.

والجملة في موضع التفسير للجملة الأولى.

(الباب الثاني في) أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف و (الجار والمجرور)، وبدأ بذكر الجار والمجرور، (وفيه)، أي: في الباب (أيضًا أربعة مسائل :

---

(1) سورة يس آ 37.

(2) وتمام قوله في شرح تسهيل الفوائد: 3/ 172: ((فنعت (الليل) بجملة؛ لأنه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، إذ لم يقصد به ليل بعينه)).

إحداها: أنَّه لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل أو ما في معناه)، أي: في معنى الفعل كـ: " المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل، وأفعل التفضيل "، (وقد اجتمعا)، أي: التعلق بالفعل والتعلق بما في معناه (في قوله تعالى: ﴿ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾ [1])، الأول للأول، والثاني للثاني.

فـ: (عليهم) الأول: جار ومجرور متعلق بـ: (أنعمت)، وهو فعل.

و (عليهم) الثاني: متعلق بـ: (المغضوب)، وهو اسم مفعول.

قال الزمخشري : "عليهم" الأول: في محل نصب ،و الثاني في محل رفع [2].

قال الدماميني: ((قال ابن جني[3]: "أسند النعمة إليه بطريق الخطاب تقربًا، وانحرف عن ذلك إلى الغيبة في ذكر الغضب تأدبًا "[4] وهو كلامٌ حسن))[5]، ومراده بالغيبة ترك الخطاب، (و) في (قول ابن دريد[6])، من الرجز:

(فاشتعل المُبْيَضُ في مُسْوَدِّه * مِثْلُ اشتعالِ النارِ في جَزْلِ الغضا)**

في مُسْوَدِّه: متعلق بـ: اشتعل، وهو فعل.

وفي جزل: متعلق بـ: باشتعال، وهو مصدر.

اشتعل المُبْيَضُ في مُسْوَدِّه، أي: اشتعل الرأس شيبًا، فهو يصف انتشار الشيب في شعر الرأس المسود، والضمير المضاف إليه عائد على الرأس في[7] قوله :

---

(1) سورة الفاتحة آ 7.

(2) ينظر، الكشاف: 59/1.

(3) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392ه)، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: 335/2، و نزهة الألباء: 228، وبغية الوعاة: 132/2، والأعلام: 204/4.

(4) ينظر، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات :146/1.

(5) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(6) أبو بكر محمد بن الحسن (ت321هـ)، تنظر ترجمته في، الفهرست:85، ووفيات الأعيان: 323/4، والأعلام: 80/1، والشاهدان في مقصورته، ينظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه: 162.

(7) في الأصل: (والضمير المضاف إليه عائد على الرأس + في قيل + في قوله)، وما بين +. .. + زيادة.

أما ترى رأسي حاكى لونه * طُرَّة صبحٍ تحت أذيال الدُجى.**

والجزل: ما عَظُمَ من الحَطَبِ ويبس.

والغضا: شجر.

إعرابه:

الواو: حرف عطف لمطلق الجمع.

اشتعل: فعل ماض مبني على الفتح.

المبيض: فاعل " اشتعل ".

في مسوده: جار ومجرور وضاف إليه متعلق بالفعل وهو: " اشتعل " كما مرَّ.

مثل: حال أو صفة لمصدر محذوف تقديره: اشتعالاً.

اشتعالِ: مضاف.

والنار: مضاف إليه.

في جزل: جار ومجرور متعلق بالمصدر وهو "اشتعال" كما مرَّ.

الغضا: مضاف إليه، (فإن علقت الأول)، أي: في مسوده (بالمبيض) لا بالفعل فيكون* 69 ـ أ * تعلق الجارين بالاسم، (أو جعلته حالاً)، أي: من المبيض (متعلقًا بكائنًا)، وما أشبهه فيكون متعلق الجار محذوفًا، لا " اشتعل "، ولا " المبيض " (فلا دليل فيه) على اجتماع الأمرين، وهما: التعلق بالفعل والتعلق بما في معناه، ولكن تعلق الثاني وهو: "في جزل" بـ: "الاشتعال" يرجح تعلق الأول بفعله؛ لأنَّه أتم لمعنى التشبيه، ويجوز تعلق "في" الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من "النار" ويبعد أنَّ الأصل عدم الحذف، (ويستثنى) من قولنا (من حروف الجر) أنَّه لا بد لها من متعلق (أربعة منها فلا تتعلق بشيء) أصلاً، فلا يبحث فيها عن متعلق:

(أحدها) الحرف ([الجار] [1] الزائد) كيف كان [و] من أي نـوع كـان الجـار، ويعـرف بأنَّـه لـو أسقط لما اختلَّ المعنى (كالباء في: ﴿ وَكَفَى بِالـلـه شَهِيداً ﴾[2]).

إعرابه :

(كفى): فعل ماض.

(بالـلـه): جار ومجرور، ومحلها رفع على الفاعلية، وحرف الجر هنا لم يتعلق بشيء؛ لأنَّه جـيء به للتوكيد.

(شهيدًا): حال.

وكالباء في: (﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾[3])؛ لأنَّ الباء تزاد في النفي والاستفهام قياسًا، وفي غيره سـماعًا، (و" أحسِن بزيدٍ ") في التعجب (عند الجمهور) من البصريين وغيرهم، لكن هي زائدة عنـد جمهـور البصريين مع الفاعل، فإنَّ (أفعِل) عندهم لفظه لفـظ الأمـر ومعنـاه: الخـبر، وهـو في الأصـل: فعـل ماض على صيغة: " أفعل زيدٌ "، بمعنى: صار زيـدٌ ذا فعـل، كــ: " أغـدَ البعـير "، أي: صـار البعـير ذا غدة، فالهمزة للصيرورة، فتغير عن لفظ الخبر إلى لفـظ الأمـر لـئلا يلتـبس بـالخبر، وليكـون نـصًا في المراد الذي هو إنشاء التعجب وليس بأمرٍ، إذ لا معنى للأمر هنا فحينئـذٍ لا ضـمير فيـه؛ لأنَّ الاسـم المذكور بعده فاعل له، ولهذا لزم صورة واحدة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسـم الظـاهر فزيـدت الباء في الفاعل فيصير على صورة المفعول به كامرر بزيد؛ ولذلك التزمت، و ـ أيضًا ـ لتدل على إنشاء التعجب بخلافها في نحو: ﴿ وَكَفَى بِالـلـه شَهِيداً ﴾ فإنَّه يجوز تركها، وعنـد الأخفـش[4] البـاء زائـدة مع المفعول به، فإنَّ (أَفْعِل) عنده لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضـمير مرفـوع فاعـل لـه، والبـاء زائـدة

(1) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 56.

(2) سورة النساء آ 79.

(3) سورة الأنعام آ 132.

(4) ينظر، معاني القرآن: 105/1.

مع المفعول به للتوكيد؛ لأنَّ الهمزة فيه للتعدية، وبه قال الفراء[1] والزجاج[2]، والزمخشري[3] وابن كيسان[4] وابن خروف[5]، لكن الضمير/ ضمير /[6] المصدر عند * 69 ـ ب * ابن كيسان فإنَّه قال: ((يا حسن أحسن بزيدٍ))، أي: دم به؛ فلذلك كان الضمير مفردًا على كل حال.

قال ابن طلحة[7]: ((وهو حسن))، وضمير المخاطب عند بعضهم، أي: إنَّه أمر لكل أحد ممن يخاطب بأن يجعل زيدًا حسنًا، أي: يصفه بالحُسْنِ، ثم أُجري مجرى الأمثال فلم يغير عن لفظ الواحد، تقول: " يا رجل و يا رجلان ويا رجال أحسن بزيد "، ويجوز على هذا القول أن تكون الباء للتعدية، والهمزة للصيرورة لا للتعدية.

---

(1) فقد جاء في كتابه معاني القرآن: 47/2 في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً ﴾ [سورة الإسراء آ 14] ما نصه: ((قوله: ﴿كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً...﴾ وكلّ ما في القرآن منْ قوله ﴿وكَفَى بربّك﴾، ﴿وكفى بالله﴾ ،و ﴿كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ﴾ فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعاً؛ كما قال الشاعر:

ويخبرني عن غائب المَرْءِ هَدْيُه * كفى الهَدْيُ عَمَّا غَيَّب المرءُ مُخبِرا**

وإنما يجوز دخول البَاء في المرفوع إذا كان يُمدح به صَاحبُه؛ ألا ترى أنك تقول: كفاكَ به ونهاكَ به وأكرِم به رجلاً، وبِئس به رجلا، ونعم به رجلا، وطاب بطعامك طعاماً، وجَاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذمّا لم يجز دخولها؛ ألا ترى أن الذي يقول: قامَ أخوكَ أو قعد أخوك لا يجوز له أن يقول: قام بأخيك ولا قَعَد بأخيك؛ إلاَّ أن يُريد قام به غيره وقعَد به)).

(2) ينظر، معاني القرآن وإعرابه: 98/3.

(3) ينظر، المفصل في علم العربية: 238.

(4) لم تصل إلينا من مؤلفاته النحوية إلاَّ كتابه (الموفقي في النحو) ولم نعثر فيه على هذا القول، ووقفنا على رأيه هذا في: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ـ أبن هشام الانصاري: 255/3، وينظر، الدراسة التي قدمها عنه علي مزهر الياسري في كتابه الموسوم بـ: (أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة) :170.

(5) ينظر، شرح جمل الزجاجي: 574/2، و ارتشاف الضَّرب: 35/3، و ابن خروف وآراؤه النحوية: 100.

(6) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(7) وهو إما أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الأشبيلي (ت 618هـ) ،أو أخوه أبو العباس أحمد بن طلحة بن محمد اليابربي (ت600هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 121/1،و 313/1. ولم يصل إلينا مؤلفاته في حدود علمنا.

(وكـ: "من") عطف على كـ: " الباء " (في) نحو قوله تعالى: (﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ ﴾[1]): جـرًّا صفة لـ: (إله)، ورفعًا بدلاً من محل (إله)؛ لأنَّ (من) زائدة، ولا تكون زائدة إلاَّ في غير الموجب خلافًا للكوفيين و الأخفش[2]، فإنَّهم يزيدونها في الموجب أيضًا، وقال: (﴿ هَلْ مِنْ خَـالِقٍ غَـيْرُ اللــه ﴾[3])، بجر (غير) نعتًا للخالق لفظًا، وبرفعها نعتًا لـ: (خالق) محلاً؛ لأنَّ (خالق): مبتـدأ محـذوف الخـبر، و (من): زائدة ن تقديره: هل خالقٌ غيرُ اللـه لكم.

قال في (المغنـي) [4]: ((وذلـك + أي: عـدم تعلـق الجـر الزائـدة نـسبي +؛ لأنَّ معنـى التعلـق: الارتباط المعنوي، والأصل أنَّ أفعالاً قصرت عـن الوصـول إلى الأسـماء فأُعينـت عـلى ذلـك بحـروف، والزائد إنَّما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدًا، ولم يدخل للـربط، وقـول الحَـوْفي[5]: "إنَّ البـاء في قولـه تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللـه بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[6] متعلقة وَهْمٌ ؟ " نعم يصح في اللام المقوية أن يقال: إنَّهـا متعلقة بالعامل المقوي، نحو: ﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ﴾[7]، و ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[8]، و ﴿إِن كُنـتُمْ لِلرُّؤْيَـا تَعْبُرُونَ ﴾[9]؛ لأنَّ التحقيق أنَّها ليست زائدة [زيادة] محضة لما تخيل في العامل مـن الـضعف الـذي نزل منزلة القاصر، ولا معدية محضة لا اطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين منزلتين)).

---

(1) سورة الأعراف آ 59.

(2) ينظر، معاني القرآن :26/1.

(3) سورة فاطر آ 3.

(4): 575 ـ 576.

(5) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد (ت 430هـ)، من مصنفاته: إعراب القرآن، والبرهان في تفسير القـرآن =: ترجمته في: إنباه الرواة: 219/2ـ 220، ومعجم الأدباء: 220/12ـــ222، والبلغـة: 144، وبغيـة الوعـاة: 140/2، وطبقات المفسرين ـ السيوطي:70ـ 71، وما ذكره البصروي منقول من أحد كتابيه المذكورين ـ على ما يبـدو، ولم نطلع على أيٍّ منهما.

(6) سورة التين آ 8.

(7) سورة البقرة آ 91.

(8) سورة هود آ 107.

(9) سورة يوسف آ 43.

(والثاني (لعل) في لغة من يجر بها، وهم عُقَيْل) بضم العين وفتح القاف وياء التصغير، اسم قبيلة؛ لأنَّها بمنزلة الحرف الزائد ألا يرى أنَّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية؛ و لأنَّها لم تدخل لتوصيل عامل بل لإفادة: معنى التوقع، كما دخلت (ليت) لإفادة: التمني، ثم إنَّهم جرُّوا بها منبهة على أنَّ الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر (ولهم)، أي: عُقَيْل (في لامها [الأولى] [1] الإثبات والحذف)، فهاتان لغتان، (وفي) لامها (الأخيرة الفتح) تخفيفًا، (والكسر) على أصل التقاء * 70 ـ أ * الساكنين، فهاتان لغتان، ويحصل ذلك أربعة من ضرب اثنين في اثنين، وفيها لغات أخرى أوصلها بعضهم إلى اثنتي عشرة، ذكر منها ابن مالك منها عشر[2]، وكذلك ابن الوردي[3] في (تحفته) [4]، فلا نطيل بذكرها.

(قال شاعرهم)، أي: عقيل، وهو كعب بن سعد الغنوي، من الطويل في رثاء أخيه، ورواه أبو سعيد السيرافي[5] عن ابن دريد في شرح الكتاب :

وداعٍ دعى يا مَن يجيب إلى النِّدا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب**

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً * (لعل أبي المغوار منك قريبُ)** [6]

النداا: بالفتح يطلق على: الجود وعلى المطر والبلل، وعلى الغاية مثل: المدى، وعلى بعد ذهاب الصوت، وبالكسر: الصوت، وروي: وارفع الصوت دعوة بدل جهرة، والشائع في تعدية استجاب الداعي أن يقال: استجاب لي، وقد يقال: استجابه بمعنى: أجابه، وأما في

(1) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 56.
(2) وهي: ((لعلَّ، وعلَّ، ولعنَّ، وعنَّ، و لَأنَّ، وأنَّ، و رعنَّ، ورغنَّ، ولغنَّ، ولغنَّ، ولعلت))، ينظر، تسهيل الفوائد: 66.
(3) زين الدين عمر بن المظفر (ت 749هـ)، تنظر ترجمته في: فوات الوفيات ـ ابن شاكر الكتبي: 157/3 ـ 160، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ السيوطي: 226/2 ــ 227، وشذرات الذهب: 275/8، والبدر الطالع: 553/2، والأعلام: 67/5، ومعجم المؤلفين: 580/2.
(4) وهي منظومة نحوية في (153) بيتًا، عنوانها التحفة الوردية:2.
(5) روي الشطر الأول من البيت الثاني في شرح الكتاب للسيرافي: 139/3 بـ: (دعوة) بدل جهرة.
(6) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات :96؛ وخزانة الأدب 10/ 426، وبلا نسبة في رصف المباني:375، والتصريح على التوضيح: 1/ 213، وكتاب اللامات: 136، ومغني اللبيب :370، 576، وهمع الهوامع 2/ 475، ورواية البيت في: الأصمعيات بنصب (أبا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

التعدية إلى الدعاء فشائع بدون لام، يقال: استجاب اللـه دعاءه، ولهذا قيل في البيت على إنَّـه عـلى حذف مضاف: إن لم يستجاب دعاه، والشاهد في " لعل " جـرُّ " أبي المغـوار " بكـسر المـيم وسـكون الغين المعجمة كنية رجل.

قال في (المغني) [1]: ((واعلم أنَّ مجرور " لعل " في موضع رفع بالابتداء لتنزيـل " لعـل " منزلـة الجار الزائد، نحو: بحسبك درهم، لجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله قريب [هو]: خبر ذلك المبتدأ. .. وزعم الفارسي[2]: " أنَّـه لا دليـل في ذلـك؛ لأنَّـه يحتمـل أنَّ الأصـل: لعلـه لأبي المغـوار [منك]، جواب " قريب " فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعـل الثانيـة تخفيفًـا، وأدغـم الأولى في لام الجر ومن ثمَّ كانت مكسورة، ومن فتح فهو على [لغة] من يقول: المال لَزيد" بـالفتح ، وهذا تكلف كبير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة إنَّ الجر بـ: (لعـل) لغـة قـوم بأعيانهم ـ انتهى))، وقال ابن الحاجب: ﴿الجر بها على سبيل الحكاية، إما بأنـه وقـع أبـو المغـوار مثلاً مجرورًا في موضع آخر، فالشاعر حكاه على ما كان مجرورًا، وإما بمعنى: أنَّه سُمِّي رجل بـــ: (أبي المغوار) بالياء فيجب أن يحكى بالياء في الأحوال الثلاثة﴾ [3].

قال السيد[4] في (شرح كافية ابن الحاجب): ((هذا قول جيـد لـو لم يثبـت * 70 ـ ب * أنَّ الجـر لغة عقيل ـ انتهى))، وروي (أبا المغوار) على الأصل: اسم (لعل)، و (قريب): خبره.

---

(1): 377.

(2) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 2/ 176.

(3) ينظر، الكافية (ضمن مجموع مهمات المتون): 178،و الوافية شرح نظم الكافية :397.

(4) ركن الدين حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني نزيل الموصل (ت 715هـ) له ثلاثة شروحات على الكافية في النحو: الأول البسيط، والثاني المتوسط المسمى بالوافية، والثالث الصغير، ولم تصل يـدنا إليهـا بعـد، ولـه شرح الشافية مطبوع بتحقيـق الـدكتور عبـد المقـصود محمـد عبـد المقـصود، تنظـر ترجمتـه في، بغيـة الوعـاة: 1 /521ـ522، وكشف الظنون:1370/2، وهدية العارفين:283/1، والأعلام: 215/2.

(والثالث: لولا) الامتناعية لا التحضيضية (في قول بعضهم)، أي: بعض الشعراء في أشعارهم[1] (لولاي و لولاك ولولاه فمذهب سيبويه[2] أنَّ لولا في ذلك جارة)، أي: حرف جر، والضمير بعدها في محل الجر بها، وحينئذٍ (لا تتعلق بشيء).

قال في (المغني) [3]: ((فإنَّها ـ أيضًا ـ بمنزلة " لعل " في أنَّ ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإنَّ " لولا " الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق ـ انتهى)).

قال الرضي: ((وفيه نظر؛ لأنَّ حرف الجر إذا لم يكن زائدًا لا بد له من متعلق، ولا متعلق في " لولاك لم أفعل "، ولا يصح تقديره ـ انتهى))[4].

قال بعض المحققين: الظاهر أنَّه يتعلق بجوابه عند سيبويه، وذهب بعض إلى أنَّها تتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلت: " لولاي لكان كذا "، فالتقدير: لولاي حضرت، فألزمت ما بعدها بالفعل على معناه من امتناع الشيء، ولا يجوز أن تعمل فيها الجواب؛ لأنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، فإنَّ (لولا) إذا ارتفع ما بعدها كان الخبر واجب الإضمار فجعل الفعل الذي يتعلق به واجب الإضمار[5].

قال أبو حيان[6]: ﴿والذي يظهر أنَّها لا تتعلق بشيء ألا يرى أنَّ " لعل " إذا جرَّت لا تتعلق بشيء، ولا يلزم مّن عمل حروف الجر أن تتعلق بشيء وإن كان الغالب التعلق ألا

---

(1) من ذلك قول يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى *** بأجرامه من قلة النيق منهوي.

وقول عمروٍ بن العاص :

أتطمع فينا من أراق دماءنا *** ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

(2) ينظر، الكتاب: 373/2 ـ374.

(3): 576.

(4) شرح الكافية: 2/ 20.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 564/2ـ569.

(6) هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي (ت 745هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 280/1، والأعلام: 152/7.

يرى أنَّ الزائد لا يتعلق فكذلك بعض الحروف التي ليست بزائدة»[1]، (والأكثر) في كلام العرب (أن يقال: لولا أنا) في المتكلم، (ولولا أنت) في الخطاب، (ولـولا هـو) في الغيبـة، أي: وألاَّ يـؤتى بعـد لـولا بضمير مرفوع منفصل لكونه مبتدأ (كما قال اللـه تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنـتُمْ لَكُنَّـا مُـؤْمِنِينَ ﴾[2])، في قولـه: (لولا أنتم) دلالة للمبرد على مذهبه؛ لأنَّه لا يجيز أن يلي (لـولا) مـن الـضمائر إلاَّ المرفـوع كـالمظهر وهذا هو المشهور، وجعل لولاي ولولاك ولولاه لحنًا[3].

قـال الأسـتاذ أبـو عـلي [الـشلوبين]: ((اتفـق أئمـة البـصريين والكـوفيين كالخليـل بـن أحمـد[4] وسيبويه[5] والكـسائي[6]والمـبرد[7]عـلى روايـة (لـولاك) عـن العـرب، فإنكـار المـبرد هـذيان)) [8]، قـال الأخفش: «إنَّ لولا غير جارة، وإنَّ الضمير بعدها مرفوع ولكنهم * 71 ـ أ * استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما تمسكوا في قولهم: "ما أما كنت"، وهذا كقولهم في "عساني"»[9].

قال في (المغني) [10]: ((ويردهما أن نيابة الضمير عن ضمير يخالفه في الإعـراب إنَّمـا يثبـت +في الكلام+ في المنفصل، وإنَّما جاءت في المتصل بثلاثة شروط: كون المنـوب عنـه منفـصلاً، وتـوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة كقوله:

---

(1) ينظر، ارتشاف الضرب: 470/2.

(2) سورة سبأ ـ 31.

(3) ينظر، المقتضب: 73/3، والكامل في اللغة والأدب: 278/1.

(4) هو أَبُو عبد الرَّحْمَن الْخَلِيل بن أَحْمد بن عَمْرو بن تَمِيم الفراهيـدي الْبَـصْرِيّ (ت170هــ)، تنظـر ترجمتـه في، إنباه الرواة :341/1، وبغية الوعاة: 557/1، والأعلام: 314/2.

(5) ينظر، الكتاب: 373/2.

(6) لم تصل إلينا مؤلفاته في النحو، ولم نقف على رأيه هذا في كتابه معاني القرآن الذي جمعه الدكتور عيسى شحاته عيسى.

(7) ينظر: المقتضب: 73/3، و الكامل: 278/1.

(8) لم نطلع على رأيه هذا في المتوافر بين ايدينا من مؤلفاته.

(9) ينظر، معاني القرآن: 123/1.

(10): 576 ـ 577.

.... *** **ألاَّ يجاورنا إلاَّ إياك ديار**[1])).

قال الدماميني: ((هذا عجز بيت صدره:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا *** . ...

والشروط الثلاثة متوفرة في البيت، أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الإعراب فإنَّ " إلاَّ إياك " ضرورة أنه مستثنى مقدم، وانَّ الكاف هنا ضمير نصب، وأما كونه في الضرورة فواضح))[2].

(الرابع: " كاف " التشبيه) على القول بحرفيتها، (نحو: " زيدٌ كعمرٍو " فزعم الأخفش[3] و+ تبعه +[4] ابن عصفور[5]) في بعض مصنفاته (أنَّها لا تتعلق بشيء)، مستدلين بأنَّه إن كان المتعلق استقرَّ فالكاف لا تدل عليه، بخلف " في " من نحو: " زيدٌ في الدار "، وإن فعلاً مناسبًا للكاف وهو أشبه فهو متعدٍ بنفسه لا بحرف، وقال ابن عصفور:﴿"جاءني الذي كزيدٍ" ليس للكاف ما يتعلق به ظاهرًا إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمرًا إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلاَّ ما يناسب الحرف، نحو: "جاءني الذي في الدار "تريد الذي استقرَّ في الدار؛ لأنَّ" في "للوعاء، والاستقرار مناسب للوعاء، ولو قلت: "جاءني الذي في الدار" تريد الذي ضحك في الدار أو أكل في الدار، لم يجز؛ لأنَّه ليس في الكلام ما يدلُّ على ذلك فلا يمكن أن يكون مع الكاف إلاَّ الذي يناسبها وهو التشبيه، ولو قلت: "جاءني الذي أشبه كزيدٍ" لم يجز؛ لأنَّ أشبه لا يتعدى بالكاف بل بنفسه، وأيضًا فإنَّ العرب لم يلفظ بالشبه ولا بما له تصرف منه مع الكاف في موضع أصلاً، فدلَّ ذلك على أنَّ الكاف لا تتعلق بشيء﴾ [6]، (وفي ذلك بحثٌ)

---

(1) البيت مجهول قائله وهو من شواهد، شرح الفية ابن مالك ـ ابن عقيل: 90/1، وهمع الهوامع: 1/ 224، والخصائص: 1/ 307،و 2/ 159 وشرح المفصل: 3/ 101، 103، والخزانة: 2/ 405 ،وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:100/1.

(2) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(3) ينظر، معاني القرآن :299/1.

(4) المحصور بين +. .. + ليس في إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 53.

(5) ينظر، شرح جمل الزجاجي: 482/1.

(6) ينظر، م. ، ص. ن.

وهو ما أشار إليه أبو حيان حيث قال: ﴿وما ذهب إليه ليس بصحيح، بل العامل في الكاف مضمر في المثال الذي ذكره، فإذا قلت: " جاءني الذي كزيدٍ "فالعامل فيه مضمر وهو الكون المطلق * 71 ـ ب *، وهو الذي يقدر مع سائر الحروف إذا وقعت أخبارًا، وكانت تامة، نحو: " زيدٌ كعمرٍو، وزيدٌ من بني تميم، والمال لزيدٍ"، فالعامل في الجميع المضمر وهو الكون المطلق المحذوف، فإذا قلت: "زيدٌ كعمرٍو" فالتقدير: زيدٌ كائنٌ كعمرٍو، وكذلك جاءني الذي كزيدٍ، تقديره: جاءني الذي كائنٌ كزيدٍ، فإن كان حرف الجر ناقصًا لم يعمل به إلاَّ الكون المقيد ولا يجوز حفها إلاَّ إن أتى ضرورة، كما أنَّه لا يثبت الكون المطلق إلاَّ في القليل من الكلام، لو قلت: زيدٌ عنك، تريد: راضٍ عنك، وزيدٌ فيك، تريد: محبًّا فيك، لم يجز﴾[1]، وقال في (المغني)[2]: ((والحق أنَّ جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار))، وزاد في (المغني) حرفان آخران هما: " رُبَّ و حروف الاستثناء "فإنَّهما لا يتعلقان بشيء أيضًا، قال: ((فأما " رُبَّ " في نحو: "رب رجلٍ صالحٍ لقيته أو لقيتُ "؛ لأنَّ مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حدِّ " زيدًا ضربته"، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار؛ لأنَّ "رب" لها الصدر من بين حروف الجر، وإنَّما دخلت في المثالين لإفادة الخبر التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل ، هذا قول الرماني[3] وابن طاهر[4]، وقال الجمهور: "هي فيها حرف جر معد[5]، فإن قالوا: إنَّها عدَّت العامل المذكور فخطأ؛ لأنَّه يتعدى بنفسه، ولا استيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا عدَّت محذوفًا تقديره: حصل أو نحوه ـ كما صرَّح جماعة ـ ففيه تقدير لما معنى الكلام

---

(1) ينظر، ارتشاف الضرب: 435/2.

(2): 578.

(3) أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد اللـه، (ت 384هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 276ـ277، ووفيات الاعيان :299/3، والبلغة: 154، وبغية الوعاة: 180/2، والأعلام: 317/4، ما وجدته في كتابه: معاني الحروف: 106 ـ 107 ما نصه: ((ربَّ: وهي من الحروف العوامل، ولا تعمل إلاَّ في النكرات، ولها صدر الكلام لمضارعتها حرف النفي، تقول من ذلك: رب رجل أكرمته ورب فرس ركبته، وقد ادخلوها على المضمر على شريطة التفسير فمن ذلك قوله: ربه رجلا وربها امرأة، نصبوا رجلاً وامرأة على التفسير وهي مشددة)).

(4) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخدب الأقصيري الإشبيلي (ت 580 هـ) له حاشية على كتاب سيبويه لم تصل إلينا، تنظر ترجمته في: البلغة: 186 ـ 187 ،و بغية الوعاة: 28/1.

(5) في الأصل: (هي فيهما حرف حرف معد)، والتصحيح من كتاب المغني نفسه.

مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت. .. وأما حرف الاستثناء وهو: "خلا و عدا وحاشا" إذا خفضن فإنَّهن لتنحية الفعل عمَّا دخلن عليه، كما أنَّ " إلاَّ " كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صحَّ أن يقال إنَّها متعلقة لصحَّ ذلك في "إلاَّ"، وإنَّما خفض بهنَّ المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ: "إلاَّ " لئلا يزول الفرق بينهما أفعالاً وأحرفًا)) [1]، وقال في حرف الخاء المعجمة: ((خلا. .. تكون حرفًا جارًا للمستثنى ثمَّ قيل: موضعها نصب عن تمام الكلام)) [2].

قال الدماميني: ((يعني: أنَّها لا تتعلق بشيء وموضعها، أي: موضع مجرورها: نصبٌ؛ لأنَّه * 72 ـ أ * مستثنى بعد تمام الكلام فينتصب كما ينتصب المستثنى في قولك: " قام القوم إلاَّ زيدًا ")) [3]، ثم قال في (المغني) [4]: ((وقيل يتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأول؛ لأنَّها لا تعدِّي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا تُوصِّل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة؛ ولأنَّها بمنزلة " إلاَّ " وهي غير متعلقة)).

قال الدماميني: (([ولقائل أن يقول] لا نسلم أنَّ معنى التعدية ما ذكره بل معناه جعل المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه)) [5]، وقد أفصح المصنِّف [6] بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حرف العين على "على الاستدراكية " ما نصُّه: ((وتعلُّقُ " على "هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق " حاشا " بما قبلها عند من قال به، لأنَّها [7] أوصلت معناها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج))، [قال الدماميني]:

---

(1): 577 ـ 578.

(2): 178.

(3) شرح المغني: 1/ 271.

(4): 178.

(5) شرح المغني: 1/ 271.

(6) في المغني: 193.

(7) في الأصل (فإنها)، والتصحيح من كتاب المغني نفسه.

((وأمَّا الاستدلال بأنَّها بمنزلة " إلاَّ " وهي غير متعلقة فساقط؛ لأنَّه لا يلـزم مـن كـون حـرف بمعنـى آخر مساوية له في جميع أحكامه، ألا يرى أنَّ (إلاَّ) التي هذا الحرف بمعناهـا لا تعمـل الجـر، وهـذا الحرف تعمله +الثانية+[1]))[2].

((المسألة] الثانية حكـم الجـار والمجـرور [إذا وقـع] بعـد المعرفـة والنكـرة [كــ][3] حكـم الجملة) في تعيين الوصفية، أو الحالية، أو جوازهما معًا، (فهو)، أي: الجار والمجرور (في نحو: " رأيت طائرًا على غصنٍ " صفة) متعينة لا يجوز؛ (لأنَّه)، أي: الجار والمجرور (بعد نكرة محضة، وهـو)، أي: النكرة المحضة (طائرًا)، فـ: " على غصنٍ ": في محل نصب صفة لـ: (طائرًا) المنصوب، (وحال في نحـو [قوله تعالى][4]: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[5]، أي: متزينًا)، فيتعين أنَّ الجـار والمجـرور في محـل نصب على الحالية من فاعل (خرج)؛ (لأنَّه) وقع (بعـد معرفـة محـضة، وهـي الـضمير المـستتر في " خرج "، ومحتمل لهما)، أي: الحالية والوصفية، (نحو: " يعجبني الزهر في أكمامه " و " هذا ثمرٌ يانع على أغصانه ")[6].

الأكمام: جمع كُم، وهو وعاء الطلع وغيرها مـن الثمـر، فــ: " في أكمامـه " و " عـلى أغـصانه ": يجوز أن يكون كل منهما في موضع نصب عل الحالية، ويجوز أن يكونا في موضع رفع على النعتيـة، وهذا غير يانع، أي: [غير] ناضج على أغصانه؛ (لأنَّ " الزهر " و " الثمر " كل مـنهما عُـرَّف بــ: " أل " الجنـسية، فهـو)، أي: ذو التعريـف الجنـسي * 72 ـ ب * (قريـب مـن النكـرة، وقولـك: ثمـر) يـانع (موصوف فهو قريب من المعرفة)؛ لأنَّ الوصف قلل الاشتراك.

---

(1) ما بين +. ..+ ليس من قول الدماميني؛ لأنَّه اكتفى بقوله يعمله.

(2) شرح المغني: 271/1.

(3) الزيادات واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 59.

(4) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 59.

(5) سورة القصص آ 79.

(6) في الأصل: (والثمر على أغصانه) والتصحيح من الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة نيل: 59.

(المسألة الثالثة: متى وقع الجار والمجرور صفة) لموصوف، (أوصلة) لموصول، (أو خبرًا) لذي خبر، (أو حالاً) لذي حال (تعلَّق بمحذوف) وجوبًا لا يذكر إلاَّ في قليل من الكلام إذا كان الحال تامًا لا يتعلق والحالة هذه بالكون المطلق فإنَّ كان ناقصًا تعلق بمذكور وجوبًا لا يجوز حذفه إلاَّ في ضرورة (وتقديره) [1] للمحذوف بـ: ("كائن" أو " استقر ") وما أشبه ذلك، (إلاَّ [أنَّ] [2] الواقع صلة فيتعين فيه) تقدير فعل، هو (استقرَّ) فهما أشبه؛ وذلك (؛لأنَّ الصلة لا تكون إلاَّ جملة) و لا يحصل ذلك إلاَّ إذا كان المقدر كذلك، (وقد تقدم مثال الصفة والحال) في المسألة الثانية، قال في (المغني) [3]: ((وأمَّا قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ ﴾[4] فزعم ابن عطية[5]: " أنَّ مستقرًّا هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر " والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أنَّ هذا الاستقرار معناه: عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص ـ انتهى))، وعبارة [أبي] البقاء: ((﴿ومستقرًّا﴾، أي: ثابتًا غير متقلقل وليس بمعنى الحصول المطلق، إذ لو كان كذلك لم يذكَّر))[6].

(ومثال الخبر: ﴿ الْحَمْدُ للّهِ ﴾ [7])، ارتفع (الحمد) بالابتداء، وخبره: الجار والمجرور.

(ومثال الصلة: ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾[8])، فالجار والمجرور وقع صلة.

---

(1) في الأصل: (ويتقدر للمحذوف) والتصحيح من الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة نيل: 60.

(2) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 60.

(3): 581.

(4) سورة النمل آ 40.

(5) ينظر، المحرر الوجيز: 311/4.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 900/2.

(7) سورة الفاتحة آ 2.

(8) سورة النحل آ 52.

(المسألة الرابعة: يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة) المتقدمة، وهي ما إذا وقع (صفة أو صلة أو خبرًا أو حالاً)، (وحيث وقع بعد نفي أو استفهام) زيادة على ذلك صارت المواضع ستة (أن يرفع الفاعل)، أي: أن يقع بعده المرفوع على أنَّه فاعل، (تقول) في مثال ذلك (: " مررت برجل في الدار أبوه ") فـ: " في الدار ": في محل جر صفة لـ: " رجل " متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره: كائن استقرَّ، (فلك في " أبوه " وجهان: أحدهما) ما ذكره أولاً وهو أنَّ الأرجح (أن تقدره فاعلاً بالجار والمجرور لنيابته عن استقرَّ) ونحوه، (محذوفًا) بالأصالة وقربه من الفعل لاعتماده عليه من أن تقديره: مبتدأ مؤخرًا والجار والمجرور خبرًا مقدمًا، قال ابن جماعة: ((وهذا منافٍ لما قرره أولاً من * 73 ـ أ * إطلاق أنَّه حيث وقع أعم من أن يتعلق بفعل أو اسم فاعلٍ حيث قيده هنا بما إذا كان المتعلق فعلاً)) [1] (وهذا)، أي: تقديره بكونه فاعلاً (هو الراجح عند الحُذَّاق) واختاره ابن مالك[2]؛ لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، قال الدماميني: ((ولأنَّه، أي: التقديم والتأخير يقدح في قولهم: إنَّه متى وقع تقديم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره، نحو: " زيدٌ " قام "))[3]، وحكى ابن هشام المتقدم عن الأكثرين أنَّه يجب كونه فاعلاً[4] ووجهه أنَّ الإلباس محذور والتعلق عندهم بفعل كقولك: " قام زيدٌ " فيتعين أن يكون " زيدٌ " في مثل ذلك فاعلاً لا مبتدأً، وما جزم به المصنِّف من أنَّه إذا قدر فاعلاً أنَّ العامل فيه الجار والمجرور هو ما ذهب إليه أبو علي[5]

---

(1) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(2) ينظر، شرح تسهيل الفوائد:107/2، وشرح الكافية الشافية:577/2.

(3) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 152 نص هذا الكلام بهذه الطريقة: ((هذا يقدح في قولهم: إنَّه متى وقع تقديم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره، نحو: " زيدٌ "قام"))، وليس بين النصين فرق؛ لذا لزم التنبيه.

(4) ينظر، المغني : 579

(5) ينظر، الإيضاح :102.

وابن جني[1] وغيرهما، وقال في (المغني) [2]﴿إنَّه المختار بدليلين وذكرهما وتوسع في كل منهما﴾، وقال ابن كيسان[3] وغيره: ((العامل فيه المتعلق به الجار والمجرور وهو كائن أو استقرَّ وما أشبه ذلك؛ لأنَّ العمل للأفعال أو لما تضمنه حروفها، والمجرور في أمثال هذا لم يتضمن حروفها وإن تضمن معناها؛ ولأنَّه لما عمل المقدر في المجرور باتفاق الجمهور وجب أن يرتفع ما بعده حقيقة؛ لأنَّ نسبته إليهما سواء))، ويقال مرفوع بالظرف مجازًا، واختاره ابن مالك في (التسهيل) [4].

(والثاني) أنَّ الأرجح (أنَّ تقدره)، أي: المرفوع (مبتدأ مؤخرًا، والجار والمجرور خبرًا مقدمًا، والجملة) الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر الذي هو الجار والمجرور (صفة)، فلها محل من الإعراب بحسب الموصوف، وفي خصوص الممثل به هنا يكون محله الجر، ويجوز على هذا أن يقدر المرفوع فاعلاً، (وتقول) في مثال الاعتماد على النفي (: " ما في الدار أحدٌ ")، ومثال الاعتماد على الاستفهام (قوله تعالى: ﴿ أَفِي اللـه شَكٌّ﴾[5]).

قال الزمخشري[6]: ((أدخلت همزة الإنكار على الظرف؛ لأنَّ الكلام ليس في الشَّك إنَّما هو في المشكوك فيه، وإنَّه لا يحتمل الشك لظهور الأدلة [وشهادتها] عليه)).

قال ابن جماعة: ((وأنت إذا تأملت هذا علمت منه مجيء مشاحة في كلام المصنِّف)) [7]، (وأجاز الكوفيون و الأخفش[8] رفعهما)، أي: الجار والمجرور

---

(1) ينظر، اللمع في العربية: 13.
(2) ينظر :579.
(3) لم تصل إلينا مؤلفاته في النحو إلا كتابه: (الموفقي في النحو)، ولم نعثر فيه على رأيه هذا، وكذلك في الدراسة التي قدمها عنه علي مزهر الياسري في كتابه الموسوم بـ: (أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة).
(4) ينظر: 48 ـ 49.
(5) سورة إبراهيم آ 10.
(6) الكشاف: 546.
(7) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.
(8) ينظر، مغني اللبيب:579.

(الفاعل في غير هذه المواضع أيضًا) وهو عند عدم اعتمادهما، (نحو* 73 ب *: " في الدار زيدٌ ") فيجيزون الوجهين؛ لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط، وكذلك يجيزون في نحو: " قائمٌ زيدٌ " أن يكون " قائم ": مبتدأ، و " زيدٌ ": فاعلاً، والجمهور يجبون الابتداء في المثال الأول، وكونها على التقديم والتأخير في المثال الثاني.

(تنبيه: جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور) من الأحكام (ثابت للظرف فلا بد من تعلقه بفعل، نحو) قوله تعالى: (﴿ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ ﴾[1]).

فـ (عشاءً): ظرف، أي: وقت المساء يبكون، فـ (عشاءً) ظرف متعلق بـ (جاؤوا).

وجملة (يبكون): في محل نصب على الحالية كما تقدم، والتقدير: باكين على تفريطهم، أو متباكين، وهو أقرب.

و(﴿ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً ﴾[2]).

فـ (أرضًا): ظرف لـ (اطرحوه)، أي: مكانًا منكرًا ليهلك فيه، قال الزمخشري: ((أرضًا، أي: منكورة مجهولة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الوصف، ولإبهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف المبهمة +حكاية+))[3].

(أو بمعنى فعلٍ) كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ونحو ذلك، [فـ]مثال تعلق ظرف الزمان باسم الفاعل (نحو: " زيدٌ مبكِّرٌ يومَ الجمعة ")، ومثال تعلق ظرف المكان باسم الفاعل :"زيدٌ (وجالسٌ أمام الخطيب " ، ومثال وقوعه)، أي: الظرف (صفة: [نحو][4] " مررتُ بطائرٍ فوق غصنٍ "، و) مثال وقوعه (حالاً: " رأيتُ الهلالَ بين السحاب")، فـ " بين ": ظرف وهو حال من الهلال، ووحدة الهلال الشخصية مانعة من الجنسية والاستغراق، وبين بمعنى: وسط، تقول: " جلستُ بين القوم "، كما تقول:

---

(1) سورة يوسف آ 16.

(2) سورة يوسف آ 9.

(3) الكشاف: 447/2.

(4) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 62.

"وسط القوم"، وهو ظرف وإن جعلته اسمًا أعربته، تقـول: "لقـد تقطَّـعَ بيـنَكم"، (و) مثـال وقوعـه (محتملاً لهما)، أي: الوصفية والحالية في نحو: (" يعجبني الثمر فوق الأغصان") فــ: "فـوق": نقـيض تحت، وهو ظرف يحتمل أن يكون حـالاً وأن يكـون صـفة، (و "رأيـتُ ثمـرةً يانعـة ")، أي: ناضـجة (فوق غصنٍ، ومثال وقوعه)، أي: الظرف (خبرًا) قوله تعالى: (﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِـنكُمْ ﴾ [1] في قـراءة السبعة بنصب "أسفلَ"[2]) ظرفًا، أي: مكانًا أسـفل مـن مكـانكم، أي: أشـد سـفلاً، ومحلـه رفـع خـبر المبتدأ، وهو (الركب)، (و) مثال وقوعه (صلة: ﴿ وَمَنْ ﴾[3]): مبتدأ، (﴿ عِندَهُ ﴾) من الملائكة نسبوا إليه تشريفًا لا أنَّه تعالى في مكان، (﴿ لا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾): خبر، أي: لا ينقطعون عن عبادتـه * 74 ـ أ*، (ومثال رفعه الفاعل) نيابة عن الفعل كما تقدم، ولا بد من الاعتماد عند الجمهـور عـلى واحـدٍ مـن المذكورات آنفًا، ([نحو] [4]: " زيدٌ عنده مالٌ ")، فــ: "مـالٌ ": مرفـوع عـلى الفاعليـة، والفاعـل فيـه هو الظرف بنيابته أو المتعلق به الظرف، كـما علمـت، (ويجـوز تقـديرهما)، أي: " عنـده مـالٌ " (: مبتدأ وخـبر) بالتقـديم والتـأخير كـما تقـدم، (ويـأتي في نحـو: " عنـدك زيـدٌ " المـذهبان) الـسابقان وتعيين موضع التقدير، قال في (المغنـي) [5]: ((الأصـل أن يقـدر مقـدَّمًا علـيهما كـسائر العوامـل مـع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرًا، وما يقتضي إيجابه، فالأول: نحـو: " في الـدار زيدٌ "؛ لأنَّ المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ، والثاني: نحـو: "إنَّ في الـدار زيـدٌ" لأنَّ إن لا يليهـا مرفوعهـا، ويلـزم مـن قـدَّر المتعلـق فعـلاً أن يقـدره مـؤخرًا في جميـع المـسائل؛ لأنَّ

---

(1) سورة الأنفال آ 42.

(2) وفي القراءة الشاذة (أسفلُ) بالرفع وهي قراءة زيد بن علي، ينظر: البحـر المحـيط: 500/4، ومعجـم القـراءات القرآنية: 452/2.

(3) سورة الأنبياء آ 19، والآية بتمامها: ﴿وَلَهُ مَن فِي الـسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَـنْ عِنـدَهُ لَا يَـسْتَكْبِرُونَ عَـنْ عِبَادَتِـهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ .

(4) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 62.

(5): 587.

الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ))، وقال[1] في الباب الخامس عند خوضه في ذكـر الحـذف في الترجمة التي نصها (بيان مكان المقدر) ((وكنا قد قدمنا في نحو: " في الدار زيدٌ " أنَّ متعلق الظـرف يقدر مؤخرًا عن " زيد "؛ لأنَّه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثـم ظهـر لنـا أنَّـه يحتمل تقديره مقدَّمًا لمعارضة أصلاً آخر، وهـو أنَّـه عامـل الظـرف، وأصـل العامـل أن يتقـدم عـلى المعمول، الـلـهم إلاَّ أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير؛ لأنَّ الخبر الفعلي لا يتقدم عـلى المبتـدأ في مثل هذا))، كذا قال في ذلك المحل.

(الباب الثالث في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعْرِبُ، وهي عشرون كلمة، وهي ثمانية أنواع:

أحدها: ما جاء على وجه واحد)، وقدمه على بقية الأنواع لبساطته، (وهو أربعة:

أحدها " قَطُّ " بفتح القاف وتشديد الطاء وضمها في اللغة الفصحى فيهنَّ)، أي: في الفتح والتشديد والضم، (وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان) فيختصُّ بالنفي كما ذكره في (المغني)[2]، (نحـو: " مـا فعلته قط ")، قال في (التسهيل)[3]: ﴿وربما استعمل دونـه النفـي لفظًـا ومعنـى﴾، قـال الـدماميني: ((ومن شواهده قول بعض الصحابة ـ ﷺ ـ: " قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الـلـه ـ ﷺ ـ أكثر ما كنا قط "[4]))[5]،(و) منه (قول العامة: * 74 ـ ب * " لا أفعله قط "، لحن) لاستعماله في غير ما له، واشـتقاقه مـن: قططتـه، أي: قطعتـه، بمعنـى: مـا فعلتـه قـط فـيما انقطـع مـن عمـري؛ لأنَّ المـاضي منقطـع

(1) أي: ابن هشام نفسه في المغني: 799.

(2) ينظر: 232.

(3) ينظر: 95.

(4) لم نقف على هذا الحديث بنصه، بل الذي وجدناه في صحيح البخاري:42/2 وغيره ما نصه: ((حدثنا أبو مـوسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة عن عاصم وحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الـلـه عـنهما قـال: أقـام النبي صلى الـلـه عليه و سلم تسعة عشر يقصر فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا وإن زدنا أتممنا))، وينظر، مسند أبي يعلى: 217/4.

(5) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بـين أيـدينا، ولعلـه موجـود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

عن الحال والاستقبال، و هو اسم مبني لتضمنه معنى: " مُذ، وإلى"، إذ المعنى: مُذ خُلِقْتُ إلى الآن، وقيل لشبهه الحرف في إبهامه، وقيل: لتضمنه معنى: "في"، ولا يحسن معه " في "، وقيل لتضمنه "لام" التعريف الاستغراقية، وقال ابن مالك: ﴿[وبني "قط"] لتضمنه معنى: " في، و مِن" الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبهه بالحرف في الافتقار إلى جملة؛ لأنَّ المعنى: ما فعلته مدة الزمن الماضي، وبني على حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمة حملاً على " قبل، وبعد" المنوي إضافة، أو لأنَّه فتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسر لتوهم الجر بـ: "من" المضمن معناها، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين﴾[1]، وقد تتبع قافه طاؤه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

قال ابن السِّيد في كتاب: (المسائل)[2]: ((وأجاز فيها الكسائي[3] التخفيف مع فتح القاف وضمها، وأما (قط) المخففة التي هي بفتح القاف وسكون الطاء فمعناها: (حسب)، يقال: " قطني وقطك وقط زيد درهم " كما تقول: " حسبي وحسبك وحسب زيد درهم " إلاَّ أنَّها مبنية لأنَّها موضوعة على حرفين فأشبهت الحرف في وضعه، و(حسب): معرفة، ويجوز [أن تتصل بها] نون الوقاية حفظًا للبناء على السكون، كما يجوز في (لدن، ومن، وعن) لذلك، وتكون اسم فعل بمعنى: "كفى قطني" بنون الوقاية كما يقال: "يكفني" ، وقد تحذف، وبنيت لوقوعها موقع الأمر، تقول: (قطك درهم)، أي: ليكفيك، أو لنيابتها عن الفعل بلا تأثر، وقول الحريري[4] في بعض المقامات :

---

(1) ينظر، شرح تسهيل الفوائد: 2/ 222.

(2) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ) وعنوان كتابه كاملاً: (المسائل والأجوبة)، وهو مخطوط ونسخته مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى. تحت رقم [402/نحو]، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه، وقال عنه سعيد عبد الكريم سعودي في مقدمة تحقيقه لكتاب: (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ لابن السيد البطليوسي) 32ـ33: ((يشمل هذا الكتاب على مسائل كان البطليوسي قد سئل عنها فكتب أجوبته عليها وألف منها كتابًا ضخمًا تناول فيه ما ينيف على مئة مسألة، والكتاب مازال مخطوطًا))، تنظر ترجمته في، الأعلام: 123/4، ومقدمة المحقق.

(3) ينظر رأيه في همع الهوامع ـ السيوطي: 217/2.

(4) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري (ت 516هـ)، تنظر ترجمته في:البلغة: 173، وبغية الوعاة :257/2ـ259، و الأعلام: 177/5.

((من ذا الذي ماساء قـ * ـطُّ ومن له الحسنى فقطْ))**[1]

الأولى ظرف زمان والثانية بمعنى: حسب.

قال المصنِّف[2] في (حواشيه على التسهيل): ((ولم يُسمع منهم إلاَّ مقرونًا بالفاء، وهي زائدة لازمة عندي، وكذا أقول في قولهم: " فحسب " أنَّ الفاء زائدة)).

قال الدماميني: ((لا ينبغي ارتكاب الزيادة ما وجد عنها مندوحة))[3]، وقد قال التفتازاني في (المطول)[4]: ((إنَّ " قط " من أسماء الأفعال بمعنى: انتهِ، وكثيرًا تصدر بالفاء تزيينًا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف * 75 ـ أ *، وقدَّره في قول صاحب[5] (التلخيص)[6]: " ويوصف بها الأخيران (فقط) بأن قال: " إذا وصفت بها الأخيرين فانتهِ عن وصف الأولِ بها"، قال: وإنَّما قدرنا الشرط تصحيحًا للفاء)).

قال الدماميني: ((وظاهره أنَّه يستعمل بدون الفاء لكنه قليل))[7].

قال ابن السِّيد في كتاب (المسائل)[8]: ((" قط " تستعمل على وجهين: أحدهما: مشددة الطاء مفتوحة القاف))... إلى آخره، ثم قال: ((الثاني: أن تكون مفتوحة القاف ساكنة الطاء، وهي بمعنى: الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به، وهي عند البصريين مضافة إلى ما

---

(1) مقامات الحريري: 230.

(2) أي: حواشي ابن هشام على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد التي لم نطلع عليها؛ لأنَّها مخطوطة لم تطلها يد التحقيق بعد، وعنوانها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

(3) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(4) 114.

(5) وهو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني المعروف بالخطيب القزويني (ت 739هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة:156/1ـ157، والأعلام:192/6، ومعجم المؤلفين:145/10ـ146.

(6) أي تلخيص المفتاح في علوم البلاغة: 24.

(7) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(8) سلفت الإشارة إلى أنَّ هذا الكتاب مخطوط ولم نطلع عليه.

بعدها، كما تضاف "حسب" في قولك: "حسبك درهمٌ"، وفيها معنى القطع أيضًا، والكوفيين يجيزون فيما بعدها النصب، فيجيزون " قط عبد اللـه درهم "، ومعناه: كفى عبد اللـه أو يكفيه، ولا يعرف ذلك البصريون، وقط هذه تستعمل بعد الإيجاب والنفي، كقولك: "أخذتُ درهمًا فقط"، أي: لم آخذ أكثر من درهم، وهذه هي التي تأتي بعد الفاء، ولا مدخل للفاء مع الأولى، وإنَّما صلحت الفاء في هذه؛ لأنَّ معنى "أخذت درهمًا فقط": أخذتُ درهمًا فاكتفيت ـ إلى هنا كلامه)).

قال الدماميني: ((جعل الفاء عطفة لا زائدة كما قال المصنِّف، ولا جزائية كما قال التفتازاني، والظاهر أنَّه خيرٌ من قولهما جميعًا)) [(1)].

(والثاني: "عَوْضُ " بفتح أوله)، أي: العين (وتثليث آخره)، أي: الضاد، وتثليثها كونها مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فبني إن لم يضف على الفتح تخفيفًا كراهة اجتماع الضمة والواو، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى الضم حملاً على " بعد "، وسبب بنائه قيل: شبهه بالحرف في إبهامه يقع على ما تأخر من الزمان، وقيل: لتضمنه معنى: " في "؛ لعدم ظهور " في " فيه، وقيل: لتضمنه " لام " التعريف الاستغراقية، وقيل: لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى كـ: " قبلُ، وبعدُ " فأشبه الحرف في الافتقار إلى غيره، (وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان)، وهو مختص بالنفي، وقيل: هو اسم الزمنِ (ويسمى الزمان: عوضًا؛ لأنَّه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى)، فيكون مأخوذًا من: العوض والتعويض، (أو لأنَّه)، أي: الزمان (يعوض ما سلب في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل، والزعم بفتح الزاي وكسرها وضمها، قال في (القاموس) [(2)] *75 ـ ب *: ((الزعم مثلثةً: القول الحق والباطل، والكذب [ضدَّه]، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه ـ انتهى))، والمراد به هنا: القول الباطل، (فتقول) في الوارد على الأصل (: " لا أفعله عوض ").

---

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2) أي: القاموس المحيط ـ الفيروز أبادي: 124/4.

قال الجوهري[1]: ((ولا يجوز أن تقول: "عوض ما فارقتك"، كما لا يجوز أن تقول:" قط ما أفارقك)) [2]، (فإن أضفته)، أي: "عوض" (نصبته) فيكون معربًا لا مبنيًا، (فقلت:) لا أفعله (عوضَ العائضين)، أي: حتى الداهرين، (كما تقول: " دهر الداهرين ")، والعائض: الذي ينفي على وجه الدهر كأنَّ المعنى: ما بقي الدهر دهرًا، فعوض منصوب على الظرفية، وسوغ خروجه من البناء إلى الإعراب الإضافة؛ لأنَّها من خواص الأسماء.

قال الدماميني: ﴿ فإن قلت: قد حكى المصنِّف وغيره أنَّ في "عوض" لغة بالبناء على الفتح عند عدم الإضافة فمن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة إنَّها فتحة إعراب لا بناء ؟ قلتُ: أجاب عنه المصنِّف[3] في (حواشي التسهيل) بأنا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الإضافة واختلافهم فيه عند عدمها ﴾[4].

(وكذلك أبدًا تقول فيها ظرفًا لاستغراق ما يستقبل من الزمان) في نحو: " لا أفعله أبدًا "، قال في (الارتشاف) [5]: ((ولا تقول ما صحبتك أبدًا، نقول فيها، أي: في أبدًا: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان)).

(الثالث: " أَجَلْ " بسكون اللام)، وهو حرف للجواب مثل " نعم " فيكون (لتصديق الخبر) ماضيًا كان أو غيره، موجبًا أو غيره، (يقال: " جاءني زيدٌ، أو ما جاءني زيدٌ " فتقول:) [6] مجيبًا له (" أجل "، أي: صدقتَ)، ولإعلام المستخبر، ووعد

(1) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ) =: ترجمته في:، معجم الأدباء: 151/6ـ165، وبغية الوعاة: 446/1ـ 448، وهدية العارفين: 209/5.

(2) الصحاح: 1093/3.

(3) أي: حواشي ابن هشام على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد التي لم نطلع عليها؛ لأنَّها مخطوطة لم تطلها يد التحقيق بعد، وعنوانها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

(4) ينظر، شرح مغني اللبيب: 298/1.

(5): 248/2.

(6) في الأصل (جاء زيد وما جاء زيد)، كلاهما صحيح، لكنا آثرنا التعديل تبعًا لسنخة الدكتور علي فودة نيل :66، التي نقيم عليه موازنتا.

للطالب، فتقع بعد نحو: " قام زيدٌ "، ونحو: " أقام زيدٌ " ونحو: " اضرب زيدًا "، وقيد المالقي[1] الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهي، وقيل: لا يجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: ((هي بعد الخبر أحسن من " نعم "، و" نعم " بعد الاستفهام أحسن منها)) [2] ، وقيل: يختصُّ بالخبر، وهو قول الزمخشري[3] وابن مالك[4] وجماعة، وقال ابن خروف: ((أكثر ما يكون بعده)) [5].

(الرابع: " بَلَى "، وهو حرف) أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل " بل "، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنَّها للتأنيث بدليل إمالتها[6]، وهو (لإيجاب)، أي: إثبات (النفي)؛ لأنَّه نقيض " لا " (مجردًا كان النفي) من أداة الاستفهام، (نحو) قوله تعالى: (﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾[7]) * 76 ـ أ * الزعم: إدعاء العلم، وقيل: زعم بمعنى: كذب بلغة حمير، وفي الحديث: (زعموا مطية الكذب) [8]، وعن شريح: لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا، وعن ابن عباس[9] ـ رضي الله عنهما ـ: ((أملة[10] الكذب: زعموا))، ولم يرد في القرآن (زعموا) إلاَّ بمعنى: الكذب، وقيل: زعم

---

(1) أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد (ت702هـ)، تنظر ترجمته في، البلغة: 59، وبغية الوعاة: 131/1ــ132، ومعجم المؤلفين: 305/1، وينظر رأيه في، رصف المباني في شرح حروف المعاني: 59.

(2) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن. .

(3) ينظر، المفصل في علم العربية: 265.

(4) ينظر، تسهيل الفوائد: 245.

(5) ينظر، همع الهوامع: 2/ 71، وابن خروف وآراؤه النحوية: 143 ـ 144.

(6) هذا نص كلام ابن هشام في المغني: 153.

(7) سورة التغابن آ 7.

(8) ليس هذا حديثًا نبويًا بل هو من الأقوال المأثورة، لأني لم أطلع على هذا النص في كتب الحديث النبوي، بل كل ما وجدته في الأدب المفرد للبخاري :268: ((حدثنا أبو عاصم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة أن أبا عبد الله قال لأبي مسعود أو أبو مسعود قال لأبي عبد الله ما سمعت النبي ﷺ في "زعم" قال: بئس مطية الرجل)).

(9)عبد الله بن عباس بن عمرو(عبد المطلب) بن عبد مناف(ت 68)، =: ترجمته في: سير أعلام النبلاء :331/3ــ359، وشذرات الذهب :75/1ـ76، وطبقات المفسرين ـ الداودي :3.

(10) هكذا في الأصل، ولم أقف على هذا النص مع طول البحث والتفتيش.

بمعنى: ظنَّ، وقيل: زعم قال قولاً غير موثوق به، وزعم: ادعى، وتقدم أنَّه يـأتي للقـول الحـق أيـضًا، و(أن): مخففة من الثقيلة، واسمها مضمر، أي: أنَّهم، و(زعم): يتعدى إلى مفعولين كما يتعد العِلـم، و(أن) مع ما في خبره سد مسدهما.

(أو) كان النفي (مقرونًا بالاستفهام) حقيقيًا كان، نحـو: " ألـيس زيـدٌ بقـائم " فتقـول: بـلى، أو توبيخًا، نحو: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى ﴾[1]، ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّـن نَجْمَـعَ عِظَامَهُ بـلَى ﴾[2]، أو تقريـرًا (نحـو: ﴿ أَلَـسْتُ بِـرَبِّكُمْ قَـالُواْ بَـلَى﴾[3]، أي: بـلى أنـت رَبُّنَـا)، قـال في (المغني)[4]: ((أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجـرد في ردِّه بــ: " بـلى "))، فثبـت إيمـانهم بجوابهم بـ: (بلى)، ولو أجابوا بـ: " نعم " لكفروا، كما قاله ابن عبـاس ـ رضي اللـــه عـنهما ـ وغـيره؛ لأنَّ " نعم " مصدِّقة ومقرِّرة لما سبقها من الكلام مثبتًا كان أو منفيًا، استفهامًا كان أو خـبرًا، و" بـلى " إثبات بعد النفي كما عرفته ولذلك قال جماعة من الفقهاء: " لو قال أليس لي عليك ألف " فقـال: " بلى " لزمته، ولو قال: " نعم " لم تلزمه، وقال آخرون: " تلزمه فيهما "، وجروا في ذلك على مقتـضى العرف لا اللغة، وليس نفي، واستفهام التقرير أكَّد معنى النفي، والباء في خبر لـيس زائـدة للتأكيـد، قال في (المغني)[5]: ((ونازع السهيلي[6] [وغيره] في المحكي عـن ابـن عبـاس + رضي اللـــه عـنهما + وغيره في الآية مستمـسكين بـأنَّ الاسـتفهام التقريـري خـبر موجـب؛ ولـذلك امتنـع سـيبويه[7] مـن

---

(1) سورة الزخرف آ 80.

(2) سورة القيامة آ 3.

(3) سورة الأعراف آ 172.

(4): 153.

(5): 153 ـ 154.

(6) وهو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد اللـه بن أحمد الـسهيلي (المتـوفى: 581هــ)، تنظـر ترجمتـه في: البلغـة: 131، وبغية الوعاة: 181/1، والأعلام:313/3، لم أقف على قوله في المتوافر المطبوع بين أيدينا، ولعله موجود في تفسيره (الإيضاح والتبيين لما أبهم في تفسير الكتاب المبين) المخطوط الذي لم يصل إلينا بعد في حدود علمنا.

(7) ينظر، الكتاب: 173/3.

جعل " أم " متصلة في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ۞ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[1]؛ لأنَّها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنَّه إيجاب فـ: " نعم " بعد الإيجاب تصديق له [انتهى]، ويشكل عليهم أنَّ "بلى" لا يجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه))، وما وقع في كتب الحديث ما يقتضي خلاف ذلك نحو ما في (صحيح البخاري) في كتاب الأَيمان[2]، أي: بفتح الهمزة أنَّه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: (أترضون أن [تكونوا] ربع أهل الجنة قالوا: بلى) فليس لهؤلاء أن يحتجوا به؛ لأنَّه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل، * 76 ـ ب * [ومن] قال بالإشكال في الحقيقة فإنَّ هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به، فيجاب بـ: " بلى " حيث أبطل النفي الواقع بعد الهمزة، وجوزوا الجواب بـ: " نعم " على أنَّه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو إيجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها، أما أنَّ الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ورأسًا فقد حكى الرضي عن بعضهم أنَّه أجاز استبدالها بعد الإيجاب تمسكًا بقوله[3]:

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها * بلى إنَّ من زار القبور ليبعدا**

قال الرضي: ((وهذا شاذ)) [4] وأما إن أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير الموجب للنفي فالخلاف موجود مشهود ذكره المصنِّف عن الشلوبين[5] وغيره في حرف النون، وقد قدم هنا في المتن ((أنَّهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في ردِّه بـ: "بلى" ـ انتهى)) [6].

قال في (المغني) [7]: ((واعلم أنَّ تسمية الاستفهام تقريرًا في الآية عبارة جماعة، ومرادهم: أنَّه تقرير ما بعد النفي)).

---

(1) سورة الزخرف آ 51 ـ 52.

(2) 131/8.

(3) مجهول قائله وهو من شواهد، شرح الرضي على الكافية :382/2،و خزانة الأدب: 220/11.

(4) ينظر: شرح الكافية: 382/2.

(5) لم نطلع على رأيه هذا في المتوافر بين ايدينا من مؤلفاته.

(6) أي: كلام ابن هشام في المغني: 153.

(7): 154.

(النوع الثاني ما جاء على وجهين، وهو " إذا ")، ودليل اسميتها إذا كانت ظرفًا الإخبار بها مع مباشرة الفعل، مثل قولك: " خروجي إذا خرجت " فالإخبار بها ينفي الحرفية، ومباشرة الفعل تنفي الفعلية، فتعينت الاسمية، (فتارة يقال فيها: ظرف مستقبل) سواء دخل الماضي أو غيره (خافض لشرطه) بإضافتها إليه؛ لأنَّها لازمة للإضافة عند الجمهور، فالجملة بعدها في [محل] جر، ولأجل ذلك بنيت لاحتياجها إلى الغير وهو المضاف إليه (منصوب بجوابه)، فالعامل في " إذا " جوابها؛ لاستحالة أن يعمل المضاف إليه في المضاف، وهذا قول الأكثرين كما نقله عنهم في (المغني) [1]، وقيل: ليست مضافة، والعامل فيها شرطها وهو الفعل الذي يليها لا جوابها؛ لأنَّ جوابها قد يقترن بما لا يعمل بعده فيما قبله كـ: " الفاء، وإذا الفجائية، وما النافية " ولأنَّ وقتي الشرط والجواب، قد يختلفا في نحو: " إذا جئتني اليومَ أكرمتك غدًا "، ويلزم منه أن يُعْمِل " أكرمتك " في طرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدًا، إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم، واختار هذا القول ابن الحاجب في (شرح المفصل)[2].

* 77 ـ أ * قال في (المغني) [3]: ((وهو قول المحققين))، وقال في غيره: ((إنَّه الأصح، والأول أشهر))، وأجيب بأنَّ " الفاء " التي لها صدر الكلام: فاء الجزاء الحقيقي للشرط الحقيقي في المستقبل ملزوم للجزم تحقيقًا أو تقديرًا ولعدم إضافة اسم الشرط إليه وإيلائه المضارع إيلاءً أكثريًا، وهذه اللوازم كلها منتفية عن شرط " إذا " فينتفي كونه شرطًا حقيقيًا، وإذا انتفى كونه شرطًا حقيقيًا انتفى كون جزائه جزاءً حقيقيًا، فـ: " الفاء " التي بعد " إذا " مثل " الفاء " التي بعد " أمَّا " التفصيلية المتضمنة معنى الشرط؛ لنيابتها عن أداته وفعله، وقد عمِل ما بعدها فيما قبلها في مثل: " أمَّا زيدًا فاضرب "، [وقوله تعالى]: ﴿ وَأَمَّا

---

(1) ينظر: 130 ـ 131.

(2) ينظر: 512/1 ـ 513.

(3): 130.

السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾[1]، " وأما زيدًا فإنِّي ضاربه " على الصحيح، وهو قول سيبويه [2] والجمهور في غير " إنْ " وقول المبرد [3] والفراء[4] وغيرهما مطلقًا، وسبب ذلك ضعف معنى الشرط فيها؛ لأنَّ معناها التفصيل وتأكيد ربط ما بعد الفاء بما وليـ[ـها]، ولذلك قدَّرها سيبويه [5] بـ: ((مهما يكن من شيء))، والفاء التي في مثل: " الذي يأتني فله درهم " قد عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنَّ العامل في الخبر هو نفس المبتدأ على الأصح، وهي فاء جزاء غير حقيقي كالفاء في جزاء " إذا "، وأيضًا الفاء التي بعد " إذ " في مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللـه فَأْوُوا﴾[6]، وقد عمل ما بعدها فيما قبلها، وهو " إذ " على مضيها أو استقبالها، وتضمن " إذا " معنى الشرط وإن ظهر في اللفظ في التزام " الفاء "، وفي وجوب موالاتها الفعل في قول فرقة[7] فلا تكون كـ: " فاء " الجزاء الحقيقي، نعم إن استعملت جازمة وذلك في نادر الشعر كقوله[8]:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى * وإذا تصبك خصاصةٌ فتجمَّل**

فهي إذًا كـ: (متى) غير مضافة، والعامل فيها شرطها؛ لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء فينافي الجزم.

و " ما " في البيت: مصدرية ظرفية، أي: استغن مدة إغناء ربك إياك.

و " بالغنى ": يحتمل أن يتنازعه الفعلان، ويحتمل تعلقه بالأول فقط.

و " الخصاصة ": الفقر والحاجة.

(**1**) سورة الضحى آ 10.

(**2**) ينظر، الكتاب: 65/3.

(**3**) ينظر، المقتضب: 27/3.

(**4**) لم نقف على رأيه هذا في كتابه، معاني القرآن، ولعله موجود في كتبه الأخرى التي لم تصل إلينا.

(**5**) ينظر، الكتاب: 232/4.

(**6**) سورة الكهف آ 16.

(**7**) ينظر، الجنى الداني: 89.

(**8**) الشاهد لعبد القيس بن خفاف البرجمي، وهو من شواهد، المفضليات: 385، والأصمعيات: 230، ومغني اللبيب: 128.

و "تجمل": إما بالجيم، أي: أظهر الجمال بالتعفف، أو كُلِ الجميل وهو: الشحم المذاب تعففًا، وإما بالحاء، أي: تكلف حمل المشقة.

وإنَّما لم تجزم " إذا " وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنَّ الحدث الواقع في زمنها مقطوع *77 ـ ب* به في أصل الوضع فلم يرسخ فيها معنى " إنْ " الدال على الفرض، والتقدير: بل صار عارضًا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم وبالتركيب في " إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا " معناه: إذا جئتني اليوم يكون ذلك سببًا لإكرامي لك غدًا وطاح الإشكال، وأيضًا الجمهور إنَّما يقولون: العامل فيها جوابها إذا كان صالحًا، ولم يكن ثَمَّ مانع فإن منع عمله فيها مانع كـ: " إذ " الفجائية و " إنْ " ونحوهما فالعامل فيها حينئذٍ مقدر يدل عليه الجواب ويلزم على القول بأنَّ العامل فيها شرطها أن يكون ظرفًا مبهمًا لا مختصًا، وهي عند النحاة من الظروف المختصة، (وهو)، أي: التعريف المذكور (أنفع) لاشتماله على ما لم يشتمل عليه التعريف الآتي (وأوجز) لما فيه من قلة اللفظ بالنسبة إليه (وأرشق من قول المعربين: ظرف لما يستقبل من الزمان) سواء دخل الماضي أو غيره، (فيه معنى الشرط غالبًا)، قاله في (المغني) [(1)]؛ ((لأنَّه معيب من جهات :

إحداها: أنَّهم يذكرونه في كل موضع، وإنَّما ذلك تفسير للأداة من حيث هي وعلى المعرب أن يبين في [كل] موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط أم لا ؟ وأحسن ما قالوه أن يقال إذا أُريد تفسيرها من حيث هي ظرف. .. إلى آخر التعريف الأول[(2)]، لكن زاد في آخره صالح لغير ذلك ولا بد من هذه الزيادة لما سيذكره.

والثانية: أنَّ العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة إذ الحاجة داعية إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم: " لما يستقبل من الزمان[أن يقولوا] مستقبل".

---

(1) :854 ـ 855.

(2) وهو: ((ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه)): 853.

والثالثة: المراد أنَّها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنَّها محل للمستقبل، كما تقول: " اليوم ظرف للسفر " فإنَّ الزمان قد يجعل ظرفًا للزمان مجازًا، كما تقول: " كتبته في يوم الخميس في عام كذا "، فإنَّ الثاني حال من الأول، فهو ظرف على الاتساع، ولا يكون بدلاً منه إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا ظرف مستقبل لسلم من الإسهاب والإبهام المذكورين.

والرابعة: أنَّ قولهم: " غالبًا " راجع إلى قولهم: " فيه معنى الشرط " كذا يفسرونه وذلك يقتضي أنَّ كونه ظرفًا وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يختلفن وقد بينا في " إذا " بحث أنَّ الأمر بخلاف ذلك ـ انتهى)).

قال ابن جماعة: ((لما كان خفضها الشرط * 78 ـ أ * مختلفًا فيه، وكذا انتصابها بالجواب ذكر، أي: في التعريف الثاني المتفق عليه من الخواص فبطل ما قاله المصنف من الأنفعية، ولك أن تقول في تعريف المصنِّف الأجمال إذ قد تُفارق الظرفية وقد تستعمل في موضع "إذ" وقد تفارق الشرطية ـ انتهى)) [1]، وقد احترز عن ذلك في (المغني) [2] بقوله بعد تمام الحد المذكور: ((صالح لغير ذلك))، وفي كل ما ذكراه نظر يعلم مما سنذكره، أما خروجها عن الظرفية فزعم أبو الحسن [الأخفش][3] في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾[4] أنَّ (إذا): مجرور، واختاره ابن مالك[5]، و (إذا) في قوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ﴾ [6]: مفعول به على معنى: اذكر إذا وقعت، في أحد الأوجه وهو الذي صدر به أبو البقاء[7] وغيره كلامه،

(1) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.
(2): 854.
(3) ينظر رأيه في الأصول في النحو :428/1.
(4) سورة الزمر آ 73.
(5) ينظر، التسهيل: 94، وشرح التسهيل: 138/2.
(6) سورة الواقعة آ 1.
(7) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1202.

وزعم أبو الفتح[1] في قوله تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ﴾ ـ الآية، فيمن نصب: ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [2]، أنَّ (إذا) الأولى: مبتدأ، والثانية: خبر المنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿ لَيسَ﴾ ومعمولها، والمعنى: وقعت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين، وهو وقت رج الأرض، وإنَّما قَيَّد تخريج أبي الفتح في قوله: " فيمن نصب خافضة رافعة "؛ لأنَّه مع رفعها كما في القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التخريج بل تبقى (إذا) على ظرفيتها، وتنصب إما بـ: (ليس)، كقولك: يوم الجمعة ليس لي شغل "، أو بمحذوف، أي: إذا وقعت كان كيت وكيت، وزعم ابن مالك [أنها وقعت مفعولاً] في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ لعائشة ـ رضي الله عنها ـ: (إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليَّ غضبى[3]) [4]، قال في (المغني) [5]: ﴿ والجمهور على أنَّ " إذا " لا تخرج عن الظرفية وأنَّ " حتى " في نحو: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾ : حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له، وأما: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ﴾ ، فـ: (إذا) الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحَسَّنَهُ طول الكلام، ودلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً﴾ [6]، وأما الحديث فـ: (إذا): ظرف لمحذوف، وهو مفعول (أعلم)، وتقديره: شأنك و نحوه، كما تعلق (إذ) بالحديث في نحو:

---

(1) ينظر، المحتسب: 307/2.

(2) سورة الواقعة آ 3.

(3) صحيح البخاري: 36/7.

(4) وقع سقط في هذا النص، استدركناه من قول ابن مالك نفسه من كتابه شرح التسهيل: 2/ 210، الذي كان قد استشهد بهذا الحديث في كلامه على اسمية (إذا) الشرطية فقال: ((يدل على اسمية "إذا" أنَّ فيها ما في " إذ" من الدلالة على الزمان دون تعرض لحدث، ومن الإخبار بها مع دخولها على الأفعال، نحو قولك: " راحة المؤمن إذا دخل الجنة "، ومن وقوعها بدلاً من اسم صريح، نحو: " أكرمك الله غدًا إذا جئتني "، ومن وقوعها مفعولاً به كقول النبي ﷺ لعائشة: (إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليَّ غضبى)، وانفردت بدخول حتى الجارة عليها كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾)). فضلاً عن ذلك كان ابن هشام قد ذكر هذا الكلام بنصه في كتابه (المغني): 129.

(5) ينظر: 129.

(6) سورة الواقعة آ 7.

﴿ هَـلْ أَتَـاكَ حَـدِيثُ ضَـيْفِ إِبْـرَاهِيمَ الْمُكْـرَمِينَ۞إِذْ دَخَلُـوا عَلَيْـهِ﴾ [1] ، وأمـا خروجهـا عـن الاستقبال ومجيئها بمعنى: " إذ " فيأتي عند ذكر المصنِّف له، ونذكر بعد ذلك خروجها عن الـشرطية، (وتختص " إذا " هذه بالجمل الفعلية) لمناسبة الشرط الفعل وهـو مـذهب سـيبويه [2]، *78 ـ ب * وجزم به ابن مالك في خلاصته[3] فقال:

((وألزموا إذا إضافةً إلى * جملِ الأفعالِ كهن إذا اعتلى))**

وذلك (نحو: ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء﴾[4])، يكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا، ومضارعًا دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغَّبتها * وإذا تُردُّ إلى قليل تقنعُ**

(وأما [نحو] [5]: ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ [6])، و: ﴿ إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ﴾ [7] مـما ولي فيـه (إذا) اسـم ظـاهر (فمحمول على إضمار الفعل [مثل: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَـتْ﴾[8]][9]) وهـو فاعـل بـه عـلى شريطـة التفـسير، وقـال السهيلي [10]: ((إن سيبويه [11] يجيز على إرادة الابتداء بعد " إذا " الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخـبر فعـلاً))، وأجاز الأخفش [12] جعل المرفوع بعدها مبتـدأ، قـال[13] في (شرح التـسهيل)[14]: ((وبقولـه أقـول))، قـال ولـده[15]:

(**1**) سورة الذاريات آ 24 ـ 25.
(**2**) ينظر، الكتاب: 106/1 ـ107.
(**3**) ضمن مجموع مهمات المتون: 227.
(**4**) سورة الرحمن آ 37.
(**5**) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 67.
(**6**) سورة الانشقاق آ 1.
(**7**) سورة الانفطار آ 1.
(**8**) سورة النساء آ 128.
(**9**) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 67.
(**10**) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر، ديوان الهذليين: 3/1.
(**11**) ينظر، الكتاب: 106/1ـ107، و119/3.
(**12**) ينظر، معاني القرآن :574/2.
(**13**) أي: ابن مالك.
(**14**): 2/ 141.
(**15**) وهو: بدر الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الـلـه بن عبد الـلـه بن مَالك (ت686هـ)، تنظر ترجمتـه في، بغيـة الوعاة: 255/1، و الأعلام: 31/7ـ32.

((وفي امتناع مجيء الاسم بعدها مخبراً عنه بمفرد ما يرد ما أجازه الأخفش)) [1]، وعُلِمَ من قولنا: وأجاز الأخفش[2] أنَّه لا يمنع كونه فاعلاً، (وقد) تخرج " إذا " عن الاستقبال (وتستعمل للماضي) كما جاءت " إذ " للمستقبل في قول بعضهم، وبه قال ابن مالك، قال في (التسهيل) [3]: ((وربما وقعت موقع " إذْ "، و" إذْ " موقعها))، (نحو) قوله تعالى: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ﴾ [4]، (﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [5])، والذي صححه المغاربة[6] أن كلا منهما لا يقع موقع الآخر، وتأولوا ما أوهم ذلك، فعلى ما ذكره المصنِّف تكون " إذا " مما جاء على ثلاثة وجوه، ففي كلامه ما ينقضه، وتستعمل للحال وذلك بعد القسم

نحو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [7]، و ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [8]؛ لأنَّ الغشيان مقارن لـ: لليل، والهوى مقارن للنجم، قيل: لأنَّها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفًا لفعل القسم؛ لأنَّه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأنَّ قسم الله سبحانه وتعالى قديم، ولا يكون محذوف هو حال من (الليل، والنجم)؛ لأنَّ الاستقبال والحال متنافيان، وإذا بطُل هذان الوجهان تعين أنَّه ظرف لأحدهما على أنَّ المراد به الحال ـ انتهى))، قال في (المغني) [9]: ((والصحيح أنَّه لا يصح التعليق بـ: (أُقسم) الإنشائي؛ لأنَّ القديم لا زمان له ولا حال ولا غيره بل هو

---

(1) الدرة المضية في شرح الألفية، المعروفة بشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 395.

(2) لم نقف على رأيه هذا في كتابه: معاني القرآن، ولعله موجود في كتبه الأخرى التي لم تصل إلينا.

(3): 93.

(4) سورة التوبة آ 92.

(5) سورة الجمعة آ 11.

(6) كأبن مالك وأبي علي الشلوبين وابن عصفور. ...الخ.

(7) سورة الليل آ 1.

(8) سورة النجم آ 1.

(9): 130.

سابق على الزمان، وأنَّه لا يمتنع التعليق بـ: "كائنًا" مع بقاء "إذا" على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كـ: "مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا" * 79 ـ أ * أي: مقدرًا للصيد به غدًا، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: المعنى مريدًا به الصيد غدًا، كما فسر (قمتم) في: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ ﴾[1] بـ: " أردتم ")، ثم قال الدماميني: ﴿قوله "والصحيح أنَّه لا يصح التعليق" إلى آخره ليس هذا خاصًا بالإنشاء بل يجري في الخبر أيضًا؛ لأنَّ كلام اللـه قديم لا يوصف بزمان من الأزمنة، واخباره لا تتعلق بزمان، والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم إذًا أن لا يتعلق ظرف بفعل خبري من كلام اللـه تعالى؛ لأنَّه قديم والقديم لا زمان له، فما أجاب به في (المغني) فهو جواب خصمه عن ذلك﴾[2]، وأما خروج "إذا" عن الشرطية فمثاله كما في (المغني)[3] ((قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [4]، ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾[5]، فـ: (إذا) فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الإسمية جوابًا لاقترنت بـ: " الفاء "، مثل: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ﴾ [6]))[7]، ((وقول بعضهم [إنَّه] على إضمار [الفاء] مردود بأنَّ " الفاء " لا تحذف إلاَّ ضرورة. .. كقوله: [8]

مَن يفعل الحسنات اللـه يشكره . ...)) [9]

---

(1) سورة المائدة آ 6.

(2) ينظر، شرح مغني اللبيب :203/1.

(3) 135.

(4) سورة الشورى آ 37.

(5) سورة الشورى آ 39.

(6) سورة الأنعام آ 17.

(7) سبك البصروي هذا الكلام من نصين، فالنص الأول الذي نقله عن ابن هشام في المغني: 135 منتهيًا بقوله: ((وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده وقول آخر))، فلم ينقل البُصْرَوِي عبارة ((تقدم رده)) بل نقل رد ابن هشام في المغني: 133 لهذا الرأي.

(8) الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقد سلفت الإشارة إليه، ينظر ديوانه: 61، وعجزه :

.... *** والشر بالشر عند اللـه مثلان.

(9) المغني: 133.

وقد مرَّ الجواب عن ذلك ، وقال الرضي[1]: ((ولعدم عراقة " إذا " [في] الشرطية [ورسوخه فيها] جاز [مع كونها للشرط] أن يكون جوابها جملة اسمية بغير " فاء " كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ[2]﴾))، ثم قال في (المغني) [3]: ((وقول الآخر إنَّ الضمير توكيد لا مبتدأ وإنَّ ما بعده الجواب ظاهر التعسف)).

قال الدماميني: ((التعسف هو الأخذ على غير الطريق وفيه نظر؛ لأنَّ هذا القول ماشٍ على القواعد غير خارج عن طريق القوم ولا تعسف فضلاً عن أن يكون التعسف فيه ظاهرًا)) [4]، ثم قال في (المغني) [5]: ((وقول آخر إنَّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة + لا داعي إليه +)).

قال الدماميني: ((بل الداعي قائم وهو إبقاء " إذا " على غالب أمرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط)) [6].

قال في (المغني) [7]: ((ومن ذلك " إذا " التي بعد القسم، نحو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[8]، و ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [9]، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابًا في المعنى، كما في قولك: " آتيك إذا أتيتني " فيكون التقدير: إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم أقسمت، وهذا ممتنع لوجهين: أحدهما: أنَّ القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأنَّ الإنشاء

---

(1) شرح الكافية: 111/2.
(2) سورة الشورى آ 37.
(3): 136.
(4) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.
(5) :136.
(6) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.
(7): 136.
(8) سورة الليل آ 1.
(9) سورة النجم آ 1.

إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه * 79 ـ ب *، فأما: " إن جاءني فوالله لأكرمنه " فالجواب في المعني فعل الإكرام لأنَّها المسبب عن الشرط وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد فلا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا؛ لأنَّ جواب (والليل) ثابت دائمًا وجواب (والنجم) ماضٍ مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط، والثاني: أنَّ الجواب خبري فلا يدل على الانتفاء لتباين حقيقتهما))، (وتارة يقال فيها)، أي: "إذا" (حرف مفاجأة) بهمزة بعد الجيم على المختار عند المصنِّف تبعًا لابن مالك[1]، وهو مذهب الكوفيين والأخفش[2]، واختاره الشلوبين في أحد قوليه[3]، ويرجحه قولهم: " خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا بالباب " بكسر [همزة] " إنَّ "؛ لأنَّ " إنَّ " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول: " فاجأني كذا " إذا هجم عليك بغتة، (وتختص بالجمل الاسمية نحو) قوله تعالى: (﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء﴾ [4])، وقد تبع في ذلك ابن الحاجب حيث [قال]: ((وقد تكون + أي: " إذا "+ للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها))[5]، وابن مالك حيث قال في (التسهيل) [6]: ((ولا يليها في المفاجأة إلاَّ جملة اسمية))، وهم محجوجون بنقل الأخفش[7] عن العرب أنَّه يليها الجملة الفعلية أيضًا إذا كانت مقرونة بـ: " قد " ومما ذكر في باب اشتغال العامل عن المعمول، أنَّ اسم الاشتغال بعدها ظاهر كلام سيبويه جواز نصبه[8]، وكذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب هناك فإنَّه قال: ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه[9]، أو عند وجود أقوى منها، كـ: " ما " مع غير

---

(1) ينظر، التسهيل: 94.
(2) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.
(3) لم نطلع على رأيه هذا فيالمتوافر بين ايدينا من مؤلفاته.
(4) سورة الأعراف آ 108.
(5) الكافية، ضمن مجموع مهمات المتون: 268/1.
(6): 94.
(7) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.
(8) ينظر، الكتاب :95/1، و 107.
(9) ينظر، الإيضاح في شرح المفصل: 311/1 ـ 313، والوافية شرح نظم الكافية: 208.

الطلب و"إذا" للمفاجأة وبعضهم[1] فصل، فقال: إن كان الفعل مقرونًا بـ: "قد" جاز النصب بعدها لما نقله الأخفش وإلاَّ وجب الرفع، قيل: وهو الصحيح وبه قال أبو الحسن[الأخفش][2] وتبعه ابن عصفور[3].

قال في (المغني)[4]: ((ووجهه عندي أنَّ التزام الاسمية مع " إذا " هذه إنَّما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فأما إذا اقترنت بـ:" قد " حصل الفرق بذلك إذ لا تقترن الشرطية بها)) ولا تحتاج " إذا " هذه لجواب لعدم تضمنها الشرط ولا تقع في الابتداء، أي: في صدر الكلام؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بها: الدلالة على أنَّ ما بعدها يحصل على وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد في حصول هذا * 80 ـ أ * الغرض من تقدم شيء عليها فيلزم أن لا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: " خرجتُ فإذا الأسد بالباب "، ومنه: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[5]، ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾[6]، وهي التي تنوب مناب " الفاء " في جواب الشرط، (وقد اجتمعا)، أي: الظرفية والمفاجأة (في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[7])، أي: من قبوركم، فـ: (إذا) الأولى شرطية من (الأرض) صفة دعوة، أو متعلقة بـ: (دعاكم)، أو بـ: " خرجتم " محذوفًا يدل عليه (تخرجون)؛ لأنَّ ما بعد " إذا " الفجائية لا يعمل ما قبلها، (إذا أنتم): جواب الشرط، (فإذا) للمفاجأة نابت مناب " الفاء "، (وهل هي حرف أو ظرف مكان) أو ظرف (زمان أقوال) للنحاة.

فالأول: تقدم الكلام عليه.

---

(1) هذا رأي المرادي في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 614/2.
(2) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.
(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 180/1.
(4): 232 ـ 233.
(5) سورة طه آ 20.
(6) سورة يونس آ 21.
(7) سورة الروم آ 25.

والثاني: مذهب المبرد [1] والفارسي [2] وأبي الفتح [3] وأبي بكر الخياط [4] وعُزي إلى سيبويه [5] واختاره ابن عصفور [6]، ومقتضاه: أن لا تكون "إذا" مضافة إلى الاسمية الواقعة بعدها إذ لا يضاف من ظروف المكان إلاَّ "حيث".

والثالث: مذهب الزجاج[7] ،والرياشي [8]، وهو ظاهر كلام سيبويه [9]، قال في (المغني)[10]: ((واختاره الزمخشري وزعم "أنَّ عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة" [11]، قال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾[12] ـ الآية، "التقدير: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت "[13] ولا يعرف ذلك لغيره ـ انتهى))، ونقله في (المتوسط)[14] عن ابن الحاجب فقط فقال: ((وقال المصنِّف[15]:"إنَّه ظرف معمول لما دلَّ عليه إذا من معنى: فاجأت، كأنك قلت: زمان السبع واقف، فيما إذا قلت: خرجت فإذا السبع واقف")).

---

(1) ينظر، المقتضب: 177/3.

(2) ينظر، البغداديات: 249.

(3) ينظر، سر صناعة الإعراب: 576/1.

(4) وهو: محمد بن أحمد بن منصور (ت 320هـ)، له من المؤلفات: معاني القرآن، والنحو الكبير، والمقنع في النحو، والموجز فيه أيضًا، ولم تصل يدنا إلى مؤلفاته بعد، تنظر ترجمته في، نزهة الألباء: 218، و البلغة: 186، وبغية الوعاة: 48/1، الأعلام: 308/5.

(5) ينظر، الكتاب :64/3.

(6) ينظر، شرح جمل الزجاجي: 195/2.

(7) ينظر، معاني القرآن وإعرابه: 236/2.

(8) وهو أبو الفضل العباس بن الفرج (ت 275هـ)، من مؤلفاته: الخيل، و الإبل، وما اختلفت اسماؤه من كلام العرب، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 176ـ 177، و البلغة: 118 ـ 119، و بغية الوعاة: 27/2، و الاعلام: 264/3.

(9) ينظر، الكتاب: 232/4.

(10): 120 ـ 121.

(11) ينظر، الكشاف: 660.

(12) سورة الروم آ 25.

(13) لم نقف على هذا القول في تفسير الكشاف؛ لأنَّ كل ما قاله في ختام تفسيره: 660 لهذه الآية ما نصه: ((.... فإن قلت: ما الفرق بين إذا وإذا؟ قلت: الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط)).

(14) أي: نقله ركن الدين الاسترأباذي الذي سلفت الإشارة إلى أنَّه وضع ثلاثة شروحات على الكافية في النحو الأول البسط، والثاني المتوسط المسمى بالوافية، والثالث الصغير، ولم تصل يدنا إليها بعد.

(15) أي: ابن الحاجب، ينظر، الكافية، ضمن مجموع مهمات المتون: 257، والإيضاح في شرح المفصل: 193/1.

قال الدماميني: ﴿لم أقف للزمخشري على كلام صريح في أنَّه يقول: " إنَّ إذا الفجائية ظرف زمان "، وظاهر كلامه في موضع من (الكشاف) [1] أنَّه جعلها اسم زمان مجردًا عن الظرفية مفعولاً به لفعل المفاجأة، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب حيث قال: " والتقدير: في خرجت فإذا السبع بالباب: خرجت ففاجأت وجود السبع بالباب "[2]، ولم أرَ في الكشاف في الآية التي تلاها المصنِّف، أي في (المغني) شيئًا مما ذكره، وإنَّما فيه: " فإن قلت: فما الفرق بين إذا و إذا، قلتُ: الأولى للشرط والثانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب * 80 ـ ب * الفاء في جواب الشرط " هذا كلامه من غير زيادة، ولعل المصنِّف عثر على ما حكاه عنه في محل آخر ـ انتهى﴾[3]، ثم قال في (المغني) [4]: ((وإنَّما ناصبها [عندهم] الخبر المذكور في نحو: " خرجتُ فإذا زيدٌ جالس " أو مقدر في نحو: " فإذا الأسد " أي: حاضر، وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقرٌّ أو استقرَّ، ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلاَّ مُصَرَّحًا به، نحو: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [5]، [﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [6]]، ﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [7]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء﴾ [8]، ﴿ فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ [9]، وإذا قيل: " خرجتُ فإذا الأسد " صحَّ كونها عند المبرد[10] خبرًا، أي: فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج [11] ؛ لأنَّ الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش[12]؛ لأنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإذا قلت:

---

(1) ينظر: 660.

(2) ينظر، الكافية (ضمن مجموع مهمات المتون): 257، والإيضاح في شرح المفصل: 193/1.

(3) ينظر، شرح مغني اللبيب :187/1.

(4): 121.

(5) سورة طه آ 20.

(6) سورة الأنبياء آ 97.

(7) سورة يس آ 29.

(8) سورة الأعراف آ 108.

(9) سورة النازعات آ 14.

(10) ينظر، المقتضب: 178/3.

(11) ينظر، معاني القرآن وإعرابه: 11/4ـ12.

(12) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.

"فإذا القتال" صحت الخبرية عند غير الأخفش، وتقول: "خرجت فإذا زيد جالس أو جالسًا"، فالرفع على الخبرية، فإذا نصبت به فالنصب على الحالية، والخبر إذا إن قيل بأنَّها +ظرف+ مكان وإلاَّ فهو محذوف، نعم يجوز أن يقدر لها خبرًا عن الجثة مع قولنا إنَّها ظرف زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر في نحو: "خرجت فإذا الأسد" فإذا حضور الأسد، [مسألة] وقالت العرب: " قد كنت أظنُّ أنَّ العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي "، وقالوا أيضًا: " فإذا هو إياها "، وهذا الوجه الذي أنكره سيبويه [لما سأله الكسائي][1]))، ووجهه كما قال في (المغني)[2]: ﴿ إن يكون خبرًا فيكون مرفوعًا أو حالاً فالضمير معرفة لا يصلح للحال للزومها التنكير، مثل: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء ﴾[3]، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[4]، وأما " فإذا هو إياها " أن تثبت فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء فلا يتعد به كالجزم بـ " لن "، والنصب بـ: " لم " والجر بـ: " لعل "، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم به بعض العرب ﴾.

(النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه، وهو سبعة:

إحداها: " إذ "، فيقال فيها تارة) وهو الغالب (ظرف لما مضى من الزمان) سواء دخل الماضي أو غيره، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرة الفعل، نحو: " مجيئُك إذ جاء زيدٌ "، وإبدالها من الاسم الصريح، نحو: " رأيتك أمس إذ جئت " * 81 ـ أ *، أو تنوينها في غير الترنم، نحو: " يومئذٍ "، ولإضافة إليها بلا تأويل [نحو]: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[5]، بنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ولما عوض منها / أي: من الجمل/[6] وهو التنوين في مثل: "يومئذٍ وحينئذٍ"، وإنَّما كسرت الذال لالتقاء الساكنين أو لوضعها على

---

(1) ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف: 702/2.
(2) ينظر: 125.
(3) سورة الأعراف آ 108.
(4) سورة طه آ 20.
(5) سورة آل عمران آ 8.
(6) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

حرفين، (وتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية لعدم معنى الشرط فيها، وتلزمها الإضافة إليها، وليس قولهم: " إذ ذاك " من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية، والتقدير: إذ ذاك كذلك، (نحو: ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [1])، هذا مثال للجملة الاسمية، وهذا المثال إنَّما يتمشى على رأي من يقول: إنَّها لا تقع مفعولة، وهو الذي اختاره أبو حيان[2] ونسبه في (المغني) [3] إلى الجمهور، فقال: ((وزعم الجمهور أنَّ " إذ " لا تقع ظرفًا ولا مضافًا إليها وأنَّها في نحو: ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾ [4]، +أي: مما يتوهم أنَّها وقعت مفعولاً + ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿ إِذِ انتَبَذَتْ﴾[5]: ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي: اذكروا قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في +نحو+: ﴿ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء﴾ [6] ـ انتهى))، واستدلَّ أبو حيان على بطلان المفعولية بأنَّه لا يوجد في كلامهم: " أجئتُ إذ قدم زيدٌ "[7]، وذهب الأخفش[8] والزجاج [9] إلى أنَّها تقع مفعولاً بها، وتبعهما كثيرٌ من المعربين وخصوصًا في القرآن، وكذلك ابن مالك في (التسهيل) [10]، و المصنَّف في (المغني) [11].

(**1**) سورة الأنفال آ 26.

(**2**) ينظر، ارتشاف الضرب: 234/2.

(**3**): 112.

(**4**) سورة الأعراف آ 86.

(**5**) سورة مريم آ 16.

(**6**) سورة آل عمران آ 103.

(7) ينظر، ارتشاف الضرب: 235/2.

(**8**) ينظر، معاني القرآن: 108/1.

(**9**) ينظر، معاني القرآن وإعرابه: 130/1.

(**10**) ينظر: 92.

(**11**) ينظر: 111.

قال الكوَّاشي [1]: ((﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [2] مفعول (اذكروا) لا ظرف، تقديره: اذكروا يا معشر المهاجرين وقت قلتكم واستضعافكم في الأرض أرض مكة ـ انتهى)).

قال في (المغني) [3]: ((والغالب على +" إذ " + المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير: اذكر، نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ ﴾ [4]، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ ﴾ [5]، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [6] ، وبعض المعربين يقول في ذلك: " إنَّه ظرف لـ " اذكر " محذوفًا، وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أنَّ الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنَّما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه ـ انتهى))، ومثاله دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: *81 ـ ب * (﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾ [7]) وفيه ما مرَّ، ولا تضاف إلى جملة فعلية إلاَّ وفعلها ماضٍ لفظًا ومعنى، نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ ﴾ [8] ،﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ [9]، ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [10]، أو فعل فعلها ماضٍ معنى لا لفظًا نحو: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [11]، ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [12]، ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللــه عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [13]، (وقد

---

(1) وهو: أبو العباس أحمد بن يوسف بن حسن الموصلي (ت 680)، تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 365/5ـ366، وبغية الوعاة: 401/1، وطبقات المفسرين ـ الداودي: 251ــ252، والقول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيسر لنا الاطلاع على المخطوطة.

(2) سورة الأنفال آ 26.

(3): 111.

(4) سورة البقرة آ 30.

(5) سورة البقرة آ 34.

(6) سورة البقرة آ 50.

(7) سورة الأعراف آ 86.

(8) سورة البقرة آ 30.

(9) سورة البقرة آ 124.

(10) سورة آل عمران آ 121.

(11) سورة البقرة آ 127.

(12) سورة الأنفال آ 30.

(13) سورة الأحزاب آ 37.

تستعمل) اسمًا للزمن (المستقبل نحو قوله تعالى: [﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ۝إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [1]] [2])، ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [3]، وقد ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين منهم: ابن مالك[4]، قال في (المغني) [5]: ((والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [6]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع، وقد يُحْتَجُّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ۝ إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [7]، فإنَّ (يعلمون) مستقبل لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في " إذ " فيلزم أن تكون بمنزلة " إذا " ـ انتهى)).

قال الدماميني: ﴿وفيه نظر إذ لا مانع أن يتأول هذا بما تأوَّل الجمهور: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ فيقال هذا من باب: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ ، أي: من تنزيل المستقبل واجب الوقوع منزلة ما وقع، وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك ـ انتهى﴾[8]، وقد مرَّ أنَّ المغاربة صحَحوا أنَّ " إذ " لا تقع موقع " إذا " ولا " إذا " موقع " إذ "، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها بأنَّ الأمور المستقبلية لمَّا كانت في أخبار اللـه تعالى متيقنة مقطوعًا بها عُبِّرَ عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري[9] وابن عطية[10] وغيرهما.

(**1**) سورة غافر آ 70 ـ 71.
(**2**) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 69.
(**3**) سورة الزلزلة آ 4.
(**4**) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: 138/2.
(**5**): 113.
(**6**) سورة الكهف آ 99.
(**7**) سورة غافر آ 70 ـ 71.
(**8**) ينظر: شرح مغني اللبيب: 175/1.
(**9**) ينظر: الكشاف: 961.
(**10**) ينظر: المحرر الوجيز: 569/4.

(والسلاسلُ): معطوف على (الأغلالُ)، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والسلاسلُ في أرجلهم، أو خبره (يُسْحَبُون)، والعائد محذوف، أي: يُسْحَبُون بها.

(ويقال فيها تارة حرف مفاجأة) وهي الواقعة بعد "بين أو بينما"، (كقوله)، أي: الشاعر[1]، من البسيط :

(فاستقدر اللـه خيراً وارضين به * فبينما العسر إذ دارت مياسر)**

بين: من الظروف الزمانية اللازمة الإضافة إلى الجملة الاسمية، وقيل: ظرف مكان، وكذا (بينا) و (ما) زائدة.

و العسر: مبتدأ، خبره محذوف، وهو موجود، قيل: وهو العامل في " بين " والزمان مضاف إلى هذه الجملة تقديره: فبين زمان العسر موجود.

والمياسر: جمع ميسور بمعنى: اليسر جمع تأنيثها على إرادة الأنواع، وتبع * 82 ـ أ * المصنِّف ابن مالك في كون " إذ " للمفاجأة حرفًا فإنَّه قال: ((المختار عندي الحكم بحرفيتها، وقيل إنَّها باقية على ظرفيتها الزمانية في المفاجأة))[2]، واختاره أبو حيان[3]، واختار ابن الشجري[4] أنَّها تقع زائدة بعد "ينما و بين" خاصة، قال: ((لأنَّك إذا قلت بينما أنا جالس إذ جاء زيدٌ " وقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة: "جاء زيدٌ"، وهذا الفعل هو الناصب لـ: " بين " فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف))

وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: ﴿عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنَّها غير مضاف إليه، وعامل

(1) نسب هذا البيت لعثمان بن لبيد العذري، وعثير بن لبيد، وهو من شواهد: الكتاب: 528/3، ومغني اللبيب: 115.

(2) تسهيل الفوائد :94.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 235/2.

(4) هو: الشريف أبو السعادات هبة اللـه بن علي العلوي (ت 542 ه)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء 404، إنباه الرواة 356/3، بغية الوعاة 324/2، ولم نهتد إلى رأيه في مصنفاته المطبوعة كالأمالي والمختارات وغيرهما، وينظر نص هذا الكلام في المغني: 116.

"بين و بينما " محذوف يفسره الفعل المذكور))[1]، وقال الشلوبين: (("إذ " مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في " بين " ولا في " بينما "؛ لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنَّما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و" إذ " بدل منها)) [2]، وقيل: العامل ما يلي " بين " بناءً على أنَّها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: العامل في " بين " معنى المفاجأة المستفادة من " إذ " فبينهما ظرف زمان له، و " إذ " ظرف مكان له أيضًا، وعلى اختيار ابن الشجري [3] أنَّ " إذ " زائدة فيصح أن يعمل في " بين " الفعل الذي بعد " إذ "، وقيل غير ذلك، وإذا لم تذكر " إذ " فالعامل في "بين و بينما" الفعل الذي تدخل عليه، وإنَّما يستقيم هذا على القول بعدم إضافتها.

(و) يقال فيها (تارة حرف تعليل) سببية مجردة عن الظرفية بمنزلة " لام " التعليل (كقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[4])، (أي): ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب (لأجل ظلمكم) في الدنيا، هذا مذهب بعض المتأخرين ونسب إلى سيبويه [5]، وصرَّح ابن مالك في بعض نسخ التسهيل بحرفيتها[6].

قال في (المغني) [7]: ((والجمهور لا يثبتون هذا القسم)).

---

(1) ذكر ابن جني في الخصائص: 174/2 أنَّ عامل الظرف (إذ) الفعل الذي قبلها، وذكر في سر صناعة الإعراب 2:645: أنَّ عاملها الفعل الذي قبلها أو بعدها، ولم أقف على نص لابن جني يذكر هذا القول الذي ذكره الشارح البُصْرَوِيُّ نفسه.

(2) لم نطلع على رأيه هذا في المتوافر بين ايدينا مؤلفاته.

(3) هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد (ت 542هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 348، وبغية الوعاة: 324/2، والأعلام: 74/8، ولم نهتد إلى رأيه في مصادره المطبوعة.

(4) سورة الزخرف آ 39.

(5) لم نهتد على هذا الرأي في كتابه.

(6) ينظر: 93.

(7): 114.

قال في (الجنى الداني) [1]: ((وذهب قوم منهم الشلوبين[2] إلى أنَّها لا تخرج عن الظرفية قال بعضهم: "وهو الصحيح" ـ انتهى))، وعزي إلى سيبويه[3]، وعلى هذا يكون التعليل كما ذكره في (المغني)[4]: ((مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ، فإنَّه إذا قيل: "ضربته إذ أساء" وأُريد [بـ "إذ "] الوقت اقتضى ظاهر الحال أنَّ الإساءة سبب الضرب)).

قال في (المغني)[5] * 82 ـ ب * : ((وإنَّما يرتفع السؤال + أي: الآتي من قوله، ويبقى إشكال + على القول الأول فإنَّه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكال في الآية وهو أنَّ "إذ" لا تُبدل من اليوم + أي: الذي هو ظرف لقوله: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ﴾ [6]+ لاختلاف الزمانين ـ انتهى))، أي: لأنَّ "إذ" ظرف زمان ماض، و(وَلَن يَنفَعَكُمُ) وفاعله و (الْيَوْمَ) المذكور ليس بماض، وفاعل (وَلَن يَنفَعَكُمُ) وما عملت فيه (أنَّ)، أي: ينفعكم كونكم مشتركين في العذاب، أي: تآسيكم لشتراككم في موجبه[7]، وقيل: (إنَّكم): في موضع نصب على أنَّه مفعول له فتكون بمعنى: لأنَّكم، وفاعل الفعل ضمير التمني المدلول عليه بقوله: ﴿ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [8]، أي: لن ينفعكم تمني التباعد، وأُجيب على الإشكال: بأنَّ الماضي والمستقبل عند الله تعالى سيان فصحَّ كذلك أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، قال أبو الفتح ابن جني: ﴿ سألت أبا علي عن " إذ " هنا وراجعته فيها مرارًا آخر ما يحصل منه أنَّ الدنيا والآخرة متصلتان وهما سواء في حكم الله تعالى وعلمه، فتكون بدلاً من (اليوم)

(**1**): 213.

(**2**) لم نطلع على رأيه هذا في المتوافر بين ايدينا من مؤلفاته.

(**3**) ينظر: الكتاب: 267/3.

(**4**): 113.

(**5**): 113 ـ 114.

(**6**) سورة الزخرف آ 39.

(**7**) أي: في سببه وهو الكفر، ينظر: الكشاف:252/4.

(**8**) سورة الزخرف آ 38.

كأنَّها مستقبلة، أو كان (اليوم) ماض ﷺ[1]، وقال غيره: الكلام محمول على المعنى، والمعنى أنَّ ثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة فكأنَّه [قال]: ولن ينفعكم اليوم إذ صح ظلمكم عندكم، فهو بدل أيضًا، وقال الشلوبين: ((لا حجة في الآية للقائل بأنَّ " إذ " للتعليل؛ لأنَّ العامل في " إذ " في الآية محذوف تقديره: لن ينفعكم اشتراككم في العذاب وجب لكم إذ ظلمتم أنفسكم بالكفر والطغيان، و " إذ " ظرف ماض فيه معنى السبب ـ انتهى)) [2].

قال في (المغني)[3]: ((ولا تكون " إذ " ظرفًا لـ: " ينفع "؛ لأنَّه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ: " مشتركون "؛ لأنَّ معمول [خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها؛ ولأنَّ معمول] الصلة لا يتقدم على الموصول ـ انتهى))، وبيان ذلك: أنَّ (أنْ) المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صلتها وهي معمولاها الاسم والخبر بالمصدر، وقد فُرِضَ أنَّ " إذ " المتقدمة على " أن " ظرف لخبرها الذي هو (مشتركون) * 83 ـ أ * فلزم تقدم بعض الصلة على الموصول؛ ولأنَّ معمول خبر الأحرف الستة المشبه بالفعل لا يتقدم عليها؛ ولأنَّ اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم، وروى ابن مجاهد عن ابن ذكوان أنَّه قرأ (إنَّكم) [4] بكسر الهمزة على الاستئناف، وهذا على أنَّ الفاعل للتمني، ويجوز على هذا أن يكون الفاعل " ظلمكم أو جحدكم " وقد دلَّ عليه (ظلمتم)، ويكون الفاعل المحذوف من اللفظ هو العامل في " إذ " لا ضمير الفاعل.

(الثانية: " لمَّا " يقال فيها نحو: " لمَّا جاء زيد جاء عمرٌو ": حرف وجود لوجود)، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، والقول بأنَّها حرف هو مذهب سيبويه[5].

---

(1) ينظر: الخصائص :174/2.

(2) لم نطلع على رأيه هذا في المتوافر بين أيدينا مؤلفاته.

(3): 114.

(4) ينظر: السبعة في القراءات: 586، ومعجم القراءات: 115/6.

(5) ينظر: الكتاب: 8/3.

قال بعضهم: وهو الصحيح، ورجحوه بأشياء منها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ﴾ [1] ـ الآية، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [2]، وما بعد " ما " النافية و " إذا " الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها إجماعهم على زيادة أنْ ما بعدها، ولو كانت ظرفًا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ :" أن".

قال الشيخ بهاء الدين السبكي[3] في (شرح التلخيص) [4] : ((ولما التعليقية حرف عند سيبويه [5] يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية)).

قال الدماميني: ((وعلى هذا فـ: " اللام " في قولهم: " وجود لوجود "، وقولهم: " وجوب لوجوب " لام التعليل))[6]، (وتختص بالماضي) في اللفظ والمعنى، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتها عند وجود أولاهما، نحو: " لما جاءني أكرمته "، (وزعم)، أي: ادعى واعتقد (الفارسي) [7] تبعًا لابن السراج[8]، (ومتابعوه أنَّها ظرف بمعنى: حين)، قال الدماميني: ((والظاهر أنَّها عند هؤلاء خالية عن معنى الشرط ألا ترى أنَّك إذا قلت: " قام زيدٌ قمت " فهو لم يكن في هذا اللفظ دلالة على سببية الأول للثاني فكذا في قولك: " لمَّا قام زيد قمت " الذي هو بمعناه)) [9]، وقال ابن مالك: بمعنى " إذ " وهو انَّها

---

(1) سورة سبأ آ 14.

(2) سورة الأنبياء آ 12.

(3) وهو: أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام (ت 763 هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 152/1، والأعلام: 176/1.

(4) عنوانه الكامل هو: عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح: 361/1.

(5) ينظر: الكتاب: 138/2ـ139.

(6) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 67 نص هذا الكلام.

(7) ينظر: الإيضاح العضدي: 250.

(8) ينظر: الأصول في النحو: 157/2.

(9) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة، وصرح بأنَّ فيها معنى الشرط فقال في (التسهيل)[1]: ((إذا ولي " لمَّا " فعل ماض لفظًا ومعنى فهي ظرف بمعنى: " إذ " فيه معنى الشرط))، وهذا قول ثالث في المسألة وردَّ ابن خروف[2] على مدعي * 83 ـ ب * الاسمية بجواز " لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم "؛ لأنَّها إذا قدرت ظرفًا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في أمس، والجواب: إنَّ هذا مثل: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [3]، والشرط لا يكون مستقبلاً ولكنَّ المعنى: إن ثبت أني كنت قلته، وكذا هنا المعنى: لمَّا ثبت اليوم أكرامك لي أمس أكرمتك، ويكون جوابها فعلاً ماضيًا، وجملة اسمية مقرونة بـ: " إذا " الفجائية اتفاقًا أو بـ: " الفاء " عند ابن مالك[4]، وفعلاً مضارعًا عند ابن عصفور[5]، دليل الأول: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [6]، والثاني: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [7]، والثالث: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [8]، والرابع: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ [9]، وهو مؤول بـ: " يجادلنا "، وقيل في آية الفاء إنَّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين: (فمنهم مقتصد)، وفي آية المضارع أنَّ الجواب: (جاءته البشرى) على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقبل يجادلنا[10]، (ويقال فيها) إذا دخلت المضارع (في نحو: ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [11]: حرف جزم) مركب من

---

(1): 241.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 369، وابن خروف وآراؤه النحوية: 76.

(3) سورة المائدة آ 116.

(4) ينظر: التسهيل: 241.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 189/2.

(6) سورة الإسراء آ 17.

(7) سورة العنكبوت آ 65.

(8) سورة لقمان آ 32.

(9) سورة هود آ 74.

(10) هذا نص الفيروز آبادي في كتابه: (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) :425/4.

(11) سورة ص آ 8.

"لم" و "ما"، وبسيطة عند بعض (لنفي المضارع وقلبه ماضيًا) كما (متصلاً نفيه [بالحال] [1])، فإذا قلت: " لما تقم " معناه: انتفاء القيام إلى زمان النطق (متوقعًا ثبوته، ألا ترى أنَّ المعنى: أنَّهم لم يذوقوه)، أي: العذاب (إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له متوقع؟)، وصرح الرضي: ﴿ بأنَّ توقع الثبوت في منفي " لما " غالب لا لازمًا فإنَّه قد لا يكون كذلك، نحو: " ندم إبليس ولما ينفعه الندم " ﴾[2].

(ويقال فيها)، أي: في " لما " (حرف استثناء) تدخل على الماضي لفظًا لا معنى، نحو: " أنشدتك اللـه لما فعلت "، أي: ما أسألك إلاَّ فعلك، وعلى الجملة الاسمية، ومنه (نحو: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [3] في قراءة من شدد)، وهم عاصم وابن عامر ،وحمزة[4]، (ألا يرى أنَّ المعنى: ما كل نفس إلاَّ عليها حافظ ؟ ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك[5])، فـ: (إنْ) على هذا نافية كما سيأتي، ولهذا وقع موقعها، وعلى قراءة التخفيف، وهي قراءة ابن كثير[6] وأبي عمرو[7] ونافع ،والكسائي[8]، (ما): صلة،و(إن) مخففة من الثقيلة كما سيأتي، أي: إنْ كلُّ نفسٍ لعليها حافظٌ، فـ: (حافظ): مبتدأ * 84 ـ أ *، و (عليها): الخبر، والجملة: خبر (كل)، واللام عند سيبويه [9] ،والأكثرين لام

---

(1) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 71.

(2) ينظر: 151/2.

(3) سورة الطارق آ 4.

(4) أي: حمزة بن حبيب الزيات وقد لفت ترجمته.

(5) وكان قد قال في الصحاح: 2074/5: ((وقد تكون إن المكسورة المخففة زائدة مع ما، كقولك: ما إن يقوم زيدٌ، وقد تكون مخففة من الشديدة، فهذه لابد من أن تدخل اللام في خبرها عوضاً مما حذف من التشديد، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾، وإن زيدٌ لأخوك، لئلا تلتبس بـ: إن التي بمعنى: ما للنفي)).

(6) عبد اللـه بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي إمام المكيين في القراءة، (ت 120 هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 49 ،وغاية النهاية في طبقات القراء: 443/1 ـ 445.

(7) أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة، اسمه زبان على الأصح وقيل: العريان، (ت154 هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 59 ـ63، و غاية النهاية :288/1 ـ 292.

(8) ينظر:السبعة: 678، ومعاني القراءات: 539، والتيسير:221، ومعجم القراءات القرآنية:113/8.

(9) ينظر: الكتاب:139/2.

ابتداء أفادت مع ما أفادته التوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال، والفرق بين المخففة من الثقيلة إذا أهملت و" إنْ " النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة اللــهم إلاَّ إن يدل دليل على قصد الإثبات فيجوز ترك اللام الفارقة حينئذٍ لعدم الحاجة إليها كقراءة أبي رجاء: (وإن كل ذلك لِما متاع الحياة الدنيا) [1] بكسر اللام، أي: للذي والعائد محذوف، أي: للذي هو متاع الحياة، والحافظ: الملائكة يحفظ عليها أعمالها من خير وشر، أو تحفظها روحًا حتى تسلمها إلى المقادير[2]، وعن ـ ﷺ ـ أنه قال: (إنَّه وكِّل بالمؤمن مائة وستون ملكًا يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب، ولو وكِّل إلى نفسه لاختطفته الشياطين).

(الثالثة: " نعم "): بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، قال الدماميني[3]: ((كأنَّهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية، وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا: " نَعم " بالفتح في واحد الأنعام))، و حكى النضر بن شُمَيل[4]: أنَّ عينها تبدل حاءً فيقال: " نحم "؛ لأنَّ الحاء تلي العين في المخرج، وهي أخف لقربها من الفم، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم بكسر النون إتباعًا لكسرة العين تنزيل لها منزلة الفعل من قولك: " نِعِم " وشبهه بكسرتين، كما نزلت " بلى " منزلة الفعل من الإمالة، والفارسي[5] لم يطَّلع على صورة القراءة وأجازها بالقياس، (فقال فيها: حرف تصديق)

---

(1) وهي في قراءة المصحف ﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ بفتح اللام وتشديد الميم، سورة الزخرف آ 35.

(2) ينظر إعراب هذه السورة كاملة في أطروحتنا للدكتوراه الموسومة: (إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن ـ لمحب الدين محمد بن خليل البُصْرّوي، تحقيق ودراسة): 134ـ139.

(3) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(4) أبو الحسن بن خرشة بن يزيد المازني التميمي أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، توفي بمرو (203هـ). من كتبه " الصفات " كبير، في صفات الإنسان والبيوت والجبال والإبل والغنم والطير والكواكب والزروع، و " كتاب السلاح " و " المعاني " و " غريب الحديث " و " الأنواء "، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 2758/6 ،ووفيات الأعيان: 397/5،، والأعلام: 33/8.

(5) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 397/6.

في الماضي (إذا وقعت بعد الخبر)، أي: تدلُّ على اعتقاد المتكلم به مطابقة ذلك الخبر لما في الواقع؛ لأنَّ التصديق اعتقادك مطابقة تلك النسبة، (نحو: " قام زيدٌ ") في الإثبات، فـ: " نعم " في الموجب تصديق المثبت، (و " ما قام زيدٌ ") في النفي، وهي بهذا تصديق النفي، (وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام)، قال ابن جماعة: ((أعم من أن يكون سؤالاً عن موجب أو منفي))[1]، (نحو: " أقام زيدٌ ") فتقول في جوابه: " نعم "، (وحرف وعد) في المستقبل (إذا وقعت بعد طلب، نحو): " افعل، لا تفعل "، كقولك: (" أحسن إلى فلان ") فيقول مجيبًا: "نعم"، فقد وعد به بذلك وما في * 84 ـ ب * معناها، نحو "هلاً تفعل وهلا لم تفعل"، وبعد الاستفهام في نحو "هل تعطيني"، (ومن مجيئها)، أي: "نعم" (للإعلام) قوله تعالى: (﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُواْ نَعَمْ﴾ [2])، أي: فهل وجدتم ما وعدكم ربكم من العقاب والشر حقًّا، فحذف المفعول وهو (كُم) لدلالة المفعول الأول وهو (نا) عليه في قوله: " إنا وجدناه "؛ لأنَّ " وعد " يستعمل في الخير والشر، وحالها حاله، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانيًا، ويكون " وجدناه " بمعنى: علمنا، والقراءة في " نعم " بفتح العين وكسرها حيث وقع لغتان كما مرَّ، قال الكواشي[3]: ((وأجاب الكفار بـ: "نعم" دون "بلى"؛ لأنَّ "نعم" جواب استفهام دخل على إيجاب وهو (وجدتم)، وبلى جواب استفهام دخل على نفي، نحو: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [4]))، (وهذا المعنى)، أي: معنى الإعلام (لم ينبه سيبويه[5]، فإنَّه قال: " نعم: عدة)، أي: في المستقبل، (وتصديق)، أي: في الماضي"، (ولم يزد على ذلك)، أي: في معنى: "نعم"،

---

(1) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(2) سورة الأعراف آ 44.

(3) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيسر لنا الاطلاع على المخطوطة.

(4) سورة الأعراف آ 72.

(5) ينظر: الكتاب: 232/4.

ونقل عنه في (المغني)[1] أنَّه قال بعد ذلك: ((وأما " بلى " فيوجب بها بعد النفي + قال + وكأنَّه رأى أنَّه إذا قيل: " هل قام زيدٌ " فقيل : " نعم "، فهي تصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه أنَّها للإعلام إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: " صدقت "؛ لأنَّه إنشاء لا إخبار)).

قال ابن جماعة: ((والحق ما ذهب إليه أبو حيان[2] أنَّها في الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت، وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي ـ انتهى))[3]، وهذا مقتضى كلام ابن الحاجب قال: ((مقررة لما سبقها))[4]، أي: من الكلام مثبتًا كان أو منفيًا استفهامًا أو خبرًا، ذكره السيد في (المتوسط)[5] ثم قال: ((نعم تصديق لما قبلها بحسب اللغة دون العرف، ألا يرى أنَّه لو قيل: " أليس لي عندك كذا مالاً " فقلت: " نعم " ألزمك القاضي به تغليبًا للغة على العرف ـ انتهى))[6]، ومقتضى اللغة[7] أنَّه لا يُلْزِمْهُ شيء؛ لأنَّ " نعم " مقررة لما تقدم ومهيأة المتقدم النفي، ولو قال: " بلى " لزمه لغة وعرفًا، قال في (المغني)[8]: ((واعلم أنَّه إذا قيل: " قام زيدٌ " فتصديقه " نعم "، وتكذيبه " لا "، ويمتنع دخول " بلى " لعدم النفي، وإذا قيل: " ما قام زيدٌ " فتصديقه " نعم " وتكذيبه " بلى "، ومنه: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[9] * 85 ـ أ *، ويمتنع دخول " لا "؛ لأنَّها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وإذا قيل: " أقام زيدٌ " فهو مثل " قام زيدٌ "، أعني أنَّك تقول إن

---

(1): 452.
(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 261/3.
(3) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.
(4) الكافية (ضمن مجموع مهمات المتون): 278.
(5) سلفت الإشارة إلى أنَّ ركن الدين الاستراباذي له ثلاثة شروحات على الكافية في النحو الأول البسط، والثاني المتوسط المسمى بالوافية، والثالث الصغير، ولم تصل يدنا إليها بعد.
(6) أي كلام السيد في المتوسط.
(7) هكذا في الأصل ولعل الصواب: مقتضى العرف.
(8): 452 ـ 453.
(9) سورة التغابن آ 7.

ثبت القيام: " نعم "، وإن نفيته " لا "، ويمتنع دخول " بلى "، وإذا قيل: " ألم يقم زيدٌ "، فهو مثل: " لم يقم زيدٌ "، فتقول إن ثبت القيام: " بلى "، ويمتنع دخول " لا "، وإن نفيته قلت: " نعم "، قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۞ قَالُواْ بَلَى ﴾ [1]، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾[2]، ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى﴾[3]، وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما: أنَّه لو قيل [نعم] في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كان كفرًا، والحاصل أنَّ " بلى " لا تأتي إلاَّ بعد نفي، وأنَّ " لا " لا تأتي إلاَّ بعد إيجاب، وأنَّ " نعم " تأتي بعدهما، وإنَّما جاز: ﴿ بَلَى قَدْ جَاءتْكَ آيَاتِي ﴾[4] مع أنَّه لم يتقدم [عليها] أداة نفي؛ لأنَّ [قوله]: ﴿ لَوْ أَنَّ اللـه هَدَانِي ﴾[5] يدلُّ على هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ: بلى قد هديتك بمجيء الآيات، أي: قد أرشدتك بذلك، مثل: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[6] ـ انتهى))، وقد مرَّ في الكلام على " بلى " أنَّ السهيلي [7] / وغيره /[8] نازع في المحكي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما.

(الرابعة: " إيْ " بكسر الهمزة وسكون الياء، وهي) حرف جواب (بمنزلة " نعم ") فتكون لتصديق الخبر و لإعلام المستخبر ولوعد الطالب، فتقع بعد: " قام زيدٌ "، و" هل قام زيدٌ "، و " اضرب زيدًا "، ونحوهن كما تقع " نعم " بعدهنَّ، قال ابن جماعة: ((لكن يرد هنا البحث المتقدم برمته)) [9]، قال في (المغني)[10]: ((وزعم ابن الحاجب[11]

(1) سورة الملك آ 8 ـ 9.
(2) سورة الأعراف آ 172.
(3) سورة البقرة آ 260.
(4) سورة الزمر آ 59.
(5) سورة الزمر آ 57.
(6) سورة فصلت آ 17.
(7) ينظر: أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: 46 ، و 50.
(8) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.
(9) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.
(10): 106.
(11) ينظر الكافية ضمن مجموع مهمات المتون: 279.

أنَّها إنَّما تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾[1]))، (إلاَّ أنَّها) عند الجميع (مختصة بالقسم) فلا تقع إلاَّ قبله، (نحو: ﴿ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[2])، أي: نعم وربي إنَّه لحق، جمع بين الإيجاب والقسم تأكيدًا، فتكون " إيْ " بمعنى: " نعم " في القسم خاصة، قال في (المغني) [3]: ((إذا قيل: " إي والله " ثم أسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها، فعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدهما)) أي فلهذا اغتفر الجمع بينهما[4].

(الخامسة: " حتى "، فأحد أوجهها تكون جارة فتدخل على الاسم الصريح)، أي: من غير تأويل، (بمعنى: " إلى ")، أي: لانتهاء الغاية، (نحو) قوله تعالى: (﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[5])، (حتى): متعلقة بـ: ﴿سَلامٌ﴾، أي: إنَّ الملائكة ـ عليهم السلام ـ تسلم ليلة القدر من غروب الشمس إلى مطلع الفجر، قرأ الكسائي بكسر لام (مطلع)، والباقون *85 ـ ب * بفتحها، وهما لغتان في مصدر " طلع " أو في اسم المكان منه[6]، ونحو قوله تعالى: (﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾[7])، أي: إلى مدة ينقطع كلام الناس في ذلك، (وعلى الاسم المؤول من " أن " مضمرة ومن الفعل المضارع فتكون) حرف جر، وهذه الحالة عند سيبويه [8] والبصريين، والنصب بعد إضمار " أن " تكون مع الفعل في تأويل

---

(1) سورة يونس آ 53.

(2) سورة يونس آ 53.

(3): 106.

(4) أي: تصلح أن تكون حرف إيجاب وحرف قسم.

(5) سورة القدر آ 5.

(6) ينظر: معاني القران ـ للكسائي: 257، والسبعة في القراءات: 693، والتيسير: 224، والحجة في القراءات السبع: 374، وحجة القراءات: 768، ومشكل إعراب القرآن ـ مكي بن أبي طالب: 488/2، ومعجم القراءات القرآنية: 203/8.

(7) سورة يوسف آ 35.

(8) ينظر: الكتاب: 17/3.

مصدر مجرور بـ: "حتى"، و لا يجوز إظهار " أو " بعدها، قال في (المغني) [1]: ((وإنَّما قلنا إنَّ النصب بعد " حتى " بـ: "أن " مضمرة لا بنفسها + حتى + كما يقول الكوفيون؛ لأنَّ " حتى " قد ثبت أنَّها تختص بالأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس[2])).

قال الدماميني: ﴿هذا لا يتوجه اعتراضًا على جميع الكوفيين والكسائي منهم يقول: " إنَّ حتى ليست حرف جر، وإنَّ الجر الذي بعدها نحو: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[3] بتقدير: "إلى"، أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في "حتى" بأنَّ عامل الاسم لا يعمل في فعل كما يرد غيره من الكوفيين، نعم يرد عليه أنَّها مختصة بقبيل الاسم فكيف نصبت الفعل، "ويرد ـ أيضًا ـ عليه أنَّ حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى؟، وأيضًا كيف اطراد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم"، كذا قاله الرضي[4]، فإن قلت: هذه الكلية التي ساقها المصنف وهي أنَّ ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس يُشْكِل بمثل قولك: " أي رجل تضرب أضربْ " بالجزم، فإنَّ "أيًا" فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل، والخفض في الاسم المضاف إليه على الصحيح في أنَّ خافض المضاف إليه المضاف، ويشكل ـ أيضًا ـ بـ: "كي" فإنَّها جارة وناصبة؟، قلتُ: إنَّما جزمت "أي" من جهة تضمنها لـ: "إن"، وجرها ليس من هذه الجهة، و"كي" الجارة للتعليل، والناصبة مصدرية كان فكم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة ومقصود الجماعة أنَّ عامل أحد القبيلين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل فيها في ذلك القبيل، نعم تنتقض القاعدة على الكوفيين أن قالوا بها باللام الزائدة فإنَّها تعمل الجر في الاسم إجماعًا، وتعمل عندهم النصب في مثل: "ما كان زيد ليفعل" وهي للتوكيد في كلا الحالين﴾[5]، فتكون "حتى" الداخلة * 86 ـ أ * على المضارع المنصوب (تارة

---

(1): 168 ـ 169.

(2) في الأصل: ((ولا العكس))، والتصحيح من المغني نفسه: 1169.

(3) سورة القدر آ 5.

(4) شرح الكافية: 2/ 214.

(5) ينظر: شرح مغني اللبيب :255/1ـ256.

بمعنى: " إلى ") فتكون حرف غاية، وعلامتها أن تحسن " إلى " موضعها (نحو) قوله تعالى: (﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[1]، الأصل: حتى أن يرجع)، بناءً على مذهب سيبويه، والبصريين المتقدم، (أي: إلى رجوعه)؛ لأنَّ " حتى " بمعنى: " إلى " و " أن ويرجع " منسبكان إلى المصدر وهو: الرجوع، (أي: زمن رجوعه)؛ لأنَّ الرجوع لا بد له من زمن يكون حصوله فيه.

(وتارة بمعنى: " كي ") فتكون تعليلية وعلامتها أن تحسن " كي " في موضعها، (نحو: " أسلِم حتى تدخل الجنة ")، أي: لكي تدخل الجنة، (وقد تحتملهما)، أي: حتى تحتمل " إلى، و كي "، (كقوله تعالى: ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللــه ﴾[2]، أي: إلى أن تفيء)، فتكون غاية، أو كي تفيء، فتكون تعليلية، (وزعم ابن هشام الخضراوي[3]، وابن مالك[4] أنها قد تكون بمعنى: " إلاَّ ") فتكون للاستثناء المنقطع، (كقوله)، أي الشاعر[5]، من بحر الكامل:

(ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل)**

الفضول: جمع فضل وهو الزيادة، والمراد زيادات المال، وهي ما لا يُحْتَاجُ إليه منه، والسماحة: الجود، (أي): إنَّ إعطائك من زيادات مالك لا يُعَدُّ سماحة (إلاَّ أن تجود)، أي: تعطي في حالة قلة المال؛ لأنَّ ما بعدها وهو "الجود" مع القلة ليس غاية لما قبلها، وهو انتهاء كون العطاء من المفضول سماحة ولا مسببًا عنه، فـ: "حتى" بمعنى: الاستثناء، (وهو على هذا استثناء منقطع)، والواو في قوله "وما لديك": واو الحال، فإن قلت كيف

---

(1) سورة طه آ 91.

(2) سورة الحجرات آ 9.

(3) وهو أبو عبد اللــه محمد بن يحيى الأنصاري الخزرجي المعروف بـ: (البرذعي) (ت 646هـ)، وله من المصنفات: فصل الْمقَال فِي أبنية الْأَفْعَال، والْمسَائِل النخب، والإفصاح بفوائد الْإِيضَاح، والاقتراح فِي تَلْخِيص الْإِيضَاح، وغرر الإصباح فِي شرح أَبْيَات الْإِيضَاح، والنَّقْض على الممتع، منها مفقودة ومنها مخطوطة لم يتيسر لنا الاطلاع عليها، تنظر ترجمته في: البلغة: 216، وبغية الوعاة: 267/1، و الأعلام: 138/7.

(4) ينظر: التسهيل: 230، وشرح التسهيل: 346/3.

(5) المقنع الكندي، ينظر: ديوان الحماسة ـ أبو تمام الطائي: 344/2، وخزانة الأدب: 370/3.

تكون مرادفة لـ: "إلاَّ " الاستثنائية مع أنَّها جارة ؟، قيل: لا بعد في ذلك كـ: "حاشا وخـلا" عنـد الجـر بها، قال المرادي: ((وهذا معنى غريب، وممن ذكره ابن هشام [الخضراوي] وحكـاه في (البـسيط) [1] عن بعضهم. .. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى: "إلى"))[2]، وقال الدماميني: ((والمـصنِّف استنظره، أي: في (المغني) مع أنَّ احتمال الغاية متأتٍ فيثبت حينئذٍ أنَّ أعطائك من الفضول سماحة باعتبار أنَّ الجود مع الإقلال يدلُّ على أنَّ السماحة عزيزة لك، فيكون ما أعطيتـه مـع وجـود الـثروة سماحة أيضًا، ويحتمل التعليل بان يكون المراد * 86 ـ ب * أي: بأنَّ الحكم بأنَّ إعطائك من الفضول ليس سماحة كي أنعتك بذلك على الجود مع الإقلال))[3].

(والثاني) من أوجـه "حتـى" (أن تكـون حـرف عطـف) في القليـل، والكوفيـون ينكرونـه البتـة، ويحملون، نحو: "جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك" على أنَّ "حتـى" فيه ابتدائية، وأنَّ ما بعدها على إضمار عامل، وعلى القول بأنَّها حرف عطف (تفيد مطلق الجمع[4] كالواو)، ولا تفيد ترتيبًا خلافًا لمن زعم أنَّها

للترتيـب كالزمخـشري[5] وابـن الحاجـب[6]، (إلاَّ أنَّ المعطـوف بهـا)، أي: بــ: "حتـى" (مـشروطٌ بأمرين: أحدهما: أن يكون) المعطوف بها (بعضًا من المعطوف عليه)، إما بـالتحقيق، نحـو: "أكلـتُ السمكة حتَّى رأسها "، أو بالتأويل، كقوله[7]:

---

(1) سلفت ترجمته ولم تصل إلينا مؤلفاته ولاسيما كتابه المذكور في المتن.

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: 1250/3، وينظر: الجنى الداني: 507.

(3) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بـين أيـدينا، ولعلـه موجـود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(4) هكذا الأصل ،وفي الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة النيل (تفيد الجمع المطلق) :73.

(5) ينظر: المفصل: 260.

(6) ينظر الكافية ضمن مجموع مهمات المتون: 278.

(7) البيت من الكامل ،وهو من الشواهد النحوية المشهورة وروي بطريقة ثانية وهي ألقى الحقيبـة، وهـي أقـرب الى المعنى العام،ونسبه سيبويه ـ في الكتاب 97/1 ـ لابن مروان النّحويّ، ويُنسب للمـتلمّس في ملحـق ديوانـه 327، =ولمروان بن سعيد النّحويّ في مُعْجَمِ الأُدباء: 146/19، وبُغية الوُعاة: 284/2، والشّاهد فيه: (حتّى نعله =ألقاها) حيث يجوز في (حتَّى) ثلاثة أوجه: الرّفع على أنّ (حتّى) ابتدائيّة، و (نعله) مبتدأ، وجملـة (ألقاهـا) في محلّ رفع خـبر المبتـدأ؛ والنّـصب عـلى أنْ يكـون (نعلـه) مفعـولاً لفعـل محـذوف يفـسّره المـذكور بعـده، والتّقدير: حتّى ألقى نعله، ويجوز أنْ تكون (حتّى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نعله) معطوف على (الـزّاد) عطف مفرد على مفرد ،والجرُّ على أنَّ (حتى) حرف جرّ وغاية، و (نعله) مجرور بها.

أُلْقَى الصَّحِيفةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ * والزَّادَ حتّى نَعْلِهِ، أَلقَاهَا**

بنصب " نعله " فإنَّ ما قبلها وهو " الصحيفة و الزاد " في تأويل ما يثقله، قال في (التسهيل) [1]: ((أو كبعضه)) وسيأتي في كلام المصنِّف، وقوله: " بعضًا " يشمل الجزء كـ: " أكلتُ السمكة حتى رأسها " ،غير الجزء، نحو: " قدم الحجاج حتى المشاة ".

(والثاني: أن يكون) المعطوف بها (غاية له)، أي: للمعطوف عليه (في شيء) آخر، نحو: " فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف " أو معنوي، (نحو: " مات الناس حتى الأنبياء "، فإنَّ " الأنبياء " ـ عليهم +الصلاة+ السلام[2] ـ غاية للناس في شرف المقدار، وعكسه)، أي: شرف المقدار، (" زارني الناس حتى الحجَّامون ")، فـ: " الحجَّامونَ " غاية خسة المقدار، (وقول الشاعر[3])، من الطويل:

(قهرناكم حتى الكُمَاةَ فأنتم   تهابوننا حتى بَنِينَا الأصاغِرَا)

جامع للغايتين، وفي (شرح التسهيل) [4]، و(الارتشاف) [5]، و(المغني)[6]: فإنَّكم لتخشوننا مكان تهابوننا ،(فالكماة) في البيت (غاية في القوة)، و جمع: كمى، وهو الشجاع المتكمى في سماحته؛ لأنَّه يكمى نفسه، أي: يسترها بالدرع (والبنون والأصاغر غاية في الضعف).

وإعرابه :

---

(1): 175.

(2) ما بن +. .. + ليست في إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 73.

(3) البيت من الطويل، مجهول قائله وهو من شواهد: الجنى الداني :549، ومغني اللبيب:127، وهمع الهوامع 2/ 136.

(4) ينظر: 3/ 215.

(5) ينظر: 647/2.

(6) ابن هشام في نسخة المغني التي بين أيدينا: 172 روى البيت ((فإنَّكم تهابوننا)).

قهرناكم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالضمير المرفوع المتحرك، وفاعل ومفعول به.

حتى: حرف عطف لمطلق الجمع والغاية.

الكمأة: معطوف.

فأنتم: الفاء: حرف عطف للترتيب والتعقيب، أنتم: مبتدأ.

تهابوننا: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه * 87 ـ أ * ثبوت النون، وفاعل هو: الواو، ومفعول هو: نا.

حتى: حرف عطف للجمع والغاية.

بنينا: معطوف وضاف إليه.

الأصاغر: صفة لـ: "بنين".

(وتقول) فيما هو كبعض المعطوف عليه: (" أعجبتني الجاريةُ حتى كلامُها "؛ لأنَّ الكلام كجزئها) لما بينهما من التعلق الاشتمالي، (ويمتنع " حتى ولدها ")؛ لأنَّه ذات لا معنى فهو يستقل ذاتًا ومفتقر عرضًا، بخلاف الكلام ونحوه، ولا يلزم من امتناع " أعجبتني الجارية حتى ابنها " امتناع " عجبتُ من القومِ حتى بنيهم "؛ لأنَّ اسم [القوم] يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها، (والضابط) أنَّ (ما صح استثناؤه صح دخول " حتى " عليه)، و [يراد] بالاستثناء: الاستثناء المتصل، (وما لا) يصح استثناؤه (فلا) يصح دخول "حتى" عليه، قال في (المغني)[1]: ((ولهذا لا يجوز ضربتُ الرجلين حتى أفضلهما ـ انتهى))؛ لأنَّه أخرج لما دخل أولاً بطريق النص لا بطريق العموم، كما لا يصح " ضربت زيدًا وعمرًا إلاَّ زيدًا "، قال الدماميني[2]: ((كذا قيل، ويرد عليه الاستثناء من أسماء العدد))، قال في (المغني)[3]: ((وإنَّما جاز :

---

(1): 171.

(2) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(3): 171 ـ 172.

.... * . .... حتى نعلَه ألقاها**

؛ لأنَّ " ألقى الصحيفة والزاد "، في معنى [ألقى] ما يثقله))، وزاد المصنِّف في (التوضيح) شرط أمرين آخرين: أحدهما: كون المعطوف اسمًا، والثاني: كونه ظاهرًا[1]، قال في (المغني) [2]: ((لا مضمرًا كما أنَّ ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي[3] ولم أقف عليه لغيره ـ انتهى))، فعلى هذا لا يجوز " قام الناس حتى أنا "، وفهم من كون المعطوف بـ: "حتى" أنَّها لا تعطف جملة على جملة، وإنَّما تعطف مفردًا على مفردٍ.

قال في (المغني) [4]: ((ولا يتأتى ذلك +في كون المعطوف بعضًا+ إلاَّ في المفردات هذا هو الصحيح)).

قال الدماميني: ((لِمَ لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون إحديهما بعضًا من مضمون أخرى كما تقول: " أكرمتُ زيدًا بما أقدر عليه حتى أقمتُ نفسي خادمًا له " ؟ فإقامة نفسك خادمًا بعض من الاكترام بما تقدر عليه، وكذا قولك: " بخل علي زيدٌ بكل شيء حتى منعني دانقًا "، فمنع الدانق بعض من البخل بكل شيء، وقد نصَّ علماء البيان في باب الفصل والوصل على أنَّ الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى، كقوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[5] * 87 ـ ب * ـ الآية ؟)) [6].

(الثالث) من أوجه " حتى " (أن تكون حرف ابتداء)، أي: حرفًا يبتدأ بعده الجمل، أي: تستأنف، وليس المعنى أنَّه يجب أن يليها المبتدأ والخبر يل المعنى أنَّ له صلاحية أن يقع بعده المبتدأ والخبر ،(فتدخل على ثلاث أشياء): على الجملة الفعلية المبدوءة بـ:

---

(1) في الأصل: (كونه مضمرًا) والصحيح ما أثبتناه، نقلا من كتاب ابن هشام: (أوضح المسالك على ألفية ابن مالك) الذي أشار إليه المؤلف البصروي بعبارته المختصرة (التوضيح): 364/3 ـ 365.

(2): 171.

(3) سلفت ترجمته والإشارة إلى أبرز مؤلفاته التي لم نطلع عليها.

(4): 172.

(5) سورة الشعراء آ 132 ـ 133.

(6) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(الفعل الماضي، نحو) قوله تعالى: (﴿ حَتَّى عَفَواْ ﴾[1])، أي: كثروا عددًا و أموالاً فطغوا ﴿ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ ﴾[2]، المعنى: ليس ما أصابنا بابتلاء وإنَّما هو عادة الدهر، وزعم ابن مالك أنَّ "حتى" هذه جارة و "أن" بعدها مضمرة[3]، ووهمه أبو حيان[4]، وقال في (المغني)[5]: ((ولا أعرف له في ذلك سلفًا، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة)).

قال الدماميني: ((يعني أنَّ " حتى " الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل الاسمية، فجَعْلُهَا جارة يستدعي إضمارًا بما تدع إليه ضرورة، وإن كان إضمار "أن" بعد "حتى" شائعًا لكن حيث تدعو إليه ضرورة بأن يقع المضارع بعدها منصوبًا))[6]، (و)على الجملة الفعلية المبدوءة بـ: (الفعل المضارع المرفوع)، نحو قوله تعالى: (﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾[7] في قراءة من رفع)، وهو نافع على تأويل الفعل بالحال، والمراد بتأويل الفعل بالحال: أن يكون الفعل وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع؛ لأنَّه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقرأ الباقون بالنصب بإضمار "أن" وجَعْلُ الفعل مستقبلاً بالتأويل[8]، والمراد به: أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم عليه فينتصب؛ لأنَّه بالنسبة إلى تلك الحال، أي: إلى أن يقولَ ،[و] "حتى" لا تنصب إلاَّ فعلاً مستقبلاً ولا تنصب إذا كان حالاً، (و) على (الجملة الاسمية كقوله)، أي: جرير[9]، من الطويل:

---

(1) سورة الأعراف آ 95.

(2) سورة الأعراف آ 95.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 35/3، و 3 /346.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 468/2.

(5): 174.

(6) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(7) سورة البقرة آ 214.

(8) ينظر: السبعة: 181، والتيسير: 80، والحجة في القراءات السبع: 95ـ96، وحجة القراءات: 131، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ـ مكي بن أبي طالب: 289/1ـ 291.

(9) في رواية الديوان: 486 (تمورُ) بدل (تمجُّ)، ينظر: شرح ديوانه :457.

فما زالتِ القتلى تمجُّ دماءها بدجلة *** (حتى ماء دجلة أشكل)

تمجُّ: ترمي

ودَجلة، بفتح الدال المهملة وكسرها: نهر [في] بغداد

والأشكل: الذي فيه بياض وحمرة مختلطان

و "ماء دجلة أشكل": جملة اسمية لا محل لها من لإعراب؛ لأنَّها مستأنفة، وقد مرَّ الكلام على هذا البيت، (وقيل)، أي قال ابن مالك كما نقله عنه في (المغني) [1]: (هي)، أي: "حتى" (مع الماضي جارة و " أن " بعدها مضمرة) [2].

قال أبو حيان: ((إنَّما هي هنا ابتدائية و " أن " غير مضمرة وقد مر ذلك مستوفى)) [3]، (وقد مضى * 88 ـ أ * خلاف الزجاج، وابن درستويه فيهنَّ)، أي: في الجمل الثلاث: الاسمية، والفعلية المبدوءة بالفعل الماضي، والفعلية المبدوءة بالمضارع في المسألة الثالثة في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهو ما ذكره أنَّ الجملة بعد "حتى" الابتدائية عندهما في موضع جر بـ: "حتى"، وإنَّه خالفهما الجمهور.

(السادسة: " كَلاَّ ")، وهي مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه، و لا النافية، قال: ((وإنَّما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين)) [4]، وعند غيره هي بسيطة، (فيقال فيها: حرف ردع وزجر في نحو) قوله تعالى: (﴿ فَيَقُولُ ﴾ [5]): وهو خبر مبتدأ محذوف يدل عليه: ﴿ فَأَمَّا الإِنسَانُ ﴾.

(﴿ رَبِّي أَهَانَنِ ﴾) أي: أذلَّني بالفقر.

---

(1) ينظر: 174، و 506.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 35، و 346/3.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 468/2.

(4) لم نهتد إلى هذا القول المنسوب لثعلب بنصه، بل كل ما وجدناه في كتابه المجالس :58 ما نصه: ((وكلاَّ في في القرآن كلِّه ،أي ليس الأمر كما يقولون، الأمر كما أقوله أنا)).

(5) سورة الطارق آ 15 ـ 16، والنص بتمامه: ﴿ فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ۞ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴾.

(﴿ كَلاَّ ﴾ أي: انتهِ) أيُّها الإنسان (عن هذه المقالة)، وهي أنَّ الغنى إكرام والفقر إهانة، وهذا تحقيق معنى الزجر والردع، وليس عند الخليل[1]، وسيبويه[2]، والمبرد[3]، والزجاج[4] والبصريين معنى غير ذلك، قال ابن جماعة: ((وهو الحق عندي حتى أنَّهم يجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها))[5]، ورأى الكسائي[6] وأبو حاتم [السجستاني][7] ومن وافقهما كالمصنِّف أنَّ معنى الردع والزجر ليس مستمرًا فيها فزادوا معنى ثانيًا فصحَّ عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: للنضر بن شميل[8]، والفراء[9] ومن وافقهما قالوا: "تكون بمعنى: إيْ، و نعم"، والثاني: الكسائي، ومتابعيه قالوا: "تكون بمعنى: حقًا"، والثالث: لأبي حاتم [السجستاني]، ومتابعيه قالوا: "تكون بمعنى: ألا الاستفتاحية".

---

(1) ذكر الخليل معنيين لـ: (كلا) في كتابه العين: 407/5، إذ قال: ((كلاّ على وجهين: تكون حقاً، وتكون نفياً، وقوله عز وجل: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾، أي: حقاً، وقوله سبحانه: ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ كَلَّا﴾، هو نفي)).

(2) ينظر: الكتاب: 235/4.

(3) لم نتهتد الى رايه في المتوافر بين ايدينا من مصادره.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 345/3.

(5) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(6) لم نتهتد الى رايه في المتوافر بين ايدينا من مصادره.

(7) وهو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (ت 248هـ): من كبار العلماء باللغة والشعر، له نيف وثلاثون كتابا، منها كتاب: (ما تلحن فيه العامة) ،و(الشجر والنبات) ،و(الطير) ،و(الأضداد)، و(المختصر) في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 168، وبغية الوعاة: 606/1، والأعلام: 143/3.

(8) وهو أبو الحسن النضر بن شميل بن يزيد المازني التميمي (ت 203هـ)، وله من المؤلفات: الصفات: في صفات الإنسان والبيوت والجبال والإبل والغنم والطير والكواكب والزروع، وكتاب السلاح، والمعاني، وغريب الحديث، والأنواء، وكلها مفقودة في حدود علمنا، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء:81، وبغية الوعاة: 316/2، والأعلام: 33/8.

(9) ليس الأمر كما نقل عن الفراء، بل ما ذهب إليه أنها بمعنى: النفي والردع والزجر متحصل من تكرارها، وهذا هو المفهم من قوله في بيان معنى قوله تعالى :﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ (1) حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ (2) كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (3) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (4) كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ (5) لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ (6) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ (7) ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ (8)﴾، في كتابه معاني القرآن: 177/3، فقال: ((نزلت في حين من قريش تفاخروا: أيهم أكثر عددًا؟ وهما: بنو عَبْد مناف وبنو سهم فكثرت بنو عَبْد مناف بني سهم، فَقَالَت بنو سهم: إن البغي =أهلكنا فِي الجاهلية، فعادّونا بالأحياء وَالأموات فكثَّرتهم بنو سهم، فأنزل الله عز وجل: ﴿أَلْهاكُمُ التَّكاثُرُ﴾ حتَّى ذكرتم الأموات، ثُمَّ قَالَ لهم: ﴿كَلَّا﴾ ليس الأمر عَلَى ما أنتم عَلَيْهِ، وقَالَ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ (3) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، والكلمة قَدْ تكررها العرب عَلَى التغليظ والتخويف، فهذا من ذاك)).

قال في (المغني)[1]: ((وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما؛ لأنَّه أكثر اطرادًا))، وظاهر كلامه هنا أنَّه يختار أنها تكون بمعنى: " إيْ " في موضع، وبمعنى" ألا " الاستفتاحية / في موضع /[2]، وأنَّه لا يتعين فيها معنى من المعاني المذكورة، فإنَّه قال: (و) يقال فيها (حرف [جواب و] [3]تصديق) بمعنى: إيْ ونعم، (في نحو) قوله تعالى: ﴿ وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ ﴾[4] (﴿كَلاَّ وَالْقَمَرِ ﴾[5]، والمعنى: إي والقمر)، فتكون حرف تصديق.

قال في (المغني)[6]: ((ويمتنع كونها للزجر، [نحو: ﴿ وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ ۞ كَلاَّ وَالْقَمَرِ﴾[7]] إذ ليس قبلها ما يصح رده)).

قال الدماميني[8]: ((إن لم يكن قبلها ما يصح ردُّه فبعدها ما يمكن الردع عن إنكاره، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [9]، وقد * 88 ـ ب * جوز الزمخشري[10] ذلك فقال: " ويجوز أن يكون " كلاَّ " ردعًا لمن ينكر أن تكون: ﴿ لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ نَذِيراً "))، واعلم أنَّ الردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها ، ثم قال في (المغني)[11]: ((وقول الطبري[12] وجماعة إنَّه لمَّا نزل في عدد خزنة جهنم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ

(**1**): 250.

(**2**) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(**3**) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 74.

(**4**) سورة المدثر آ 31.

(**5**) سورة المدثر آ 32.

(**6**): 251.

(**7**) سورة المدثر آ 35.

(**8**) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 19 نص هذا الكلام.

(**9**) سورة المدثر آ 35 ـ 36.

(**10**) ينظر: الكشاف: 1158.

(**11**): 251.

(**12**) وهو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب (ت 310 هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار :150، وغاية النهاية في طبقات القراء: 106/2، وطبقات المفسرين ـ السيوطي :82 ـ84، والأعلام: 96/6، ورأيه في تفسيره جامع البيان :29/24.

عَـشَرَ﴾[1] قـال بعـضهم: أكفـوني اثنـين وأنـا أكفـيكم سـبعة عـشر، فنزلـت " كـلاً " زجـرًا لـه، قـول متعسف[2]؛ لأنَّ الآية لم تتضمن ذلك)).

قال الدماميني: ((عدم تضمن الآية لذكر الواقعة التي نزلن بـسببها صريحًـا لا يقتـضي أنَّهـا لم تنزل في ذلك ، فإن ثبت ما قال هؤلاء الجماعة من أنَّ سبب النزول ما ذكره ظهر القول بأنَّها للزجـر ولا تعسف ـ انتهى))[3].

قـال الزمخـشري: ((" كـلاً " إنكـار [بعـد أن جعلهـا ذكـرى] أن تكـون لهـم ذكـرى؛ لأنَّهـم لا يتذكرون)) [4]، بعد قوله: ﴿ وَمَا هِيَ ﴾، أي: سقر ﴿ إِلاَّ ذِكْرَى ﴾، ثم ذكر ما نقله عنه الـدماميني[5]، وقال الكواشي: (("كلاً " بمعنى: "ألا"، أو ردعًا)) [6] .

(و) تكون "كلا" (بمعنى: حقًّا، أو " ألا " الاستفتاحية على خلاف في ذلك في نحو قوله تعـالى: ﴿ كَلاَّ لاَ تُطِعْهُ ﴾[7])، وفي (الكشاف) [8]: ((كلاً ردع لأبي جهل))، وفي ([تفسير] الكواشي) [9] : ((تنبيه أو ردع)).

(والصواب الثاني) وهـو كونهـا بمعنـى: "ألا" الاسـتفتاحية، لا بمعنـى "حقًّـا" (لكـسر الهمـزة)، أي: همـزة " إن " (في نحـو) قولـه تعـالى: (﴿ كَـلاَّ إِنَّ الإِنـسَانَ لَيَطْغَـى﴾[10])،

---

(1) سورة المدثر آ 30.

(2) في الأصل: ((زجرًا لقوله، قول ضعيف))، والتصحيح من المغني نفسه: 251.

(3) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بـين أيـدينا، ولعلـه موجـود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(4) الكشاف: 1158.

(5) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بـين أيـدينا، ولعلـه موجـود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(6) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيـسر لنـا الاطـلاع على المخطوطة.

(7) سورة العلق آ 19.

(8): 1213.

(9) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيـسر لنـا الاطـلاع على المخطوطة.

(10) سورة العلق آ 6.

أي: لَيتجاوز حدَّه كثيرًا، ولو كانت بمعنى "حقًّا" لما كسرت / الهمزة /[1] بعد " حقًّا " ولا بعد ما كان بمعناها.

قال الدماميني: ((إنما يمتنع كسرها بعد " حقًّا " إذا كانت " حقًّا " واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلاً بفعل ناصب لها، أو مبتدأ مخبرًا عنه بها، على أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض، أي: في " حقٍّ " وأما إذا جعلنا " حقًّا " متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر " إن " حينئذٍ بل هو الواجب على هذا التقدير؛ لأنَّها واقعة في محل الجمل كما إذا قلت: " زيدٌ أكرمتُه حقًّا إنَّه فاضل " + لتجعل " حقًّا " متعلقة بما قبلها + أي: أحق إكرامه حقًّا، ولا تجعل صدرًا لما بعدها فيظهر وجه الكسر، إذا تقرر ذلك فلِمَ لا يكون " كلاَّ " التي جعلت بمعنى " حقًّا " راجعة إلى ما قبلها من الكلام، ويكون ما بعدها جملة مستأنفة فتكسر " إن " ؟، ولا يتم الرد على الكسائي بما ذكره المصنف، وما يدل لما قلنا من * 89 ـ أ * أنَّك إذا جعلت " حقًّا " من تمام الكلام السابق كسرت " أن " الواقعة بعدها نحو قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللـه حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾[2] +بكسر همزة " إن " +على الاستئناف، ومعناه: التعليل لوجوب المرجع إليه، وقرئ بفتح " أن " على أنَّ المراد: "لأنَّه"، أو على أنَّه منصوب بالفعل، +أي: المقدر+ الذي نصب (وَعْدَ اللـه)، أي: وَعَدَ اللـه وَعْدًا بدأ الخلق ثم إعادته، والمعنى: إعادة الخلق بعد بدئه، ويجوز أن يكون مرفوعًا بما نصب (حقًّا)، أي: حق حقًّا بَدْأ الخلق ـ انتهى))[3]، أي: فيكون فاعلاً والتقدير: حق أنَّه يبدأ، أي: حق إبداء الخلق؛ لانسباك "أن" وما بعدها بالمصدر، وفي (الكشاف)[4]: (("كلاَّ ": ردع لمن كفر بنعمة اللـه عليه بطغيانه))،

(**1**) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(**2**) سورة يونس آ 4.

(**3**) أي كلام الدماميني الذي نقله الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 19.

(**4**): 1213.

وفي (تفسير الكواشي)[1] : ((" كلاً ": تنبيه، أو ردع ـ انتهى))، و "كلاً " بمعنى: حقًّا حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كـ: " أل "، واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته لفظًا لـ: "كلاً " التي للردع والمناسبة معناها: لأنك تردع المخاطب عما يقول تحقيقًا لضده[2].

قال في (المغني)[3]: ((وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف[عليها] والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع ؛لأنَّه الغالب فيها،وذلك نحو: ﴿أَاطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾[4]، ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللـه آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً ۝ كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾[5]، وقد يتعين، أي: الموضع للردع أو للاستفتاح، نحو: ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾[6] ؛لأنَّها لو كانت بمعنى: " حقًّا " لما كسرت همزة "إن")).

قال الدماميني[7]: ((قد عرفت أنَّه لا يلزم فتح همزة "أن" بعد كلمة "حقًّا" ولا كسرها دائمًا بل ذلك موكول إلى قصد المتكلم فإن قصد أنَّ "حقًّا" متعلقة بما قبلها مريدًا أنَّ ما بعدها مستأنف فالكسر وإلاَّ فالفتح، والكسر هنا على إرادة الاستئناف مع جعل "حقًّا" متعلقة بما قبلها ممكن))، ثم قال في (المغني)[8]: ((ولو كانت بمعنى: "نعم" لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنَّها بعد الطلب، كما تقول: " أكرم فلانًا " فيقول: " نعم "، ونحوه: ﴿قَالَ

---

(1) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيسر لنا الاطلاع على المخطوطة.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية :401/2.

(3): 250 ـ 251.

(4) سورة مريم آ 79.

(5) سورة مريم آ 81 ـ 82.

(6) سورة المؤمنون آ 100.

(7) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(8): 251.

أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۞ قَالَ كَلاَّ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[1]؛ وذلك لكسر " إن "؛ ولأنَّ " نعم " بعد الخبر للتصديق)).

قال الدماميني * 89 ـ ب *: ((قد تقد أنَّ كسر " إن " ليس مانعًا من جعل " كلاَّ " بمعنى: " حقًّا "؛ لإمكان جعلها متعلقة بما قبلها، أي: حق جزعكم حقًّا، ثم استأنف بقوله: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾، وهو على تقدير سؤال عن العلة، وذلك أنَّهم لما قالوا: ﴿ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾ فهم جزعهم فقال: ﴿ كَلاَّ ﴾، أي: ثبت جزعكم من فرعون وجنوده وحقَّ ذلك حقًّا فقدر أنَّهم لما قلوا لِمَ لا تجزع وقد قاربوا إدراكنا وأخذنا ؟ فقال: ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾، أي: ما فيه النجاة ولا جزع مع تحقق هدايته)) [2].

(السابعة: " لا " فتكون نافية وناهية وزائدة، فالنافية تعمل في النكرات عمل " إنَّ " كثيرًا) وهو كونها تنصب الاسم وترفع الخبر، وذلك إذا أُريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذٍ " تبرئة "؛ لأنَّها تنفي الجنس فكأنَّها تدل على البراءة، وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في " زيدٌ عدلٌ "، وإنَّما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا، نحو " لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ "، أو رافعًا، نحو: " لا حسنًا وجههُ مذمومٌ "، أو ناصبًا، نحو: " لا طالعًا جبلاً حاضر "، فإن لم يكن اسمها عاملاً فإنَّه يبنى، قيل: لتضمنه معنى من الاستغراقية؛ لأنَّه يؤكد بها النفي في المسند إليه، مثل: " ما جاءني من أحدٍ "، فإذا لم تكن ظاهرة تكون مقدرة، وقيل: لتركبه مع " لا " تركيب خمسة عشر، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربًا فيبنى على الفتح في نحو: " لا رجل ولا رجال "، ومنه: ﴿ لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ ﴾[3]، قالوا لا ضير، [و]﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[4]، وعلى

---

(1) سورة الشعراء آ 61 ـ 62.

(2) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(3) سورة يوسف آ 92.

(4) سورة الأحزاب آ 13، والأية بتمامها: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾.

الياء في نحـو: "لا رجلـين ولا قـائمين"، وعـن المـبرد[1]: أنَّ هـذا معـرب لبعـده بالتثنيـة والجمـع عـن مشابهته الحرف، ولو صح للزم الإعراب في نحو: " زيدان ويا زيدون وقائل به، وعلى الكسرة في نحو: " لا مسلماتِ "، قال في (المغني)[2]: ((وكان القياس وجوبها ولكنه جـاء بـالفتح وهـو الأرجـح؛ لأنَّهـا الحركة التي يستحقها المركـب، وفيـه ردٌّ عـلى الـسيرافي[3] والزجـاجي[4] إذ زعـما أنَّ اسـم " لا " غـير العامل معرب، وترك تنوينه للتخفيف)).

ومثَّل المصنِّف لـ: " لا " النافية للجنس بقوله، (نحو: ﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الـلـه ﴾[5]).

وإعرابه:

(لا): نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر.

(إله): اسم (لا) وهو مبنـي عـلى الفـتح لتـضمنه معنـى مـن الاسـتئنافية، أو لتركبـه مـع " لا " كخمسة عشر، ومحله نصب بـ: (لا)، وبني على الحركة فرقًا بين مـا كـان بنـاؤه لازمًـا وبـين مـا كـان بناؤه * 90 ـ أ * عارضًا، وبني على الفتحة للخفة، وخبرها محذوف تقديره: موجود أو ثابت.

(إلاَّ): حرف استثناء.

ولفظ (الـلـه): مستثنى وهو مرفوع على البدلية مـن محـل (إلـه)، وهـو الرفـع عـلى الابتـداء، وقيل: على البدلية من خبر (لا)، وليس بشيء؛ لأنَّه لو أبدل منه لزم تقدير (لا) عاملة بعـد (إلاَّ)؛ لأنَّ البدل بتكرير العامل هو غير جائز، ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدليـة مـن محـل (إلـه) لما ذكرناه.

---

(1) ينظر: المقتضب: 366/4.

(2): 314.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 25/1.

(4) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي (ت 337هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الألبـاء: 265، والبلغـة: 131، وبغية الوعاة: 77/2، والأعلام: 299/3، وينظر رأيه في كتابه الجمل: 237.

(5) سورة محمد آ 19.

(و) تعمل "لا" النافية (عمل ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر (قليلاً كقوله)، أي: الشاعر، من الطويل[1] :

(تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا * ولا وزرٌ مما قضى اللـه واقيًا)**

تعزَّ: من العزاء، وهو التصبر والتسلي، أي: تصبر.

وقوله: "فلا شيء" إلى آخره: جواب الأمر.

و "لا" في الموضعين بمعنى: "ليس"، والشاهد فيهما حيث أعملها فيهما عملها.

على الأرض: ظرف مستقر صفة لـ: " شيء "، وقد يجعل لغوًا متعلقًا بـ: (باقياً)، والأول أولى.

و الوزر: الملجأ.

و الواقي: الحافظ، وبه يتعلق " مما قضى اللـه "، المعنى: تصبر وتسلَّ على ما أصابك من المصيبة فإنَّه لا يبقى شيء على وجه الأرض، ولا ملجأ يبقي الشخص ويحفظه مما قضى اللـه رب العالمين.

(و) "لا" (الناهية تجزم المضارع، نحو) قوله تعالى: (﴿ وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[2]).

فـ: (لا) في (لا تمنن): ناهية جازمة، وقد مرَّ الكلام على هذه الآية في المسألة الرابعة من الباب الأول، ونحو قوله تعالى: (﴿ فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ ﴾[3]).

(و) " لا " (الزائدة) الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، وهي التي (دخولها) في الكلام (كخروجها)، وتزاد بعد " الواو " الواقعة بعد النفي تأكيدًا له، نحو: " ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو "، وقال ابن السرَّاج: ﴿ وإنَّما دخلت " لا " لتفيد أنَّ المجيء انتهى عن كل

---

(1) مجهول قائله، وهو من شواهد: الجنى الدّاني: 292، ومغني اللبيب :315، وأوضح المسالك 204/1، وابن عقيل: 313/1، وهمع الهوامع: 1/ 125.

(2) سورة المدثر آ 6.

(3) سورة الإسراء آ 33.

واحد منهما، فإنَّك إذا قلت: "ما جاءني زيدٌ وعمرٌو" جاز أن يكون قد جاءك أحدهما، وهـذا يقتـضي أن لا تكون زائدة بل للنفي استقلالاً إلاَّ أنَّه كان محتملاً، والنفـي عـن كلـيهما محـتملاً كـان تأكيـدًا للنفي ﴾[1].

[و] تزاد ـ أيضًا ـ بعد " أن " المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿ لِـئَلاَّ يَعْلَـمَ أَهْـلُ الْكِتَـابِ﴾[2]، أي: ليعلموا.

(اللام): لام العلة، وهي حرف جر.

(أن) حرف مصدري ينصب المضارع.

(يعلم): فعل مضارع منصوب بـ: (أن) مؤكدة، وجودها * 90ـ ب * كعـدمها، أفـادت في الكـلام توكيدًا.

(أهلُ): فاعل (يعلم).

(الكتابِ): مضاف إليه.

و(نحو) قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِ ﴾[3]، (﴿ مَـا مَنَعَـكَ أَلاَّ تَـسْجُدَ ﴾[4]، أي: أن تسجد، كما جاء في موضع آخر) من القرآن العزيز.

و(أن): في محل نصب بـ: (منع)، قال الدماميني: ((لا تجوز الزيـادة فيهـا ؛لاحـتمال أن يـضمَّن (منعك) في الآيتين معنى: " حملك " / فتكون (لا) نافية، وحرف الجر محذوف، والتقدير: ما حملـك على عدم إتباعي، وما حملك /[5] على عدم السجود))[6].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 259.
(2) سورة الحديد آ 29.
(3) سورة طه آ 92.
(4) سورة الأعراف آ 12.
(5) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.
(6) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيـدينا، ولعلـه موجـود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

وقلت: زيادة " لا " قبل أقسم كقوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَـةِ ﴾[1]؛ لأنَّ ذكـر الـشيء أول الكلام يدل على اهتمامه به، وكونه زائدًا يفيد عدم الاهتمام به لمن القرآن متصل بعضه ببعض فهـو في حكم كلام واحد فلا يكون وقوعها في أول الكلام، وقيل: "لا" نافية غير زائدة، واختلـف في منفيهـا على قولين:

أحدهما: أنَّه شيء تقدم وهو [ما] حكي عنهم كثيرًا من إنكارهم البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنَّما صحَّ ذلك؛ لأنَّ القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في أخرى، نحو: ﴿ وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[2]، وجوابـه: ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[3].

والثاني: أنَّ منفيها (أقسم)، وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاءً، واختارها الزمخشري قـال: ﴿ والمعنى في ذلك: أنَّه لا يقسم بالشيء [إلاَّ] إعظامًا له بدليل: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِـعِ النُّجُـومِ ۞وَإِنَّـهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[4] فكأنَّه قيل: إنَّ إعظامه بالإقسام بـه فـلا أعظـم، أي: يـستحق إعظامًـا فوق ذلك ـ انتهى ﴾[5]، وقيل المعنى، إني لا أقـسم بهـذا القـسم لعظـيم؛ لأنَّ الأمـر أظهـر مـن أن يحتاج فيه إلى القسم، وهذا أبلغ في شأن المقسم عليه، وإعظام القسم.

ومن أوجه "لا" أن تكون عاطفة، قال في (المغني) [6]: (([ولها] ثلاثة شروط: أحدها: أن يتقـدمها إثبات كـ: "جاء زيدٌ لا عمرٌو"، أو أمر كـ: "اضرب زيدًا لا عمرًا"، قال سيبويه[7]، أو نداء، نحو: "يا ابن أخي لا ابن عمي"، وزعم ابن سعدان[8] أنَّ هذه ليس من كلامهم.

---

(1) سورة القيامة آ 1.
(2) سورة الحجر آ 6.
(3) سورة القلم آ 2.
(4) سورة الواقعة آ 75 ـ 76.
(5) ينظر: الكشاف: 1160.
(6) 318.
(7) ينظر: الكتاب: 76/3.
(8) هو أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الضرير(ت231هـ) ،و له كتـب في النحـو والقـراءات، منهـا (الجـامع) و(المجرّد) وغيرهما، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 127، وبغية الوعاة: 111/1، والأعلام: 137/6.

الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: "جاءني زيدٌ لا بل عمرٌو" فالعاطف "بل"، و"لا" رد لما قبلها، وليست عاطفة)).

قال الدماميني: ((وهذا معارض بقوله في فصل " بل " * 91 ـ أ *: أنَّ " لا " تزاد قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، فإنَّ قوله هنا و " لا " ردٌّ لما قبلها صريح في أنَّها لنفي ما قبلها ليست بزائدة، وهو خلاف ما تقدم))[1]، ثم قال في (المغني) [2]: (([وإذا قلت] " ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو" والعاطف الواو، و "لا" توكيد [للنفي]، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ: " لا " وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا [أيضًا] في:﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[3]، والثالث: انَّ يتغاير[4] متعاطفاها فلا يجوز" جاءني رجلٌ لا زيدٌ"؛ لأنَّه يصدق على زيد اسم الرجل، بخلاف " جاءني رجلٌ لا امرأةٌ)).

قال الدماميني: ((هذا الشرط ذكره أبو حيان [5] فقال: " يشترط أن يكون ما قبل "لا" العاطفة غير صادق على ما بعدها "، وسبقه إلى ذلك السهيلي في (نتائج الفكر) [6] فقال:" "لا" شرطها أن الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها "، وذكره ـ أيضًا ـ الأُبَّذي في (شرح الجزولية) [7] فقال: " لا يعطف بـ: " لا " إلاَّ بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل، فيكون الأول لا يتناول الثاني، نحو: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ،

---

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2): 318.

(3) سورة الفاتحة آ 7.

(4) في الأصل: ((والثالث: أن يتعاند متعاطفاها))، وكلاهما صحيح، لكنا آثرنا أن يكون النص الذي نقله البصروي عن ابن هشام كما هو في نسخة المغني التي اعتمدها المؤلف نفسه)).

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 645/2.

(6) ينظر: 258.

(7)هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيٌّ، (ت860هـ) نحوي من أهل الأندلس، له: شرح إيساغوجي، و بيان كشف الألفاظ التي لابد للفقيه من معرفتها، و الحدود النحوية ـ مطبوع بتحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، سنة 2001م، أما شرح الجزولية فالمحقق منها من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف في أطروحة مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة أم القرى.

وعالمٌ لا جاهلٌ، فلو قلت: مررتُ برجل لا عاقلٍ، أو برجل لا زيدٍ، لم يجز إذ ليس في الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلاَّ لتأكيد النفي، وإذا أردت ذلك المعنى جئت بـ: " غير "، تقول: مررت برجلين غير عاقل وغير زيدٍ، ونحو: مررتُ بزيدٍ غير عمرٍو[1]؛ لأنَّ الأول لا يتناول الثاني ـ انتهى " قلتُ: كلام السهيلي والأُبَّذِي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في أصول الفقه أنَّه غير معتبر على الصحيح مع أنَّ بعض المتأخرين استشكل منع مثل: قام رجلٌ وزيدٌ، ففي غاية البعد؛ لأنَّك إن أردت بالرجل الأول زيدًا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدًا فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل: "قام رجل لا زيد" في صحة التركيب، وإن كان معناهما متعاكسين، وللبحث فيه محال ـ انتهى كلام الدماميني))[2].

(النوع الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربعة:

أحدها: " لولا "، فيقال فيها تارة حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود *91 ـ ب * شرطه)، وهذا شرح وتفصيل لقول من قال: حرف امتناع لوجود، وبها عبَّر في (الارتشاف)[3]، وفي (التسهيل)[4]: ((على امتناع لوجوب)).

قال ابن جماعة: ((ولك أن تقول: الشرط يستدل بعدمه على عدم المشروط، فكيف يستدل بوجوده على عدمه، وأيضًا فالتحقيق أنَّ الدال على ذلك هو مجموع " لولا " ومدخولها لا " لولا " فقط)) [5].

---

(1) في الأصل: (مررتُ بزيدٍ لا عمرٍو)، ولعل الصواب ما ذكرناه ليستقيم له التمثيل.

(2) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(3) ينظر: 576/2.

(4): 244.

(5) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(وتختص) " لولا " في هذا القسم (بالجملة الإسمية المحذوفة الخبر غالبًا) لسد الجواب مسده، (نحو: " لولا زيدٌ لأكرمتك ")، أي: لولا زيد موجود لأكرمتك، فزيدٌ: مبتدأ، وخبره محذوف، وهو " موجود " لسد الجواب مسده، وهو " لأكرمتك ".

قال في (المغني)[1]: ((إنَّ " لولا " هذه تدخل على [جملتين] اسمية ففعلية ؛ لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: " لولا زيدٌ لأكرمتك "، أي: لولا زيدٌ موجود، فأما قوله ـ عليه الصلاة والسلام: (لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)[2]، فالتقدير: لولا مخافة أنَّ أشقَّ على أمتي لأمرتهم [أي] أمر إيجاب وإلاَّ لانعكس معناها إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر)).

قال الدماميني: ((ومن المشكلات " لولا " أيضًا [كما في نحو] قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللـه عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مُّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[3]، وذلك؛ لأنَّ القاعدة أن يكون جوابها ممتنعًا وقضيتة ذلك أنَّه ينتفي (الهم) لوجود (الفضل)، وقد همُّوا، وجوابه: أنَّ المعنى ولولا فضل اللـه عليه ورحمته لأضلوك إذ همُّوا وأنت غير مطلع على حقيقة الحال))[4].

قال في (المغني) [5]: ((وليس المرفوع بعد "لولا" فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ: "لولا" لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافًا لزاعمي ذلك [بل] رفعه بالابتداء)).

قال الدماميني: ((والقول الأول وهو المرفوع بعد " لولا " فاعل لفعل محذوف، وهو قول الكسائي[6] كما في مثل: "لو ذات سوار لطمتني"، قال الرضي[7]: "وهو قريب من وجه، ذلك أنَّ الظاهر منها أنَّها " لو " التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني ،[كما يجئ في

(1): 359.
(2) ينظر: صحيح البخاري: 35/9.
(3) سورة النساء آ 113.
(4) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.
(5): 359.
(6) ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف :60/1 ـ65.
(7) شرح الكافية: 104/1.

حروف الشرط] دخلت على "لا" وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على "لا" على ذلك +النفي+ الاقتضاء ومعناها مع "لا" أيضًا باق على ما كان كما كان تبقى مع غير "لا" من حروف النفي، فمعنى "لولا علي لهلك عمر": لو لم يوجد علي لهلك عمر، وينتفي * 92 ـ أ * الأول، أي: انتفاء وجود علي لانتفاء هلك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثم كانت "لولا" مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كإفادة " لو " في قولك: "لو لم تأتني شتمتك[1]"، لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على أن قالوا "لولا" كلمة بنفسها وليست "لو" الداخلة على "لا"، [و] أنَّ الفعل بعد "لو" إذا أضمر وجوبًا فلا بد من الإتيان بمفسِّرٍ، وهو منتفٍ هنا، و أيضًا لفظ "لا" لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلاَّ مكررًا في الأغلب، ولا تكرير بعد "لولا""[2]، والقول الثاني: وهو أنَّ "لولا" رافعة للاسم الواقع بعد[ها] لنيابتها عن الفعل المحذوف لم أره إلى الآن، والذي رأيته في (الجنى الداني) [3]: " وقال بعضهم: هو مرفوع بـ: " لولا " لنيابتها مناب "لو لم يوجد" حكاه الفراء[4] عن بعضهم، وردَّه بأنَّك تقول: لولا زيدٌ لأتيتك، ولا يعطف بـ: "لا" بعد النفي، وهذا ليس موافقًا للقول الثاني الذي حكاه المصنِّف، وأمَّا القول الثالث: وهو كون الاسم مرفوعًا بـ: "لولا" فهو مذهب الفراء[5]، ونقلوا عنه أنَّه علل ذلك باختصاصها بالاسماء، ورُدَّ بأنَّ ذلك ليس مقتضيًا لخصوص الرفع، و أيضًا فإنَّ الحرف المختص بالاسماء إما أن يعمل الجر فقط كحروف [الجر]، وإمَّا أن يعمل النصب والرفع [كـ :] كان وأخواتها، و"ما" الحجازية، أما عمله الرفع فقط فلا نظير له ـ انتهى)) [6].

(1) في الأصل: ((لأهنتك))، والتصحيح من شرح الكافية نفسه: 104/1.

(2) إلى هنا نص الرضي على الكافية: 104/1.

(3): 544.

(4) لم نقف على رأيه هذا في كتابه: معاني القرآن، ولعله موجود في كتبه الأخرى التي لم تصل إلينا، وينظر: الجنى الداني: 544.

(5) ينظر: معاني القرآن: 272/1.

(6) أي كلام الدماميني الذي لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

وقول المصنِّف: المحذوفة الخبر غالبًا، أشار به إلى أنَّه ربما يثبت الخبر بعد "لولا"، وتبع في ذلك الرماني [1] وابن الشجري [2] والشلوبين[3] وابن مالك[4]، فإنَّهم قالوا: إن كان الخبر بعد "لولا" كونًا مطلقًا كالوجود والحصول فيجب حذفه، وإن كان كونًا مقيدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن فقد دليله، كقولك: " لولا زيدٌ سالمًا ما سلِم "، وفي الحديث (لولا قومك حديثوا عهد بجاهلية لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم) [5]، ويجوز الأمران إن وجد الدليل، نحو: "لولا أنصار زيدٍ حموه ما سلِمَ أو لم ينج"، ومنه قوله أبي العلاء المعري[6]، من الوافر في صفة سيف :

يذيب الرُّعْبَ منه كلَّ عَضْبٍ * فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا** [7]

فلو حذف "يمسكه" لجاز.

و"يذيب"، أي: يسيل من ذاب أذابه، أي: أسال.

قال الدماميني: ((فإن قلت هذا التفسير * 92 ـ ب * يقتضي مناقضة العجز للصدر إذ قضية الكلام في العجز: عدم السيلان، وإنَّما عبَّر بالمضارع إمَّا لاستحضار الصورة العجيبة ليشاهدها السامع، أو لقصد الاستمرار، قلتُ المراد: أنَّه لولا إمساك الغمد له لسال منه، فالمنفي هنا سيلان خاص فلا ينافي الأول)) [8].

---

(1) ينظر: معاني الحروف: 123.

(2) لم نتهتد الى رايه في المتوافر بين ايدينا من مصادره.

(3) ينظر: حواشي المفصل 70/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 266/1، و 273/1.

(5) ليس هذا نص الحديث، بل نصه كما جاء في صحيح البخاري: 146/2، وصحيح مسلم: 97/4 ((عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللـه عَنْهُمْ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَسُولَ اللـه صَلَّى اللـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ لَمَّا بَنَوْا الكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللـه، أَلاَ تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: لَوْلاَ حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَفَعَلْتُ)).

(6) هو أبو العلاء أحمد بن عبد اللـه بن سليمان بن محمد بن سليمان (ت 449هـ)، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي: 295/1، والأعلام: 157/1.

(7) ينظر: ديوانه المشهور بسقط الزند: 7.

(8) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

والرُّعْب، بضم الراء وسكون العين: الخوف، وهو فاعل "يذب".

و منه: تعلق به حال منه.

و كل عَضْبٍ: مفعوله، وهو بعينٍ مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة.

والسيف: القاطع.

و الغِمد، بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، وارتفاعه بالابتداء.

و يمسكه: خبره.

وقوله: "لسالا": جواب "لولا"، وقال الجمهور: يجب كون الخبر بعد "لولا" كونًا مطلقًا محذوفًا، فإذا أُريد الكون المقيد لم يجز أن يقال: " لولا زيدٌ قائمٌ "، و لا أن يحذف بل جعل مصدر الكون الخاص مبتدأً، فيقال: " لولا مسالمة زيدٍ إيانا "، أي: موجودة، و "لولا قيام زيدٍ لأتيناك"، أي: موجود.

قال في (المغني) [1]: ((أو تدخل " أنَّ " على المبتدأ فتقول: " لولا أنَّ زيدًا قائمٌ "، ويصير " أن " وصلتها: مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلا بـ: "ثَبَتَ" محذوفًا على الخلاف السابق في فصل "لو")).

قال الدماميني: ((قوله: "أو مبتدأ لا خبر له" إلى آخره ثبت في بعض النسخ، وهو مشكل، فإنَّ التخريج على أنَّه فاعل ثبت محذوفًا لا يتأتى تعريفه على القول بأنَّ رفع الاسم الواقع بعد "لولا" بالابتداء؛ وذلك لأنَّه قال بعد سوق الخلاف: "بل رفعه بالابتداء كما مرَّ" ـ انتهى)) [2].

وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد " لولا "، وقالوا: الحديث مروي بالمعنى، وقال ابن أبي الربيع[3]: هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح، والروايات المشهورة في

---

(1) :360.

(2) أي كلام الدماميني الذي لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(3) مُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أَبُو عمر الْقرشِي العثماني الأندلسي الإشبيلي النَّحْوِيّ (ت 688 هـ)، تنطر ترجمته في: بغية الوعاة: 190/1، و الأعلام: 191/4، و ينظر رأيه في: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 594/1 ـ 595.

ذلك " لولا حدثان قومك "، و" لولا حداثة قومك "، و" لولا قومك حديثوا عهد بالجاهلية "، ونحو ذلك.

قال في (المغني)[1]: ((ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري، [في قوله في وصف سيف:

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا]**

وليس، + أي +: التلحين بجيد لاحتمال تقدير "يمسكه": بدل اشتمال، على أنَّ الأصل "أن يمسكه" ثم حذفت "أن" وارتفع الفعل، أو تقدير "يمسكه": جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنَّه حال من الخبر المحذوف، وهو مردود بنقل * 93 ـ أ * الأخفش[2] أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنَّه خبر في المعنى)).

قال الدماميني: ((ويمكن أن يحمل على أنَّ الأصل: فلولا أنَّ الغمد يمسكه، فحذفت "أن" وبطل عملها كما خرَّج ابن مالك ما وقع في بعض طرف الحديث من قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: (نحن الآخرون السابقون يوم بَيْدَ كلَّ أمة أوتوا الكتاب من قبلنا) [3] على أنَّ الأصل: بيد أنَّ كلَّ أمة)) [4].

قال ابن مالك: ((وهذا الحذف في " أنَّ " نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف " أن " فهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ))[5].

---

(1): 360.

(2) لم نهتد إلى رأيه في المصادر التي اعتمدنها في التحقيق ولاسيما كتابه معاني القرآن.

(3) رواية الحديث بنصه كما في صحيح البخاري: 177/4 ((نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أن كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فغدا لليهود وبعد غد للنصارى على كل مسلم في كل سبعة أيام يوم يغسل رأسه وجسده)، ونصه في صحيح مسلم :7/3 ((نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللـه لَهُ، فَهُمْ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ، فَالْيَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ)).

(4) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(5) ينظر رأيه في كتاب همع العوامع: 281/3.

(ومنه)، أي: من هذا القبيل ما سمع قليلاً: (لولاي) ولولاك ولولاه (لكان كذا) خلافًا للمـبرد [1] ، ثم قال سيبويه، والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت " حتى، و الكـاف " بالظـاهر، ولا تتعلق "لولا" بشيء، ومجرور بها وقع بالابتداء، والخبر محذوف[2]، (أي: لولا أنـا) أو أنـت أو هـو (موجود)، وقال الأخفش: ((الضمير مبتدأ، و" لولا " غير جارة، ولكنهم أنابوا الـضمير المخفـوض عـن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا: " ما أنا كأنت ولا أنـت كأنـا)) [3]، وقـد مـرَّ الكـلام عـلى هـذه المـسألة مستوفى.

(وتارة) يقال في "لولا": (حرف تحضيض وعرض، أي: طلب بإزعـاج)، وحـثّ في التحـضيض، (أو) طلب (برفق)، أي: لين وتأدب في العرض، ففي الكلام لف ونشر مرتب، (فتختص بالمضارع، أو بما هو في تأويله)، فمثال وقوع المضارع بعده، (نحو) قوله تعالى: (﴿ لَوْلا تَـسْتَغْفِرُونَ الـلـه ﴾ [4])، ومثـال وقوع ما في تأويل المضارع بعدها قوله تعالى: ([ونحـو] [5] ﴿ لَـوْلا أَخَّرْتَنِـي إِلَى أَجَـلٍ قَرِيـبٍ ﴾[6])، قال الزمخشري: ((أهلاً أخرت موتي)) [7].

(وتارة) يقال في " لولا ": (حرف توبيخ) وتنديم (فتختص بالماضي، نحو) قولـه تعـالى: (﴿ فَلَـوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ الـلـه قُرْبَاناً آلِهَةً ﴾[8])، أي: فهو فهل لا نصرهم، المعنى: فهلا منعت عنهم آلهتهم ما حلَّ بهم من العذاب، و (قربانًا): حال.

---

(1) ينظر: المقتضب: 3/ 73.

(2) ينظر: الكتاب: 373/2.

(3) ينظر رأيه في الأصول في النحو: 124/2.

(4) سورة النمل آ 46.

(5) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 76.

(6) سورة المنافقون آ 10.

(7) الكشاف: 1111.

(8) سورة الأحقاف آ 28.

(وقيل: وتكون) " لولا " (حرف استفهام، نحو) قوله تعالى: (﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[1]، ﴿ لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً ﴾[2])، أي: هل أخرتني، هل أنزل إليه ملك، (قاله الهروي [3]، والظاهر أنَّها في المثال الأول) وهو: ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي ﴾ (للعرض، وفي المثال الثاني) وهو: ﴿ لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ * 93 ـ ب* (للتحضيض، وزاد) الهروي[4] (معنى آخر وهو أن تكون نافية بمنزلة " لم ")، وفي (الارتشاف)[5] بمعنى: " ما " النافية، وفي (التسهيل) [6]: ((وقد يلي الفعل " لولا " غير مفهمة تحضيضًا فتأول بـ: " لو لم "، و تجعل المختصة بالأسماء والأفعال صلة لـ: " أن " مقدرة))، فمن هنا أخذ المصنِّف وقصَّر في استيفاء ذلك، (وجعل منه) الهروي (: ﴿لَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ ﴾[7]، أي): لو (لم تكن قرية آمنت)، ويجوز أن تكون "لولا" هذه المختصة بالأسماء (والظاهر أنَّ المراد) والمعنى: على التوبيخ، أي: (فهلاَّ) كانت قرية واحدة من القرى المُهْلَكَة تابت من الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، فتكون على بابها، (وهو قول الأخفش[8] والكسائي[9]والفراء[10]) وعلي بن عيسى[الرماني] [11]، وتفسيرهم، (ويؤيده أنَّ في حرف)، أي قراءة (أُبي[12]، وعبد الله [بن مسعود]

(1) سورة المنافقون آ 10.

(2) سورة الفرقان آ 7.

(3) هو أبو الحسن علي بن محمد (ت 415هـ) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: 311/2ـ 312، ومعجم الأدباء: 284/14ـ 249،وبغية الوعاة: 205/2، ينظر رأيه في: الأزهية في علم الحروف: 166.

(4) ينظر، الأزهية 169.

(5) 2371/7.

(6): 244.

(7) سورة يونس آ 98.

(8) ينظر: معاني القرآن: 123/1.

(9) ينظر: معاني القرآن: 160.

(10) ينظر: معاني القرآن: 322/1.

(11) ينظر: معاني الحروف: 123ـ124، وجهود الرماني في معاني القرآن: 207.

(12) أُبَيّ بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر (ت 21 هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 1/ 28، والأعلام: 38/1.

"فهلاَّ"[1]، ويلزم من ذلك)، أي: مما ذكر (معنى النفي الذي ذكره الهروي؛ لأنَّ اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه)، أي: ذلك الفعل.

قال في (المغني)[2]: ((وقد يتوهم أنَّ الزمخشري[3] قائل بأنَّها للنفي لقوله: " والاستثناء منقطع بمعنى: لكن، ويجوز كونه متصلاً والجملة في معنى النفي كأنَّه قيل: ما آمنت "، ولعله إنما أراد ما ذكرنا ولهذا قال: " والجملة في معنى النفي "، ولم يقل: " لولا " للنفي، وكذا قال في: ﴿ فَلَوْلا إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾[4]، ومعناه: نفي التضرع، ولكن جيء بـ: " لولا " ليُفاد أنَّهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلاَّ عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم ـ انتهى"[5]، فإن احتجَّ محتجٌّ للهروي بأنَّه قُريء بنصب (قوم) [6] على أصل الاستثناء ورفعه على الإبدال، فالجواب: أنَّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله[7] :

+ و بالصريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ + * عافٍ تغيَّر إلاَّ النُؤي[8] والوتدُ**

فرفع لمَّا كان " تغير " بمعنى: لم يبق على حاله، وأدق من هذا قراءة بعضهم: (فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) لما كان (شربوا منه) بمعنى: فلم يكونوا شربوا منه، بدليل: ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[9]، ويوضح لك ذلك أنَّ البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد اجتمعت السبعة على النصب في: ﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ ﴾[10] * 94 ـ أ *، فدلَّ على أنَّ الكلام موجب ولكن فيه رائحة غير الإيجاب كما في قوله :

---

(1) ينظر: جامع البيان: 205/15، والكشاف: 371/2، والبحر المحيط: 92/5 ،معجم القراءات: 93/3.

(2): 363 ـ 364.

(3) ينظر: الكشاف: 474.

(4) سورة الأنعام آ 43.

(5) ينظر: الصحاح: 1966/5.

(6) وهو الكسائي، ينظر: معاني القرآن: 160، و التبيان في إعراب القرآن :686/2، و البحر المحيط: 192/5، ومعجم القراءات: 93/3.

(7) أي: الأخطل، في ديوانه: 86، وفي رواية الديوان: منها منزل، بدل منهم منزل.

(8) أي: مجاري المياه حول الخيام، ينظر: لسان العرب: 301/15.

(9) سورة البقرة آ 249.

(10) سورة يونس آ 98.

....   **عافٍ تغيَّر إلاَّ** النُؤي **والوَتِدُ**

ـ انتهى كلام المغني))، وهذا البيت الذي استشهد به قاله الأخطل غويث بن سمياث[1]، وهو من البسيط، وقوله: " و البصريمة "، الواو للعطف، /والباء للظرف/[2] وهي كل رملة انصرمت من معظم الرمل، ويقال: أفعى صريمة، ومحلها الرفع على أنَّها المبتدأ المؤخر، وهو منزل، ومنهم: حال منه، وخَلَق بفتحتين، أي: بالٍ صفة، وعاف: صفة أخرى، أي: دارس من: عفا المنزل، يعفوا إذا درس، وعفته الريح: درسته، يتعدى ولا يتعدى، وتغير: صفة أخرى، إلاَّ النُوءي: استثناء من الضمير الذي في " تغير " على طريق الإبدال نظرًا إلى معنى " تغير "، فإنَّ معناها، كما مرَّ: لم يبق على حالة، فهي منفي معنى وإن كان موجبًا لفظًا، والنُوءي: بضم النون وسكون الهمزة وف آخره ياء مثناة من تحت على وزن: "فُعْل": حفيرة تكون خلف الخباء تُصنع ليلاً يدخله ماء المطر، والوتد، بفتح الواو وكسر التاء المثناة من فوق وآخره دال مهملة: واحد الأوتاد، وفتح تائه لغة.

قال في (المغني) [3]: ((تنبيه: ليس من أقسام " لولا " الواقعة في نحو قوله[4]:

ألا زعمت أسماءُ ألاَّ **أُحِبُّها *** فقلت: بلى لولا ينازعني شغلي**

لأنَّ هذه كلمتان بمنزلة قولك: " لو لم "، والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شغلي لزرتك، وقيل: بل هي على الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار " أن "، على حد قولهم: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " [5].

(الثانية: " إنْ " المكسورة الخفيفة، فيقال فيها: شرطية في نحو: ﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللـه﴾ [6])، وهي حرف (وحكمها أن تجزم فعلين): فعل الشرط وفعل الجواب، وقد تقترن بـ " لا " النافية فيضن من لا معرفة له

---

(1) بن طارقة بن عمرو (ت 90هـ)، تنظر ترجمته في: الأعلام: 123/5.

(2) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(3) 364.

(4) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين: 34.

(5) سلف تخريجه في ص 26.

(6) سورة آل عمران آ 29.

أنَّها " إلاَّ " الاستثنائية، نحو: ﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللــه﴾ [1]، ﴿ إِلاَّ تَنفِـرُواْ يُعَـذِّبْكُمْ﴾ [2]، ﴿ إِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُـن مِّـنَ الْخَـاسِرِينَ﴾ [3]، ﴿ إِلاَّ تَـصْرِفْ عَنِّـي كَيْـدَهُنَّ أَصْـبُ إِلَـيْهِنَّ وَأَكُـن مِّـنَ الْجَاهِلِينَ ﴾[4]، وحُكِيَ عن بعض من يدعي الفضل أنَّـه سـأل في: ﴿ إِلاَّ تَفْعَلُـوهُ﴾ [5] فقـال: مـا هـذا الاستثناء أمتصل أم منقطع ؟[6].

(ونافيه في نحو) قوله تعالى: (﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُـلْطَانٍ بِهَـذَا﴾ [7])، أي: مـا عنـدكم، (وأهـل العليـة) وهـي مـا فـوق نجـد إلى * 94 ـ ب * أرض تهامـة، وإلى مـا وراء مكـة ومـا والاهـا، والنـسبة إليهـا عـالي، ويقال أيضًا: علوي على غير قياس كذا في(الصحاح)[8] (يعملونها عمل " ليس ") وهو رأي الكسائي[9]، وأكـثر الكوفيين، وابن السراج [10] ، والفارسي[11] وابن جني[12]، ومنـع مـن ذلـك أكـثر البـصريين، واختلـف النقـل عـن سـيبويه[13] والمـبرد[14]، قالـه في (الجنـى الـداني)[15]، قـال: ((والـصحيح جـواز إعمالهـا لثبوتـه نظـمًا

(**1**) سورة التوبة آ 40.

(**2**) سورة التوبة آ 39.

(**3**) سورة هود آ 47.

(**4**) سورة يوسف آ 33.

(**5**) والآية بتمامها: ﴿وَالَّذينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾، سورة الأنفال آ 73.

(**6**) ينظر، المغني: 33.

(**7**) سورة يونس آ 68.

(**8**) ينظر :2436/6.

(**9**) ينظر رأيه في الجنى الداني: 209.

(**10**) ينظر، الأصول في النحو: 235/1.

(**11**) ينظر، المسائل البصريات: 446/1 ـ448.

(**12**) ينظر، المحتسب: 270/1.

(**13**) قال سيبويه في كتابه: 152/3: ((وتكون في معنى ما. قال اللـه عز وجل: ﴿ إن الكـافرون إلاَّ في غـرورٍ ﴾، أي: ما الكافرون إلا في غرور)) (سورة الملك آ 20)، ولم يمثل لها في إعمالها عمل ليس.

(**14**) قال المبرد: وَغير سيبويه يُجِيز نصب الْخَبَر على تَشْبِيه بِلبْس كَمَا فعل ذَلِك فِي مَا وَهَذَا هُوَ القَوْل لِأَنَّهُ لَا فـصل بَينهَا وَبَين مَا فِي الْمَعْنى وَذَلِكَ قَوْله عز وَجل: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُـرُورٍ﴾ (سـورة الملـك آ 20)، وَقَـالَ: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كذبا﴾ (سورة الحهف آ 5).
المقتضب: 50/1.

(**15**) 209.

ونثرًا))، (نحو قول بعضهم)، أي: أهل العالية: (" إن أحدٌ خيرًا مـن أحـد إلاَّ بالعافيـة"[1])، وإنَّ ذلـك نافعك ولا ضارك، وقول الشاعر[2]، من المنسرح :

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ * إلاَّ على أضعفِ المجانينِ**

أنشده الكسائي، وقوله: (هو): اسمها.

و(مستوليًا): خبرها، والاستثناء مفرَّغ، وفيه شاهد آخر، وهـو أنَّ انتقـاض النفـي بعـد الخـبر لا يقدح في العمل، وفيه شاهد آخر للعروضيين، وهـو جـواز القطـع في ضرب المنـسرح، وإن لم يـذكره الخليل، وهذا البيت عروضه مطوية زحافًا، وقال الشاعر[3] من الطويل:

إنْ المرءُ ميْتًا بانقضاءِ حياتِهِ * ولكنْ بأنْ يُبْغَى عليه فيخذلا**

قال في (المغني) [4]: ﴿ ومما يتخرج على الإهمال الـذي هـو لغـة الأكـثرين قـول بعـضهم: "إنَّ قائمٌ"، وأصله: أنا قائمٌ، فحذفت همزة "أنا" اعتباطًا، أي: لا لعلة موجبة للحذف، وهو بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة، مأخوذٌ من قولهم: "عبط الذبيحة" بالعين المهملة، أي: نحرها من غير علـة وهي سمينة فتية، وقولهم: " عبطتِ الدواهي الرجلَ "، أي: نالته مـن غـير اسـتحقاق، ثـم أدغمـت نون "أن" في نونها، أي: في نون " أنا " بعد حـذف همزتهـا، وحـذفت ألفهـا في الوصـل، وسـمع: " أن قائمًا على الأعـمال"، وقـول بعـضهم: نقلـت حركـة الهمـزة إلى النـون ثـم أُسـقطت عـلى القيـاس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأُدغمت، مردودٌ؛ لأنَّ المحذوف لعلة بمنزلة الثابت، ولهذا تقـول: " هذا قاضٍ " بالكسر لا بالرفع؛ لأنَّ حف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة الثبوت وحينئـذٍ فيمتنـع الإدغام؛ لأنَّ الهمزة فاصلة في التقدير﴾، قال الدماميني: ﴿ يعني في حكم الموجود في النطق ومع ذلك لا يُتَصَوَّر الإدغـام، وغايـة مـا قالـه: "إنَّ العـارض لا يُعْتَـدَّ بـه" وهـو أصـل * 95 ـ أ * مختلـف

---

(1) ينظر، الجنى الداني: 209، ومغني اللبيب: 36.

(2) مجهول قائله، وهو من شواهد: الأزهية: 46، وشرح الكافية الشافية: 447/1، وأوضح المسالك: 1/ 291، وشرح ابن عقيل :317/1، والجنى الداني: 209، وخزانة الأدب 4/ 166، ورصف المباني :108.

(3) مجهول قائله، وهو من شواهد: الجني الداني :210، وشرح ابن عقيل :318/1، وهمع الهوامع 1/ 125.

(4) ينظر: 36.

فيه، فذهب بعض إلى عدم الاعتداد به كما قاله المصنِّف هنا، وذهب بعض إلى الاعتداد [به] ـ انتهى ﷺ[1]، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿ لكِنَّا هُوَ اللـه رَبِّي﴾ [2] كما تقدم.

(وقد اجتمعتا)، أي: الشرطية والنافية (في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾ [3])، الأولى شرطية، والثانية نافية بمعنى: "ما" جواب القسم الذي أذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبًا لسد جواب القسم مسدَّه.

و(مِن) الأولى: زائدة لتأكيد النفي، والثانية: للابتداء.

(من بعده)، أي: من بعد إمساكه، أو من بعد اللـه، أو من بعد الزوال.

(ومخففة من الثقيلة في نحو) قوله تعالى: (﴿ وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [4] في قراءة من خفف [النون] [5]) الثقيلة، وهم: نافع وابن كثير وأبو بكر [6] مع الإعمال على الأصل، وهو جيد محمول على الفعل والفعل يعمل مع الحذف كما يعمل قبل الحذف، نحو: "لم يكن، و لم يلد"، وقرأ الباقون بتشديدها على الأصل[7]، فخبر (إنَّ) على الوجهين: (لمَّا)، و(ما): نكرة، أي: وإن كل الخلق[8]، أو جمع هذا، عن لم تجعل (ما) زائدة للفصل بين لام (إن)، أي: اللام الداخلة على خبر (إن) وهي لام الابتداء، و لام القسم كراهية تواليهما، وإن خبر (إن) في (ليوفينهم) جواب لقسم محذوف، أو بالعكس، و (ما) مزيدة لئلا يتلاقى اللامان وهما للتأكيد، والتنوين في (كلاًّ) عوض من المضاف إليه، أي:

---

(1) ينظر، شرح مغني اللبيب: 51/1.

(2) سورة الكهف آ 26.

(3) سورة فاطر آ 47.

(4) سورة هود آ 111.

(5) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 78.

(6) شعبة أو عياش بن سالم الأسدي (ت193هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 80 ـ 83، وغاية النهاية في طبقات القراء: 325/1 ـ327.

(7) ينظر، السبعة: 339، والتيسير: 126، و الحجة في القراءات السبع: 190، و حجة القراءات: 350 ـ 352، والكشف: 536/1، ومعجم القراءات: 136/3.

(8) في الأصل كلا لخلق والصواب ما أثبتناه.

وإن كل المختلفين المؤمنين منهم والكافرين لوالـله ليوفينهم ربك أعمالهم، المراد جزاء أعمالهم من حسنٍ وقبيحٍ، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (لمَّا) بالتـشديد هنـا وفي "يـس[1]، والطـارق"[2] عـلى أنَّ أصله "لمِن ما" بكسر الميم الأولى، وإن شـئت تفتحهـا، فقلبـت النـون مـيمًا للإدغـام فـاجتمع ثـلاث ميمات فحذفت الأولى تخفيفًا لكراهية التكرار[3]، والمعنى: لمن الذين يوفيهم ربك جزاء أعمالهم فلا يكون (لما) هنا حـرف جـزم ولا نفيًـا لفـساد المعنـى، وهـذا قـول الفـراء[4]، وجـزم بـه البيـضاوي[5] والكواشي[6]، وغيرهما استبعد، قال في (المغني) [7]: ((وهذا القول ضعيف؛ لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت)).

قال الدماميني: ((واستضعافه لهذا ظاهر بل * 95 ـ ب * القول في نفسه ساقط لا يلتفت إليه، وكيف تأتَّى التعليل الذي استند إليه مع (إن) في أنَّ الكتاب العزيز ما يردُّه قطعًا.

وذلك قوله تعالى: ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلاَمٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [8] فقـد اجتمـع فيـه ثماني ميمات في اللفظ / متواليات /[9] لا يفصل بينهن، قال جـدي الإمـام نـاصر الـدين بـن المنيِّر: "وهـذا مـن الغريب أن يتكرر اجتماع أمثال ولا يفطن الذهن لذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وذلك مـن خصائص الكتاب العزيز، وبيان اجتماع هذا العدد في قوله: ﴿وأُمَمٍ مِّمَّن مَّعَـكَ﴾ أنَّ في (أمـم) ميمـين وتنوينًـا قلب ميمًا لملاقاته ميم (مِن) ونونها قلبـت مـيمًا لملاقاتهـا مـيم (مَـن)، وهـذه النـون قلبـت مـيمًا فإنَّهـا مـيم

(1) ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ آ 32.

(2) ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ آ 4.

(3) ينظر، السبعة: 678، والتيسير: 126، و 221، و الحجة في القراءات السبع: 368، و حجة القراءات: 597، و 758، و الكشف: 115/2، ومعجم القراءات: 206/5، و 8/ 113.

(4) ينظر، معاني القرآن: 343/1.

(5) ينظر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 472/1.

(6) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيـسر لنـا الاطـلاع على المخطوطة.

(7) 371.

(8) سورة هود آ 48.

(9) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(مع) فجاءت الثمانية")) [1]، وقال المازني[2]: "الأصل (لمَا) المخففة فشددت"، وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الحروف المشددة تخفف، وقال الزجاج: " إنَّ (لمَّا) بمنزلة" إلاَّ "[3]، واستبعد بأنَّه لا يحسن: " إن زيدًا إلاَّ منطلقٌ "، وقيل: (لمَا) فُعْلى من لممتُ بزنة: " تترى "، لكنه منع من الصرف لألف التأنيث، أي: كلا جميعًا ليوفينهم، وأجازه الزجاج[4] في المعنى، وهو في غاية الضعف؛ لأنَّه لم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان " فُعْلى " فهلاَّ كتبت بالياء، وهلاَّ أماله مَن عادته الإمالة قال الدماميني: ﴿رسم المصحف سنة متبعة لا تجري على قياس مرسوم الخط المصطلح عليه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس كما صرح به المصنِّف في فصل " لات "[5]﴾[6]، والإمالة في التلاوة متلقاة بالرواية فلعل القارئ لم يروها إلاَّ غير ممالة فإذًا لا يتمشى شيء من الوجهين، ولما قيل أصل (لما) مصدر " لم يلم" إذا جمع، لكنه حذف التنوين إجراء للوصل مجرى [الوقف]، ويقويه قراءة الزهري[7] (لمَا) بغير تنوين[8] من: ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَّمّاً ﴾ [9]، أي:

---

(1) نقل الشمني في كتابه، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 2/ 68 شيئًا من قول الدماميني.

(2) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية (ت249هـ)، تنظر ترجمته في، إنباه الرواة: 246/1، وبغية الوعاة: 463/1 ـ 466، و الأعلام: 69/2.

(3) ينظر، معاني القرآن وإعرابه: 81/3 ـ82، و 311/5.

(4) م. ن، ص. ن.

(5) ينظر، المغني: 335.

(6) ينظر، شرح مغني اللبيب: 169/1.

(7) علي بن عبد الرحمن بن علي أبو الحسن، الإشبيلي المقرئ، أخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف، والعربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وصحيح البخاري عن أبيه، عن أبي الحسن شريح، وولي قضاء الجماعة، في مدة أبي مروان، أحمد بن محمد الباجي، قتيل ابن الأحمر(ت643هـ)، تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار :646/2.

(8) ليس هكذا بل كان الزهري قد قرأ (لمًّا) بالتشديد والتنوين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُـلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (سورة هود آ 111)، أما قراءة (لمًّا) في قوله تعالى: ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَّمّاً ﴾ (سورة الفجر آ 19) فلم يختلف في قراءتها القراء، وقد علق عدد من العلماء على هذه القراءة بأنَّ الزهري قد قرأ الحرف الأول في سورة هود (لمًّا) بالتشديد والتنوين، قياسًا على قوله تعالى: (لمًّا) في سورة الفجر، ينظر، المحتسب: 328/1 ،والكشاف :432/2، والجامع الأحكام القرآن: 105/9، والبحر المحيط: 266/5، معجم القراءات: 137/3.

(9) سورة الفجر آ 19.

ملمومين مجموعين، فتكون (كلا): نكرة و (لما): صفة له؛ لنَّ المعرفة لا توصف بالنكرة، ولا يحسن أن تكون حالاً؛ لأنَّه ليس في الكلام ما يعمل في الحال، وقيل: هو حال من ضمير المفعول في (ليوفينهم)، وضعفه في (المغني) [1] وقال: ((لأنَّ استعمال (لما) في هذا المعنى * 96 ـ أ * بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد))، قال: ((واختيار ابن الحاجب[2] أنَّها " لما " الجازمة حذف فعلها، والتقدير: لما يهملوا، أو لما يتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [3]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومُجازاتهم، قال: " ولا أعرف وجهًا أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أنَّ مثله لم يقع في التنزيل، والحق أنَّها لا تستبعد لذلك[4] ـ انتهى"[5])).

قال الدماميني: ((ظاهر الكلام / أي: كلام /[6] ابن الحاجب أنَّه مخترع هذا القول، وكلام المصنف ليس ظاهرًا في ذلك))[7]، ثم قال في (المغني) [8]: ((وفي تقديره + أي: ابن الحاجب + نظر، والأولى عندي أن يقدر: لما يوفوا أعمالهم، أي: إنَّهم إلى الآن لم يوفوها ويستوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أنَّ بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أنَّ التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع)).

---

(1) 371.

(2) ينظر، الأمالي النحوية: 67/1.

(3) الآية بتمامها: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ سورة هود آ 105.

(4) في النسخة التي بين أيدينا والتي بتحقيق: (هادي حسن حمودي): 68/1 اختلاف طفيف فقد جاء فيها: ((من جهة أنَّ مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك)).

(5) أي كلام ابن الحاجب، في أماليه.

(6) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(7) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(8) 371 ـ 372.

قال الدماميني: ((ليس هذا بمرجح قوي؛ لأنَّ التوفية إذا كانت ستقع ولا بد فهم لم يهملوا ولم يتركوا)) [1]، ثم قال في (المغني)[2]: ((والثاني: أنَّ منفي (لما) متوقع الثبوت كما قدمت، والإهمال غير متوقع الثبوت)).

قال الدماميني: ((لا نسلم أنَّ منفي (لما) متوقع الثبوت دائما بل قد لا يكون كذلك، نحو: ندم إبليس ولما ينفعه الندم ،وقد أمن أنَّ الرضي[3] صرح بأنَّ توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم سلمناه أنَّه لا يلزم، ولكن لا نسلم أنَّ ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت، فإنَّ الكفار يتوقعونه ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة ولا يبالون بارتكاب المناهي ظنًا منهم يتركوا سدًا، وأنَّ الأعمال المأمور بها غير نافعة وانَّ الانتهاء عنها صالحة غير ضارة، ويقولون: ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [4] فهم متوقعون للإهمال برأيهم الفاسد، ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئًا بـ: (لما) بناءً على أنَّ غيره متوقع لثبوته كما أنـ[ـه] قد لا يلزم في إفادتها للتوقع كون المتكلم هو الذي يتوقع بل تفيد التوقع وإن كان غير المتكلم هو المتوقع كما يقول المؤذن: " قد قامت الصلاة " لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها، وقرئ * 96 ـ ب * (وإن) مخففة النون (كل) بالرفع، وفيه وجهان :

أحدهما: أنَّها المخففة واسمها محذوف، و (كل): خبر، على هذا تكون (ما) نكرة، أي: خلق أو جمع على ما ذكر في قراءة النصب.

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2) 372.

(3) شرح الكافية: 2/ 251.

(4) سورة الانعام آ 29.

والثاني: [أنَّ] (إنْ) نافية بمعنى: "ما"، و (لما) بمعنى: "إلاَّ"، أي: ما كل نفس إلاَّ ليوفينهم، وقد قرئ به شاذًا[1]، ومن شدد فهو على تقديم)) [2]، قال في (المغني) [3]: ((وتدخل + " إن " المخففة + على الجملتين، فإن دخلت على الإسمية جاز إعمالها خلافًا للكوفيين))، أما قراءة الحرميين[4] وأبي بكر [5] ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ [6]، فقال الدماميني:))أليست قراءة هؤلاء الثلاثة للآية متفقة من كل وجه فإنهما يقرآن بتخفيف " إن والميم " من " إن و لما "، وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم، فلو اقتصر المصنِّف على قوله: (وإن كلاًّ) لصح، وأما مع تلاوته لبقية الآية، فيشكل بأنَّه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعًا سواء شددت ميم (لما) أو خففت، ثم قال المصنف في حرف " اللام " حيث تكلم على " لما ": " وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين: احدهما: أن تكون خفيفة من الثقيلة، ويأتي في لما تلك الأوجه، والثاني: أن تكون نافية و" كلا ": مفعول بإضمار " رأى "، ولما بمعنى: " إلاَّ " ـ انتهى كلامه "، فأنت تراه قد اعترف باحتمالها لوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر فكيف يتأتى له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره، ثم للكوفيين أن يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك، فيقولوا: لا نسلم أنَّ " كلاًّ " منصوب بـ: " أن " بل بفعل محذوف، و " لما " بمعنى: " إلاَّ " على ما هو معروف من مذهبهم)) [7].

---

(1) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 717/2، ومعجم القراءات القرآنية: 137/3.

(2) نقل الشمني في كتابه، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 2/ 98 شيئًا من قول الدماميني.

(3) 36.

(4) مصطلح يطلقه القراء في حال اتفاق قراءتي: ابن كثير، و نافع.

(5) ينظر، السبعة: 339، والتيسير: 126، ومعجم القراءات: 136/3.

(6) سورة هود آ 111.

(7) ينظر، شرح مغني اللبيب: 52/1.

(ويقـل إعمالهـا)، أي: " إنْ " المخففـة (عمـل) " إنَّ " (المـشددة كهـذه القـراءة)، أي: قـراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [1] وهو ثابت بنقل سيبويه[2] والأخفـش[3]، قـال في (المغني) [4] في الكلام على " إنَّ " المكسورة المشددة: ((وعن الكوفيين[5] أنَّهـا لا تخفـف، وأنـه إذا قيل: " إنْ زيد لمنطلق " فـ: " إنْ ": نافية، والـلام بمعنـى: " إلاَّ "، ويـرده: أنَّ مـنهم مـن يعملهـا مـع التخفيف، حكى سيبويه: " إنْ عمرًا لمنطلقٌ "، وقرأ الحرميان وأبو بكـر ﴿وإنْ كـلاًّ لمـا ليـوفينهم ﴾ـ انتهى))، وحكيَ عن الفراء[6] عمن لم يسمِّ أنه يجيز يجوز جعل (كلاًّ) منصوبًا بقولـه: ﴿ لَيُـوَفِّيَنَّهُمْ﴾ في مذهب من خفف " إنْ "، أي: وإنْ ليوفينهم كلاًّ، * 97 ـ أ * واستبعد بأنَّ اللام لا يعمل ما بعدها بما قبلها، ويكثر إهمال " إنْ " المخففة.

(ومن إهمالها) قوله تعالى: (﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [7] في قراءة مـن خفـف " لمـا ")، وهم: نافع، وأبن كثير، وأبو عمرو، و والكسائي، أي: إن كلُّ نفسٍ لعليها حافظ، أي: رقيب.

فـ (إنْ): مخففة من الثقيلة.

و (كل): مبتدأ.

(نفس): مضاف إليه.

---

(1) سورة هود آ 111.

(2) ينظر، الكتاب: 140/2.

(3) ينظر، معاني القرآن: 224.

(4) 56.

(5) ينظر، ائتلاف النصرة: 69.

(6) ينظر، معاني القرآن :344/1.

(7) سورة الطارق آ 4.

و(اللام) الفاصلة بين المؤكِّدة المخففة من الثقيلة إذا أهملت وبين " إنْ " النافية، وهي لام الابتداء عند سيبويه[1]، وذهب الفارسي[2] إلى أنَّها غيرها، و (ما): صلة، و(حافظ): رفع بالابتداء، و (عليها): خبره، والجملة: خبر (كل).

وأمَّا من شدد (لمَّا) وهم: عاصم وابن عامر وحمزة: فهي، أي: (إن) عنده نافية و (لما) معنى: " إلاَّ "، والجملة على الوجهين: جواب القسم.

(وزائدة في نحو: " ما إنْ زيدٌ قائمٌ ").

فـ: " ما " نافية.

و " إنْ ": زائدة، وتكف " ما " الحجازية العاملة عن عمل ليس عن العمل كالمثال المذكور ويصير ما بعدها " كزيد قائمٌ " في المثال: مبتدأً وخبرًا، (وحيث اجتمعت " ما " و " إنْ "، وتقدمت " ما ") على " إنْ " (فهي نافية) مكفوفة، (و " إنْ " زائدة) كافة، (وإن تقدمت " إنْ ") على " ما " (فهي شرطية و " ما " زائدة) مؤكدة، (نحو) قوله تعالى: (﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [3])، أي: وإمَّا تخافن من قوم عاهدوك خيانة، أي: نقض عهد، فـ: (إنْ): شرطية، و (ما): زائدة.

وبقي من أقسام " إنْ " ورودها بمعنى: " نعم "، ولا إعمال لها حينئذٍ عند سيبويه[4] والأخفش[5] واختاره ابن مالك[6]، وأنكر ذلك أبو عبيدة [7] واختاره ابن عصفور[8]، وتأولوا مما ظاهره أنَّها بمعنى: نعم، والظاهر أنَّه اختيار المصنِّف؛ لأنَّه لم يذكره.

---

(1) ينظر الكتاب: 139/2.

(2) فاللام عنده فارقة، قال في الحجة للقراء السبعة: 397/6: ((من خفّف فقال: لما عليها حافظ كانت إن عنده المخفّفة من الثقيلة، واللام معها هي التي تدخل مع هذه المخفّفة لتخلّصها من إن النافية)) ،وينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 54.

(3) سورة الأنفال آ 58.

(4) ينظر، الكتاب: 151/3.

(5) لم نقف على رأيه في كتابه معاني القرآن.

(6) ينظر، شرح الكافية الشافية: 885/2.

(7) معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: 209هـ)، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة 3: 276 وفيات 2: 105، ونزهة اللباب 137 ،وبغية الوعاة 395، و الأعلام: 271/7. وينظر رأيه في، مجاز القرآن: 22/2

(8) ينظر، شرح جمل الزجاجي: 173/1.

(الثالثة: " أنْ " المفتوحة) الهمزة الساكنة النون (الخفيفة، فيقال فيها) شرحًا: تخفيفها (حرف مصدري) ينسبك مع مدخوله مصدرًا، ولهذا وقعت مبتدأة فيكون لها موضع رفع في نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [1]، ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [2]، ﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [3]، وخبرًا في نحو: " الأمر أن تفعل كذا "، (ينصب الفعل المضارع) ويخلِّصه للاستقبال خلافًا لبعضهم في (نحو) قوله تعالى: (﴿ يُرِيدُ اللـه أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [4]، وهي)، أي: "و أن" المقول فيها هذه العبارة (الداخلة على الفعل الماضي في نحو: * 97 ـ ب * " أعجبني أنْ صمتَ ")، أي: صيامك، (لا غيرها خلافًا لابن طاهر[5]) في زعمه أنَّها غيرها، قال في (المغني) [6]: ((بدليلين: أحدهما: أنَّ الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كـ: "السين، وسوف"، والثاني: أنَّها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد "إنْ" الشرطية، ولا قائل به، والجواب عن الأول: أنَّه منتقض بنون التأكيد فإنَّها تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطِّراد واتفاق[....] ، وعن الثاني: أنَّه إنَّما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد "إنْ" الشرطية؛ لأنَّها آثرت القلب إلى الاستقبال في معناها فآثرت الجزم في محله كما أنَّها لمَّا آثرت التخلص إلى الاستقبال في معنى المضارع آثرت النصب في لفظه))، وهي ـ أيضًا ـ الداخلة على فعل الأمر لا غيرها، والمخالف في ذلك أبو حيان[7]، ورغم أنَّها لا توصل به وإن كل شيء سمع من ذلك فـ: "أنْ" فيه تفسيرية.

(1) سورة البقرة آ 184.

(2) سورة النور آ 60.

(3) سورة البقرة آ 237.

(4) سورة النساء آ 28.

(5) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخدب الأقصيري الإشبيلي (ت 580 هـ) له تعليقة على كتاب سيبويه لم تصل إلينا، تنظر ترجمته في: البلغة: 186 ـ 187 ،و بغية الوعاة: 28/1.

(6) 44.

(7) ينظر، ارتشاف الضرب: 424/2.

(وزائدة في نحو) قوله تعالى: (﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ﴾ [1])، هو يهوذا أو غيره، (وكذا) تكون زائدة (حيث جاءت بعد " لمَّا ") التوقيتية قانون كلي.

(ومفسِّرة) بمنزلة " أي " (في نحو) قوله تعالى: (﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [2])، ﴿ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾ [3]، وسميت مُفسِّرة لوقوعها تفسيراً، قال في (المغني) [4]: ((وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف جر فتكون في الأولى " أن " البيانية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية، وعن الكوفيين إنكار " أن " التفسيرية البتة، وهو متجه؛ لأنَّه إذا قيل: " كتبتُ إليه أن قم " فليس " قم " نفس " كتبت "، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: " هذا عسجدٌ أي ذهبٌ "، ولهذا لو جئت بـ: " أيِّ " مكان " أنْ " في المثال لوجدت الطبع غير قابل له[5])).

قال الدماميني: ((/ فهمَ /[6] رحمه الله تعالى أنَّ الجماعة أرادوا " أن قم " في المثال المذكور تفسير لـ: " كتبت " نفسه فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهم إنَّما التفسير لمتعلق "كتبت" وهو الشيء المكتوب و "قم" هو نفس ذلك الشيء))[7].

قال الرضي: ((و "أن" لا تفسر إلاَّ مفعولاً مقدر اللفظ دال على معنى القول [مؤدٍّ معناه]، كقوله تعالى: ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [8]. ..، وكذلك " كتبت له بأن قم "، أي: كتبتُ له شيئًا هو " قُم "، فـ: " أنْ " حرف دال على أنَّ " قُم " تفسير للمفعول المقدر لـ: " كتبت "، وقد * 98 ـ أ * تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ ۞ مَا يُوحَى

---

(1) سورة يوسف آ 96.

(2) سورة المؤمنون آ 27.

(3) سورة الأعراف آ 43.

(4) 47 ـ 48.

(5) في نسخة المغني التي بين أيدينا (لم تجده مقبولاً في الطبع) وكلاهما صحيح.

(6) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(7) شرح مغني اللبيب: 67/1.

(8) الآية بتمامها: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ سورة الصافات آ 104.

أَنِ اقْذِفِيهِ ﴾[1] ـ إلى هنا كلامه))[2]، وقوله: " ولهذا لو جئت بـ: أي إلى آخره " ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية لا ردًّا ولا قبولاً.

(وكذا) تكون " أنْ " مفسرة (حيث وقعت بعد جملة فيها)، أي: في الجملة (معنى القول)، نحو: " كتبتُ إليه أنْ قُم " (دون حروفه)، فلو قلت له: " أن قم " لم يجز، وفي (شرح الجمل الصغير) [3] لابن عصفور: ((أنَّها قد تكون مفسِّرة بعد صريح القول))، (ولم تقترن بخافض)، فإن اقترنت به خرجت عن كونها مفسِّرة.

وبقى عليه من شروطها كما ذكره في (المغني) [4]: ((أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز: " ذكرتُ له عسجدًا أنْ ذهبًا " ،بل يجب الإتيان بـ: " أيٍّ "، أو ترك التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا، ولاسمية نحو: كتبتُ له أن ما أنت وهذا "))، (وليس منها)، أي: من " أنْ " المفسرة: (﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾)، أي: بعد التسبيح: (﴿ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[5]؛ لأنَّ المتقدم عليها)، أي: على " أنْ " (غير جملة)، أو هو مركب من مضاف وضاف إليه.

فـ: (أنْ): مخففة من الثقيلة فيها معنى الشأن ولا عمل لها في اللفظ لخروجها بالتخفيف عن شبه الفعل، وهي عاملة في المعنى من حيث كان التقدير: أنَّه الحمدُ لله، وقرأ بلال بن أبي بردة (أنَّ الحمدَ لله) بتشديد (أن) ونصب (الحمد).

وجملة (لله): الخبر.

(ولا يجوز أن تكون مفسِّرة في([نحو] [6]) قولك (: " كتبتُ إليه بأن افعل "؛ لدخول الخافض) عليها، بل تكون مصدرية، ، (وقول بعض العلماء)، قال ابن جماعة: ((

---

(1) سورة طه آ 38 ـ 39.

(2) شرح الكافية: 385/2.

(3) 105/3.

(4) 48.

(5) سورة يونس آ 10.

(6) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 79.

لعله سليم[1] في تفسيره)) [2] (في قوله تعالى) حكاية عن عيسى ـ عليه الصلاة السلام ـ: (﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللـه ﴾[3] إنَّها)، أي: " أنْ " في (أن اعبدوا اللـه) (مفسِّرة) لـ: (أمرتني) المسند إلى ضمير اللـه عز وجل (دون قلت منع منه)، أي: من الذهاب إليه (أنَّه لا يصح أن يكون: ﴿ اعْبُدُواْ اللـه رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ مقولاً لله تعالى)، وعلى هذا الإعراب يلزم المحذور، قال في (المغني) [4]: ((فلا يصح أن يكون مفسرًا لأمره؛ لأنَّ المفسَّر عين مفسِّرِه)).

قال الدماميني: ((ويمكن أن يقال المحكى إنما هو (اعبدوا اللـه)، وقوله: (ربي وربكم) من كلام عيسى ـ عليه +الصلاة +والسلام ـ * 98 ـ ب * أردف به الكلام المحكى تعظيمًا لله سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله عز وجل حكاية عن اليهود: " ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللـه ﴾[5]: " ويجوز أن يضع اللـه الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعًا له عليه الصلاة والسلام عمَّا +كانوا+ يذكرونه [به] وتعظيمًا لما أرادوا بمَثَلِهِ "[6]، وقال ابن الحاجب في (أماليه) [7]: " وإذا حكى حاكٍ كلامًا فله أن يصف المُخْبَرِ عنه لمن يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي، ويمكن أن يصرف التفسير إلى المعنى بأنْ يكون عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ قد حكى قول اللـه سبحانه وتعالى بعبارة أخرى، وكأنَّه تعالى قال له: مُرْهُم بأن يعبدوني، أو مُرْهُم بأن يعبدوا اللـه ربَّك وربَّهم، فعبَّر عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ عن نفسه بطريق التكلم، وعنهم بطريق الخطاب

---

(1) أي: سليم الرازي الذي سلفت ترجمته والإشارة الى تفسيره (ضياء القلوب).

(2) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(3) الآية بتمامها: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللـه رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ سورة المائدة آ 117.

(4) 49، وفي نسخة المغني التي معنا: ((فلا يصح أن يكون تفسيرًا لأمره؛لأنَّ المفسَّر عين تفسيره)).

(5) سور النساء آ 157.

(6) الكشاف: 587/1.

(7) لم أعثر على هذا القول في نسخة الأمالي التي بين يدي بتحقيق والتي هادي حسن حمودي، ولعل هذا الكلام موجود في نسخة أخرى لم يتيسر لنا الاطلاع عليها.

على ما هو مقتضى الخطاب[1] حينئذٍ، ونظيره في الحكاية في المعنى قوله: ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾[2]، والأصل: إنَّكم لذائقون. ..، ولا يمتنع ـ أيضًا ـ أن يكون الـلـه تعالى قال لعيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ قُل لهم اعبدوا الـلـه ربي وربكم فحكاه كما أمره فلا إشكال))[3]، (أو) حمل (على أنَّها)، أي: " أنْ " (مفسرة لـ: " قلتُ " فحروف القول تأباه)؛ لأنَّ فعل القول تحكى بعده الجملة من غير توسط بينهما حرف التفسير، ولا تقول: ما قلت لهم إلاَّ أن اعبدوا الـلـه، ولكن ما قلت لهم إلاَّ اعبدوا الـلـه، (وجوزه)، أي كون " أنْ " مفسِّرة لـ: (قلتُ) (الزمخشري بشرط إن أُوِّلَ)، أي: بشرط أن يؤول (" قلتُ " بـ: " أمرت ") [أي: بـ] معناه؛ لأنَّ معنى (ما قلت لهم إلاَّ ما أمرتني): بما أمرتهم إلاَّ بما أمرتني به أن اعبدوا الـلـه فيستقيم تفسيره حينئذٍ بـ: " أنْ ".

قال في (المغني)[4]: ((وهو حسن فعلى هذا يقال في هذا الضابط ألاَّ يكون فيها حروف القول إلاَّ والقول مؤول بغيره)).

قال الدماميني: ﴿ وإذا بنينا على هذا التأويل الذي ذكره الزمخشري فيقال في هذا المقام الذي نحن فيه الضابط بالرفع على أنَّه مبتدأ خبره " أن " لا يكون فيها، أي: في الجملة السابقة "حروف القول إلاَّ والقول مؤول بغيره"، وهذه الجملة الواقعة بعد " إلاَّ ": حال من الضمير المستكن في "فيها"، ويحتمل أن يكون الضابط مجرورًا على انَّه: صفة لـ: " هذا " * 99 ـ أ *، وقوله: "أن لا يكون فيها ـ إلى آخره": خبر مبتدأه محذوف، والجملة منه ومن خبره معمول القول ـ انتهى﴾[5]، فيزاد في الضابط هنا بعد قوله: " دون حروفه " ألاَّ يكون مؤولاً بغيره، قال الدماميني: ﴿واعلم أنَّه قد نقل عن الزمخشري أنَّه قال في غير

---

(1) في نسخة شرح مغني اللبيب: 1/ 69 التي بين أيدينا (في المقام)، وكلاهما مستقيم في المعنى.
(2) سورة الصافات آ 31.
(3) شرح مغني اللبيب: 1/ 69 ـ 70.
(4) 49.
(5) ينظر: شرح مغني اللبيب: 69/1.

(الكشاف): " كأنَّ الأصل ما أمرتهم إلاَّ ما أمرتني به فوضع القول موضع الأمـر رعايـة لقـضية الأدب الحسن لئلاَّ يجعل نفسه وربَّه +تعالى+ آمريْنِ، ودلَّ على أنَّ الأصل ذلـك بإدخـال "أنْ" المفـسِّرة"[1]، وإذا تبين جعل القول بمعنى الأمر لهذه النكتـة لم يكـن لـك أن تجعـل "أنْ" مفـسِّرة لكـل القـول في معنى فعل فيه معنى القول كما يشعر به كلام المصنِّف[2]، (وجـوز) الزمخـشري[3] (مـصدريتها)، أي: كونها حرفًا مصدريًا (على أنَّ المصدر) المنسبك منها ومن الفعل بعدها (بيان)، أي: عطـف بيـان (للهاء) المجرورة بالباء فيكون محله جرًّا (لا بدل) عن الهاء؛ (لأنَّ تقدير إسقاط الضمير) من الـصلة، أي: من صلة (ما)، وهي (ما أمرتني) وهو المجرور بالبـاء بجعلـه مبـدلاً منـه، والمبـدل منـه في قـوة الساقط (يخلي الصلة من عائد) وذلك لا يجوز (والصواب العكس)، أي: كونـه بـدلاً لا عطـف بيـان، وهذا ردٌّ على الزمخشري؛ (لأنَّ البيان)، أي: عطف البيان في الجوامـد (كالـصفة) في المـشتقات، (فـلا يتبع الضمير) بالتبع[4]، فكذلك لا يعطف على عطف البيان.

قال في (المغني)[5]: ((وهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عَن هَذِه النُّكْتَة، وممن نصَّ عليها مـن المتأخرين: أبو محمد بن السِّيد [6]، وابن مالك[7]، والقياس معهما في ذلك)).

قال الدماميني: وليس لهذه النكتة من القوة ما يتوهم ذهـول الزمخـشري، ولعلـه لم يذهل، وإنَّما رآها غير معتبرة بناءً على ما يتنزل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت جميـع أحكامـه له، ألا يرى أنَّ المنادى المفرد المبنـي منـزل منزلـة الـضمير، ولـذلك بنـي، والـضمير لا ينعـت،

---

(1) لم نهتد إلى المصدر الذي نقل منه الدماميني هذا القول عن الزمخشري لكن معنى قوله موجود في كـشافه: 1/ 695.

(2) ينظر، شرح مغني اللبيب: 69/1.

(3) ينظر، الكشاف: 696/1.

(4) في الأصل: (بالتعب) وهو تصحيف.

(5) 49.

(6) ينظر رأيه في شرح مغني اللبيب: 70/1 .

(7) ينظر شرح تسهيل الفوائد: 379/5.

ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى[1]، (والعائد المقدر حذفه موجود) حسًّا (لا معدوم) فلا يلزم بقاء الصلة بلا راجع فلا مانع حينئذٍ من إعرابه بدلاً، قال الدماميني: ((وأقعد من هذا في الرد إلزام الزمخشري بما لا محيص له عنه ولا يستطيع * 99 ـ ب * إنكاره، وذلك أنَّه قال في (المفصل): "ما هذا نصبه"، وقولهم: "إنَّ البدل في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنون إهدار الأول واطرحاه ألا تراك تقول: "زيدًا رأيت غلامه رجلاً ضاحكا " فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك ـ انتهى"[2])) [3]، وقال البيضاوي: "و ليس من شرط البدل جواز طرح المبدل منه مطلقًا ليلزم منه الموصول بلا راجع ؟"[4]، وقد صرح[5]، أي: البيضاوي كونه عطف بيان أيضًا، ويجوز أن يكون محله رفعًا بإضمار أو نصبًا بـ: أعني[6]، (ولا يصح أن يبدل)، أي: (أنْ) وصلتها (من " ما ") الموصولة أو الموصوفة التي في موضع نصب بـ: (قلتُ) على أنها مفعول به (لأنَّ العبادة لا يعمل فيها) فعل (القول) الذي عمل في المبدل منه، فلا يقال: ما قلت إلاَّ أنْ اعبدوا اللـه، بمعنى: ما قلت إلاَّ عبادة؛ لأنَّ العبادة لا تقال، قال التفتازاني: ((كذا لو اعتبرت معنى الطلب، فإنَّ طلب العبادة لا يقال أيضًا))[7].

قال الدماميني: ((وفيه نظر إذ التقدير: ما قلت لهم إلاَّ ما أمرهم بالعبادة، ولا شك أنَّ الأمر بالعبادة مما يقال، وقد أسلفنا عن الزمخشري أنَّ " أنْ " الموصولة بالأمر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الأمر، وإذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولاً)) [8]، (نعم

---

(1) ينظر، شرح مغني اللبيب: 70/1 ـ71.
(2) أي كلام الزمخشري في مفصله: 106.
(3) شرح مغني اللبيب: 71/1ـ72.
(4): 290/1.
(5) في الاصل: (ضرب) والصواب ما أثبتناه.
(6) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 290/1.
(7) أظن أنا قوله في حاشيته على الكشاف المخطوطة ولم يتيسر لنا الاطلاع عليها.
(8) شرح مغني اللبيب: 71/1.

يجوز) إعرابه بدلاً من (ما) (إن أُوِّل) (قلت) (بـ: " أمرت ") كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية لزوال المحذور السابق الوارد عند عدم التأويل.

قال في (المغني)[1]: ((وقد فاته + أي: الزمخشري+ هذا الوجه هنا فأطلق المنع)).

قال الدماميني: ((وقد يكون إنَّما منع بناءً على أنَّ القول بمعناه ليس ولا مؤولا بشيء على ما يرشد إليه قوله؛ لأنَّ العبادة لا تقال وإلاَّ فلو أراد بالأمر لزال المانع، وصح جعلها مصدرية؛ لأنَّ العبادة مما يؤمر بها))[2].

قال في [(المغني)][3] ((فإن قيل لعل امتناعه من إجازته؛ لأنَّ " أمر" لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلاَّ قليلاً، فذلك ما أوِّل به، قلنا هذا لازم له على توجيهه التفسيرية)).

قال الدماميني: ((يعني أنَّ ما ذكره السائل من أنَّ " أمر " لا يتعدى بنفسه إلى المأمور به إلاَّ قليلاً هكذا ما أُوِّل به لازم للزمخشري على توجيهه التفسيرية حيث جعل في معنى الأمر وقد تعدى بنفسه، ولكنه * 100 ـ أ * لم يعتبر ذلك مانعًا بناءً على أنَّه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حُكْمَ ما هو مؤوَّل به، وإنَّما قلنا: إنَّه لم يعتبر ذلك؛ لأنَّه أجاز التفسيرية وصححها ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل، فلا يكون هذا مانعًا عنده فيلزمه القول بصحة البدل [من ما على التأويل وهو] قد منع ذهولاً عن التأويل في هذا المحل، هذا معنى كلام المصنِّف، وقد أشرنا إلى وجه اندفاعه))[4]، (ولا يمتنع في) قوله تعالى: (﴿وَأَوْحَى﴾[5])، أي: ألهم، وحذف في قلوبها وعلَّمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لأحد إلى الوقوف عليه (﴿ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾) جمع: نحلة، ويجوز فيه التذكير والتأنيث، وهكذا كل جمع ليس بينه وبين واحده إلاَّ التاء، (﴿ أَنِ اتَّخِذِي ﴾ أن: تكون) أنْ (مفسِّرة)، وهو

---

(1) 49.

(2) شرح مغني اللبيب: 71/1.

(3) 49.

(4) شرح مغني اللبيب: 71/1.

(5) الآية بتمامها: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ سورة النحل آ 68.

ما ذهب إليه الزمخشري، وقال: ((لأنَّ الإيحاء فيه معنى القول))[1]، (مثلها في) قوله: (﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[2]) لوقوع (أنْ) بعد الوحي، (خلافًا لمن منع ذلك) وهو أبو عبد الله الرازي[3]، وقال: ﴿الوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول﴾[4]، قال: وإنَّما هي مصدرية، أي: باتخاذ الجبال بيوتًا؛ (لأنَّ الإلهام في معنى القول)، وإذا كان كذلك صح أن تكون (أنْ) مفسِّرة، وقال الكواشي[5] وغيره: (أنْ) مفسِّرة أو مصدرية.

قال في (المغني)[6]: ((مسألة إذا ولي " أنْ " الصالحة للتفسير مضارع بعد " لا " نحو: " أشرتُ إليه أن لا تفعل " جاز رفعه على تقدير " لا " نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فـ: " أنْ " مفسِّرة، ونصبه على تقدير " لا " نافية و " أنْ " مصدرية، فإن فقدت لامتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب)).

(و) تقع " أنْ " (مخففة من الثقيلة في) قوله تعالى: (﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾[7])، فـ: (أنْ): مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف وهو ضمير الأمر والشأن، قال ابن مالك في (الخلاصة)[8]:

((وإن تخفف أنْ فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن))**

---

(1) ينظر، الكشاف: 327/2.

(2) سورة المؤمنون آ 27.

(3) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري(ت 606هـ)، تنظر ترجمته في، طبقات المفسرين: 100 ـ 101، والأعلام: 313/6.

(4) ينظر، مفاتيح الغيب: 20/ 57.

(5) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيسر لنا الاطلاع على المخطوطة.

(6): 50.

(7) سورة المزمل آ 20.

(8): 218، ضمن مجموع مهمات المتون.

فيجوز في قوله: " استكن "؛ لأنَّ الضمير المنصوب لا يستكن فيه الضمير وإنَّما هو محذوف لا مستكن، والجملة الفعلية خبرها، و" السين ": حرف تنفيس أبدل من تخفيفها، وجاء ذلك على الأحسن فيها إذا وقع خبرها جملة فعلية، قال ابن مالك في (ألفيته)[1]:

((**وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا *** ولم يكن تصريفه ممتنعا** *100 ـ ب *

فالأحسن الفصل بقد أو نفي * أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو**))

فالفصل بهذه الأمور للفرق بين الناصبة الشأنية، والمخففة، وقد فهم من قوله: ((فالأحسن)) أنَّه يجوز أن يأتي بغير فصل، قال ابن الحاجب: ((ويلزمها مع الفعل السين أو سوف أو قد أو حرف نفي)) [2].

وفي نحو قوله تعالى: (﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[3])، أي: بلية واختبار (في قراءة الرفع)، أي: رفع (تكون)، وهي قراءة حمزة والكسائي، فتكون (أنْ) مخففة لا مصدرية ناصبة للمضارع، فتكون " حسِب " بمعنى: العلم، تقديره: انَّه لا تكون، وقرأ الباقون بنصب (تكون) بـ: (أنْ) فيكون " حسِب " بمعنى: الشك، والساد مسد مفعولي "حسِب" (أنْ) والمتصل بها، أي: وحسب بنو إسرائيل أنَّهم لا يفتنون[4]، (وكذا) الحكم (حيث وقعت) " أنْ " (بعد عِلْمٍ)، أي: يقين (أو ظن نزل منزلة العلم) في اليقين لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الداخلين على " أنْ "، و ما بعدها غير معلوم التحقق، وكون العلم دالاً على أنَّ ما بعدها معلوم التحقق، والتي بعد الظن يجوز فيها الوجهان.

---

(1) م. ن، ص. ن.

(2) الكافية ضمن مجموع مهمات المتون: 278.

(3) سورة المائدة آ 71.

(4) ينظر، السبعة: 247، والحجة في القراءات السبع: 133، و التيسير: 100، وحجة القراءات: 233، والكشف / 355/1، ومعجم القراءات: 231/2.

(الرابعة " مَن ": فتكون شرطية) فتجزم فتجزم فعلين مضارعين (في نحو) قوله تعالى: (﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾[1]).

(و) تكون" من " (موصولة في نحو) قوله تعالى: (﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾[2])، فـ: (من) الثانية موصولة، وجملة صلتها، والعائد مستتر.

(و) تكون " من " (استفهامية في نحو) قوله تعالى: (﴿ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾[3])، فـ: (من) هنا استفهامية.

(ونكرة موصوفة) بصفة تليها، ولهذا دخلت عليها " رُبَّ " في قوله[4]، من الرمل:

رُبَّ من أنضجتُ غيظًا قلبَه * قد تمنى لي موتًا لم يُطَع**

إنضاج اللحم جعله بالطبخ مستويًا يمكن أكله ويحسن وهو هنا كناية عن نهاية الكمد الحاصل في القلب، أو استعارة شبه تحير القلب وإكماده بإنضاج اللحم الذي يؤكل، و "غيظًا": مصدر غاظه، ((قال ابن السكيت[5]: ولا يقال أغاظه)) كذا في الصحاح[6]، ووقع في القاموس[7] أنَّه يقال: غاظه وغيظَّه، وهو منصوب في البيت إما على أنَّه مفعول لأجله، أي: أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه ،[أ]وعلى أنَّه تمييزًا، أي: أنضج غيظي إياه قلبه، ومحل مجرور " رب " رفع على الابتدائية، والخبر إما " قد تمنى "، " ولم يطع ": خبر ثان، وأما " لم يطع "، و " قد تمنى ": صفة، * 101 ـ أ * ووصفت بالنكرة، ونكرة (في) نحو قولهم: (" مررتُ بمَن معجب لك ")، فـ: " مَن ": نكرة موصوفة وصفته، و "لك": متعلق بـ:

---

(1) سورة النساء آ 123.

(2) سورة البقرة آ 8.

(3) سورة يس 52.

(4) الشاهد لسويد بن أبي كاهل اليشكري، ينظر، المفضليات: 198، و الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة: 411/1.

(5) ينظر، الصحاح: 1176/3.

(6) 1176/3.

(7) ينظر: 397/2.

"معجب"، (أي: بإنسان معجب لك)، لما كان من نكرة فسَّره بـ: " إنسان " الذي هو نكرة، وقول حسان[1] ـ ﷺ ـ من الكامل:

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا * حبُّ النبي محمدٍ إيانا**

يروى برفع "غير" فيحتمل أنَّ "مَن" على حالها، و يحتمل الموصولة، وعليهما فالتقدير: من هو غيرنا، والجملة صفته، أو صلة.

والباء من "بنا": زائدة في مفعول "كفى" المتعدية لواحد، [و] منه الحديث: (كفى بالمرء [كذبًا] أن يحدث بكل ما سمع)[2].

و فضلاً: حال.

و حب النبي: فاعل، أي: كفى بنا حب النبي حاله فضلاً عظيمًا.

قال الدماميني: ((ولا يصح نصب "فضلا" على أنَّه مفعول ثانٍ لـ: "كفى" إفساد المعنى)) [3].

تنبيه: قال في (المغني)[4]: (("مَن يكرمني أكرمه " فتحتمل " مَن " الأوجه الأربعة، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصوفة أو موصولة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني؛ لأنَّه جواب بغير الفاء، و " مَن " فيهن مبتدأ وخبر، الاستفهامية الجملة الأولى والموصوفة أو الموصولة الجملة الثانية، والشرطية الجملة الأولى أو الثانية على الخلاف في ذلك، وتقول: " مَن زارني زرته "، فلا يحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداه))،

---

(1) ليس له بل هو لكعب ابن مالك الأنصاري كما في ديوانه: 289.

(2) صحيح مسلم: 8/1.

(3) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(4): 433.

(وأجاز) أبو علي (الفارسي[1] أن تقع) " مَن " (نكرة تامة، وحمل)، أي: الفارسي (على قوله)، أي الشاعر[2]، من البسيط:

نِعْمَ مَزْكاً مَن ضاقت مذاهبُهُ * (ونِعْمَ مَن هو في سرٍّ وإعلانِ)**

(أي: ونِعْمَ شخصًا) هو في سر[3] وإعلان، فزعم أنَّ " مَن " نكرة تامة في موضع نصب على أنَّه تمييزًا لفاعل " نِعْمَ " مستترًا تقديره: هو.

وقوله: " هو ": مخصوص بالمدح، فهو: مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف والظرف متعلق بـ: " نِعْمَ ".

قال ابن مالك في ([شرح] التسهيل)[4]: ((ولا يصح لوجهين: أحدهما: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلاَّ نكرة صالحة للألف واللام، و" مَن " بخلاف ذلك فلا يجوز كونها تمييزًا، الثاني: أنَّ الحكم / عليها /[5] بالتمييز عند القائل به مرتَّب على كون " مَن " نكرة غير موصوفة، وذلك منتف بإجماع في غير محل النزاع، ولا يصار إليه بلا دليل عليه، فيصح القول بأنَّ " مَن " في موضع رفع بـ: " نِعْمَ " إذ لا قائل بقول ثالث ـ انتهى))، فتكون " مَن " على هذا اسمًا موصولاً * 101 ـ ب * كما نقله عنه في (المغني)[6]، وقال في (شرح الكافية [الشافية])[7]: ((وهو: مبتدأ، وخبره مؤخرًا محذوف على حد قوله: " شعري شعري "[8]، والتقدير: ونِعْمَ مَن هو في سرٍّ وإعلان، وفي: متعلقة بالمحذوف؛ لأنَّ فيه معنى

---

(1) ينظر، كتاب الشعر: 380/2 ـ 382، والإغفال: 352/1.

(2) مجهول قائله، و هو من شواهد، شرح الكافية الشافية: 1109/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 219/1، والمغني: 433، ومَزْكاً بفتح الميم وسكون الزاي مفعل من زكأت إلى فلان أي لجأت إليه، فمعناه الملجأ أو المستند، ينظر، لسان العرب :91/1.

(3) في الأصل: (منه) ولعل الصواب ما أثبتناه إذ به يستقيم الكلام.

(4) 11/3.

(5) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(6) ينظر: 571.

(7) ينظر: 1110/2.

(8) أصل هذا القول من أرجوزه لابي النجم العجلي :

=(أَنَا أَبُو النَّجم وَشِعرِي شِعرِي *** لله دَرّى مَا يِجنّ صَدْرِي)

ينظر، شرح ديوان الحماسة ـ المرزوقي: 77، والأغاني: 341/22 ،ومغني اللبيب:434،وخزانة الأدب:418/1.

الفعل كما في الجار﴾، أي: ونِعْمَ من هو ثابت في حالتي السرِّ والعلانية[1]، ونقل عنـه في (المغنـي)[2] أنَّه قال: ((ونِعْمَ الذي هو باقٍ على ودِّه في سرِّه وإعلانه))، وأنَّ المخصوص أي: بالمـدح محـذوف، أي: بشر بن مروان، قال في (المغني)[3]: ﴿وعندي أنَّ تقدير المخصوص هو، أي: ثالث؛ لتقدم ذكـر اسمه فإنَّه في البيت الذي قبله هو:

كيف أرهبُ أمرًا أو أُرَاعُ به * وقد زكأتُ إلى بشرِ بنِ مروانَ**

فيبقى التقدير حينئذٍ: هو هو هو[4]﴾.

قال الدماميني: ((محذوف، ويحتاج إلى تقدير هو رابع على القول بـأنَّ المخـصوص خـبر مبتـدأ محذوف))[5]، قال في (المغني)[6]: ((والأولى أن يكون المعنى الـذي هـو مـلازم لحالـة واحـدة في سرٍّ وإعلان))، وأرهب: أخاف، و أُراع: أخوف، وزكأت: لجأت ثم استندت، ويروى: ركنـت: وهـو بمعنـاه، والمزكأ: الملجأ مفعل من زكأتُ إلى فلان لجأتُ إليه.

وزيد في أقسام " مَن " التوكيد، قال في (المغني)[7]: ((وذلك فيما زعم الكسائي[8] أنَّها ترد زائـدة كـ: (ما)، وذلك سهل في قاعدة الكوفيين في أنَّ الأسماء تزاد، وأنشد عليه:

فكفى بنا فضلاً على مَن غيرنا * . ...**[9]

(**1**) في الأصل (في حالتي السرِّ والعالية) وهو تحريف والصواب ما ذكرناه.

(**2**) 571 .

(**3**) ينظر: 571ـ572.

(**4**) في الأصل: ((من هو هو))، والتصويب من كتاب المغني نفسه.

(**5**) نقل الشمني رأي الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 92/2.

(**6**) 569.

(**7**) 434.

(**8**) لم نطلع على رأيه في كتابه: (معاني القرآن) الذي جمعه عيسى شحاتة عيسى.

(**9**) سلفت الإشارة في الـصفحة 170 إلى أنَّ قائلـه هـو كعـب ابـن مالـك الأنـصاري كـما في ديوانـه: 289، وعجـزه: حُبُّ النبيّ محمدٍ إيَّانا

فيمن خفض " غيرنا "))، وأنشد غير ذلك[1] ﴿قال: ولنا أنَّها نكرة موصوفة، أي: على: قوم غيرنا﴾[2].

(النوع الخامس ما يأتي على خمسة أوجه وهو)، أي هذا النوع (شيئان، أحدهما: " أَيَّ ") بفتح الهمزة وتشديد الياء، (فتقع شرطية)، وهي بحسب ما تضاف إليه، إن أُضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، نحو: " أَيَّ جهة تجلس أجلس معك "، أو ظرف زمان كانت زمان، أو إلى مفعول كانت مفعولاً، أو إلى مصدر كانت مصدرًا، وهي لتعميم أوصاف الشيء، والأوصاف مشتركة؛ ولذلك لزم أن تضاف لفظًا ومعنى إلى الموصوف، (نحو) قوله تعالى: (﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[3]).

فـ: (أي): منصوبة بـ: (قضيت).

و (ما): صلة تأكيد لـ: (أي) في شياعها.

و (الأجلين): جر بإضافة (أي) إليه، والتقدير: والمعنى أي المدتين * 102 ـ أ * من الثماني إلى العشر قضيتُ، أي: وفيتُ إياه وفرغتُ منه.

أو (ما): نكرة موصوفة محلها جر بإضافة (أي) إليها بدل منها.

و (قضيتُ): في موضع الجزم بقوله: (أيَّما).

(﴿ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾[4]): بطلب الزيادة على أحدهما، في موضع الجزم على جواب الشرط، والجملة في موضع النصب بقوله: ﴿ قَالَ ﴾.

---

(1) وكان قد أنشد في كتابه المغني: 434 الشاهد ذا الرقم 612، وهو قوله:
يا شاة من قنصٍ لمن حلتْ له *** حرمتْ عليَّ وليتها لم تحرُم
والشاهد في رواية الديوان: ((يا شاة ما قنص. ..)): 83.
، والشاهد ذا الرقم 613، وهو:
آلُ الزّبير سَنامُ الْمجد قد عَلِمَتْ *** ذَاك القبائلُ، والأثرون مَنْ عَدَدَا
وهو مجهول قائله، ينظر، خزانة الأدب: 120/6.
(2) ينظر: 434.
(3) سورة القصص آ 28.
(4) سورة القصص آ 28.

(و) تقع " أي " (استفهامية، نحو) قوله تعالى: (﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـذِهِ إِيمَاناً﴾[1])، (وموصولة خلافًا لثعلب)، فإنَّه زعم أنَّ " أيًّا " لا تكون موصولة أصلاً، وقال: ((لم يسمع " أيُّهم هو أفضل جاءني"، بتقدير: الذي هو فضل جاءني))[2]، (نحو) قوله تعالى: (﴿ لَنَنـزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[3]) فهي هنا موصولة مبنية على الضم لكونها أضيفت وحذف صدر صلتها، (أي: الذي هو أشد، قاله سيبويه[4]ومن تابعه)، وهم: الجمهور، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين[5]؛ لأنَّهم يرون أنَّ "أيًّا" الموصولة معربة دائمًا كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ((ما تبين لي أنَّ سيبويه غلط إلاَّ في موضعين: هذا أحدهما فإنَّه يسلم أنَّها تعرب إذا أُفردت، فكيف تقول ببنائها إذا أُضيفت ؟)) [6]، وقال الجرمي[7]: ((خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق[8] إلى مكة أحدًا يقول: "لأضربن أيُّهم قائمٌ" بالضم))' (وقال) سيبويه: (من رأى أنَّ) "أيًّا" (الموصولة لا تبنى) وهو الخليل[9] ويونس[10] والكوفيون، قال: (هي استفهامية [مبتدأٌ] [11]، و " أَشَدُّ " خبره) [12]، ثم اختلفوا في مفعول (ننزع) فقال الخليل:

(**1**) سورة التوبة آ 124.

(**2**) لم نطلع على رأيه في المتوافر بين أيدينا من مصادره، وينظر رأيه في شرح مغني اللبيب :169/1.

(**3**) سورة مريم آ 69.

(**4**) ينظر، الكتاب: 398/2 ـ 399.

(**5**) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 709/2 ـ 716.

(**6**) ينظر رأيه في المغني: 108، وشرح الدماميني: 167/1.

(7) وهو: أبو عمر صالح بن إسحاق (ت 225هـ)، له من المصنفات: (السير) و (كتاب الأبنية) و (غريب سيبويه) وكتاب في (العروض) (ومختصر في النحو)، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 127ـ129، وبغية الوعاة: 8/2ـ9، والأعلام: 189/3، وينظر رأيه في الإنصاف في مسائل الخلاف: 715/2.

(**8**) يعني: خندق البصرة، وينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف: 715/2، والمغني: 108، وشرح الكافية: 57/2.

(**9**) ينظر رأيه في، الإنصاف 1/ 711، 712، والمغني: 108، وشرح الكافية :57/2.

(**10**) وهو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب (ت 182هـ)، وله من المؤلفات: معاني القرآن: كبير وصغير، و اللغات، والنوادر، الأمثال، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء :52، وبغية الوعاة: 365/2، والأعلام: 261/8، وينظر رأيه في، الكتاب: 400/2 ،والإنصاف 1/ 711، 712، والمغني: 108 ،وشرح الكافية :57/2.

(**11**) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 83.

(**12**) ينظر، الكتاب: 398/2.

((محذوف والتقدير: لننزعن الذين يُقَالُ فيهم أَيَّهم أشدُّ))، قال يونس: ((الجملة علَّقت " ننزع " عن العمل، كما في: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ [1]))، وقال الكسائي[2] والأخفش[3]: " من كل شيعة "[4]، و" من " زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة " من " [في] الإيجاب، قال في (المغني) [5]: ((ويَرُدُ أقوالهم أنَّ التعليق مختصٌّ بأفعال القلوب؛ ولأنَّه لا يجوز " لأضربنَّ الفاسقُ " بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه هو الفاسق، وإنَّه لم يثبت زيادة " من " في الإيجاب، وقول الشاعر + أي: غسان بن [و]علَّة[6] + من المتقارب :

إذا ما لقيت بني مالك * فسلِّم على أيِّهم أفضلُ**

ويُروى بضم " أي "، وحرف الجر لا يعلق[7]، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته * 102 ـ ب *، ولا يستأنف ما بعد الجار ـ انتهى))، ويروى بالجر على لغة من أعرب " أيًّا " مطلقًا، وهذه حجة على ثعلب في زعمه أنَّ " أيًّا " لا تكون موصولة أصلاً، و" ما " زائدة، و " إذا " فيها معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في جوابها، وهو " فسلم ".

(و) تقع (دالة على معنى الكمال، فتقع صفة لنكرة، نحو " هذا رجل أي رجل")، فـ: " رجل ": موصوف وهو نكرة، و " أي ": صفة له، فإن أُضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت فمدح الوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أُضيفت إليه، فإذا قلت: " مررتُ بفارس أي فارس " فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة، وإن أضيفت إلى غير

---

(1) سورة الكهف آ 12.

(2) ينظر، معاني القرآن: 191.

(3) ينظر، معاني القرآن: 141.

(4) في الأصل: (بكل شيعة) والصواب ما أثبتناه.

(5) 108.

(6) وهو من شواهد: الإنصاف 715/2، وشرح الكافية الشافية: 285/1 ،وشرح التسهيل لابن مالك 208/1، والمغني :108 ،وخزانة الأدب: 61/6.

(7) في نسخة المغني التي بين أيدينا: (وحروف الجر لا تعلق).

مشتق، فهي للثناء عليه بكل وصف يمكن أن يثنى عليه به، ففي مثال المصنِّف أثنيت عليه ثناءً عامًا في كل ما يمدح به الرجل، وفرز المصنِّف المدح والثناء بها في وقوعها صفة بقوله: (أي هذا رجل كامل في صفات الرجال).

(و) تقع " أي " (حالاً لمعرفة)؛ لأنَّ صاحبـ[ـها] لا يكون إلاَّ معرفة غالبًا، ولهذا تعين في الأول أن تكون " أي " وصفًا، وفي الثاني حالاً، (كـ: " مررتُ بعبد الله أيَّ رجل ")، فعبد الله: صاحب الحال، و " أي ": هو الحال.

(و) تقع " أي " (صلة)، أي: يتوصل بها (إلى نداء ما فيه " أل "، نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ ﴾[1])، قال الجوهري في نظيره: ((فأي اسم مفرد مبهم معرفة بالنداء مبني على الضمير[2]، و" هاء ": حرف تنبيه، وهي عوض مما كانت " أي " تضاف إليه، ويرفع الرجل؛ لأنَّه صفة " أي ")) [3]، وزعم الأخفش أنَّ " أيًّا " لا تكون وصلة، و أنَّ هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى: يا أي هو الرجل[4]، قال في (المغني)[5]: ((ويرده أنَّه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ،وله أن يجيب عنهما بأنَّ ما في قولهم: " لاسيما زيدٌ " بالرفع كذلك))، قال الدماميني: ((يعني أنَّها موصول وجب حذف عائده والتزم كون صلته جملة اسمية والأصل: لا مثل الذي هو زيد، ولقائل أن يقول: لا نسلم وجوب وصل "ما" الموصولة في " لاسيما " بالجملة الاسمية، فقد نصَّ في (التسهيل) [6] على أنَّها توصل بظرف أو جملة فعلية)) [7].

---

(1) سورة الانفطار آ 6.

(2) في الأصل: (مبني على الضم) وهو وهم، والتصحيح من الصحاح نفسه.

(3) الصحاح: 2277/6.

(4) ينظر رأيه في المغني: 109.

(5) 109.

(6) فقد ذكر ابن مالك في كتابه التسهيل: 34 أنها توصل بهما اختيارا بجملة فعلية فعله مضارع اختيارًا، لكنها تضاف اضطرارا بالجملة الاسمية أو الظرفية، فقال ما نصه: ((إنها توصل بصفة محضة وقد توصل بمضارع اختيارا ومبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارا)).

(7) شرح مغني اللبيب: 170/1.

* 103 ـ ب * (الثانية " لو ": فأحد أوجهها أن تكون حرف شرط في الماضي) سواء دخلت على الماضي أو المضارع، قال تعالى: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ﴾ [1]، وأغلب دخولها بالفعل الماضي لشرطها وجزائها لا [على] الاسم؛ لأنَّه يدل على الثبوت، والامتناع الذي هو معناها ينافيه ، ولا الفعل المستقبل لاعتبار القطع في تعلق ما امتنع، وإنَّما يدلُّ على الفعل الماضي؛ ولأنَّ " لو " للمضي كما ذكره المصنِّف، فلزم أن يكون ورود اللفظ على قياس إرادة المعنى تطبيقًا للفظ بالمعنى واحترازًا مخالفة مقتضى الظاهر من غير مقتضٍ لها إلاَّ لنكتة تقتضي العدول عن الماضي إلى المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[2]، في مقام لو رأيت إدخالاً له في سلك المقطوع به لصدوره عمَّن لا يكذب، ولا خلاف في إخباره وتنزيلاً له منزلة الماضي المعلوم فيكون المستقبل بالنسبة إليه كالماضي في القطع، وجواب" لو "محذوف، أي: لرأيت أمرًا فظيعًا، ويكون المراد: لو فرض أنَّك رأيت في الماضي ذلك لرأيت أمرًا فظيعًا، ويجوز أن يكون المراد من" لو "التمني، ولا جواب لها، وحينئذٍ لا تكون مما نحن بصدده، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[3] أي: يستمر امتناع النبي ـ ﷺ ـ عن إطاعتكم فيما مضى وقتًا فوقتًا وحالاً، فيمتنع عنتكم، أي: وقوعكم في الجهد والهلاك بسبب استمرار امتناعه ـ ﷺ ـ لأنَّه كان في إرادتهم استمرار النبي ـ ﷺ ـ على ما ستضنون، وأنَّه كلما عنَّ لهم رأي في أمر كان معولاً عليه بدليل قوله تعالى: ﴿فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ﴾ فعدل عن "لو أطاعكم" إلى: (لو يطيعكم) لإفادة الاستمرار، فإنَّ المضارع يدل على الاستمرار والتجدد وقتًا فوقتًا من غير انقطاع بخلاف الماضي فإنَّه يدل على التجدد وقتًا فوقتًا لكنه ينقطع عند الاستمرار قيل: الصواب أن يقال: أي يمتنع استمراره؛ لأنَّ الاستمرار مدلول

---

(1) سورة الحجرات آ 7.

(2) سورة السجدة آ 12.

(3) سورة الحجرات آ 7.

(ليطيعكم) والامتناع مدلول كلمة (لو) ولا تستلزم * 103 ـ ب * استمرار الامتناع؛ لأنَّه أعم منه، والجواب أنَّ (يطيعكم) منفي معنى كما أنَّ الفعل المضارع المثبت يدل على استمرار الثبوت، كذلك المنفي يدلُّ على استمرار النفي والامتناع، كما أنَّ الجملة الاسمية تفيده الثبوت، فإذا دخل عليه حرف النفي تكون للثبوت والنفي لنفي الثبوت، والآيتان الكريمتان يجوز أن تكونا لاستحضار الصورة، أي: صورة المجرمين حال كونهم ناكسي الرؤوس قائلين لما يقولون في الأولى، وصورة إطاعته ـ ﷺ ـ لهم في كل ما عنَّ لهم في الثانية، فإنَّ المضارع لكونه يدلُّ على الحال الذي من شأنه يُتَصَور ويُشَاهَد ما يقع فيه كأنَّه طلب من السامعين الحضور ومشاهدة ذلك الحال، بخلاف الماضي فإنَّه لا يمكن مشاهدة ما فيه، وظاهر كلام (المفتاح) [1] يدلُّ على أنَّ الآية الثانية ليست للاستحضار، وذلك نحو قوله تعالى في استحضار الصورة: ﴿وَاللـه الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾[2]، فإنَّه لم يقل " فأثارت " كقوله (أرسل) استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مسخرًا بين السماء والأرض في مشاهدة السامع كأنَّه ينظر إلى فاعلها حال وجود الفعل منه يتعجب لها، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللـه كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [3] ، فإنَّ الظاهر أن يقال " كن فكان " إلاَّ أنَّه جيء بلفظ المضارع على إرادة الحال الماضية لاستحضار صورة التكوين، (وهذا هو أغلب أقسامها)، وقال الرضي[4] : ﴿هذا وضعها﴾، (فيقال فيها) إذا كانت حرف شرط (حرف يقتضي) في الماضي (امتناع ما يليه) وهو فعل الشرط (واستلزامه)، أي: فعل الشرط (لتاليه)، أي: لتالي ما يليه وهو الجزاء فالهاء عائدة على المضاف إليه وهو

(1) أي: مفتاح العلوم ـ السكاكي :274.
(2) سورة فاطر آ 9.
(3) سورة آل عمران آ 59.
(4) في الأصل: (البري) وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه، وينظر قوله في شرح الكافية: 390/2.

قوله: " ما يليه " لا على المضاف وهو " امتناع "، وهذا التعريف أخذه من (التسهيل)[1]، وربما وقع في بعض نسخ التسهيل، وقال ابن مالك في (شرح الكافية)[2] : ﴿ إنَّه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزامه بثبوته لثبوت الجواب﴾، وصرَّح بأنَّه: ﴿ليس منها عنده تعرض لوقوع الجواب وعدمه إلاَّ أنَّ الأكثر عدمه﴾ [3]، * 104 ـ أ * وهذا التعريف متوسط بين تعريف سيبويه: من كونها تقتضي ثبوتًا لثبوت، فإنَّ عبارته ((لِما [كان] سيقع لوقوع غيره)) [4]، فبقوله سيقع ظاهر في أنَّه لم يقع فكأنَّه قال: لانتفاء ما كان يقع، وعبارة الأكثرين من كونها تقتضي امتناعًا لامتناع، فالثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان، والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان، والثبوت في عبارة ابن مالك فرضي، والامتناع فيها حقيقي، وقال ابن الحاجب: ((لو: لامتناع الأول لامتنع الثاني)) [5] بعكس ما ذكره النحاة، قال [الرضي]: ((وذلك؛ لأنَّ الأول سبب والثاني مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب كالإشراق الحاصل من النار والشمس)) [6]، قال :﴿ والأولى أن يقال: لانتفاء الأول لانتفاء الثاني؛ لأنَّ انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يخلفه سبب آخر، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب﴾ [7]، واعترضه الخطيبي[8]: ((بأنا لا نسلم أنَّ

---

(1): 240، وكان قد عرفه بقوله: ((لو: حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه))، أما محقق كتاب التسهيل محمد كامل بركات فقد أشار وضع هامشًا على هذا التعريف، وذكر أنَّ في النسخ الخطية الأخرى لكتاب التسهيل في الهامش الثاني أن في بعض النسخ بدلا من هذه العبارة عبارة: يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره))
(2) ينظر: 1631/3.
(3) ينظر :3/ 1631.
(4) الكتاب: 224/4.
(5) الإيضاح في شرح المفصل: 241/2.
(6) شرح الكافية للرضي: 390/2.
(7) ينظر، الإيضاح في شرح المفصل: 241/2، وشرح الكافية للرضي: 390/2.
(8) في الأصل (الخبيصي) وهو تحريف، والصواب ما ذكرناه وسيعاد ذكره بعد قليل؛ لأنَّ السبكي في كتابه عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 1/ 351 قد نقل هذين القولين بنصهما عن الخطيبي لا عن الخبيصي، والخطيبي هو: شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبيّ الخلخالي (ت 745هـ) من كتبه: شرح المصابيح، وهو =شرح لمصابيح السنة للبغوي، سماه (المفاتيح في حل المصابيح)، وشرح المختصر، وشرح المفتاح، وشرح تلخيص المفتاح، تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة: 12/6، وبغية الوعاة: 247/1، والأعلام: 105/7.

انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ،إذا لم يكن للمسبب سبب سواه، وما نحن فيه كذلك؛ لأنَّ " لو " علم من استقراء كلام العرب أنَّها إنَّما تستعمل في الشرط الذي لم يبق للمسبب سواه))' قال: ((وأيضًا لا نسلم أنَّ انتفاء المسبب يستلزم انتفاء +كل+ سبب، وإنَّما يلزم ذلك لو كان النقض قادحًا [وليس كذلك] مطلقًا))' وقال السبكي: ((ويرد على ابن الحاجب أنَّه لعله مخالف لإجماع الناس تصريحًا وتلويحًا، وأنَّه يلزم على قوله أن ينقلب السبب مسببًا وبالعكس))[1]، قال الرضي: ((وفيما قاله + أي: ابن الحاجب + نظر؛ لأنَّ الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمة سواء كان الشرط سببًا كما في قولك: "لو كانت الشمس طالعةً لكان النهار موجودًا"، أو شرطًا كما في قولك: "لو كان لي مال لحججت"، أو لا شرطًا ولا سببًا كما في قولك: "لو كان زيدٌ أبي لكنت ابنه" و "لو كان النهار موجودًا لكانت الشمس طالعةً "، والصحيح أن يقال كما قال المصنِّف + أي: ابن الحاجب +: هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي: امتناع الثاني يدل على امتناع الأول، لكن لا للعلة التي ذكرها بل لأنَّ " لو " موضوعة ليكون جزاؤها [مقدر] الوجود في الماضي، والمقدر وجوده في الماضي * 104 ـ ب * يكون ممتنعًا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه، أي: الجزاء؛ لأنَّ الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه)) [2]، (نحو) قوله تعالى: (﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[3]، فـ: "لو" هنا) شرطية (دالة على أمرين، أحدهما: أنَّ مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ) عن آيات الله تعالى لكونه كفر بها وأعرض عنها (منتفية، ويلزم من هذا)، أي: من دلالة " لو " على انتفاء المشيئة لرفعه (أن يكون رفعه منتفيًا) فيكون انتفاء رفعه لازمًا وانتفاء المشيئة لرفعه ملزومًا (إذ لا سبب لرفعه

(1) عروس الافراح: 352/1.
(2) في الأصل: (لأنَّ اللازم)، والتصويب من شرح الكافية للرضي نفسه؛ لأنَّ النقل منه بالنص: 390/2.
(3) سورة الأعراف آ 176.

إلاَّ المشيئة وقد انتفت)، قيل: وهذا جواب عـن شـبهة ابـن الحاجـب أنَّ انتفـاء الـسبب لا يـستلزم انتفاء المسبب لجواز تعدد الأسباب، (وهذا بخلاف) ما نقل عن عمـر ـ ﷺ ـ أو عـن النبـي ـ ﷺ ـ: (نِعْمَ العبد صهيب[1] (لو لم يخف اللـه لم يعصه)[2]؛ لأنَّه لا يلزم من انتفاء "لم يخـف ") الـذي هـو شرط " لو " (انتفاء " لم يعص ") الذي هو جواب " لو " (حتى يكون) معنى الكلام أنَّ صهيبًا ـ ﷺ ـ (قد خاف وعصى) لانقلابهما بثبوتين؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، وحمل الأثر أو الحديث عـلى هـذا غـير مستقيم؛ لأنَّه سيق للمدح لا لغيره، والمراد منه تقرير الجواب مـع وجـود الـشرط وفقـده، ولكـن مـع فقده أولى فدلَّ على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أنَّ عدم المعصية مع ثبوت الخوف أولى، (وذلك)، أي: وجه مخالفة الأثر أو الحديث لما تقدم (لأنَّ انتفـاء العـصيان لـه) في الواقـع (سـببيلان[3])، أحدهما: (خوف العقاب وهو طريـق العـوام)؛ لأنَّ غالـب النـاس طـاعتهم لله تعـالى للخـوف، فـإذا لم يخافوا لعصوا ولم يطبعوا، والأخـر[4]: (الإجـلال والإعظـام، وهـي طريـق الخـواصِّ، والمـراد) في الأثـر أو الحـديث (أنَّ صـهيبًا ـ ﷺ ـ مـن هـذا القـسم)، أي: الخـواص الـذين لا يعـصون لأجـل الإجـلال، أي: لا يعصون رغبته ورهبته مع انَّه جامع فيه السببان، وهما: الخـوف والإجـلال، (وأنَّـه [لـو] [5] قُـدِّرَ خلـوه عن الخوف لم يقع منه معصية) إجلالاً (فكيف تقع منه معـصيته والخـوف حاصـل لـه)، أي: لـصهيب ـ ﷺ ـ لأنَّـه إذا انتفـت المعـصية عنـد عـدم الخـوف فعنـد الخـوف أولى * 105 ـ أ * قـال القـاضي بهـاء

(1) أي الصحابي الجليل صهيب بن سنان الرومي، تنظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ـ ابن حجر العـسقلاني: 364/3.

(2) ينظر،اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) ـ الزركـشي: 169، وورد الحديث بعبارة (نعم المرء) في النهاية في غريب الحديث والأثر ـ ابن الأثير: 88/2.

(3) في الأصل: (سببان) والتصويب من الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 84.

(4) في الأصل (وثانيهما)، ولعل الصواب ما ذكرناه.

(5) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 84.

الدين السبكي في (شرح التلخيص)[1]: ((وقد نسب الخطيبي هذا الكلام + أي: قوله: (نِعْمَ العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) + إلى النبي ـ ﷺ ـ ولم أرَ هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعًا ولا موقوفًا لا عن النبي ـ ﷺ ـ ولا عن عمر ـ ﵁ ـ مع شدة الفحص[عنه])), قلت وكذا نسبه القرافي[2] من أصحابنا في (الفروق)[3] إلى النبي ـ ﷺ ـ ووقع في عبارة ابن الحاجب في (شرح المفصل)[4] أنَّ ذلك في الحديث، وظاهره أنَّه عن النبي ـ ﷺ ـ وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنَّه بحث عن ذلك فلم يقف عليه، ثم وقفت في (الحلية)[5] لأبي نُعَيم الحافظ[6] في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة ـ ﵁ ـ قال: ((سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: إنَّ سالمًا شديدُ الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف[7] الله [عزَّ وجلَّ] ما عصاه))، (ومن هنا)، أي: من كون جواب " لو " لا يكون منفيًا إلاَّ إذا كان ليس له سبب لا ما جعل شرطًا لـ: " لو " (تبين فساد قول المعربين) وجماعة من النحويين (أنَّ " لو " حرف امتناع لامتناع)، أي: امتناع الشيء لامتناع غيره، أي: امتناع الجزاء لامتناع الشرط، أي: امتناع الثاني لامتناع الأول كنا صرحوا به؛ لأنَّها تقتضي كون الجواب ممتنعًا في كل موضع وليس كذلك لتخلفه في: "لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه"، وفي الأثر المار، وقال في (المغني)[8] : ((وهو باطل بمواضع كثيرة منا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا

(**1**) 346/1ـ347.

(**2**) وهو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت 684هـ)، تنظر ترجمته في، هدية العارفين: 99/1، والأعلام: 94/1 ـ95.

(**3**) عنوانه الكامل، أنوار البروق في أنواء الفروق :89/1.

(**4**) 242/2.

(**5**) أي: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: 77/1.

(**6**) هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 91/1ـ92، والأعلام: 157/1.

(**7**) في الأصل: (لو كان ما يخاف الله) والتصويب من كتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء نفسه: 177/1.

(**8**) 339.

كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ ﴾[1]، ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّه ﴾[2]، وقول عمر ـ ﷺ ـ (نِعْمَ العبد صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصِهِ)، وبيانه: أنَّ كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع " ما قام " ثبت " قام " وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلام تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون سبعة الأبحر مملوءة * 105 ـ ب * مدادًا وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد))، قال بدر الدين بن مالك :﴿وهم لا يريدون ذلك، أي: كون الجواب ممتنعًا في كل موضع، وإنَّما يريدون أنَّها تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط، أي: كما في قولك: " لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجودٌ"﴾[3]، وقال غيره: مرادهما أنَّ انتفاء الشرط والجواب هو الأصل فلا ينافيه ما أتى من بقاء الجواب فيها على حاله مع انتفاء الشرط، (والصواب) المعتمد عليه في (المغني): (انَّه لا تَعَرُّض لها إلى امتناع الجواب)، أي: لنفيه، (ولا إلى ثبوته)، أي: إيجاب الجواب، (وإنَّما لها تَعَرُّض لامتناع الشرط)، أي: لنفيه، (فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط) الذي دخلت عليه " لو " (لزم من انتفائه)، أي: انتفاء الشرط (انتفاؤه)، أي: بانتفاء الجواب، (نحو: " لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا ") فيلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجوده، قيل: [ووجه][4] كلامه أنَّ "لو" لا تعرض لها إلى امتناع الجواب والحالة هذه بدلالة وهو باطل إذ لا مانع من تعرضها له باستلزام (وإن كان له)، أي: للجواب (سبب آخر) غير ما جعل شرطًا (لم يلزم من

(1) سورة الأنعام آ 111.

(2) سورة لقمان آ 27.

(3) ينظر، الدرة المضية في شرح الألفية: 710.

(4) الكلمة غير مقروءة في الأصل ولعل الصواب ما أثبتناه.

انتفائه)، أي: انتفاء الشرط (انتفاء الجواب ولا ثبوته)، أي: الجواب، (نحو: " لو الشمس طالعة ")، وهذا هو الشرط (" كان الضوء موجودًا ")، وهذا هو الجواب وقد كان متعددًا لأسباب؛ لأنَّ الضوء كما يكون أثرًا للشمس كذلك يكون لغيرها من النار ومن الكواكب، (ومنه)، أي: مما تعددت أسبابه: (لو لم يخف الله لم يعصه) كما مرَّ ، قال في (المغني)[1] : ((إنَّما لم يدل على انتفاء الجواب لأمرين، أحدهما: أنَّ دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية؛ لأنَّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة، الثاني: أنَّه لما فقدت المناسبة انتفت العلِّية، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أنَّ عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة * 106 ـ أ * والإجلال، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندًا إلى ذلك السبب وحده ،وعند الخوف مستندا إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معا، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان[2]؛ لأنَّ العقل يجزم بأنَّ الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا: ﴿ ولَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾[3]؛ لأنَّ عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا: ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ ﴾ [4] فإنَّ التولي عند عدم الإسماع أولى، وكذا: ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ ﴾ [5]، فإنَّ الإمساك عند عدم ذلك أولى)).

(الأمر الثاني مما دلت عليه " لو " في المثال المذكور: أنَّ ثبوت المشيئة)، أي: فرضها لرفعه، أي: متعلقها، و إلاَّ المشيئة من حيث هي، هي لا دلالة على ذلك

---

(1): 341 ـ 342.

(2) أي: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾ آ 27.

(3) سورة فاطر آ 14.

(4) سورة الأنفال آ 23.

(5) سورة الاسراء آ 100.

(مستلزم لثبوت الرفع)، فثبوت مشيئة الرفع ملزوم، وثبوت رفعه لازم، وثبوت الملزوم دليل على ثبوت اللازم، والملازمة ما بينهما من السببية والمسببة، أشار إليه بقوله: (ضرورة أنَّ المشيئة) لرفعه (سبب) لا سبب لرفع غيره (والرفع مسبب) عن المشيئة (وهذان المعنيان)، أي: الدلالة السببية والدلالة الثبوتية (قد تضمنتهما)، أي: اشتملت عليهما (العبارة المذكورة) أولاً في تعريف " لو " إذا كانت شرطية، قال الرضي: ((وقد يجيء جواب " لو " قليل لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء، [فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير، لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء] [1]، فيكون الجزاء؛ لأنَّ ما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده أبدًا إذ النقيضان لا يرتفعان،مثاله: " لو أهنتني لأكرمتك " فإذا استلزم الإهانة الإكرام فكيف لا يستلزمه الإكرام ؟، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللـه﴾، أي: لبقيت، ومنه قول عمر ـ رضي الله عنه ـ (نِعْمَ العبد صهيب لو لم يخف اللـه لم يعصه)، أي: لو أمِنَ لأطاع، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ﴾ [2] ـ انتهى))[3]، وقول ابن * 106 ـ ب * مالك[4]: ﴿ ولا شك أنَّ ما قاله [الشيخ] في تفسير " لو " أحسن و أدلَّ على معنى " لو " غير أنَّ ما قالوه عندي تفسير صحيح وافٍ لشرح معنى " لو " وهو الذي قصد سيبويه من قوله: " لما كان

(1) زيادة مفيدة في مكانها من شرح الكافية نفسه: 390/2.

(2) سورة الأنفال آ 23.

(3) شرح الكافية: 390/2.

(4) في الأصل: (وقول بدر الدين بن مالك)، والصواب أنَّ هذا القول لابن مالك نفسه، ويبدو أنَّ المؤلف أوهمه قول ابن مالك: ((ولا شك أنَّ ما قاله يعني: أباه)) فظنَّ أنَّ الضمير عائدًا على أبيه، فضلاً عن كونه أسقط كلمة (الشيخ) من النص، والصواب أنَّ هذا الكلام لابن مالك نفسه ـ وإن كان النقل منه بتصرف يسير ـ في شرح التسهيل: 95/4، فاستعمال ابن مالك كلمة الشيخ قصد بها نفسه، ويريد بها ما قاله هو في كتابه التسهيل في معنى (لو): 240، علاوة على ذلك لم نجد هذا الكلام لا بنصه ولا بتصرف في (الدرة المضية في شرح الألفية) التي بين أيدينا والتي سبق أن نقل منها المؤلف نصًا منها وأشرنا إليها في هامش سابق.

سيقع لوقوع غيره " يعني: أنَّها تقتضي فعلاً ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره الواقع غير واقع فكأنَّه قال: لو تقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو ما قاله غيره، وبيان صحة أنَّ قولهم " لو " تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول يستقيم على وجهين، الأول: أن يكون المراد أنَّ جواب " لو " يمتنع لامتناع شرطه غير ثابت بثبوت غيره بناءً منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل، والثاني: أن يكون المراد أنَّ جواب " لو " ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتًا لثبوت غيره؛ لأنَّها لو كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الأول؛ لأنَّه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتًا لأمرٍ آخر ـ انتهى مختصرًا ﴾.

قال في (المغني) [(1)]: ((وقد يقال إنَّ في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصًا، فأمَّا الإشكال فإنَّ اللام من قوله: " لوقوع غيره " في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد فإنَّ عدم نفاد الكلمات ليس معللاً بأنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام، وما بعده بل بأنَّ صفته [سبحانه] لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشُّح، وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيب معللة بعدم الخوف بل بالمهابة، والجواب: أن تقدر اللام للتوقيت مثلها: ﴿لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [(2)]، أي: أنَّ الثاني ثبت عند ثبوت الأول، وأما النقيض فلأنَّها لا تدل على [أنَّها دالة على] امتناع شرطها، والجواب: أنَّه مفهوم من قوله: " كان سيقع " فإنَّه دليل على أنَّه لم يقع))، قال الدماميني: ((ما قدَّره أولاً يقتضي أنَّ المراد بما سيقع هو الجواب، وأنَّ المراد غيره هو الشرط، ألا تراه قدَّر اللام توقيتية بمعنى: " عند "، قال، أي: إنَّ * 107 ـ أ * الثاني ثبت عند ثبوت الأول، وما قاله ثانيًا يقتضي أنَّ ما كان سيقع هو الشرط، وبينهما تنافٍ)) [(3)]، قال في (المغني) [(4)]: ﴿وفي عبارة ابن مالك، أي:

---

(1): 342.

(2) سورة الأعراف آ 187.

(3) نقل الشمني نص رأي الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 56/2.

(4) 342 ـ 343.

وهو قوله: حرف يدلُّ على انتفاء تالٍ يلـزم لثبوتـه ثبـوت تاليـه نقـض، فإنَّهـا لا تفيـد أنَّ اقتـضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: " لو" حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليـه،كان ذلـك أجود العبارات ﴾.

(الثاني)، أي: من أوجه " لو " (أن تكون حرف شرط في المستقبل، فيقال فيها حرف مرادف لـ: " إن ") فتدل على ارتباط في المستقبل كما تدل " إن "، قال الرضي: ((وهـو مـذهب الفـرَّاء، وهـو مع قلته ثابت لا يُنْكر، نحو: " اطلبوا العلم ولو بالصين"[1]))[2]، وقال ابن مالـك: ((وهـو مـع قلتـه مقبول لثبوته في الكتاب العزيز كما سيأتي))[3] (إلاَّ أنَّها لا تجزم) ولو أُريد بها معنى "إن" الـشرطية لغلبة دخولها على الماضي وهو مبني والجزم من خواص المعرب، جزم بعضهم بأنَّ الجزم بها مطـرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر، مـنهم: ابـن الـشجري[4]، (كقولـه تعـالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [5]، فـ: " لـو " في الآيـة بمعنـى: "إن" لـدلالتها عـلى الـربط في المـستقبل كـ: "إن"، (أي: [إنْ] [6]تركـوا)، أي: إن قـاربوا، (أي: شـارفوا أن يتركـوا)، فــ: (تركوا): ماضٍ لفظًا مستقبلٌ معنى، ووجـه الاحتيـاج إلى هـذا التفـسير أنَّ الخـشية مـن الـشيء لا تكون إلاَّ عند قوة مظنة الوقوع فيـه، قـال في (المغنـي) [7]: ((إنَّمـا أولنـا الـترك بمـشارفة الـترك؛ لأنَّ

---

(1) ينظر، شعب الإيمان، للبيهقي :253/2، والحيث بتمامه: (اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم فريضة عـلى كل مسلم).

(2) 390/2.

(3) لم أعثر على هذا القول بنصه، بل كان قد قال في ألفيته: ينظر، مجموع مهمات المتون :241.

وحرف شرطٍ في مضيٍّ ويقلّ *** إيلاؤه مستقبلاً لكن قَبِل.

، وقال في شرح التسهيل: 96/4: ((ولما كانت لو للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع عـلى خـلاف الأصـل، فلـم تجزمـه في سـعة الكـلام، كـما تجزمـه إن، وإن كانـت مثلهـا في الاختـصاص بالفعـل))، وقـال في شرح الكافيـة الشافية: 1631/3: ((ثم نبهت على أن أكثر استعمالها في المضي، وأن استعمالها في الاستقبال قليل)).

(4) ينظر، أمالي ابن الشجري: 143/3.

(5) سورة النساء آ 9.

(6) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 86.

(7) 344 ـ 345.

الخطاب للأوصياء ،وإنَّما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنَّهم بعده أموات))، قال الدماميني ما نـصه: ((قـال في (الكشاف) [1]: " " لو " مع ما في خبره صلة " للذين"، والمراد بهم الأوصيـاء أُمِـروا بـأن يخـشوا اللـــه تعالى فيخافوا على مَن في حجورهم من اليتامى ويـشفقوا علـيهم، خـوفهم عـلى ذريـتهم لـو تركـوهم ضعافًا وشفقهم عليهم، وأن يقدِّروا ذلك في نفوسهم ويـصوروه حتـى لا يجـسروا عـلى خـلاف الـشفقة والرحمة ـ انتهى "، فهذا الوجه فيه موافقة للمصنف من جهـة جعـل الخطـاب للأوصـياء، وأمَّـا حمـل الترك على مشارفته فيأتي فيما نورده من بقية كلام (الكشاف) * 107 ـ ب * قال الزمخـشري: " ويجـوز أن يكون المعنى: وليخشوا على اليتامى من الضياع، وقيل: هم الـذين يجلـسون إلى المـريض فيقولـون: إنَّ ذريتك لا يغنون عنك من اللـه شيئًا فقدِّم مالك، فيستغرقه بالوصايا، فأمروا بـأن يخـشوا ربهـم أو يخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على [أولاد] أنفسهم لو كانوا، ويجـوز أن يتـصل بمـا قبله وأن يكون أمـرًا للورثـة بالـشفقة عـلى الـذين يحـضرون القـسمة مـن ضـعفاء أقـاربهم واليتـامى المساكين، وأن يتصوروا أنَّهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كـانوا يخـافون علـيهم الحرمان والخيبة ؟ فإن قلـت: مـا معنـى وقـوع " لـو تركـوا " وجوابـه صـلة "الـذين" ؟ قلـت: معنـاه: وليخشَ الذين صفتهم وحالهم أنَّهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرية ضـعفاء، وذلـك عنـد احتـضارهم خافوا عليهم الضياع بعـدهم لـذهاب كـافلهم وكاسـبهم ـ إلى هنـا كـلام الزمخـشري" قـال التفتـازاني: "يعني أنَّ الصلة يجب أن تكون قضيته معلومة للمخاطب ثابتة للموصول فالصفة للموصـوف فكيـف ذلك في الشرطية الواقعة صلة، وأجاب بأنَّ كون حال الأوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم مـضمون هذه الشرطية قضيته معلومة، وأشار إلى أنَّه لا بد مـن حمـل " تركـوا " عـلى المـشارفة ليـصح وقـوع " خافوا " جزاءً له، ضرورة انَّه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية، وفي كـلام بعـض النحـاة أنَّ "لـو" هذه بمعنى: "إن" وهو الظاهر ـ انتهى" [2]، فيكون حينئـذٍ حمـل الـترك عـلى مـشارفته لأجـل تـصحيح

---

(1) 478/1.

(2) أي كلام الزمخشري في كشافه.

وقوع (خافوا) جزاءً لانتفاء الخوف بعد الموت، والمصنِّف جعل الباعث في حمل المذكور تصحيح الخطاب للأوصياء لانتفائه بعد الموت، والأول هو الظاهر فتأمله ـ انتهى كلام الدماميني))[1]، ونهاية صلة (الذين): (عليهم)، ومفعول قوله: (وليخشَ)، ويجوز أن يكون ظرفًا لـ: (تركوا)، وان يكون حالاً من (ذرية ضعافا)، أي: أولادًا صغارًا، و (خافوا): جواب (لو) ن ومفعوله هو محذوف، أي: خافوا عليهم الفقر أو الضياع، (وقول الشاعر) * 108 ـ أ * قيس بن الملوح المجنون[2]، من الطويل :

(ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رَمْسَينا من الأرض سَبْسَبُ**

لظلَّ صدى صوتي وإنْ كنت رِمَّةً * لصوت صدى ليلى يَهَشُ ويَطْرَبُ)**

الشاهد في أنَّ "لو" ههنا شرطية للتعليق في المستقبل، ولهذا رادفت "إن"، ولن لم تجزم، و" الأصداء " بالمد: جمع صدى بالقصر، وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال والأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية، والواو في "ومن": للحال، و "الرمس": القبر، كذا في (القاموس) [3]، وقال الجوهري :﴿ الرمس: تراب القبر، وهو في الأصل مصدر قولك: رَمَسُوا قبر فلان: إذا كتموه وسووه مع الأرض ـ كما ذكره هو﴾[4].

و سبسب، بسينين مهملتين وبائين موحدتين: مفازة، مرفوع بالابتداء وخبره "من دون"، والجملة الاسمية حال من فاعل "تلتقي".

و لظلَّ: جواب "لو".

و صدى صوتي: اسم [ظلَّ].

و إن كنت رمة: حال من "صدى صوتي"، وجواب "إن": محذوف دلَّ عليه جواب "لو"، والرِّمَّة: بكسر الراء المهملة وتشديد الميم: العظام البالية.

---

(1) نقل الشمني قسما من رأي الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 58/2.

(2) ديوانه: 119.

(3) ينظر: 220/2.

(4) ينظر: 369/3.

و لصوت صدى: يتعلق بقوله "يهشُّ" الذي هو خبر "لظلَّ"، ومعناه: يرتاح، من قولك: هششتُ لفلان بكسر العين أهشُّ هشاشة.

ويطرب: من الطرب، عطف عليه، والطرب: خفة لسرور أو حزن، والمراد هنا الأول، والمعنى: ويطرب له، أي: لصوت صدى فحذف الجار والمجرور المتعلق بـ: "يطرب".

قال الدماميني: ((فإن قلت هل هذا من قبيل التنازع ؟، قلتُ: لا على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب [1]، وابن مالك [2]، وغيرهما، فإنَّ المفهوم منه التنازع إنَّما يكون في المعمول المؤخر، وقال الرضي: "قد يتنازع +العاملان+ في ما هو قبلهما إذا كان منصوبًا، نحو: "زيدًا ضربت وقتلتُ، وبك قمتُ وقعدتُ، وإياك ضربت وأكرمتُ" [3] قلتُ: لزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حرف العطف عليه [4]، وهو ممتنع، فإن قلت: قد ارتكبه الجمهور في نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ ﴾ [5]، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [6]، ثم إذا ما وقع فجعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف، ولكنها قدمت عليه لفظًا، قلتُ: هذا الحكم ليس بمتعد إلى غير الهمزة * 108 ـ ب * بل هو مقصور عليها عندهم تنبيهًا على أصالة الهمزة في التصدير، والظاهر أنَّ قول الشاعر: "لصوت صدى ليلى" مقلوب من قوله: "لصدى صوت ليلى"، ويدلُّ عليه قوله أولاً: "ولو تلتقي أصداؤنا"، وقوله

ثانيًا: "لظلَّ صدى صوتي" ـ انتهى)) [7]، ثم ذكر في (المغني) [8] بعد هذين البيتين قول توبة بن الحُمَيِّر [9]، من الطويل: وهو

---

(1) ينظر، الكافية (ضمن مجموع مهمات المتون): 256، و الوافية شرح نظم الكافية: 162ـ163.
(2) ينظر، شرح الكافية الشافية: 648/2.
(3) شرح الكافية: 78/1.
(4) في الأصل: (تقدم ما في +خير+ حرف العطف عليه) وكلمة خير المحصورة بين +. .. + لا وجه لها في السياق.
(5) سورة الأعراف آ 185.
(6) سورة يوسف آ 109.
(7) أي قول الدماميني الذي نقل الشمني قسمًا من كلامه في كتابه المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 58/2.
(8) ينظر: 344.
(9) ينظر، ديوان الحماسة: 108/2.

ولو أنَّ ليلى الأخيلية سلمت * عليَّ ودوني جندل وصفائح**

لسلمت تسليم البشاشة أو زَقى [1] * إليها صدى من جانب القبر صائح**

الشاهد فيه أيضًا على وقوع " لو " للتعليق في المستقبل إلاَّ أنَّها لا تجزم.

و سلمت: خبر " إنَّ ".

و الواو في " ودوني ": للحال.

و الجندل: الحجارة.

و الصفائح: جمع صحيفة، وهي الحجر العريض يكون على القبور

و لسلمت: جواب "لو".

و البشاشة: طلاقة الوجه والإقبال على أخيك والضحك إليه، وفرح الصديق بالصديق كذا في (القاموس) [2].

قوله أو زقى: بمعنى إلى أن، أي: لرديت السلام إلى أنَّ، زقى إليها صدى، من زقى الصدى يزقوا: إذا صاح بالزاي المعجمة والقاف، والصدى: يخرج من رأس المقتول إذا بلى بزعم الجاهلية، وقيل هو ما ذكر في الذي قبله.

وصائح: بالرفع صفة "صدى".

و [الجملة] الاسمية الواقعة في عجز البيت: حال من ضمير المتكلم المجرور بـ: "على".

و من جانب القبر: إما صفة لـ: "صدى" فيكون متعلقًا بمعنى: الاستقرار، أو متعلق بـ: "صائح"، ومما يحكونه من الغرائب أنَّ توبة هذا مات وتزوج محبوبته ليلى رجل فمرت ذات يوم مع بعلها وهي بهودج لها على مكان من قبر توبة فاستأذنت بعلها في الذهاب إلى القبر لزيارته فأذِنَ لها فوقعت عليه وسلمت وقالت: فأين ما قلت ؟ فبينما هي كذلك إذا

---

(1) كذا في الأصل بألف مقصورة، فهو لديه من زقى يزقي زقاءً، ويجوز أن يكون (زقا) من يزقو، قال الجوهري في صحاحه: 2368/6: ((زقا: الزَقْو والزَقْي: مصدرٌ، وقد زَقا الصَدى يَزْقو ويَزْقي زُقاءً ؛ أي صاح. وكلُّ صائحٍ زاقٍ)).

(2) ينظر: 263/2.

طائر كان هناك فأحسَّ البعير ففر طائرًا يصيح فينفر البعير فيسقط ليلى من عليه إلى الأرض، ودفنت هناك إلى جانب توبة، وهذا من غرائب الاتفاق والله أعلم

بحقيقة الحال، قال في (المغني) [(1)]: ((وأنكر ابن الحاج[(2)] في نقده على (المقرَّب) + أي: لابن عصفور+ مجيء " لو " للتعليق في المستقبل * 109 ـ أ * قال: " ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد لعمرو منطلق، كما تقول ذلك مع إنْ ")), قال الدماميني: ((ليس امتناع هذا التركيب قاضيًا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل إذ رُبَّ حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في جميع أحكامه))[(3)]، ثم قال في (المغني) [(4)]: ((وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم أنَّ إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: " وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أنَّ ما جعل شرطًا لـ: " لو " مستقل في نفسه أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج " لو " عمَّا عهد فيها من المضي ـ انتهى "[(5)]، وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نقله عن أكثر المحققين فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك بل كثير منهم سكت عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثاني: أنَّ قوله: " وذلك لا ينافي. .. إلى آخره " مقتضاه أنَّ الشرط ممتنع لامتناع الجواب، والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع

---

(1): 345.

(2) في الأصل: (ابن الحاجب)، وهو وهم من الناسخ، والتصويب من المغني نفسه، وهو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الأشبيلي (ت 647 هـ)، تنظر ترجمته في: البلغة: 63، وبغية الوعاة :373/2، ومعجم المؤلفين: 64/2.

(3) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 58/2.

(4): 345 ـ 347.

(5) أي كلام بدر الدين بن مالك، ينظر رأيه في، الدرة المضية: 710.

الشرط ،ولم نر أحدًا صرَّح بخلاف ذلك إلاَّ ابن الحاجب، وابن الخباز[1]، فأما ابن الحاجب فإنَّـه قـال في (أماليه)[2]: " ظاهر كلامهم أنَّ الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنَّهم يذكرونه مع " لولا " فيقولـون: لـولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع " لولا " هو الثـاني قطعًـا، فكـذا يكـون قـولهم في " لـو "، وغـير هـذا القول أولى؛ لأنَّ انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثَـمَّ أسـباب أخـر، ويـدل عـلى هذا: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللـه لَفَسَدَتَا﴾ [3]، فإنَّها مسوقة لنفي التعدد في الآلهـة بامتنـاع الفـساد لا أنَّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنَّه خلاف المفهوم من سياق أمثال هـذه الآيـة؛ ولأنَّـه لا يلـزم مـن انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن + تعدد في الآلهة ؛لأن المـراد بالفـساد فـساد نظام العالم عن حالته+ [4]، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سـبحانه ـ انتهـى "[5]، وهـذا الـذي قالـه خلاف المتبادر: لو جئتني أكرمتك، وخلاف ما فسروا به عباراتهم إلاَّ بدر الدين فإنَّ المعنـى * 109 ـ ب * انقلب عليه لتصريحه أولاً بخلافه وإلاَّ ابن الخباز فإنَّه من ابـن الحاجـب أخـذ وعـلى كلامـه اعتمـد، وسيأتي البحث معه، وقوله: "المقصود نفي التعدد لا نفي الفساد" مسلم به ولكـن ذلـك اعـتراض عـلى من قال: إنَّ "لو" حرف امتناع لامتناع، وقدَّمنا فساده، فإن قال على تفسيري لا أعترض عليهم، قلنا: فما تصنع بـ: "لو جئتني لأكرمتك، و: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللـه فِيهِمْ خَيْراً لأسْمَعَهُمْ﴾ [6] فإنَّ المـراد نفـي الإكـرام و الإسـماع لانتفـاء المجـيء، وعلـم الخـير فـيهم لا العكـس ـ إلى هنـا كـلام المغنـي)) [7]، قـال التفتـازاني:

---

(1) وهو شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الإربـلي الموصـلي (ت 639 هــ)، تنظـر ترجمتـه في، البلغـة: 55 ،وبغية الوعاة: 304/1، و الأعلام: 117/1، وينظر رأيه في، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علـم العربيـة لابن معط: 97/ظ.

(2) ينظر: 51/2، و 155/4.

(3) سورة الأنبياء آ 22.

(4) المحصور بين +. .. + غير مثبت في نسخة المغني التي بين أيدينا، وهـو غـير موجـود في الأمـالي؛ لأن النقـل مـن الأمالي بتصرف، ينظر: 51/2، و 155/4.

(5) أي كلام ابن الحاجب في أماليه.

(6) سورة الأنفال آ 23.

(7): 345 ـ 347.

﴿واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنَّها لامتناع الأول لامتناع الثاني إمَّا لما ذكره وإما لأنَّه /ملزوم والثاني/[1] لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعمَّ﴾[2]، وقال :﴿أقول: منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل؛ لأنَّه ليس معنى قولهم " لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول أنَّه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أنَّ انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه: أنَّها للدلالة على أنَّ انتفاء الثاني في الخارج إنما هو سبب انتفاء الأول، فمعنى: ﴿ ولَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[3]: أنَّ انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات إلى علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي، ألا يرى أنَّ قولهم: " لولا " لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو: "لولا علي لهلك عمر"، معناه: أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر، ولا أنَّ وجوده دليل على انَّ عمر لم يهلك، ولهذا صحَّ مثل قولنا: " لو جئتني لأكرمتك " لكنك لم نجيء، أي: إنَّ عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، كما قال الحماسي[4] :

ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر**

يعني: أنَّ عدم طيران الفرس بسبب انَّه لا يطير ذو حافر، وقال المعري[5] :

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن ما لهنَّ دوامُ**﴾[6]

---

(1) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(2) ينظر، المطول: 333.

(3) سورة النحل آ 9.

(4) أُبيُّ بن سُلْمِيٍّ بن ربيعة بن زبان الضبي، وهو من الشعراء الجاهليين، ينظر، ديوان الحماسة ـ أبو تمام: 214/1، وشرح ديوان الحماسة ـ التبريزي: 59/2.

(5) ينظر، سقط الزند: 29.

(6) ينظر، المطول: 334ـ335.

ثم قال في (المغني)[1]: ((وأما ابن الخباز فإنَّه قال في (شرح الدرة)[2]: " وقد تلا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[3] * 110 ـ أ * يقول النحويون: إنَّ التقدير: لم نشأ فلم نرفعه، والصواب: فلم نرفعه فلم نشأ؛ لأنَّ نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة ـ انتهى "، والجواب أنَّ الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع، أي: متى وجدت وجد، وإذا انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفى كل منها انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أنَّ ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾[4] ـ الآية، إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنَّك تخلف ذريةً ضعافًا لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لِّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[5]، [ونحو ذلك، كَون لَو بِمَعْنى: إن، قَالَه كثير من النَّحْوِيين فِي نَحْو]: ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[6]، ﴿ قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾[7]، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾[8] [﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[9]]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[10]، ونحو: (أعطوا السائل ولو جاء على فرس)[11]، وقوله[12]:

---

(1) 347 ـ348.
(2) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: 97.
(3) سورة الأعراف آ 176.
(4) سورة النساء آ 9.
(5) سورة يوسف آ 17.
(6) سورة التوبة آ 33.
(7) سورة المائدة آ 100.
(8) سورة البقرة آ 221.
(9) سورة البقرة آ 221.
(10) سورة الأحزاب آ 52.
(11) رواه الإمام مالك في موطئه برواية سويد بن سعيد الحدثاني: 529/2 هكذا، ورواه الآخرون (اعطوا السائل وإن جاء على فرس)، وفي روايات أخر: (للسائل حق وإن جاء على فرس)، فالرويتان الثانية والثالثة لا تصلح موضعًا للاستشهاد بخلاف الأولى فهي صالحة للاستشهاد تمامًا.
(12) الأخطل، ينظر، ديوانه: 144.

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم * دون النساء ولو باتت بأطهار** ـ انتهى))[1]

المآزر: جمع مِئزر بكسر الميم، وهي الملحفة كالإزار، وشدها: كناية عن ترك الجماع، يمدح هؤلاء القوم بأنهم إذا كانوا في الحرب أقبلوا ولم يكن لهم همٌّ سواه، بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة إلى مواقعة النساء وقضاء الوطر منهن وإن كان لا مانع يمنع من الرفث إليهن وهو المراد من قوله: ولو باتت بأطهار: جمع طُهْرٍ، أي: وإن يدنِنَّ متلبسات بالأطهار خاليات من المحيض، واختار اللفظ باتت: لاستعارة بالرمز الذي يكون فيه غشيانهنَّ غالبًا وهو الليل، ثم قال في (المغني)[2]: ((وأمّا نحو: ﴿ وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾[3]، ﴿ أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم ﴾[4]، وقول كعب ﷺ :

.... * أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل**[5]

فمن القسم الأول لا من هذا القسم؛ لأنَّ المضارع في ذلك مراد به المضي، وتقرير ذلك أن يعلم أنَّ خاصية " لو " فرض * 110 ـ ب * ما ليس بواقع واقعًا ومن ثم اكتفى بشرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصيته (إن) تعليقُ أمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى قوله[6]:

.... * . ... .. ولو باتت بأطهار**

---

(1) أي كلام ابن هشام في المغني والمحصور بين [. ..] زيادة من المغني نفسه، 347 ـ 348.

(2) 348 ـ 349.

(3) سورة الأنعام آ 27.

(4) سورة الأعراف آ 100.

(5) ينظر، ديوان كعب بن زهير في قصيدته المشهورة بالبردة: 66، وصدر البيت :

ولقد أقومُ مقامًا لو يقوم به *** . ...

(6) الشاهد للأخطل، وقد سبق تخريجه في الصفحة 194.

، يتعين فيه معنـى: " إنْ "؛ لأنَّـه خـبر عـن أمـر مـستقبل محتمـل، أمـا اسـتقباله فـلأنَّ جوابـه محذوف دلَّ عليه " شدُّوا "، وشدوا مستقبل لأنَّه جواب (إذا)، وأما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية؛ للاستقبال والاحتمال؛ ولأنَّ المقصود تحقق وجود الطهر لا امتناعه، وأما قوله[1]:

ولو تلتقي. .. . . *** ـ البيت

، وقوله[2]: ولو أنَّ ليلى. ... . *** ـ البيت

فيحتمل أنَّ (لو) فيها بمعنى (إن) على أنَّ المراد مجرد الإخبار لوجود ذلـك عنـد وجـود هـذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنَّها على بابها، والمقصود فرض هذه الأمـور واقعـة والحكـم عليهـا مـع العلم بعدم وقوعها ،والحاصل: أنَّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقـصود فرضـه الآن أو في ما مضى فهي بمعنى: إن، وَمَتى كَانَ مَاضِيا أَو حَـالا أَو مُـسْتَقْبلا وَلَكِـن قـصد فَرْضـه الْآن أَو فِـيمَا مضى فَهِيَ الامتناعية ـ انتهى)) [3].

(الثالث) من أوجه "لو" (أن تكون حرفًا مصدريًا مرادفًـا لــ: " أن ") المـصدرية فـلا يحتـاج إلى جـواب، وهو مذهب الفرَّاء[4]، وأبي علي الفارسي[5]، وأبي البقاء[6] ، والتبريزي[7]، وابن مالك[8]، وتبعهم المـصنِّف[9] (إلاَّ أنَّها)، أي: " لو " (لا تنصب وأكثر وقوعها بعد)، أي: " لو " (بعد ودَّ) فعل ماضٍ، (نحو) قوله تعـالى: (﴿ وَدُّوا

---

(1) الشاهد لتوبة بن الحُمَيِّر، وقد سبق تخريجه في الصفحة 190.

(2) الشاهد لقيس بن الملوح، وقد سبق تخريجه في الصفحة 188.

(3) أي كلام ابن هشام في المغني: 348 ـ 349.

(4) ينظر، معاني القرآن: 127/1.

(5) ينظر، المسائل المنثورة: 179.

(6) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: 135/1.

(7) وهو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني الخَطِيب التِّبْريزي (ت502 هـ) من أئمـة اللغـة والأدب، تنظـر ترجمته في: بغية الوعاة: 383/2، والاعلام: 157/8، وينظر رأيه في كتابه إعراب القرآن العظيم: 185.

(8) ينظر، شرح التسهيل: 100/4 ـ 101.

(9) ينظر، مغني اللبيب: 349.

لَوْ تُدْهِنُ ﴾[1])، فـ: " لـو " فيـه حـرف مـصدري كــ: " أن "، و (لـو تـدهن): منـسبكان إلى مـصدر، تقديره: الإدهان، (أو) بعد (يود) فعل مضارع، (نحو) قوله تعالى: (﴿ يَوَدُّ أَحَـدُهُمْ لَـوْ يُعَمَّـرُ ﴾[2])، فـ: " لو " فيه حرف مصدري كـ: " أن " و (لو يعمر): منـسبكان إلى مـصدر تقـديره: التعمـير، وهـو مفعول (يود)، ومن وقوعها بدونهما قول قُتيلة: بقاف مضمومة فمثنـاة فوقيـة فيـاء، تـصغير بنـت النضر بن الحرث، من أبيات من الكامل[3]: لما أن قَتَلَ النبي ـ ﷺ ـ أباها النضر صبرًا بالـصفراء حـين قفل من غزوة بدر:

أمحمد ولأنت نجل[4] نجيبة * في قومها والفحل فحل مُعْرِقُ**

ما كان ضرك لو مننت وربما * منَّ الفتى وهو المغيظ المحنقُ**

فقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ لما سمعها: (لـو* 111 ـ أ * سـمعتها قبـل أن أقتلـه مـا قتلتـه)[5]، واستدل بهذا بعض الأُصوليين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد، يقال له: احكـم بمـا شـئت فهـو صواب، وعلى وقوع ذلك فإنَّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ خيَّر فيهما معًا[6] فقيل له لـك أن تـأمر بقتلـه وأن لا تأمر، ونحو ذلك، ويجوز أن يكون بوحي أنَّه [لو] [7] شفع فيه ما قتله ونحوه.

والنجيبة: الكريمة الحسنة.

والفحل: ((الذكر من كل حيوان))، كذا في (القاموس) [8].

والمُعْرِق: اسم فاعل من: أعرق الرجل صار عريقًا، وهو الذي له عِرْقٌ في الكرم.

---

(1) سورة القلم آ 9.
(2) سورة البقرة آ 96.
(3) ينظر، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ـ ابن رشيق القيرواني: 56/1.
(4) وفي رواية ثاني: (ضنءُ) أو (فحل) ينظر، بلاغات النساء ـ ابن طيفور: 169،و ديوان الحماسة: 401/1.
(5) سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعـاد ـ محمـد بن يوسف الصالحي الشامي: 63/4.
(6) في الأصل (معنا) والصواب ما أثبتناه.
(7) زيادة واجبة اقتضاها السياق.
(8) 28/4.

ومعنى لو مننت: لو أنعمت وأحسنت.

قال في (القاموس)[1]: ((الغيظ: الغضب أو أشَدُّه[2] أو سَورَتُه أو أوَّلُه)).

والمحنق: اسم مفعول من أحنقه، أي: غاضه، فهو تأكيد للمغيظ، أو هـو الـذي يكمـن في قلبـه الغيظ.

وما: استفهامية، أي: أيُّ شيءٍ، ضرك: خبرها ، ما: مبتدأ؛ وكان ومدخولها نكرة.

ولو مننت: يحتمل أن يكون اسم "كان"، و ضرك: خبرها، أي: مـا كـان منـك ضرك عـلى مـا هـو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب، ويحتمل أن يكـون فـاعلاً بــ: "ضرك"، والجملة: خبر "كان" واسمها ضمير الشأن.

قال الدماميني: ((وعلى كون " لو " مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم بخلاف ما لو كان كذا، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي بخلاف ما لو وقع ميتًا[3]، وقول صـاحب (التلخيص)[4] بخلاف ما لو أخر فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميتًا وبخـلاف تـأخره، و "مـا": زائـدة بين المضاف والمضاف إليه، نحو: "جئتك غير ما مرَّة"، وهذا أقرب ما يخرج مثل هذا التركيـب عليـه، ومن وقوعها بدونهما، قول الأعشى[5]، من البسيط:

وربما فات قومًا جُلُّ أمرهم * من التأني وكان الحزم لو عجَّلوا))** [6]

جُلُّ الشيء: معظمه.

والتأني: مصدر قولك: تأنَّى في الأمر، أي: توقف وتنظر.

والحزم: ضبط الأمر والأخذ بالثقة، ومِن: تعليلية لـ: " فات ".

(**1**) 397/2.

(**2**) في الأصل: (شدته).

(**3**) ينظر، جامع الأمهات: 125.

(**4**) أي: التلخيص في علوم البلاغة: 84.

(**5**) لم أجده في ديوانه وهو من شواهد المغني: 350.

(**6**) شرح مغني اللبيب: 92.

قال الدماميني: ((والمختار نصب "الحزم" على انَّه خبر "كان"، و "لو عجَّلوا": اسمها؛ لأنَّ الحرف المصدري المقدر لمصدر معرف يحكم له كحكم الضمير؛ لأنَّه لا يوصف كما أنَّ الضمير كذلك، ولهذا قرأ * 111 ـ ب * السبعة: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾[1]، ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾[2]: بنصب الأول، والرفع ضعيف لضعف الإخبار بالضمير عمَّا دونه في التعريف، نصَّ المصنِّف على ذلك في أوائل الباب الرفع)) [3]، أي: في (المغني) [4]، (وأكثرهم)، أي: النحاة (لا يثبت هذا القسم) وهو ورود "لو" مصدرية (ويُخَرِّجُ)، أي: يؤول (الآية، ونحوها) بما يدل على أنَّها حرف مصدري [لا] (على) أنَّها شرطية كما في (المغني) [5]و(حذف المفعول قبلها) [6]، أي: قبل " لو "، وهو " يود "، ومثلها في الآية المذكورة، (و) حذف (الجواب بعدها)، أي: بعدها " لو "، (أي: " يود أحدهم التعمير لو يُعمِّر ألف سنة، لسرَّهُ ذلك)، أي: التعمير، فالتعمير: مفعول " يود " وجواب " لو " [محذوفان] [7] لسره ذلك، قال في (المغني)[8]: ((ولا خفاء بما في ذلك من التكلف، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم[9]: (ودوا لو تدهنُ فيدهنوا)))، قال الدماميني: ((الذي يظهر " أنَّ تدهنوا " منصوب بـ: " أن " مضمرة جوازًا، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من " لو " وصلتها، فهو من باب عطف مصدر على

(**1**) سورة الجاثية آ 25.

(**2**) سورة النمل آ 56.

(**3**) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر المفقود.

(**4**) ينظر: 590.

(**5**) ابن هشام في المغني يرى أنَّ هذا من التعسف، وليس هو من القائلين به، ينظر :350.

(**6**) ينظر: كذا في الأصل، وفي الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل :86 (على حذف مفعول الفعل قبلها)

(7) زيادة اقتضاه المقام من كتاب المغني الذي نقل منه هذا الكلام بتصرف، ينظر: 350.

(**8**): 350.

(**9**) وهي قراءة شاذة لم ترد منسوبة لقارئ في مفاتيح الغيب: 83/30، والبحر المحيط :309/8، ومعجم القراءات: 196/7.

مصدر آخر، هذا الذي ينبغي أن يقال فإنَّه تخريج ماشٍ على القواعد بخلاف تخريج المصنِّف ـ انتهى))[1]، وفي (إعراب أبي البقاء)[2]: ((" فيدهنون ": إنَّما ثبت النون؛ لأنَّه عطف على " تدهن "، ولم يجعله جواب التمني+، أي: " لو "؛ لأنَّه لو كان كذلك لوجب حذف النون، + وفي بعض [المصاحف] بغير نون على الجواب))، وفي (إعراب منتجب الدين)[3]: ((قال صاحب الكتاب: " وزعم هارون أنَّها في بعض المصاحف "[4] ودوا لو تدهن " يعني: بالنصب على جواب التمني))، أي: وهو " ودوا "، قال في (المغني) [5]: ((ويشكل عليهم +، أي: على المثبتين + دخولها على " أن " في نحو: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً ﴾[6]، وجوابه: أنَّ " لو " إنما دخلت على فعل محذوف بعد " لو " تقديره: تودُّ لو ثبت أنَّ بينها + أمدًا+)).

(الرابع) من أوجه " لو " (أن تكون للتمني [بمنزلة (ليت) إلاَّ أنَّها لا تنصب ولا ترفع] [7])، وهو مذهب سيبويه[8] وأهل التحقيق من المعاني[9]، نحو: ((لَو تَأتِينِي فتحدثني))، قالـ[ـه] في (المغني) [10]، قيل: (ومنه) قوله تعالى: (﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[11]، أي: فليت، لنا " كَرَّة ")، أي: رجعة إلى الدنيا، (قيل): في توجيهه كونها للتمني؛ (ولهذا نصب ﴿ فَنَكُونَ ﴾ في جوابها)؛ * 112 ـ أ * لأنَّ النصب في هذه المواضع

(1) نقل الشمني قسمًا من هذا الكلام في كتابه المنصف: 90/2.
(2) أي: التبيان في إعراب القرآن: 1234/2.
(3) أي: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :193/6.
(4) 3/ 36.
(5) 351.
(6) سورة آل عمران آ 30.
(7) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 87.
(8) ينظر الكتاب: 36/3.
(9) ينظر، رصف المباني في شرح حروف المعاني: 291، والجنى الداني: 48.
(10): 351.
(11) سورة الشعراء آ 102، والأية بتمامها: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

بإضمار " أن "، ولا تضمر " أن " بعد الفاء إلاَّ بعد أحد الأشياء الستة[1]، فلو لم تحمل "لو" على أحد الستة لم يكن النصب وجهًا، والمناسب له التمني (كما انتصب: ﴿ فَأَفُوزَ﴾ في جواب " ليت " في قوله تعالى: ﴿ يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[2]، ولا دليل في هذا) الذي استدل به هذا القائل (لجواز ان يكون النصب في فأفوز)[3]، والنصب في (فنكون) ليس هو لأجل أنَّ المضمر بعد الفاء في جواب الأشياء الستة، بل يجوز أن يكون النصب بـ: " أن " مضمرة بعد الفاء العاطفة للمصدر المسبوك منها ومن صلتها على مصدر مذكور قبل الفاء وهو (كرة)، أي: ليت لنا رجوعًا فنكوننا من المؤمنين، والجواب محذوف بخلاف التي سمي فإنَّها واجبة الإضمار، (مثله قوله)،أي: الشاعر، وهي ميسون بغير تنوين؛ لأنَّه غير منصرف للعلمية والتأنيث، بنت عَدْل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان ـ رضي اللـه عنهما ـ من قصيدة، من الوافر[4]:

(للبس عباءةٍ وتَقَرَّ عيني * أحب إلي من لُبس الشفوف)**

أي: كما أنَّ النصب في " وتقرَّ عيني " في البيت بـ: " أن " مضمرة جائزة الإظهار، والواو: عاطفة للمصدر الذي انسبك " أن " والفعل إليه على المصدر المذكور وهو " لبس "، فكذلك في الآية، وقال البيضاوي وغيره: ﴿ لك أن تنصب " فأكون " على جواب التمني الذي أداه معنى " لو " كأنَّه قال: ليت لنا كرة فأكون، وانتصابه بإضمار " أن "، وأن تنصبه بالعطف على "كرة" ﴾[5]، أي: لأنَّ الفاء إنَّما تنصب بإضمار " أن "، و " أن " مع الفعل بتأويل المصدر من عطف اسم على اسم، و " أن " في موضع رفع بإضمار فعل، أي:

---

(1) وهي: (لام التعليل ،ولام الجحود، وفاء السببية، وحتى، و أو، و واو المصاحبة).

(2) سورة النساء آ 73.

(3) في الأصل: (لجواز أن يكون لو على بابه وأصله)، والتصويب من نسخة قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 87، وبتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي: 127، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي: 140.

(4) من الشواهد المشهورة في النحو، ينظر، الكتاب: 45/3، والمقتضب: 26/2، وبلاغات النساء: 116، والأصول في النحو: 150/2.

(5) ينظر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2/ 159 ـ 160.

لو وقع لنا رجوع، والكرة: الرجعة، ويجوز أن يكون نصب " فيكون " بالعطف على " كرة "؛ لأنَّه في التقدير: أنْ نكر، كأنَّه قيل: فلو أنَّ لنا أن نكر فنكون، أي: أن نكون، وبهذا جزم أبو البقاء[1] كأنَّه قيل: فلو وقع أنَّ لنا أن نكر فنكون من المؤمنين لفعل كيت وكيت، ويجوز رفع " وتقر " على تنزيل الفعل منزلة المصدر، نحو: " وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[2]، وثبت هذا البيت في بعض نسخ (المغني) بالواو، وهو الصحيح؛ لأنَّها جملة معطوفة على جملة قبلها، وثبت في بعضها باللام، كما رأيته في النسخة التي وصلتُ لها مكان (الواو) " ولبس " والصحيح بالواو[3] * 112 ـ ب *، وقبيل هذا البيت :

لَبيتٌ تَخْفِق الأرواحُ فيه * أحبُّ إليّ من قصْرٍ مُنِيفِ**

وبعده :

وأكل كسيرة في كسر بيتي * أحبُّ إليَّ من أكل الرغيف**

وأصوات الرياح بكل فجٍّ * أحبُّ إليَّ من ضرب الدفوف**

وكلبٌ ينبح الطرَّاق دوني * أحبُّ إلي من قطٍ ألوف**

وبِكرٌ يتبع الأظعان صحب * أحب إلي من بغل رفوف**

وخِرق من بني عمي نحيف * أحب إلي من عَلْجٍ[4] عنيف**

قالت ذلك لما تزوجها معاوية ـ ﷺ ـ ونقلها من البادية إلى الشام، فكانت تكثر الحنين إلى ناسها والتذكر لمسقط رأسها، فاستمع إليها يومًا وهي تنشد هذه الأبيات، فلما سمعها معاوية ـ ﷺ ـ قال لها: ما رضيتِ ابنة بحدلٍ حتى جعلتني علجًا عنيفًا، وقيل: قالتها لما تسرى عليها وعذلها، وقال: أنت في ملك عظيم وما تدرك قدره.

---

(1) لم يقل أبو البقاء بهذا، بل ما قاله في كتابه التبيان: 372/1 هو: ((فَأَفُوزَ: بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ التَّمَنِّي، وَبِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ فَأَنَا أَفُوزُ)).

(2) سلف تخريجه في ص 26.

(3) في الأصل: (ولبس بصحيح بالواو).

(4) العلج : العَيْرُ. والعَلْجُ: الرجل من كفَّار العَجَم، والجمع عُلوجٌ وأعلاجٌ ومَعْلوجاءُ وعِلَجَة، ينظر، الصحاح:330/1.

تخفِق بكسر الفاء مضارع خَفِقَت الريح خفقانًا، أي: دوى جريها.

والأرواح: جمع الريح.

والمنيف: العالي المشرف.

والعباءة: ضربٌ من الأكسية.

والشفوف، بضم الشين المعجمة وبالفائين: الثياب الرقاق، وقال في (الصحاح)[1]: ﴿الشَفوف: جمع شَف بفتح الشين المعجمة، وهو ستر رقيق يستشف ما وراءه﴾، وقال في (القاموس)[2]: ((من الشِف تكسر الثوب، جمعه شفوف، وشف الثوب يشفُّ شفوفًا شفيفًا: رقَّ فحكى ما تحته)).

وكسر البيت: بكسر الكاف: أسفل شق الخبأ الذي يلي الأرض من حيث تكسر جانباه.

والفج: الطريق الواسع بين جبلين، وبعضهم يترك القيد.

والدفوف: جمع دُف بضم [الدال] وفتحها، وهو الآلة التي يضرب بها.

والبَكر بفتح الباء الفتِيّ من الإبل.

والخِرف بكسر الخاء المعجمة: الكريم السخي.

والنحيف: الهزيل.

والعنيف: الذي لا رفق عنده.

ومثله في قوله تعالى: (﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ ﴾[3])، بنصب اللام كما قرأ غير نافع[4] في كونه منصوبًا بإضمار "أن" بعد "أو" العاطفة، والمصدر المنسبك منها ومن

---

(1) ينظر: 1382/4.

(2) 159/3.

(3) سورة الشورى آ 51، والآية بتمامها: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللـه إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾.

(4) ينظر، السبعة: 582، و التيسير: 195، والحجة في القراءات السبع: 319 ـ 320، و حجة القراءات: 644.

صلتها عطفًا على قوله: ﴿ وَحْياً﴾ من قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللـه إِلاَّ وَحْياً﴾، والأصل: أو أن يرسل، أي: أو إرسالاً.

وقوله: (أن يكلمه): " أن " وما عملت فيه في موضع رفع على أنَّه اسم (كان).

و (لبشرٍ): خبره.

و (وحيًا): مصدر في موضع الحال من اسم اللـه عز وجل

* 113 ـ أ *، وكذا: ﴿أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ﴾: ظرف في موضع الحال وفيه ضمير يعود على ذي الحال كقوله: ﴿وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ﴾[1] ؛ ليشاكل ما قبله وما بعده، ، أي: إسماعًا من رواء حجاب، وكذا (أَوْ يُرْسِلَ): في موضع الحال عطف على (إِلَّا وَحْياً) كما سبق، والتقدير: وما صحَّ لآدمي أن يكلمه اللـه إلاَّ موحيًا إليه أو مسمعًا إياه كلامه من وراء حجاب أو مرسِلاً إليه رسولاً، ولا يجوز أن يكون (أَوْ يُرْسِلَ) معطوفًا على (أَن يُكَلِّمَهُ)؛ لفساد المعنى؛ لأنَّه يصير وما كان لبشرٍ أن يكلمه اللـه إلاَّ وحيًا أو أن يرسله أو أن يرسل اللـه رسولاً، فيؤدي ذلك إلى إما إلى نفي الرسل من البشر، أو إلى نفي المرسَل إليهم، وكلاهما فاسد؛ لأنَّ اللـه تعالى قد أرسل الرسل من البشر وأرسل إليهم، وقيل معنى (أو إلاَّ أن)، أي: إلاَّ أن يرسل رسولاً، كقولك: " لألزمنك أو تعطني حقي، أي: إلاَّ أن تعطيني.

و (إِلَّا وَحْياً): استثناء منقطع؛ لأنَّ الوحي إلقاء وإلهام، وليس بتكليم، فعلى هذا الجار من قوله: (أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ) متعلق بمحذوف تقديه: أو يكلمه، وهذا المحذوف معطوف على قوله: (إلاَّ وحيًا)؛ لأنَّه بمعنى: إلاَّ أن يوحي، والتقدير: وما كان لبشر أن يكلمه اللـه إلاَّ أن يوحي إليه أو يكلمه من وراء حجاب؛ لأنَّ ذكره قد سبق فدلَّ على المحذوف، ولا يجوز أن يتعلق الجار وهو (من) بـ: (يكلم) الملفوظ؛ لأنَّ ما قبل الاستثناء إذا كان كلامًا تامًا لا يعمل فيما بعده، وقرأ نافع: (أو يرسلُ... فيوحي) بالرفع فيهما، فيكون

---

(1) سورة آل عمران آ 191.

(يرسلُ): خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو يرسلُ، وقوله: (فيوحي) عطف عليه، والجملة إما استئنافية أو في موضع الحال عطفًا على (وحيًا) في معنى: موحيًا، أي: إلاَّ موحيًا أو مرسلاً.

قال في (المغني) [1]: ((واختلف في (لو) هذه)) أي: التي للتمني ((فقال ابن الضائع[2] وابن هشام[3] :هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب [كجواب ليت، وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم] [4] جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله[5] :

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كليبٍ * فيخبَرَ بالذنائبِ أيُّ زيرِ**

بيومِ الشعثمينِ لقرَّ عينًا * وكيف لقاءُ مَن تحتَ القبورِ))**

انتهى هذا الشعر من قصيدة من الوافر لمهلل بن ربيعة بن الحارث من بني ثعلب بن *113 ـ ب * وائل واسمه امرؤ القيس، وقيل: عدي[6]، قال هذا الشعر حين أدرك ثأر أخيه المذكور في، واسمه وائل، وكنيته أبو الماجد، كذا في شرح الأمثال لأبي عبيد البكري[7]، والذنائب بفتح الذال المعجمة بعدها نون وآخره باء موحدة: موضع، كذا في (الصحاح)[8]، وقال العيني[9]: ((هي ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب)).

---

(1): 352.

(2) هو أَبُو الْحسن عَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن يُوسُف الكتامي الإشبيلي (ت 680هـ) له شرح كتاب سيبويه، والرد على ابن عصفور، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليهما، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة :204/2، والأعلام :333/4.

(3) الخضرواي، وقد سلفت ترجمته في هامش سابق.

(4) زيادة واجبة من نص المغني نفسه :352.

(5) ينظر، ديوان امرئ القيس: 39

(6) (ت 80 قبل الهجرة) تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة: 20/1، والاعلام: 11/2، ومعجم المؤلفين: 320/2.

(7) هو أبو عبيد عبد اللـه بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: 487هـ)، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 3129/7، والأعلام: 98/4، ولم أقف على رأيه في كتابه المذكور (فصل المقال شرح كتاب الأمثال) المطبوع بتحقيق إحسان عباس، بل هو موجود بنصه في كتابه الآخر: (سمط اللآلي في شرح أمالي القالي): 112/1.

(8): 128/1.

(9) هو بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي (ت 855 هـ)، تنظر ترجمته في: الضوء اللامع: 10/ 131، وشذرات الذهب: 286/7، والأعلام: 163/7، وينظر قوله في: المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية: 326/3.

قال الدماميني: ((ويحتمل أن يكون جمع ذنابة، وهي مكان من الوادي ينتهي إليه مسيله أو مسيل ما في الحضيض، وهو القرار من الأرض عند منقطع الجبل، أو مسيل في القلعة، وهي ما ارتفع من الأرض)) [1]، و (الزِير) بكسر الزاي المعجمة [في] أوله: الذي يحب محادثة النساء ومجالستهن، سمي بذلك لكثرة زيارته لهن، والجمع: أزوار وزيرة وأزيار، كذا في (القاموس) [2]، وفي (شرح الأمثال) [3] للبكري. و ((الشعثمان: شعثم وشعيث أبناء معاوية بن عامر بن دهل بن ثعلبة، وأم شعثم: حرثة ـ انتهى)) قال الدماميني: ((والظاهر أنَّ هذا اليوم نسب إلى هذين الأخوين لاختصاصهما بالغلبة، أو لغير ذلك، أو لأنَّها اسم مكان كانت به وقعة)) [4] وقوله: (فيخبرَ) بالنصب جواب لو، بتقدير: أن، والباء في (بالذنائب) ظرفية بمعنى: [في]، وقوله: (أي زير): خبر مبتدأ محذوف، وهو أنا، كذا قال العيني[5]، وقال الدماميني: ((المراد به كليب، فهو ظاهر أُقيم مقام المضمر، وباء (بيوم الشعثمين) للإلصاق المعنوي، كما في: أخبر به، بكذا قال العيني[6]، وموضعه نصب على الحال من أنا المحذوفة، و (كيف): للتعجب مرفوع المحل على أنَّه خبر لقوله (لقاء مَن)، أي: لقاء من تحت القبور ـ انتهى)) [7]، ووجه الاستدلال على المطلوب بهذين البيتين هو مجيء جواب (لو) باللام وهو قوله: (لقرَّ عينًا) لعلة مجيئه بالفاء وهو قوله (فيخبرُ)، قال

---

(1) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2): 42/2.

(3) هذا النص ليس في الكتاب المذكور، بل هو في كتابه الآخر المسمى: سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: 112/1ـ113.

(4) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(5) ينظر: المقاصد النحوية: 326/3.

(6) ينظر: م. ن، ص. ن.

(7) أي كلام الدماميني الذي لم نقف عليه في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

الدماميني: ﴿ويمكن أن يخرج على وجهين كل منهما جائز في الاستدلال، أحدهما: أن يقال لا نسلم أنَّ الفعل منصوب جواب التمني، وإنَّما هو منصوب بـ(أن) مضمرة وهي وصلتها مؤولة بمصدر مرفوع على أنَّه فاعل بـ(حصل) محذوفًا، وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرط، أي: فلو نبش القابرُ * 114 ـ أ * المقابرَ عن كليب محصل إخباره باليوم الذي تمَّ فيه على أعدائه ما تمَّ لقرَّ عينًا، فحينئذٍ هي التعليقية على بابها وهي تمنٍ أصلاً، الثاني: أن يقال ليست لو للتمني، وإنما هي شرطية ونصب (فيخبر) بـ (أن) مضمرة بعد الشرط لمشابهتها النفي، والمعنى على هذا التقدير: فلو حصل نبش المقابر فالإخبار لقرَّ عينًا، فهو عطف على مصدر منسبك من فعل الشرط، وإن كانوا جوَّزوا هذا على قلة في الشرط بـ (أن)، نحو: " إن تأتني فتكرمَني "، أنَّك تنصب تكرم من جهة أنَّ الشرط مفروض، فهو غير موصوف بالوجود حقيقة فأشبه النفي فأجري مجراه في نصب ما اقترن بالفاء أو الواو، فتجويز ذلك في الواو بها لدلالتها على انتفاء الشرط وضعًا، وهذا الوجه الثاني أولى من الأول؛ لأنَّ في ذلك إضمار (أن) في غير محلها المعروف، فهو مثل: (إن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[1]، بخلاف الثاني فإنَّ فيه إضمارًا لـ (أن) في محل عهد إضمارها فيه وإن كان قليلاً على أنَّ ابن مالك لما حكى في (التسهيل)[2] أنَّ النصب بـ (أن) مضمرة نادر في غير المواضع المشهورة جوازًا ووجوبًا، قال: " وفي القياس عليه خلاف " فللباحث أن يرتكب مذهب القائل بقياسته ويخرج البيت عليه "، ويمكن أن يقال: إنَّ (لو) من قوله: فلو نبش للتمني، والفعل من قوله: فتخبرَ منصوب في جوابه، وقوله: لتقر عينًا جواب للشرطية محذوفة، والتقدير: ولو وقع ذلك لقرَّ عينًا فهذا وجه ثالث يحتمل أن يخرَّج ذلك التركيب عليه ـ انتهى كلام الدماميني﴾[3]، ثم قال في (المغني)[4]:

(**1**) سلف تخريجه في ص 26.

(**2**): 233.

(**3**) ينظر: تعليق الفرائد: 289/2 ـ 290.

(**4**): 352.

((وقال ابن مالك: "هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني"[1]، وذلك أنَّه أورد قول الزمخشري، "وقد يجئ لو في معنى التمني، نحو: لو تأتني فتحدثني"[2]، فقال: إن أراد أنَّ الأصل: وددت لو تأتني فتحدثني ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني، وكان لها جواب، فجوابها فصحيح أو أنها حرف وضع للتمني كـ (ليت) فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يجمع بينه وبين ليت ـ انتهى)).

قال الدماميني: ﴿يعني واللازم باطل فإنَّه يجمع * 114 ـ ب * بينهما كما تقول: أتمنى لو قام زيدُ، والظاهر أنَّ هذا الوجه الذي أبطله هو مراد الزمخشري فيكون مذهبه أنَّ (لو) قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع، وما أورده من استلزامه منع الجمع بنيها وبين فعل التمني لا يرد عليه فإنَّها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك و إشكال، ولكن يحتاج هذا إلى ثبوت أنَّ الزمخشري يوافق على مجيء (لو) مصدرية ﴾[3].

(الخامس) من أوجه (لو) (أن تكون للعرض، نحو: " لو تنزل عندنا فتصيبَ راحةً) أو خيرًا " (ذكره)، أي: هذا الوجه ابن مالك (في (التسهيل) [4] وذكر لها)، أي لـ (لو) (ابن هشام اللخمي)[5] وغيره (معنى آخر وهو أن تكون) (لو) (للتقليل، نحو) قوله ﷺ: (تصدقوا ولو بظلف محرَّق) [6]، والظلف للبقر والضأن والضبي، فـ (لو) هنا مستفاد منها التقليل، قال ابن جماعة: ((ولك أن تقول وليس هذا من نفس لو))[7] ،كما

---

(1) ينظر التسهيل: 38.
(2) المفصل: 276.
(3) ينظر: تعليق الفرائد: 286/2 ـ287، وحاشية الشمني: 61/2.
(4) ينظر :244.
(5) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام (ت بعد 577هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة :48/1، والأعلام: 318/5، وينظر رأيه في الجنى الداني: 290.
(6) رواية الحديث في صحيح ابن حبان: 168/8: (ردوا السائل ولو بظلف محرق)، أو (لا تردوا السائل).
(7) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

ذكر المصنف مثله في (قد)، (و) نحو قوله ﷺ: (ولو بشق تمرة) [1]، قال ابن جماعة: ((وفيهمن الكلام ما في السابق)) [2] وعندي في المثلين أنَّ لو شرطية والجواب محذوف وبعد فعل مقدر دلَّ عليه الكلام السابق. قال في (المغني) [3] بعد المثال الأول: ((وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ﴾[4] وفيه نظر ـ انتهى)).

قال الدماميني: ((وجه النظر أنَّ كل ما أراده شاهدًا على أنَّها للتقليل يجوز أن تكون (لو) فيه بمعنى (أن)، أن يقال التقليل مستفاد من المقام لا من نفس (لو)، وهنا مسائل ذكرها في (المغني) [5] لا بأس بإيراد بعضها لتكميل الفائدة، إحداها: " أنَّ (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان المحذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده، فالأول كقولهم: " لو ذات سوارٍ لطمتني"[6] ، وقول عمر ﷺ : (لو غيرك قاله يا أبا عبيدة) [7] ـ انتهى)) [8].

قال الدماميني: ((قولهم: " لو ذات سوار لطمتني" هو من كلام حاتم الطائي، وذلك أنَّه أُسِرَ في بعض أحياء العرب فأمرته امرأة رب المنزل أن * 115 ـ أ * أن يفصد ناقة لها، وكان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد في المخمصة، فنحرها، فقيل له في ذلك، فقال: هكذا أو هذا مرادي فلطمته جارية فقال: "لو ذات سوار لطمتني"، أي: حرة؛ لأنَّ الإماء لا تلبس السوار، وجواب لو محذوف، أي: لهان عليَّ، ويحتمل أن تكون للتمني فلا حاجة إلى جواب، وقول عمر ﷺ فإنَّه قاله لما توجه في زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول

---

(1) ينظر، صحيح البخاري: 513/2، وصحيح مسلم: 86/3.
(2) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.
(3): 353.
(4) سورة النساء آ 135.
(5) ينظر: 353.
(6) مجمع الأمثال: 174/2.
(7) صحيح البخاري: 130/7.
(8) أي كلام الدماميني في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرح الآخر الصغير، وينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 61/2.

إليها أنَّه وقع بها وباء فاستشار في التوجه إليها أو الرجوع إلى المدينة فاختلفوا عليه، ثم أجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة ﷺ، فقال له أبو عبيدة بن الجراح ﷺ: أفِرارٌ من قدر اللـه تعالى ؟ فقال له عمر ﷺ: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفرُّ من قدر اللـه إلى قدر اللـه، والقصة مشهورة، وجواب [لو] محذوف، أي: لعزرناه، ولا محال للتمني هنا))[1]، ثم في (المغني) [2]: ((والثاني، نحو: لو زيدًا رأيته أكرمته، والثالث، نحو: التمس ولو خاتمًا من حديدٍ، واضرب ولو زيدًا، [وألا ماء ولو باردا] [3]، وقوله[4] :

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل**

ـ انتهى))، هذا البيت من البسيط ولا يحتمل أن تكون نافية أو ناهية، والبغي: الظلم والتعدي، المعنى: لا يأمن غدرات الزمان صاحب بغي وظلم ولو كان ملكًا له جنود كثيرة بحيث ضاق عنها السهل والجبل، وفي (الكشاف) [5] في سورة يونس ـ عليه الصلاة والسلام ــ: ((وعنه ﷺ (أسرع الخير ثواباً صلة الرحم، وأعجل الشر عقاباً البغي واليمين الفاجرة) [6]، وروى: (ثنتان يعجلهما اللـه تعالى في الدنيا: البغي وعقوق الوالدين) [7] وعن ابن عباس ﷺ: (لو بغى جبل على جبل لدك الباغي) [8]، وكان المأمون يتمثل بهذين البيتين في أخيه [9]:

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعَةٌ * فَارْبَعْ فَخَيْرُ فِعَالِ المَرْءِ أعْسَلُهُ**

(**1**) أي كلام الدماميني الذي لم نقف عليه في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(**2**): 353ـ 354.

(**3**) زيادة واجبة من كتاب المغني نفسه: 353.

(**4**) البيت غير معزو لشاعر، وهو من شواهد: أوضح المسالك 1/ 255، وتخليص الشواهد :260؛ و التصريح 1/ 193، ومغني اللبيب 354.

(**5**) 339/2 ـ 340.

(**6**) ينظر: مسند ابن رهاويه: 5/ 270، والمعجم الأوسط ـ الطبراني: 149/9.

(**7**) ينظر: الأدب المفرد: 305.

(**8**) ينظر: شعب الإيمان ـ البيهقي: 46/9.

(**9**) مجهول قائله، وهو من شواهد الكشاف: 340/2، ومفاتيح الغيب: 236/17.

فَلَوْ بَغَى جَبَلٌ يَوْماً عَلَى جَبَلٍ * لَانْدَكَّ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُه)).**

وقوله: ذو بغي: فاعل لا يأمن، والدهر: نصب على الظرفية أو مفعول ، أي: لا يـأمن في الـدهر الحوادث، أو لا يأمن عذرات الدهر، والشاهد في قوله: ولو ملكًا، حيث * 115 ـ ب* حذف منه كان مع اسمها بعد الشرط، وجنوده: مبتدأ، والجملة بعده خبره، والجملة الكـبرى في محـل نـصب عـلى أنَّها صفة لـ (ملكًا)، والجملة الصغرى محلها الرفع ـ فافهم، ثم قال في (المغني) [1]: ((واختلـف في ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[2] فقيل من الأول والأصل لـو تملكـون تملكـون فحـذف الفعـل الأول فانفـصل الضمير وقيل من الثالث أي لو كنتم تملكون)).

---

(1): 354.

(2) سورة الإسراء آ 100.

قال الدماميني: ((قوله: وقيل على هـذا أو تأكيـد الاسـم لا الخـبر عـلى رأي المجيـب عـن الـرد الآتي)) [1]، ثم قال في (المغني) [2]: ((ورُدَّ بأنَّ المعهود بعد لو حذفُ كان ومرفوعها معـا فقيـل الأصـل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد))، قال الدماميني: ((لا نسلم أنَّ الجمع بينهما ممتنع، فقد أجازه إماما أهل العربية سيبويه والخليل، وقد نقله في (المغني)[3] عـنهما في الشرط الثالث من الباب الخامس في الخاتمة التي تكلم بها على الحذف وشروطه، وذكـر أيـضًا في تراجم الحروف، حيث قال: " حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد قد مرَّ أنَّ سيبويه والخليل أجازاه، وأنَّ أبـا الحسن ومن تبعه منعوه))[4]، ثم قال في (المغني)[5]: ((والرابع نحو قوله))، أي عـدي بـن زيـد مـن قصيدة من الرمل[6]:

((لو بغير الماءِ حلقي شَرِقٌ * كنت كالغصَّان بالماء اعتصاري**

. ... واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره، وإن الجملة الاسـمية وليتهـا شـذوذا كـما قيـل في قوله: [7]

.... * فهلا نفس ليلى شفيعها**

وقال الفارسي: " هو من النـوع الأول والأصـل لـو شرق حلقـي ،هـو شرق. فحـذف الفعـل أولا والمبتدأ آخـرا " [8] ـ انتهـى)) [9]، فقولـه: هـو شَرِقٌ: جملـة مفـسِّرة للفعـل المـضمر، وقـال

---

(1) لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقـود الذي لم يصلنا بعد.

(2): 354.

(3): 786.

(4) لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحـه الآخـر الـصغير المفقـود الذي لم يصلنا بعد.

(5): 354.

(6) البيت في ديوانه: 93.

(7) البيت لمجنون ليلى في ديوانه 154، ولإبراهيم الصولي في ديوانه 185، ولابـن الدمينـة في ديوانـه 206، وصـدره: نبئت ليلى أرسلت بشفاعة، والعجز مروي بقوله: إليَّ فهلاَّ نفس ليلى شفيعها.

(8) ينظر رأيه في الجنى الداني: 281.

(9) أي كلام ابن هشام في المغني: 354.

بدر الدين بن مالك: ﴿كان الثاني مضمرة فيه، والجملة المذكورة بعد لو: خبر لها تقديره: لو كان الشأن بغير الماء حلقي شرِقٌ ﴾[1]، فقوله: حلقي شرق في موضع النصب على أنَّه خبر كان، والشرِق: بكسر الراء صفة مشبهة من قولك: شَرِق بريقه مثلاً: إذا اعتصر الشرق شرِقًا فهو شريق، والغصان بفتح الغين المعجمة: هو ذو الغصة، وهو ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره، فيحصل الشرق، والاعتصار: إزالة الغصة بشرب الماء الذي * 116 ـ أ * الذي يزال به الشرق، وقال أبو عبيد[2]: ﴿الاعتصار: الملجيء﴾[3]، فقوله: لو كنت: جواب لو، وكالغصان: خبر كان، واعتصاري: كلام إضافي مبتدأ، وبالماء: خبره، والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت بالماء فبم أسيغه ؟، أي: فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء، وقوله: كما قيل في :

.... * فهلا نفس ليلى شفيعها**

هذا من عجز بيت من الطويل لقيس بن الملوح، وقيل ابن الدُمَيَّة، وقال ابن عصفور: ((الصِّمة بن عبد الله القشيري)) [4]، وصدره :

ونبئت ليلى أرسلت شفاعة *. ... ...**

إلى قوله نبئت إلى أخبرت، فالتاء مفعول أول ناب عن الفاعل، وليلى: مفعول ثان، وأرسلت: مفعول ثالث، وهلاَّ: حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض، فلذلك يقال ههنا: محذوف، أي: فهلاً كان هو، أي: الشأن، ونفس ليلى: كلام إضافي مبتدأ، وشفيعها: خبره، وقيل التقدير: فهلاً شفعت نفس ليلى؛ لأنَّ الاضمار من جنس المذكور أقيس، وشفيعها على هذا: خبر لمحذوف، أي: هي شفيعها،

---

(1) بنظر: الدرة المضية: 712.

(2) الهروي أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني (ت 410هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 371/1، والأعلام: 210/1.

(3) ينظر: كتاب الغريبين: 1283/4.

(4) شرح جمل الزجاجي: 443/2.

وقيل: إنَّ الجملة الاسمية وليتها شذوذًا كما تقدم، و(هلاَّ) أكثر استعمالاً في التحضيض من (ألاَّ)، وقيل: إنَّ الهاء فيها بدل من الهمزة (إلاَّ)، وقيل أصل (إلاَّ) (هلاَّ) فأبدلت الهاء همزة، وهذا القول لا يصح؛ لأنَّ إبدال الهاء من الهمزة أكثر من إبدال الهمزة من الهاء، والحمل على الأكثر أولى.

المسألة الثانية: تقع (أن) بعد لو كثيرًا، نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ ﴾[1]، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[2]، ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[3]، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾[4]،

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ****...... ....[5]

وموضعها عند الجميع: رفع، فقال سيبويه: ((بالابتداء))[6] ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو، ولو، وقيل: على الابتداء والخبر محذوف، ثم قيل[7]: يقدر مقدمًا، أي: ولو ثابت إيمانهم، على حدِّ: ﴿وآية لهم أنَّا حملنا﴾[8]، وقال ابن عصفور: ﴿بل يقدر هنا مؤخرًا﴾[9]، وذهب المبرد والزجاج والكوفيون[10] إلى أنَّه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها * 116 ـ ب * أي: لو ثبت إيمانهم آمنوا، ورجح بأنّ فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل، قال الزمخشري: ﴿ويجب كون خبر (ان) فعلاً؛ ليكون عوضًا عن الفعل المحذوف﴾[11]، ورده ابن

---

(1) سورة البقرة آ 103.
(2) سورة الحجرات آ 105.
(3) سورة النساء آ 66.
(4) سورة النساء آ 66.
(5) البيت في ديوان امرئ القيس: 139، وعجزه: كفاني ولم أطلب قليل من المالِ.
(6) الكتاب: 121/3ـ122.
(7) هذا الكلام وما بعده وما بعده منقول بتصرف يسير من المغني: 365.
(8) سورة يس آ 41، والآية بتمامها: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾.
(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 622/1.
(10) ينظر: المقتضب: 76/4، والإنصاف في مسائل الخلاف: 71/1.
(11) ينظر: المفصل: 276.

الحاجب[1]، وغيره بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾[2]، قالوا: وإنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية، وردَّ ابن مالك قول هؤلاء، ﴿بأنَّه قد جاء اسمًا مشتقًا كقوله[3] :

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح**﴾ [4]

قال في (الصحاح) [5]: ((كان يقال لأبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب: ملاعب الأسنة فجعله لبيد كلاعب الرماح؛ لحاجته إلى القافية))، وأنشد ما ذكرناه، قال الدماميني: ((والظاهر أنَّ المراد بـ (حي) نقيض الموت، لا المرادف القبيلة)) [6].

المسألة الثالثة:

((جواب لو إما مضارع منفي، نحو: (لو لم يخف اللـه لم يعصه) [7]، أو ماض مثبت، أو منفي بـ (ما)، والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿ لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً﴾[8]، ومن تجرد: ﴿ لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾[9]، والغالب على المنفي تجرده منها، نحو: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[10])) ــ هكذا في (المغني) [11]، قال الدماميني: ((ظاهر العبارة أنَّ المنفي مطلقًا سواء كان منفيًا بـ (لم)، أو بـ (ما) يتجرد عن اللام غالبًا، وليس كذلك، فإنَّ

---

(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 169/2.

(2) سورة لقمان آ 27.

(3) البيت في ديوان لبيد: 42.

(4)ينظر: شرح الكافية الشافية: 1637/3.

(5) 219/1.

(6) لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(7) تمام الحديث: ((نعم العبد صهيب لولم يخف اللـه لم يعصه ـ أو ما عصاه))، ينظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ـ السيوطي: 169، و كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: 437/13.

(8) سورة الواقعة آ 56.

(9) سورة الواقعة آ 70.

(10) سورة الأنعام آ 112.

(11) 358.

اللام لا تدخل على (لم) أصلاً، ويمكن أن تجعل الألف واللام في المنفي للعهد الذكري، والمعهود أقرب شيء إلى هذا الكلام، وهو المنفي بـ (ما)))[1].

(النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه، وهو (قد)، فأحد أوجهها) السبعة (أن تكون) (قد) (اسمًا بمعنى: حسب [فيقال: قدي بغير نون كما يقال: حسبي] [2])، قال في (المغني) [3]: ((وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: "قدْ زيدٍ درهمٌ" بالسكون وقدني بالنون حرصًا على بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما يبنون، ومعربة وهو قليل يقال: " قد زيدٍ درهمٌ" بالرفع، كما يقال: "حسبُهُ درهمٌ" بالرفع، و" قدي درهمٌ " بغير نون + مع الإضافة إلى ياء المتكلم +[4] كما يقال: حسبي))، فـ (قد): مبتدأ، و زيد: مضاف إليه، ودرهم: الخبر. قال الدماميني: ((بناؤها مذهب البصريين، وإعرابها * 117 ـ أ * مذهب كوفي، وهو مشكل؛ لأنّ الشبه الوضعي موجود وهو كافٍ في تحتم البناء، فما وجه الإعراب؟ فإن قلت: وجهه ملازمتها الإضافة، قلت: لو صح دافعًا للبناء لم تبنَ في: " قد زيدٍ درهمٌ" بالسكون وهو حالتها الغالبة)) [5].

(والثاني) من أوجه (قد) (أن تكون اسم فعل بمعنى: يكفي، فيقال) فيها: "قد زيدًا درهمٌ"، كما يقال: "يكفي زيدًا درهمٌ"، و (قدني) بالنون درهمٌ، (كما يقال: "يكفيني) درهمٌ"، فبني على السكون، وتلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم، والياء اللاحقة بها في محل نصب. قال الدماميني: ((ولا أدري لمَ جعلها بمعنى المضارع مع أن في مجيء اسم الفعل بمعناه كلامًا، وابن الحاجب يأباه، وقد صرح ابن أم قاسم أنَّه بمعنى

---

(1) لم نقف على قوله في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(2) زيادة واجبة من كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل:88.

(3): 226.

(4) المحصور بين +. .. + من إضافة الشارح على نص المغني.

(5) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 7/2.

كفى[1]، وقول حميد بن مالك الأرقط كما قال الجوهري[2]، أو أبو بجدلة كما قال ابن يعـيش[3] مـن الرجز[4]:

قدني من نصر الخبيبين قدني * ليس الإمام بالشحيح الملحد**

ولا يؤتنِ بالحجاز مفرد)) [5]

قال في (المغني) [6]: ﴿تحتمل قد الأولى، أي: فيه، أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية، فتحتمل الأول، أي: على لغـة الإعـراب، وهـو واضـح، والثـاني، عـلى أنَّ النون حذفت للضرورة، كقول رؤبة من الرجز[7] :

عددت قومي كعديد الطيسي * إذ ذهب القوم الكرام ليسِ﴾**

ويحتمل أنَّه اسم فعل لم يذكر مفعوله، فالياء للإطلاق، والكسر للساكنين، قال الدماميني: ((هكذا وقع لغيره، وهو مشكل فإنَّ حرف الإطلاق حرف مد يتولد من إشباع حركة الروي، فلا حرف له إلاَّ بعد تحريـك الروي، فإذًا لم يلتق ساكنان أصلاً، وإنما في ذلك ما اقتضاه كلام سيبويه في بـاب وجـوه القـول في أنَّ تحريـك هذا الساكن الواقع في القافية حيث اضطروا إلى تحريكه بالكسر حمـلاً عـلى كـسر الأول مـن الـساكنين إذا التقيا، واضطروا إلى تحريكه، والجامع الضرورة ـ انتهى))[8] ، والخبيبان: عبد الـلـه بن الزبير وأخوه مصعب، وكان عبد الـلـه يكنـى بـأبي خُبيـب، وقيـل: هـما عبـد الـلــه بـن الـزبير وولـده خُبيـب الـذي يكنـى بـه،

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 253.

(2) ينظر: الصحاح: 118/1.

(3) موفق الدّين أَبُو الْبَقَاء يعِيش بن عَليّ بن يعِيش بن مُحَمَّد بن أبي السَّرَايَا مُحَمَّد بن عَليّ بْن الْمفضل بـن عبـد الْكَرِيم بن مُحَمَّد بن يحيى النَّحْوِيّ الْحلَبِي، وَكَانَ يعرف بِابْن الصَّانِع. بصاد مُهْملَة وَنون (ت 643 هـ)، تنظـر ترجمته في: بغية الوعاة: 351/2 ـ 352، والأعلام: 306/8، وكان قد استشهد بهذا البيت في كتابه شرح المفـصل: 147/2، ولم ينسبه لأحد.

(4) ليس في ديوان حُميد، وهذا ما أكده محقق الديوان د. محمد شفيق البيطار في الفصل الذي عقده بعنـوان مـا نسب لحُميد وليس له: 301.

(5) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 7/2.

(6) ينظر: 226ـ227.

(7) البيت في ملحق ديوانه: 175/3.

(8) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 7/2.

وعلى كل من القولين فهو بضم الخاء المعجمة * 117 ـ ب * وفتح الباء الموحدة، وسكون الياء آخر الحروف للتغليب، كالعمرين والقمرين، ويروى بكسر الياء فيه وفتح النون، على الجمع، والمراد الثلاثة: خبيب بن عبد الله وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب، وقال ابن السكيت: ((يريد أبا خبيب)) [1]، أي: عبد الله، ومن كان على رأيه، وكلاهما تغليب أخفهما، والشحيح: البخيل، والملحد: الجائر المائل عن الحق، ويقال الملحد: الظالم في الحرم، الوَتْن بفتح الواو وسكون التاء المثناة من فوق وفي آخره نون، بمعنى: الشيء الدائم ثابت[2] في أرض الحجاز مفرد، ويقال للماء الغير الدائم الذي لا يذهب: واتن، وكذا واثن بالثاء المثلثة، والعديد في قول رؤبة مثل العدد، يقال هم عديد الثرى والحصى في الكثرة، واليس، بفتح الطاء المهملة وسكون آخر الحروف، وفي آخره سين مهملة، وهو: الرمل الكثير، وقد يسمى: طيسلاً بزيادة اللام.

قوله: إذا: ظرف زمان، والكرام: صفة القوم، قوله: ليسي، أي: ليس الذاهب إياي، فاسم ليس مستتر فيها، وخبرها الضمير المتصل به، والشاهد فيه، حيث حذف نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياء المتكلم، والأصل: ليسني بالنون، كما ورد من كلامهم، وحيث جاء خبر ليس التي هي من أخوات كان مضمرًا متصلاً على خلاف القياس، ولكن لم يورد لذلك.

(الثالث) من أوجه (قد) (أن تكون حرف تحقيق)، أي: تقتضي تحقيق مدخولها، (فتدخل) إذا كانت للتحقيق (على الماضي، نحو وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾)[3]، فـ (قد) هنا حرف تحقيق، ومدخولها فعل ماض وه (أفلح)، فتدل على تحقيق الفلاح، قيل (وتدخل) (قد) التي للتحقيق (على المضارع) ـ أيضًا، (نحو) قوله تعالى: (﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[4]) ، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ الله الْمُعَوِّقِينَ ﴾[5]، قال الزمخشري:

---

(1) إصلاح المنطق: 282.
(2) ينظر، الصحاح: 2212/6.
(3) سورة الشمس آ 9.
(4) سورة النور آ 64.
(5) سورة الأحزاب آ 18.

﴿دخلت قد لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد﴾[1]، وأشار المصنف بهذا إلى قول ابن مالك في (التسهيل)[2]: ((وعليهما للتحقيق)) ضابط تفيد (قد) التحقيق في مدخولها إذا كان مضارعًا حيث لا يمكن فيه التوقع إذا كان بمعنى الماضي، فقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[3] ، أي: قد علم.

(الرابع) من أوجه (قد) (أن تكون حرف توقع)، أي: انتظار، (فتدخل عليهما)، أي: على الماضي * 118 ـ أ * والمضارع أيضًا، فتقول: قد يخرج زيدٌ، فتدل (قد) (على أنَّ الخروج منتظر متوقع)، وقد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قومه، (وزعم بعضهم)، أي: النحاة (أنَّها)، أي: (قد)، (لا تكون للتوقع مع الماضي؛ لأنَّ التوقع) معناه (: انتظار الوقوع، والماضي قد وقع)، إذ حقيقة الماضي: ما وقع وانقطع، فالوقوع ينافي انتظار الوقوع، فالجمع بين الماضي والتوقع جمع بين المتنافيين، (وقال الذين أثبتوا) من النحاة وهم الأكثرون: (معنى) هذا (التوقع مع الماضي إنَّها)، أي: (قد) (تدلُّ على أنَّه)، أي: الفعل الماضي (كان) قبل الإخبار (منتظرًا)، أي: متوقعًا لا أنَّه الآن متوقعًا، قال في (المغني)[4]: ﴿ قال الخليل: " قد فعل لقوم ينتظرون الخبر"[5]، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك﴾، وقال بعضهم: قد (تقول :" قد ركبَ الأمير " لقوم ينتظرون هذا الخبر ويتوقعون) هذا (الفعل) الذي هو محط الفائدة المحكوم بها والخبر بها عن الأمير، وفي التنزيل: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللــه قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[6]؛ لأنَّها كانت تتوقع إجابة اللــه تعالى لدعائها، ثم قال في

---

(1) ينظر الكشاف: 260/3.

(2) 243.

(3) سورة النور آ 64.

(4) ينظر: 228.

(5) ينظر: الكتاب: 223/4.

(6) سورة المجادلة آ 1.

(المغني) [1]: ((والذي ظهر لي قول ثالث، وهو أنَّها لا تفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلأنَّ قولك: يقدم الغائب، يفيد التوقع بدون (قد)، إذ الظاهر من خلال المخبر عن المستقبل أنَّه متوقع له. .. إلى آخر ما ذكرتم، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنَّه قال: " إنَّها تدخل على ماضٍ متوقع "[2]، ولم يقل: إنَّها تفيد التوقع، ولم يتعرض في الداخل على المضارع البتة، وهذا الحق)).

(الخامس) من أوجه (قد): (تقريب الماضي) زمانًا (من الحال)، تقول: "قام زيد" فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: " قد قام زيد " اختص بالقريب، ومثَّله في (حواشي التسهيل)[3] بـ: ((قد قامت الصلاة))، ثم قال: ((ولا أفهم معنى التقريب))، قال الدماميني: ((بل هو متحقق مفهوم، فإنَّ إخبار المتكلم بالإقامة بأنَّ الصلاة قد قامت، معناه: أنَّ قيام الصلاة الذي كان منتظرًا قد اقترب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الإقامة، ضرورة أنَّها إنَّما * 118 ـ ب * تقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة الدخول فيها، فهذا معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه)) [4]، قال، أي: في (حواشي التسهيل)[5]: ((والذي أفهمه هنا معنى ـمبالغة، كأنَّه قيل: قد تحقق فعل الصلاة ووقع فأسرعوا فيها تنزيلا لما أجمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة))، قال الدماميني: ((وهذا معنى يمكن اعتباره إلاَّ أنَّ فيه مجازًا، وهو خلاف الأصل، ولهذا المعنى وهو كون (قد) للتقريب)) [6]، قال في (المغني) [7]: ((لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس؛ لأنَّهن

---

(1) 228.

(2) تسهيل الفوائد: 243.

(3) أي: حواشي ابن هشام على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد التي لم نطلع عليها؛ لأنَّها مخطوطة لم تطلها يد التحقيق بعد، وعنوانها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، وينظر نص الكلام في المنصف: 9/2.

(4) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 9/2.

(5) أي: حواشي ابن هشام على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد التي لم نطلع عليها؛ لأنَّها على ما مخطوطة لم تطلها يد التحقيق بعد، وعنوانها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

(6) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 9/2.

(7): 229.

للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهي أنَّ صيغها لا يفدن الزمان))، قال الدماميني: ((في ظاهر العبارة تنافٍ، وذلك لأنَّ صدر الكلام مصرح بإثبات كونهن للحال، وعجزه مصرح بنفي إفادتهن للزمان الشامل للحال وغيره، وجوابه أنَّ المراد بكونهم للحال أنَّهن له بحسب الاستعمال ضرورة أنَّ الإنشاء إيقاع معنى لفظٍ يقارنه في الوجود، وزمن هذا الوجود حال، أي: حال زمن التكلم، وليس الحال مفادًا بالصيغة وصفًا، وإنما جاءت من قبل استمالهن الإنشاء فمحل الإثبات غير محل النفي فلا تناقض، لكن هذا إنما يحسن إجراءه في الفعل الإنشائي وليس (ليس) كذلك))[1]، ثم قال في (المغني)[2]: ((ولأنَّهن لا يتصرفن فأشبهن الاسم))، قال الدماميني: ((أما شبههن الاسم من جهة أنَّ الصيغة لا تفيد الزمان فواضح، وأما شبههن له من جهة عدم التصرف فيه نظر؛ لأنَّ عدم التصرف ليس أمرًا لازمًا للاسم، فقد يتصرف كالصفات المشبهة)) [3]، (ولهذا) المعنى أيضًا (تلزم (قد)) عند البصريين إلاّ الأخفش (مع الماضي الواقع حالاً إما ظاهرةً)، أي: ملفوظًا بها في التركيب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللـه وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾[4]، (ونحو: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾[5]، أو) تكون (قد) (مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿ هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[6])، أي قد ردت إلينا، ونحو: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[7]، أي: قد * 119 ـ أ * حصرت، وخالفهم الكوفيون والأخفش، فقالوا: لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التقدير، لاسيما فيما كثر استعماله (، وقال ابن عصفور: ((إذا أجيب) القسم بماضٍ مثبت متصرف (فإن كان الفعل الماضي قريبًا) زمانه (من الحال جئت)

(1) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 9/2.
(2): 229.
(3) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 9/2.
(4) سورة البقرة آ 246.
(5) سورة الأنعام آ 119.
(6) سورة يوسف آ 65.
(7) سورة النساء آ 90.

بالجواب مقرونًا (باللام وقد، نحو " بالـلـه ") هذا هو القسم، المجاب (" لقد قـام زيـد") فهـذا هـو الجملة الواقعة جوابًا للقسم، ولا محل لها من الإعراب، فقد هنا دلت عـلى تقريـب الزمـان، ونحـو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ آثَرَكَ الـلـه عَلَيْنَا﴾ [1]، (وإن كان) الفعل الماضي (بعيدًا) زمانه (من الحال، جئت) بالجواب مقرونًا (باللام فقط)، أي: بدون (قد) لعدم المقتضى لدخول (قد)، (كقوله)، أي: الشاعر من الطويل[2]:

(حلفت لها بالـلـه حلفت فاجر * لناموا فما إن من حديث ولا صالِ))** [3]

حلف، أي: أقسم، يحلف حلفًا ومحلوفًا، وهو ما جاء من المـصادر عـلى وزن المفعـول، مثـل: المعقول والميسور. والفاجر: الكاذب والعاصي: و لنـاموا: جـواب القـسم، وهـو حلفـت، لا جـواب قسم محذوف، ولما كان زمانه بعيدًا مـن الحـال قرنـه بـاللام دون قـد، و مـا: نافيـة، وإن: زائـدة، والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياسٍ، قال الفراء: ((نـرى أن واحد الأحاديث أُحدوثة، ثم جعلوها جمعًا للحديث)) [4]، فقوله: من حديث: إما عـلى حـذف مـضافٍ، أي: ذي حـديث ـ أو عـلى جعـل الحـديث بمعنـى: المحـادث، كالعـشير بمعنـى: المعـاشر ،والصالي: المصطلي، وهو الذي يـستفئ بالنـار، يقـول طرقـت المحبوبـة فاسـتشعرت الخـوف مـن الرقباء، فحلفت لها أنَّ القوم الذي كانوا يتحدثون ويصطلون نيام، قال في (المغني) [5]: ((والظـاهر في الآية والبيت عكس ما ذكر، إذ المراد في الآية: لقد فضلك الـلـه علينـا بالـصبر وسـيرة المحـسنين، وذلك محكوم له في الأزل، وهو متصف به مذ عقل، والمراد في البيت: أنَّهـم نـاموا فبـل مجيئـه))، قال الدماميني: ((لا نسلم أنَّ المراد: لقد آثرك الـلــه علينـا بالـصبر أن يكـون * 119 ـ ب * المـراد

---

(1) سورة يوسف آ 91.

(2) البيت لأمرئ القيس في ديوانه: 137.

(3) إلى هنا قول ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي: 526/1ـ527.

(4) نسب غير واحد من العلماء والمفسرين هذا الرأي للفراء، ولم نجده في مؤلفاته، ينظر: الصحاح :278/1، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ـ القونوي: 30، والكليات: 370.

(5): 230.

بالحكم علينا في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهم بـذلك، فأمـا البيـت فلـيس المـراد أنَّ نـوفهم قريب من مجيئه؛ لأنَّ؛ لأنَّ في ذلك تنفيراً لها من قربه، إذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كـان غـير مستثقلٍ فيوشك أن يذهب بأدنى محرك، وذلك من موجبات الخوف المـانع مـن الاسـعاف بالأمنيـة، وإنما المراد أنَّ النوم بَعُدَ زمنُهُ فصار ثقيلاً متمكنًا، فهو داعية الطمأنينة والأمن، ثـم قولـه والمـراد في البيت أنَّهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيًا لدعوى ابن عصفور، وإنمـا ينافيـه أنَّ نـومهم قبـل مجيئـه بالقرب بمنه، ولعل المصنف قال: قُبَيْلَ مجيئه بالتصغير فيفيد غرضه ولكن لم أقف عليه في شيء من النسخ كذلك والـلــه أعلـم بالـصواب))[1]، (وزعـم الزمخـشري) في (كـشافه)[2] (عنـدما تكلـم)، أي: الزمخشري (على قوله تعالى: ﴿ لَقَـدْ أَرْسَـلْنَا نُوحـاً ﴾ في سـورة الأعـراف[3]: ﴿ أنَّ (قـد)) مـع لا[م] القسم إذا افتتح بهما الجواب في نحو: والـلـه لقد كان كذا (للتوقع)، أي: الانتظار لا للتقريب الـذي ذهب إليه ابن عصفور (؛ لأنَّ السامع) لذلك الجواب المقـترن بــ (الـلام وقـد) ([يتوقـع الخـبر عنـد سماع المقسم به] [4])، فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلاَّ مع (قد)، وقلَّ عنهم نحو قوله:

حلفتُ لها بالـلـه.. البيت﴾.

قلت: إنما كان ذلك لأنَّ الجملة القسمية لا تساق إلاَّ تأكيدًا للجملة المقسم عليها التـي هي جوابها، فكانت مظنة منع التوقع الذي هو معنى: (قد) عنـد اسـتماع المخاطـب كلمـة القسم، وعبارة البيضاوي في تفسيره[5]: ((﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً ﴾ جواب لقـسم محـذوف" لا تكاد تطلق هذه اللام إلاَّ مع قد؛ لأنَّها مظنة التوقع، وأنَّ المخاطب إذا سمعها توقـع وقـوع

---

(1) نقل الشمني نص كلام الدماميني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 10/2.
(2) ينظر: 112/2ـ113.
(3) آ 59.
(4) زيادة واجبة من قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 90.
(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 343/1.

صدر بها))، وعبارة الكواشي[1]: ((وكثر دخول لا[م] القسم على "قد" لما فيها من التوقع؛ لأنَّ الجملة القسمية لا يؤتى بها إلاَّ تأكيدًا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها، والجواب متوقع عند سماع القسم من /للمخاطب/[2] فجيء بقد))، قال في (المغني) [3]: ((ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع [الماضي][4] إنما تفيد التقريب كما ذكر ابن عصفور، وأنَّ من شرط وقوعها كون الفعل متوقعًا كما قدمنا فإنَّه قال في (تسهيله) [5]: " وتدخل على فعل [ماض متوقع] [6] لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال")).

(السادس) من أوجه (قد) (: التقليل، وهو)، أي: * 120 ـ أ * التقليل (ضربان) أي: قسمان، (تقليل وقوع الفعل) الذي هو مدخول (قد)، وذلك (نحو: " قد يصدق الكذوبُ ")، وضده (" قد يجود البخيل ") وضده (وتقليل متعلقه)، أي: الفعل فيعطي (قد) التقليل في متعلق الفعل لا نفس الفعل (، نحو) قوله تعالى (: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[7]) من الأحوال والمتعلقات وغير ذلك (، [أي] [8] أنَّ ما هم عليه) من الأحوال والمتعلقات (هو أقل معلوماته) سبحانه وتعالى، فقد في المثال بالنسبة إلى متعلق الفعل للتقليل (، وزعم بعضهم أنَّها)، أي: قد (في ذلك)، أي: في الأمثلة ونحوها (للتحقيق [كما تقدم] [9]، وأنَّ التقليل في المثالين الأولين) وإن كان متحققًا (لم يُسْتَفَد من (قد)، بل من قولك: " البخيل يجود، والكذوب يصدق " فإنَّه إن لم

(1) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيسر لنا الاطلاع على المخطوطة.

(2) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(3): 230.

(4) ساقطة من الأصل والإضافة من كتاب المغني نفسه: 230.

(5): 242.

(6) ساقطة في الأصل والإضافة من كتاب التسهيل نفسه: 242.

(7) سورة النور آ 64.

(8) زيادة واجبة من قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 90.

(9) زيادة واجبة من قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 90.

يحمل على أنَّ صدور ذلك من البخيل والكذوب قليل، كان) فاسدًا؛ لكونه (متناقضًا؛ لأنَّ آخر الكلام يدفع أوله)، أي: يناقضه.

(السابع) من أوجه (قد) (: التكثير، قاله سيبويه: في قوله)، أي: الهذلي من البسيط[1]:

((قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه * كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ))** [2].

(وقاله الزمخشري، في قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء ﴾[3]): ((قَدْ نرى ربَّما نرى، ومعناه: كثرة الرؤية)) [4]، ثم استشهد بالبيت، ولكنه هنا في متعلق الفعل لا في الفعل نفسه.

قال الدماميني: ((الذي قاله سيبويه: " وأما (قد) فجواب لقوله لما " ثم قال الهذلي: قد أتْرُكُ. .... إلى آخره، كأنَّه قال ربَّما " هذا نصه، قال ابن مالك: " وإطلاقه القول بأنَّها بمنزلة (ربَّما) موجه للتسوية بينهما في التقليل، والصرف إلى المضي "[5]، واعترضه أبو[6] حيان، فقال: " لم يبين سيبويه الجهة التي هو فيها (قد) بمنزلة (ربما)، و [عدم التبيين] [7] لا يدل ذلك على التسوية في الأحكام، بل يستلزم بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أنَّ قد تكون بمنزلة ربَّما في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاد البيت؛ لأنَّ الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل الندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير ـ انتهى"[8]، وانتصر بعض الفضلاء[9] لابن مالك ردًا على كلام أبي

---

(1) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه: 56.

(2) الكتاب: 224/4.

(3) سورة البقرة آ 144.

(4) 201/1.

(5) شرح تسهيل الفوائد :29/1.

(6) في الأصل (ابن) والصواب ما أثبتناه، كما ترجمنا له في صفحات سابقة من هذا الكتاب.

(7) المحصور بين [. ..] ساقط من النص وأثبتناه من كتاب التذييل والتكميل: 107/1.

(8) أي كلام أبي حيان في التذييل والتكميل: 107/1.

(9) أظنه أراد به الدماميني، وقد نقل لنا الشمني قوله هذا في كتابه المنصف: 2/ 10.

حيان، فقال: " أما قولـه: *120 ـ ب * لم يبـين سـيبويه الجهـة التـي فيهـا (قـد)...إلى آخـره فـإطلاق التسوية كاف في الأحكام كلهـا إلاَّ مـا تعـين خروجـه، وأمـا قولـه؛ لأنَّ الإنـسان لا يفخـر... إلى آخـره فجوابه أنَّ ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا فلا يفخر منه إلاَّ بالكثير، أما ما لا يقـع إلاَّ نـادرًا فإنَّـه يقع الافتخار من بالقليل لاستحالة الكثرة فيه، وترك المـرء قرنـه مـصفر الأنامـل كـأنَّ أثوابـه مجـت بفرصاد، يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنَّما يتفق نادرًا، فلذلك يفتخر به؛ لأنَّ القـرن هـو المقـاوم للـشخص الكفوء له في شجاعته، فلو فرض مغلوبًا معه في الكثـير مـن الأوقـات لم يكـن قرنًـا إلاَّ عنـد المكافـأة غالبًا، إذا تقرر هذا فنقول: لما كان قولـه: (القـرن) يقتـضي بأنَّـه لا يغلـب قرنـه؛ لأنَّ القـرنين غالـب أمرهما التعارض، ثم قضي بأنه قد يغلبه حملناه ذلك على القلـة صـونًا للكـلام عـن التـدافع، وقلنـا المراد به يتركه كذلك تركًا لا يخرجه عن كونه قرنًا، وذلك هو الترك النادر لئلا يدفع آخر الكلام أولـه، والزمخشري فهم ما فهمه أبو[1] حيان من أنَّ (قد) في البيت للتكثير، فقد اتجهت المؤاخذة على ابـن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه، فإنَّه لم يقله نصًا، وإنَّما فهمه أبو حيان عنه، ثم لـيس جازمًـا به، وإنَّما قاله معارضًا لفهم ابن مالك، ومثل هذا لا يكفي تسويغ النقل عن سـيبويه أنَّـه قـال: " إنَّ (قد) في البيت للتكثير"، وغيته فهم جوزه أبو حيان، وسبقه الزمخشري إليه، وهو معارض بفهم ابـن مالك أحد المجتهدين في النحو "، كذا قال ذلك الفاضل. قلت حاصـل كلامـه عـلى البيـت أنَّ التكثـير فيه ملزم التناقض هنا على أنَّ (القرن) هو: الكفوء، وكثرة معنويته تمنع كونه قرنًا، وقد فرض أنَّه قـرن هذا خلف، وإنَّما يتم ذلك أن لو كان المراد بالقرن واحد وهو ممنوع، بل الظاهر أنَّ المراد به الجنس، فإذا فرضنا أنَّه غلب جميع أقرانه، وهم مئة مثلاً كل واحدٍ مرة حصل كثرة الغلبة مع انتفاء التنـاقض؛ لتعدد المحال، وهذا هو اللائق بمقام الافتخار، فظهر بهذا أنَّ قوله لاستحالة الكثرة فيه مـستدرك، وإنَّ قوله: إنَّ ذلك فيما يمكن وقوعه قليلاً وكثيرًا فلا يفخر منه إلاَّ بالكثير لا يجـد بـه نفعًـا في مرامـه، بـل هـو عليـه كـما عرفـت. ومعنـى مُجَّـتْ بالبنـاء للمفعـول: رميـت، يقـال مـجَّ * 121 ـ أ * الرجـل

(1) في الأصل (ابن) والصواب ما أثبتناه، كما ترجمنا له في صفحات سابقة من هذا الكتاب.

الشراب: إذا رمى به، والفرصاد: الأحمر من التوث، كذا في (الصحاح) [1]، وورد في (القاموس) [2]: "أنَّه اسم لصبغٍ أحمر ـ أيضًا "، والتوث بمثناة فوقية أوله، ومثلثة آخره ـ انتهى كلام الدماميني)) [3]. قال في (المغني) [4]: ((واستشهد جماعة على ذلك، أي على أنَّه (قد) للتكثير ببيت العروض[5] :

قد أشهدُ الْغَارةَ الشعواءَ تحملُنِي * جرداءُ معروقةُ اللّحيينِ سرحوبُ**

ـ انتهى)) [6]، هذا البيت لامرئ القيس، وهو من البسيط، أشهد: أحضر، والغارة: الخيل المغيرة، ((والاسم منه: الإغارة على العدو))، كذا في (الصحاح) [7]، وقال في (القاموس) [8]: ((أغار على القوم غارة وإغارة: دفع عليهم))، والشعواء، بشين معجمة وعين مهملة: الغاشية المتفرقة، جرداء، تأنيث أجرد، يقال: فرس جرداء، وفرس أجرد: إذا كال منهما رقيق الشعر قصير، وهو صفة مدح، وعروقة الحيين، بالعين المهملة والقاف: قليلة لحمها، واللحيان بفتح اللام: تثنية لحى، هو الفك، وهو منبت اللحية من الإنسان وغيره، وإذا عري لحى الفرس من اللحم فهو من علامات عتقها، وسرحوب، بالسين والحاء المهملتين المضمومتين، أي: ((الطويلة على وجه الأرض، وهذه الصفة لإناث الخيل دون ذكورها))، كذا قال الجوهري[9]، وقال ابن فارس[10]: ((السرحوب: العتيقة))[11].

---

(1) ينظر: 255/11.
(2) 323/1.
(3) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.
(4) 231.
(5) أي: من علم العروض، وهو لأمرئ القيس في ديوانه: 81.
(6) أي: كلام ابن هشام في المغني: 231.
(7) 774/2.
(8) 105/2.
(9) الصحاح: 147/1.
(10) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت 395هـ)، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: 92/1، و نزهة الألباء: 219، ومعجم الأدباء: 410/1، والأعلام: 193/1.
(11) مجمل اللغة: 495/2.

(النوع السابع، ما يأتي على ثمانية أوجه) من الاحتمالات، (وهو (الواو)، وذلك) الانحصار في الثمانية (، أنَّ لنا واوين يرتفع ما بعدهما) اسمًا كان أو فعلاً :

(أحدهما: واو الاستئناف، نحو) قوله تعالى (: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء ﴾[1])، أي: المحل المقر فيه، ونحو: " لا تأكل السمكة وتشرب اللبن "، فيمن رفع، ونحو: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللــه فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾[2] فيمن رفع أيضًا، ونحو: ﴿وَاتَّقُواْ اللــه وَيُعَلِّمُكُمُ اللــه ﴾[3]، (وإنَّها) أي: هذه الواو (لو كانت هي واو العطف) لا واو الاستئناف المدعي (انتصب الفعل) وهو: (ونقرَّ) عطفًا على (نبينَ) المنصوب بـ (أن) المضمرة، و لانتصب أو انجزم (وتشرب)، ولانجزم (يذر) كما قرأ الآخرون[4]، وللزم عطف الخبر على الخبر الأمر، كذا قاله في (المغني) [5]، قال الدماميني: ((يمكن منع هذه الملازمة في الكل، أما في قوله: (ونقرّ) فلاحتمال أن يكون معطوفًا على يومًا تعلق به (لنبين لكم)، أي نفعل ذلكم * 121 ـ ب * لتبين القدرة الباهرة، ﴿ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء ﴾، وأما في (ونذرهم) فلاحتمال أن يكون المعتمَد بالعطف مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء، لا جملة الجزاء فقط، وأما في المثل فبناءً على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية والإنشائية على ما ذهب إليه جماعة)) [6].

(وثانيهما: واو الحال) الداخلة على الجملة الاسمية (، وتسمى واو الابتداء ـ أيضًا)؛ لأنَّ لها صلاحية أن يليها المبتدأ (، نحو: "جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ")، فجملة

---

(1) سورة الحج آ 5.

(2) سورة الأعراف آ 186.

(3) سورة البقرة آ 282.

(4) قرأها الجمهور (وَيَذَرُهُمْ) بالرفع، وقرأها (ويذرْهم) بالجزم: حمزة بن حبيب الزيات، والكسائي، وأبو عمر في رواية ابن مصرف، والأعمش، وخلف، ينظر: السبعة: 299، والتيسير: 115، والنشر: 273/2، والاتحاف: 71/2، ومعجم القراءات :426/2.

(5): 470.

(6) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

"والشمس طالعة" اسمية لها محل من الإعراب، وهو النصب، والواو حالية، وتسمى ابتدائية (، وسيبويه[1] يقدرها)، أي: هذه الواو الحالية، وكذا الأقدمون[2]، (بـ (إذ)). قال في (المغني) [3]: ((ولا يريدون أنَّها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنَّها وما بعدها قيد للفعل السابق كما إنَّ (إذ) كذلك، ولم يقدروها بـ (إذا)؛ لأنَّها لا تدخل على الجملة الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[4]، فقال: "الواو للحال، وقيل: بمعنى: إذ"[5]، وسبقه إلى ذلك مكي، وزاد عليه، فقال: "الواو للابتداء، وقيل للحال، وقيل بمعنى :إذ ـ انتهى"[6] والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء ـ انتهى)) [7].

وإنَّ لنا (واوين ينتصب ما بعدهما)، أي: الواوان:

(أحدهما: واو المفعول معه)، فإنَّ المنصوب وهو المفعول معه يقع بعدها، وليس النصب بها خلافًا للجرجاني[8] (، نحو: " سرتُ والنيلَ ")، أي: مع النيل.

(وثانيهما واو الجمع)، وتميز بتقدير (مع) مكانها، نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وهي (الداخلة على المضارع) المنصوب بعد الاسم، كقولها[9] :

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني * أحبُّ إليَّ من لبس الشُّفُوفِ.**

---

(1) ينظر: الكتاب: 47/1.

(2) ينظر: معاني الحروف: 60، و الأزهيّة: 242، والجنى الداني: 164.

(3): 471.

(4) سورة آل عمران آ 154.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 303.

(6) مشكل إعراب القرآن: 177/1.

(7) أي: كلام ابن هشام في المغني: 471

(8) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، وُلِدَ وتوفي في جرجان (ت 471 هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 106/2، والأعلام: 4/ 48 ـ 49، وينظر رأيه في المقتصد في شرح الإيضاح: 166/1.

(9) من الشواهد النحوية التي استشهد به كثير من النحويين، نسبه بعضهم لميسون بنت بحدل الكلابية؛ وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية، ونقلها إلى الحاضرة، وهي أم ولده يزيد؛ ثم تسرى عليها فضاقت نفسها؛ فقال لها: أنت في ملك عظيم وكنت قبلا تلبسين العباءة. فأنشأت قصيدة تحن فيها إلى أهلها وإلى حالتها الأولى.

أو (المسبوقة بنفي أو طلب)، وتسمى ـ أيضاً ـ عند الكوفيين[1] بـ (واو الصرف)[2]، وليس النصب بها، بل بـ (أن) مضمرة، خلافًا لهم (، نحو) قوله تعالى (: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللـه الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[3])، قوله :﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ﴾ بكسر الميم للساكنين، وقُرأ بفتحها على إرادة النون الخفيفة، أي: ولما يعلمنْ، فحذفت النون الخفيفة وبقيت الفتحة[4]، و(لما) بمعنى: لم، إلاَّ أنَّ في (لما) توقعًا ما، فدلت (لما) نفي الجهاد فيما مضى، وعلى توقعه فيما يستقبل، قاله في (الكشاف)[5] * 122 ـ أ *، (("ولما يعلم اللـه" بمعنى: ولما تجاهدوا؛ لأنَّ العلم متعلق بالمعلوم، فنزل نفي العلم منزلة نفي متعلقه؛ لأنَّه منتفٍ بانتفائه، يقول الرجل: ما علم اللـه في فلان خيراً، يريد: ما فيه خير حتى يعلمه ـ انتهى))، قال بعضهم: والحاصل أنَّه نوع من الكناية، وذلك لأنَّ كل معلوم يقتضي علمًا من اللـه البتة، فإذا نفي العلم ينتفي المعلوم لا محالة، وهذا، أي: التعبير عن نفي المعلوم ينفي العلم الخاص بعلم اللـه تعالى إذ يلزم من عدم تعلقه بوجود شيء إعدام ذلك الشيء، ولا كذلك علم المخلوق، فلا يعبر عنه بذلك، وقوله (ويعلم): نصب بإضمار (أن)، والواو بمعنى: [مع] كقولك: " لا تأكل السمك وتشرب اللبن، قال أبو البقاء: ((والتقدير: أظننتم أن تدخلوا الجنة قبل أن يعلم اللـه الْمُجَاهِدِينَ، وَأَنْ يَعْلَمَ الصَّابِرِينَ، وَيُقَرِّبُ عَلَيْكَ هَذَا الْمَعْنَى أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ الْوَاوَ بِـ: مَعَ صَحَّ الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابُ))[6]. ويجوز أن يكون (يعلم) مجزومًا عطفًا على (ولما يعلم اللـه) لكن فتحت الميم لالتقاء الساكنين اتباعًا للام، قرئ

(1) ينظر: المصطلح النحو: 187.

(2) في قواعد الإعراب حدث تقديم وتأخير، فقد جاء في نسخة الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة نيل: 93: ((والكوفيون يسمون هذه واو الصرف)) وجاء هذا الكلام بعد قوله: ((ونحو: قول أبي الأسود: لا تنه عن خلق وتأتِيَ مثلَهُ *** عارٌ عليك إذا فعلت عظيم)).

(3) سورة آل عمران آ 142.

(4) قرئت بالفتح في القراءة الصحيحة المتواترة، وقرأها (ويعلمِ) بكسر الميم: الحسن البصري، و يحيى بن يعمر، وأبو حيوة، وعمرو بن عبيد، وقرأها (ويعلمُ) بضم الميم: أبو عمرو، و عبد الوارث، ينظر: إتحاف فضلاء البشر:488/1، ومعجم القراءات: 2/ 67.

(5) الكشاف: 420/1.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 295/1.

(ويعلمِ) كسرًا عطفًا على (يعلم اللـه)، ورفعًا ـ أي: وهـو يعلـم الـصابرين في الـشدائد، وقيـل: مـن رفع، الواو فيه: للحال، كأنَّه قيل: ولما يجاهدوا وأنتم صابرون، (ونحو قـول أبي الأسـود) الـدؤلي مـن الكامل، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ، وحكى أبو عبيد [البكري][1]: أنَّه للمتوكل الكناني:

(لا تنه عن خلق وتأتيَ مثلَهُ * عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[2]).**

الشاهد في (وتأتي) حيث نصبه بعد الواو في جواب النهي، والنصب في الحقيقة بـ (أن) المقـدرة عند البصريين؛ لأنَّه أراد أن يجمع بين الإتيان والنهي، أي: لا يكن منـك أن تنهـي وتـأتي. وعـار: خـبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك عارٌ علك. عظـيمٌ صـنعته. و(إذا فعلـت) معـترض بيـنهما، ومعنـى البيـت مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُـونَ الْكِتَـابَ أَفَـلاَ تَعْقِلُـونَ ﴾[3]، وقبله:

يأيها الرجل المعلمُ غيرَه * هل لنفسِك كان التعليمُ**

ابدأ بنفسك فانهِها عن غيِّها * فإذا انتهت عنه فأنت حكيمُ**

فهناك يسمع ما تقول ويقتدى * بالرأي منك وينفع التعليمُ**

قال في (المغني)[4]: ((والحق أنَّ هذه الواو، واو العطف كما سيأتي))، قال الـدماميني: ((ذكـر ذلـك في الباب الرابع * 122 ـ ب * في أقسام العطـف، حيـث تكلـم عـلى العطـف عـلى المعنـى، والـذي يظهـر أنَّ التحقيق ما ذكره الرضي في هذا المقام، وذلك أنَّه قال: " لما قصدوا في الواو الـصرف معنـى الجمعيـة نـصبوا المضارع ليكون الصرف من سنن الكلام مرشدًا أول الأمر إلى أنَّها ليست للعطـف، فهـي إذًا إمـا واو الحـال، وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، فمعنى " قم وأقوم "، قم

(**1**) ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: 93.

(**2**) البيت لأبي الأسود في ديوانه: 404، وكان سيبويه في الكتاب: 41/3 قد نسبه للأخطل.

(**3**) سورة البقرة آ 44.

(**4**): 472.

وقيامي ثابت، أي: في حال ثبوت قيامي، وإما بمعنى: مع، أي: قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة المصدر على مصدر منسبك من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي: ليكن قيام منك مني وقيام مني لم يكن فيه نصوصيته على معنى الجمع، هذا كلامه"[1]، فإن قلت: ادعى في الوجه الأول حذف الخبر وجوبًا مع أنَّه لا شيء يسد مسده، قلت: قد أشار إلى جواز ذلك في الحروف المشبهة بالفعل، حيث قال: والتزم الحذف في: " ليت شعري " مردفًا باستفهام، نحو: "ليت شعري أتأتيني أم لا ؟"، فهذا الاستفهام مفهوم شعري، والخبر محذوف وجوبًا بلا ساد مسده؛ لكثرة الاستعمال))[2].

(وإنَّ لنا واوين ينجر ما بعدهما، وهما)، أي: الواوان: أحدهما: (واو القسم) الداخلة على المقسم به، ولا تدخل إلاَّ على مظهر، ولا تتعلق إلاَّ بمحذوف، نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾[3]، فإن وليها واو أخرى (، نحو) قوله تعالى: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[4]) فالثانية واو العطف، وإلاَّ احتاج [كلٌ] [5] من الاسمين إلى جواب.

(وثانيهما واو (رُبَّ)، كقوله)، أي: جران[6] العود واسمه العامر بن الحارث، من الرجز :

(وبلدةٍ ليس بها أنيسُ * إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ)**

---

(1) أي كلام الرضي في شرح الكافية: 393/2.

(2) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد.

(3) سورة يس آ 2.

(4) سورة التين آ 3.

(5) زيادة واجبة من كتاب البصرويّ نفسه: إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القرآن: 84، في أطروحتنا للدكتوراه التي حققنا فيها هذا الكتاب.

(6) في الأصل: (جردان) وهو وهم من الناسخ والصواب ما أثبتناه، والبيت في ديوانه: 52، وهو ملفق من بيتين

عجز بيت متقدم وهو: بسابسًا ليس بها أنيس.

وصدر بيت متأخر وهو: إلا اليعافير وإلاَّ العيس.

الواو فيه واو رُبَّ، وبلدة: مجرور بها، وأنيس: اسم ليس، أي: مؤنس، وبها: مقدمًا خبره، إلا اليعافير: استثناء من قوله: أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم، وأهل الحجاز يوجبون النصب، وهو جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعِيس، بكسر العين المهملة وسكون [الياء] المثناة من تحت وآخرها سين مهملة، واحدها: أعيس، والأنثى: عَيْسَاء، وهي الإبل البيض يخالط بيضها شقرة[1] * 123 ـ أ * كقول امرئ القيس من معلقته المشهورة من الطويل[2] :

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله * علي بأنواع الهموم لبتلي**

الواو فيه واو (رُبَّ)، شبَّه ظلام الليل في هوله وصعوبة أمره وكثافة ظلمته بموج البحر، واستعار له سدول، وهي: الستور، واحدها سدل، لما يحول منه بين البصر وبين إدراك المبصرات، وعليَّ: يتعلق بأرخى، وباء بأنواع الهموم: للمصاحبة، ويبتلي: ويختبر، وأصله ليبتليني، فحذف المفعول، يقول: رُبَّ ليلٍ بهذه الصفة أرخى عليَّ ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد لم أجزع منها ؟، قال في (المغني) [3]: ﴿ ولا تدخل، أي: واو رُبَّ إلاَّ على منكر، ولا تتعلق إلاَّ بمؤخرٍ، والصحيح أنها واو العطف وأن الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد[4] وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة[5]:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن * . ...**

وأجيب بجواز تقدير العطف على كل شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال[6]:

ووالله لولا تمرهُ ما حببته *. ... ...**

(1) ينظر، الصحاح: 954/3.

(2) شرح المعلقات السبع ـ الزوزني: 59.

(3) 473.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 311/1.

(5) البيت في ديوانه: 104، وروايته (المخترق) من دون التنوين الغالي الذي يوقف عليه في نهاية القوافي المقيدة، وعجزه: مُشْتبِهِ الأعلامِ لمَّاعِ الخفق.

(6) صدر بيت منسوب لعيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب: 289/1، وعجزه: ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

ـ انتهى ﷺ، وقول رؤبة بن العجاج المـذكور آنفًـا هـو مـن قـصيدة مرجـوزة تنيـف عـلى مئـة وسبعين بيتًا، والواو فيه: واو رُبَّ، أي: ورُبَّ قاتم الأعماق، وهو صفة مكان قفر خالٍ مـن الأنـيس في مفازة بعيدة الأطراف، والقاتم: المكان المظلم المغبر من: القتـام، وهـو الغبـار، وقـال ابـن الـسكيت: ((يقال: أسودَّ قاتم، وقاتن)) [1] ، من قَتَم يَقْتِم، من باب ضَرَبَ يَضْرِب، ومن قَتِمَ يَقْـتَم، مـن [بـاب] عَلِمَ يَعْلَم، قتمًا وقتمةً، والأعماق: جمع: عمق بفتح العين وضمها، وهو ما بعد من أطـراف المفـازة، والخاوي، بالخاء المعجمة: من خوى البيت إذا خلا الساكن، والـبطن مـن الطعـام. والمخـترق، بـضم الميم وبالخاء المعجمة والتاء المثناة المفتوحة وفـتح الـراء: الممـر الواسـع المتخلـل الريـاح؛ لأنَّ المـار يخترقه، مفتعل من الخرق، وهو المفازة الواسعة تخرق فيها الرياح، ومعنى كونه خاويًا: أنَّـه لا شيء فيه يمنع الرياح من المرور به، فهو خالي الحوف، تهب الريح فيـه بـسهولة مـن غـير عـائق، وخـاوي المخترقن: مجرور بالوصفية، وجواب رُبَّ محذوف[2]، وهـو: قَطَعْتُـهُ * 123 ـ ب * أو جُبْتُـه، أو نحـو ذلك، والنون الساكنة في آخر (المخترقن) هي التي تسمى التنوين الغالي، وهو اللاحـق لآخـر القـوافي المقيدة، وهو الذي زاده الأخفش والعروضيون على أقسام التنوين، وسمي غاليًا لتجاوزه حد الـوزن، وسمى الأخفش الحركة قبله (غلوًا)، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، إذ لو بقي على أصله وقيـل المخترقْ ب إسكان القاف لم يعلم السامعُ هذا المنشدَ واقف أو واصل. قال الدماميني: ((فإن قلـت: كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي هي آخر الكلمة ساكنة ؟ قلت: لأنَّه شعر فتسكين الآخـر موصولاً بعضه ببعض، من غير وقف مع المحافظة على سكون الآخر من كـل بيـت، فـيعلم أنَّ ذلـك للوزن لا للوقف، وإذا كان كذلك فمجيء هذا التنـوين مـؤذن بـالوقف، فحـصل الفـرق بـين حالتـه وحالة الوصل)) [3].

(و (واو) تكون ما بعدها)، وهو المعطـوف (بحـسب مـا قبلهـا) وهـو المعطـوف عليـه في الإعـراب والحكـم، (وهـي واو العطـف)، وهـي الأصـل بالنـسبة إلى الجميـع، والغالـب

---

(1) القلب والإبدال: 6.

(2) في الأصل: (و+رب+ جواب رب محذوف) والمحصور بيم +. ..+ زائد لا وجه له في السياق.

(3) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 109 نص هذا الكلام.

في الكلام في التركيب، وهي لمطلق الجمع لا الترتيب ولا المعية عند المحققين، قال في (المغني) [1]: ((فيعطف الشيء على مصاحبه، نحو: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾[2]، وعلى سابقه، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ ﴾[3]، وعلى لاحقه، نحو: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[4]، وقد اجتمع هذان في: ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ [5]، فعلى هذا إذا قيل: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: "وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ـ انتهى"[6] ،ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو: ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [7]، فإنَّ الرد بعيد إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة، وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق، غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ،وإنما هي للجمع لا بقيد ـ انتهى كلام المغني))، أي: والغرض نفي التقييد. قال الدماميني: ((الظاهر أنَّ العبارتين صحيحتان وأنَّ مرادهما واحد، لأنَّ المطلق هو الحقيقة لا بقيد كما صرح به غير واحد من علماء الأصول وغيرهم، فالجمع المطلق * 124 ـ أ * حينئذٍ هو الجمع لا بقيد، وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه، ولا بقيد ضرورة وجود الأعم في الأخص، والجمع لا يقيد أعم منه بقيد فيلزم وجود الأول في الثاني، ثم قولنا مطلق الجمع، معناه: مطلق من الجمع، فإن كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع، فقولنا مطلق الجمع كذلك، فإنَّ التقييد بالإضافة والصفة سواء، فكيف يعقل فرق بين قولنا: هذا المطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع، وقولنا: جمع مطلق، وإنَّما جاء الإلتباس من توهم أنَّ الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد، لا واليس كذلك، بل هو الحقيقة لا بقيد، قال الشيخ بهاء الدين السبكي في (شرحه

(1): 463 ـ 464.
(2) سورة العنكبوت آ 15.
(3) سورة الحديد آ 26.
(4) سورة الشورى آ 3.
(5) سورة الأحزاب آ 7.
(6) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: 3/ 348.
(7) سورة القصص آ 7.

لمختصر ابن الحاجب الأصلي) [1] بعد أن ذكر ما تقدم، والذي أوقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألقوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء، وليس ذلك مما نحن فيه في شيء، فإنَّ المطلق في قولهم هو المطلق في الاصطلاح الأصولي، بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء، أما الفرق بينهما إنما وقع من جهة أنَّ (مطلق) من قولنا مطلق الماء، بمعنى: المطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى آخر بخلاف ما نحن فيه)) [2].

قال في (المغني) [3]: ((وقول السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه: قطرب [4]، والربعي [5]، والفراء، وثعلب، وأبو عمر الزاهد [6]، وهشام [7] والشافعي [8]، ونقل الإمام [9] في (البرهان) [10] عن بعض الحنفية أنها للمعية ـــ انتهى)) [11]. قال الدماميني: ((ونقل ذلك، أي: الواو للترتيب عن الإمام الشافعي

(1) لم نطلع على كتابه هذا ويبدو أنه مخطوط لم تصل إليه يد التحقيق بعد، لكني وجدت هذا الكلام منقولا بتصرف يسير في كتاب (رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب) ـ لتقي الدين السبكي: 1/ 431 ـ 433.

(2) نقل الشمني في كتابه: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام :2 /104 نص كلام الدماميني.

(3): 464.

(4) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب، (ت 206 هـ)، = ترجمته في: بغية الوعاة: 184/1، ومرآة الجنان: 223/1، والأعلام: 95/7، وينظررأيه في: جهود قطرب في معاني القرآن وإعرابه جمع وتحقيق ودراسة ـ اطروحة دكتوراه ـ خضير حسين محمد صالح الجبوري: 135.

(5) علي بن عيسى الفرج بن صالح (ت 420 هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 181/2 ـ 182، والأعلام: 4/ 318.

(6) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرزي، غلام ثعلب (ت 345 هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 164/1 ـ 166، والأعلام: 6/ 254.

(7) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير (209 هـ) النحوي الكوفي، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 2/ 328، والأعلام: 8/ 88.

(8) الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) فقيه مجتهد وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، تنظر ترجمته في: الفهرست 259/1، والأعلام: 26/6.

(9) أي: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، (المتوفى: 478هـ)، تنظر ترجمته في: وفيات الاعيان: 167/3 ،والأعلام: 4 / 160.

(10) ينظر: البرهان في أصول الفقه: 1/ 50.

(11) أي كلام ابن هشام في المغني: 464.

طوائف، قال الشيخ بهاء الدين السبكي[1]: "وإنَّما أخذوه من قوله للترتيب في الوضوء، وليس بأخذ صحيح، ونقل جماعة الترتيبَ عن أبي حنيفة[2] ـ أيضًا، وإنَّما أخذوه من قوله: إذا قال لغير المدخول بها: أنت طالق، وطالق تقع واحدة، وليس بأخذ صحيح؛ لأنَّ الواحدة إنَّما وقعت فقط؛ لأنَّها بانت قبل نطقه بالمعطوف فلم يبق محل للطلاق، ونقل ابن عبد البر[3] في (التمهيد) [4]: "أنَّ بعض أصحاب الشافعي في كتاب (الأصول) أنَّ الكسائي والفراء يقولان بأنَّها للترتيب' وقال الفراء في القول المشهور عنه: إنَّها للترتيب حيث يستحيل الجمع، وظاهر هذا النقل أنَّها عنده للمعية لا لمانع فتكون للترتيب * 124 ـ ب * وأما حكاية الإجماع عن السيرافي، فقد نقلها الشيخ أبو حيان[5] عنه وعن الفارسي[6] والسهيلي[7]، وغلَّطهم بما ذكره من الخلاف، قال الشيخ بهاء الدين: " وفيه، أي: في التغليط نظر من أوجه، وذكرها وليس هذا محل ذكرها)) [8] .

(و (واو) يكون دخولها في الكلام كخروجها) بالنسبة إلى كل المعنى المقصود، لكنها للتأكيد، (وهي الواو الزائدة) أثبتها الكوفيون والأخفش[9] وجماعة، وحمل على ذلك [نحو] قوله تعالى (: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[10])، فالواو الداخلة على (فتحت) مؤكِّدة، (بدليل الآية الأُخْرَى) (فتحت) بلا واو، وقيل: إنَّها، أي: الواو في المثال المذكور عاطفة، والزائدة الواو في: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾، (وقيل هي عاطفة)، وقيل هـــــــــــــما

---

(1) أظن أنَّ هذا الرأي لتقي الدين السبكي والد بهاء الدين (ت756هـ)؛ لأنَّ نص كلامه موجود في كتابه: الإبهاج في شرح المنهاج: 338/1.

(2) النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، (ت 150 هـ)، تنظر ترجمته في: الفهرست 103/1 ، والأعلام: 36/8.

(3) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 7/ 66، والأعلام: 240/8.

(4) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 82/2.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 1982/4.

(6) ينظر، الأيضاح: 221.

(7) ينظر: نتائج الفكر: 208 ـ 218.

(8) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 104 نص هذا الكلام.

(9) ينظر: معاني القرآن: 275.

(10) سورة الزمر آ 73، والآية بتمامها: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾.

عاطفتان، (والجواب) للشرط وهو (إذا) (محذوف)؛ لأنَّ (فتحت) على الإعراب الأول هو الجواب، فلو لم تقدره محذوفًا لزم بقاء الشرط دون جواب وهو باطل، (والتقدير: كان كَيْتَ وكَيْتَ)، وهذا هو الذي اختاره الزمخشري والبيضاوي[1]، وعبارة الزمخشري: ((حَتَّى هي التي تحكى بعدها الجمل والجملة المحكية بعدها هي الشرطية، إلا أنّ جزاءها محذوف، وإنما حذف لأنه صفة ثواب أهل الجنة، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف)) [2]، قال في (المغني) [3]: ((والزائدة ظاهرة في قوله[4]:

فما بال من أسعى لأجبرَ عظمَهُ * حفاظًا وينوي من سفاهتِهِ كسري**

وقوله[5]:

ولقد رمقتكَ في المجالسِ كلِّها * فإذا وأنتَ تعينُ من يبغيني**

ـ انتهى))، جبر العظم: إصلاحه من الكسر، و حفاظًا: مفعول لأجله، وهو مصدر حافظ، تقول: حافظت عليه محافظة وحفظًا: إذا راقبته، قال الدماميني: ((ويمكن في البيت الأول جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف محذوفًا، أي: فما بال من أسعى لجبر عظمه مراقبة لحالته يهمل أمري وينوي كسري، ولا نزاع في أنَّ الزيادة في أنَّ الزيادة في البيت الثاني ظاهرة)) [6]، ورمقتك: نظرت إليك، يقال رمقته أرمقه، ويبغيني: يطلبني، وهو في كلامهم يتعدى بـ (على)، تقول: بغى عليه، أي: استطال وتعدى، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾[7] ، فإما أن يكون حذف الجار توسعًا، أو جعله كـ (ظلم) في التعدي بنفسه *125 ـ أ *؛ لأنَّه بمعناه، أو يكون أراد يبغيني، بمعنى: يقصدني، أي: بسوء (وقول

(1) ينظر: أنوار التنزيل: 332/2.
(2) الكشاف: 147/4.
(3): 474.
(4) اختلف في نسبة هذا البيت، فذكر أنَّه نُسب لابن ذائبة الثقفي، وللأجرد ولوعلة بن الحارث الجرمي، ينظر: مجالس ثعلب: 33/1، والكامل: 218/1، والحماسة البصرية ـ أبو الحسن البصري: 62/1 ،والشعر والشعراء: 724/2، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ السيوطي: 152/1.
(5) البيت لأبي العيال كما ديوان الهذليين: 2/ 260، في الأغاني: 224/ 164.
(6) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 110 نص هذا الكلام.
(7) سورة الحج آ 60.

جماعة) من الأدباء كالحريري[1]، ومن النحويين كابن خالويه[2]، ومن المفسرين كالثعلبي[3] (: إنَّها)، أي: هذه الواو في قوله تعالى (وفتحت) (واو الثمانية) [4]؛ لأنَّ أبواب الجنة ثمانية، ولهذا لم يؤت في آية النار بالواو، فقيل: (فتحت) بغير واو؛ لأنَّ أبوابها سبعة، وزعموا أنَّ العرب إذا عدُّوا قالوا: ستة سبعة وثمانية إذانًا بأنَّ السبعة عدد تام، وأنَّ ما بعدها مستأنف، ونقل الدماميني عن بعض النحويين[5] أنَّه قال: (("إنَّها لغة فصيحة لبعض العرب، وإنَّ من شأنهم أن يقولوا: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة فهكذا لغتهم، فمتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية أدخلوا الواو)) [6]، وقولهم أيضًا (إنَّ منها)، أي: واو الثمانية قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[7] إلى قوله سبحانه (: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ لا يرضاه نحوي) محقق، قال في (المغني) [8]: ﴿ لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن آية الزمر منها؛ إذ لم يكن فيها ذكر عدد البتة، بل فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا تدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مرَّ أنَّ الواو مقحمة عن قومٍ، وعاطفة عند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي: جاؤها مفتحةً أبوابها، كما صرح بـ(مفتحة) حالاً في: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾[9]، وهذا قول المبرد[10] والفارسي[11] وجماعة، قيل: وإنَّما فتحت لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم

(**1**) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: 31.

(**2**) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 256.

(**3**) أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تنظر ترجمته في: طبقات المفسرين: 28، والأعلام: 1/ 212، وينظر رأيه في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 126/6.

(**4**) ينظر تفصيل القول فيها في كتاب: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ـ صلاح الدين كيلكدي: 142 وما بعدها.

(**5**) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 256.

(**6**) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 110 نص هذا الكلام.

(7) سورة الكهف آ 22، والآية بتمامها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِراً وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَداً ﴾.

(**8**) ينظر: 467.

(**9**) سورة ص آ 50.

(**10**) ينظر: المقتضب: 81/2.

(**11**) ينظر، الإغفال: 524/2

عن أن يقفوا حتى تفتح لهم ﷺ، قال الدماميني: ((ورد في الحديث: (أنَّ النبي ﷺ أول من يقرع باب الجنة فيفتح له) [1]، وقضية ذلك أنَّها لا تفتح لأحد قبله، وذلك مما يقدح في هـذا التأويـل إذ لو كان المراد بالفتح قبل المجيء للإكرام، لكان عليه الصلاة والسلام أحـق الخَلْـقِ وأولاهـم بنيلـه، وفي (الكشاف) [2] حكاية قول بأنَّ أبواب جهنم لا تفتح إلاَّ عند دخـول أهلهـا، وأمَّـا أبـواب الجنـة فمقدم فتحها، كقوله تعالى: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾؛ فلذلك جيء بالواو، كأنَّـه قيـل: متى جاؤوها وقد فتحت أبوابها، قال اليمني[3]: "أراد أنَّ جهنم مجلسٌ لأهلها ومن عـادة المجلـس أن لا تفتح إلاّ للداخل * 125 ـ ب * فيه أو الخارج منه، ولهذا قارن فتحها مجيئهم، وأما الجنـة فلأنَّ من فيهـا مـن الحـور والولـدان يـشوقون إلها أهلهـا وتطلعـون إلى لقـائهم فيفتحونهـا قبـل مجيئهم استبشارًا بهم وتطلعًا إليهم كما هـو العـادة في مجـالس الأنـس والـسرور ـ هـذا كلامـه"، وقد يقال: إنَّ المراد بالأبواب التي تفتح فبل مجيئه هي أبواب منازلهم من الجنان والتـي لا تفـتح لأحد قبل النبي ﷺ هو ما كان من المحيط الذي يفضي منـه إلى المنـازل فينـدفع الـسؤال المتقـدم، والـلـه تعالى أعلم ـ انتهى))[4]، وقيل الواو في آية الكهف لعطـف جملـة عـلى جملـة إذ التقـدير: هم سبعة، ثم قيـل الجمـع كلامهـم، وقيـل: العطـف مـن كـلام الـلــه تعـالى والمعنـى: نعـم هـم سبعة وثامنهم كلبهم، وإنَّ هذا تصديق لهذه المقالة، كما أنَّ: ﴿ رَجْماً بِالْغَيْـبِ﴾[5] تكـذيب لتلـك المقالة، وقيل واو الحال، وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة، أي: هؤلاء سـبعة، ليكـون في كلامهـم ما يعمل في الحال، ويرد ذلك أنَّ حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع. قال الـدماميني: ((قـد لا يـسلم هـذا الحكـم، ولـو سـلم أمكـن أن يقـدر: هـم سـبعة معـدودون في حـال أنَّ ثـامنهم

(1) صحيح مسلم: 129/1.

(2) ينظر، الكشاف: 100/4.

(3) سلفت الإشارة إلى ترجمته وأن له كتاب كشف الْمُشكل فِي النَّحْو، ولم نطلع على رأيه فيه.

(4) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 110 نص هذا الكلام.

(5) سورة الكهف آ 22، والآية بتمامها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُـمْ كَلْـبُهُمْ وَيَقُولُـونَ خَمْـسَةٌ سَادِسُـهُمْ كَلْـبُهُمْ رَجْـماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِراً وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَداً ﴾.

كلبهم فلا تكون من قبيل ما عامله معنوي محذوف)) [1]، قال الكواشي[2] كغيره: ((الواو في (وثامنهم) الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كدخولها على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة، نحو: جاءني زيدٌ ومعه ثوبٌ، أو هي الواو التي تكون الجملة بعدها مستأنفة مؤذنة أنَّ هذا العدد المذكور بعدها هو الحق خاصة دون العددين قبله، وهو قول المسلمين أخبرهم به النبي ﷺ، ويوضح ذلك أن قال في الأولين ﴿ رَجْماً بِالْغَيْبِ ﴾، وقال في الأخيرين: ﴿ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ أي: من الناس، قال بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: (انا من ذلك القليل)[3]، (والقول بذلك)، أي: يكون الواو واو الثمانية ([في هذه و] [4] في) قوله تعالى: (﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾[5])؛ لأنَّه الوصف الثامن (أبعد منه في آية الزمر، وفي نسخة أخرى أقرب منه في آية الزمر)، أي: أقرب من القول به في آية الزمر التي سبق الكلام فيها، قال في (المغني)[6]: ((والظاهر أنَّ العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أنَّ الأمر * 126 ـ أ * والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات))، ثم قال الدماميني: ((ليس التقابل شرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجهًا، ويكفي في العطف التغاير فيبقى السؤال عن اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما قائمًا)) [7] ، ثم قال في (المغني)[8]: ((أو لأنَّ الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمرًا بالمعروف فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن الآخر))، قال الدماميني: ((يمكن أن يقال: لا نسلم أنَّ العاطف هو

---

(1) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 110 نص هذا الكلام.

(2) القول في كتابه: التلخيص في التفسير، الذي حقق جزءا منه الدكتور محيي هلال فرحان، ولم يتيسر لنا الاطلاع على المخطوطة.

(3) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: 245.

(4) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 95.

(5) سورة التوبة آ 112.

(6): 476.

(7) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 110 نص هذا الكلام.

(8): 476.

المقتضي للاعتداد بكل منهما، بل لو ذكرا من غير عطف كان الاعتداد بكلٍ صالحًا، والذي قالـ[ـه] ابن المنير ـ رحمه الله تعالى ـ إنَّ الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف عدد أوصافه وإن كان أحد الوصفين يتضمن الآخر تفخيمًا له وتنويهًا بقدره، فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير الذي بين الوصفين في اللفظ)) [1] ، قال في (المغني) [2]: ((وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال: " إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية أي سبع أذرع في ثمانية أشبار وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها "[3]))، (والقول [به][4]) الذي ذكره القاضي الفاضل[5] وتبجح، أي: خرج به وسبقه إليه الثعلبي[6] كما قال في (المغني) بأنَّ الواو واو الثمانية (في) قوله تعالى: (﴿ثيبات وأبكارًا﴾[7] ظاهر الفساد)، قال في (المغني) [8] ((والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القبائل بها صالحة للسقوط))، قال الدماميني: ((هذا الذي ردَّ به قول الفاضل سُبِق إليه، فقد حكى ابن المنير في (الإنتصاف) [9] عن شيخه الإمام أبي عمرو بن الحاجب: " أنَّ [القاضي] الفاضل كان يعتقد أنَّ الواو في هذه الآية واو الثمانية، وكان يتبجح باستخدامها زائدة على * 126 ـ ب * المواضع الثلاثة المشهورة قبله آية براءة وآية الكهف وآية تنزيلٌ [10]"، قال ابن الحاجب: "ولم يزل الفاضل يستحسن

---

(1) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 110 نص هذا الكلام.

(2): 476.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 626.

(4) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 96.

(5) عبد الرحيم بن علي بن السعيد اللخمي: وزير، من أئمة الكتّاب (ت 596 هـ)، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 16 / 400، و الأعلام 346/3.

(6) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 126/6.

(7) سورة التحريم آ 5.

(8): 476.

(9) ينظر: 127.

(10) أي: آية سورة الزمر.

ذلك من نفسه إلى أن ذكره بحضرة أبي الجود النحوي[1] المقرئ فبين له أنَّه واهم في عدِّها من ذلـك القبيل، وأحال البيان على المعنى الذي ذكـره الزمخـشري مـن دعـاء الـضرورة إلى الإتيـان بهـا ههنـا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد، و واو الثمانية إن ثبتت فإنَّما ترد بحيث لا حاجة إليها إلاَّ الإشعار بتمام العدد الذي هو السابعة فانصرف القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه، وقال: ارشـدتنا بأبي الجود)) [2].

(النوع الثامن ما يأتي على اثني عشر وجهًا، وهو (ما)، وهي على ضربين)، أي: قسمين: (اسـمية، وأوجهها)، أي: ما الاسمية (سبعة، معرفة تامة)، أي: غير مفتقرة إلى صـلة، وهـي نوعـان: عامـة، أي: مقدرة بقولك: (الشيء)، وهي التي لم يتقدمها اسم، تكون هي وعاملها صفة لـه في المعنـى، (نحـو) قوله تعالى: (﴿إن تُبْدُوا الصَّدقاتِ فنِعِمَّا هي﴾[3]، أي:) فنعم الشيء هـي، والأصـل: (فـنعم الـشيء إبداؤها)؛ لأنَّ الكلام في (ما) في هذا المثال في موضع رفع على أنه فاعل، والشيء قائم مقامه.

وخاصة، وهي التي تقدمها (ذلك)، وتقدر من لفـظ ذلـك الاسـم، نحـو: " غـسلته غـسلاً نعـما، ودققته دقًّا نعما "، أي: نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء (ما) معرفة، وأثبته جماعة منهم: ابن خروف[4]، ونقله عن سيبويه[5].

(ومعرفة ناقصة) لافتقارها إلى غيرها، (وهي الموصولة، نحو: ﴿ما عنـد اللــه خـير مـن اللــهو ومن التجارة﴾[6]، أي: الذي عند اللـه خير).

ونكرة متضمنة معنى الحرف، وهي نوعان:

(شرطية) وهي نوعان: غير زمانية، (نحو) قوله تعالى: (﴿وما تفعلوا من خير يعلمه اللـه﴾[7])، فـ (ما): اسم شرط، و(تفعلوا من خير): هو الشرط، و (يعلمه اللـه): هو الجواب.

---

(1) غياث بن فَارس بن مكي اللَّخْمِـيّ الْمُنْـذِرِيّ الْمُقْـرِئ الفـرضي النَّحْـوِيّ الْعَـرُوضِي الـضَّرِير (ت 605 هــ)، تنظـر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 16 / 38، وبغية الوعاة: 241/2.

(2) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 111 نص هذا الكلام.

(3) سورة البقرة، الآية 271.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 594/2.

(5) ينظر: الكتاب: 73/1.

(6) سورة الجمعة، الآية 11.

(7) سورة البقرة، الآية 179.

وزمانية، قال في (المغني) [1]: ((أثبت ذلك الفارسي[2]، وأبو البقاء[3]، وأبو شامة[4] ، وابن بري[5]، وابن مالك[6]، وهو ظاهر في قوله تعالى:

﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾[7] [أي: استقيموا لهم] مدة استقامتهم لكم))، قال الدماميني: ((يعني أنَّ كون (ما) في هذه * 127 ـ أ * الآية شرطية زمانية ظاهر، ونحن لا نسلم ظهوره، بل هي محتملة للزمانية والمفعول المطلق على حد سواء، فيحتمل أن يكون التقدير: زمن استقاموا، أو: أي استقامة، وقوله: أي استقيموا لهم مدة استقامتهم، يعني: أنَّها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية، ويحتمل أن يكون هذا تفسير معنى لا تفسيراً صناعيًا)) [8].

(واستفهامية)، ومعناها: أي شيء، نحو: ﴿ما هي﴾[9]، ﴿ما لونها﴾[10] (﴿وما تلك بيمينك يا موسى ﴾[11]، ويجب حذف ألفها)، أي: ما الاستفهامية (إذا كانت مجرورة) وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، (نحو) قوله تعالى: (﴿عم يتساءلون﴾[12]) ، أصل (عمَّ): عن ما، دخل حرف [جر] على ما الاستفهامية ،(﴿فناظرة بما يرجع

---

(1): 398.

(2) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 99.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 636.

(4) عبد الرَّحْمَن بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن عُثْمَان الإِمَام ذُو الْفُنُون شهَاب الدّين الدِّمَشْقِي الشَّافِعِي الْمَشْهُور بِأبي شامة؛ لشامة كَبِيرَة كَانَت على حَاجِبه الْأَيْسَر (ت 299 هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 2/ 77 ـ 78، والأعلام: 299/3.

(5) عبد الله بن بري بن عبد الْجَبَّار أَبُو مُحَمَّد الْمَقْدِسِي الْمصْرِيّ النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ (ت 582 هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 34/2، والأعلام: 4/ 73.

(6) ينظر، شرح الكافية الشافية: 1625/3.

(7) سورة التوبة، الآية 7.

(8) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 78 نص هذا الكلام.

(9) سورة البقرة، الآية: 168، والآية بتمامها: ﴿ قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُواْ مَا تُؤْمَرونَ﴾.

(10) سورة البقرة، الآية: 169، والآية بتمامها: ﴿قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾.

(11) سورة طه، الآية: 17.

(12) سورة النبأ، الآية: 1.

المرسلون﴾[1])؛ لأنَّ ما الاستفهامية وهي مجرورة بالباء، قال في (المغني) [2]: ((وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، لهذا حذفت في نحو: ﴿فيم أنت من ذكراها﴾[3]، ﴿فناظرة بم يرجع المرسلون﴾[4]، ﴿لم تقولون ما لا تفعلون﴾[5]، وتثبت في: ﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾[6]، ﴿يؤمنون بما أنزل إليك﴾[7]، ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقتُ بيدي﴾[8]، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عِكرِمة[9] وعيسى[10]: (عما يتساءلون) [11] فنادر))، قال الدماميني: ((أي شيء نادر؟ وعِكرِمة بكسر العين المهملة والراء هو أبو عبد الله المفسر مولى ابن عباس[12] ـ رضي الله عنهما ـ روى عن مولاه وعائشة[13] وأبي هريرة[14] ـ رضي الله عنهم ـ خرَّج له الجماعة ومات سنة ست

---

(1) سورة النمل، الآية: 35.

(2): 393.

(3) سورة النازعات، الآية: 43.

(4) سورة النمل، الآية: 35.

(5) سورة الصف، الآية: 2.

(6) سورة النور، الآية: 14.

(7) سورة البقرة، الآية: 12.

(8) سورة ص، الآية: 75.

(9) أبو القاسم المكي المقرئ ،عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر، مولى آل شيبة الحجبي قرأ القرآن على شبل بن عباد، وإسماعيل القسط (ت 106 أو 107 هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 88، و غاية النهاية: 515/1.

(10) عيسى بن عمر الهمداني الكوفي القارئ مولى بني أسد، لا عيسى بن عمر الثقفي البصري النحوي، كنيته أبو عمر، قرأ على عاصم بن أبي النجود، وطلحة بن مصرف، والأعمش، قرأ عليه الكسائي وعبيد الله بن موسى، وعبد الرحمن بن أبي حماد (ت 156 هـ)، تنظر ترجمته في: معرفة القراء: 72، وغاية النهاية: 612/1.

(11) وعزيت القراءة لابن مسعود وأُبي أيضًا، ينظر: المحتسب: 347/2، و الكشاف: 683/4، و البحر المحيط: 410/8، ومعجم القراءات: 45/8.

(12) عبد الله بن عباس بن عمرو(عبد المطلب) بن عبد مناف(ت 68)، =: ترجمته في :، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ ابن عبد البر: 934/3، وسير أعلام النبلاء :331/3ــ 359، ومعرفة القرَّاء الكبار:41/1، وطبقات المفسرين ـ الداودي :3، وشذرات الذهب:75/1ـ76.

(13) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، زوج النبي محمد ﷺ (ت 57 هـ)، تنظر ترجمتها في :الاستيعاب 4/ 1881 ـ 1885.

(14) عبد الرحمن بن صخر الدوسي (ت 57 هـ وقيل غير ذلك)، تنظر ترجمته في: الاستيعاب: 4/ 1768 ـ 1772، وشذرات الذهب: 1/ 261.

ومئة، والعكرمة: لأنثى الحمام، كأن هذا العَلَم منقول منها، والمراد بعيسى هذا: عيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي، خرَّج له الترمذي[1] والنسائي[2]، وقال ابن حنبل[3]: "لا بأس به"، مات سنة ست وخمسين ومئة))[4]، قال في (المغني)[5]: ((وأما قول حسان ـ رضي اللـه عنه، أي: من الوافر[6]:

على ما قام يشتمُني لئيمٌ * كخنزيرٍ تمرَّغَ في دمانِ**

فضرورة ـ انتهى))، يشتمني: يسبني، ويجوز في عينه الضم والكسر، واللئيم: خلاف الكريم، والخنزير: الحيوان المعروف المحرم الأكل، ونونه زائدة، وتمرَّغ: تمعَّك، قال في (المغني)[7]: ((والدمان: كالرماد وزنًا ومعنىً، ويروى في رماد؛ فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري * 127 ـ ب * له بالسرجين، ومثله قول الآخر[8]:

إنَّا قتلنا بقتلانا سَراتَكم * أهلَ اللواءِ ففيما يكثرُ القيلُ**

ـ انتهى))، السَّراة بفتح السين: الخيار والسادات، قال الجوهري: ((هو جمع سري، وهو جمع عزيز أن يجمع فعيل على فعلة، ولا يعرف غيره، وجمع السراة سروات))[9]، وأنكر السهيلي في (الروض الأُنف)[10] كونه جمعًا، وفي (القاموس)[11]: ((أنه اسم

---

(1) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك السّلميّ، الترمذيّ الضرير (ت 239 هـ)، بِمَكَّةَ، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: 9 / 421، والأعلام: 6 / 322.

(2) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي الكبير (ت 303 هـ) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 4 / 15، والأعلام: 171/1.

(3) أبو عبد اللـه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. الفقيه والمحدث، صاحب المذهب (ت 241 هـ)، تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 3 / 185، والأعلام: 1/ 203.

(4) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 76 نص هذا الكلام بتصرف يسير.

(5): 394.

(6) البيت في ديوان حسان: 90، ورواية قافيته (في رماد).

(7): 394.

(8) البيت لكعب بن مالك في ديوانه: 255، والرواية فيه: (أنْ قد قتلنا).

(9) 2375/6.

(10) ينظر: 5/ 256.

(11) 4/ 342.

جمع))، واللواء ممدود بكسر اللام: العلم، قال الدماميني: ((وفي البيت كلام من جهة العروض، وذلك بأنَّ هذا من بحر البسيط من عروضه الأولى وضربها الثاني، وهو المقطوع[1]، كأن أصله: (فاعلن) حذفت نونه وسكِّنت لامه فصار مثل (فَعْلُنْ) بإسكان العين، فقد ذهب منه (زنة متحرك)، أي: حرف ساكن وحركة ملازمة قبله، ولما ذهب ذلك منه وجب أن يكون (مردفًا)، أي: يؤتى قبل الروي بحرف لين، كما في (سرحوب) في البيت المار، ولا يخفى أنَّ ضرب البيت الذي نحن فيه وهو اللام، غير مردف ففيه مخالفة لما قرره العروضيون في أمثاله، وقد عرفت أنَّ المصنف ادعى أنَّ حذف الألف، وفي بيت حسان ﷺ ضرورة ولقائل أن يمنع ذلك بناءً على تفسيره بما لا مندوحة منه للشاعر؛ إذ الوزن مع حذف الألف في كلٍّ منهما مستقيم، وغاية الأمر أن يكون في بيت حسان ﷺ (العقل)[2]، وفي بيت الآخر (الخبن)[3]، وكل منهما زحاف مغتفر))[4]، ثم قال في (المغني)[5]: ((ولا يجوز حمل القراءات المتواترة على ذلك لضعفه))، (ولهذا) الأصل المقرر، وهو كون ألف ما الاستفهامية تحذف إذا وقعت مدخولة بحرف جر (ردٌّ للكسائي على المفسرين قولهم: ﴿بما غفر لي ربي﴾[6] إنَّها)، أي: ما (استفهامية)؛ لأنَّها لو كانت استفهامية لكانت ألفها محذوفة، وقال في (المغني)[7]: ((وإنما هي مصدرية والعجب من الزمخشري إذ جوَّز كونها استفهامية مع رده على من قال في ﴿بما أغويتني﴾[8] إن المعنى:

---

(1) وهو حذف آخر الوتد المجموع مع تسكين ما قبله، فتصبح بذلك مستفعلن متفعلْ، ينظر: علم العروض والقافية: 49.

(2) وهو حذف الخامس المتحرك. وذلك يكون في مفاعلتن فقط فتصير مفاعلتن وتحول إلى مفاعلن، ينظر: علم العروض والقافية: 174.

(3) وهو: حذف الثاني الساكن من التفعيلة في الحشو، ينظر: علم العروض والقافية: 41.

(4) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد

(5): 349.

(6) سورة يس، الأية: 27.

(7): 394.

(8) سورة الأعراف، الآية: 16، والآية بتمامها: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ ـ انتهى))، قال في (الكشاف)[1] في آية سورة (يس)[2]: ﴿ يحتمل أن تكون استفهامية بمعنى: أي شيء غفر لي ربي، يريد به: ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قتل، لا أن يقال: بما صنعت هذا، وبم صنعت﴾ *128 ـ أ *، وقال في سورة (الأعراف) حيث تكلم على قوله تعالى: ﴿قال فبما أغويتني لأقعدن صراطك المستقيم﴾[3]، ((وقيل للاستفهام، كأنَّه قيل: بأي شيء أغويتني، ثم ابتدأ (لأقعدن) وثبات الألف إذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ))[4]، قال الدماميني: ((والتعارض بين الموضعين ظاهر مكشوف حقيق بأن تعجب منه، كما قال المصنف))[5]، ثم قال في (المغني)[6]: ((وأجاز هو + أي: الزمخشري + وغيره أن تكون بمعنى: الذي، وهو بعيد؛ لأنَّ الذي غُفِرَ له، هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها، وإن غفرت))، قال الدماميني: ((لا نسلم أنَّ التقدير كونها مصدرية عبارة عن الذنوب، بل هي عبارة عن الغفران، والمعنى ياليت قومي يعملون بالغفران الذي غفره لي ربي. .. فإذًا لا نسلم أنَّه يبعد إرادة الاطلاع عليها مطلقًا، إذ يجوز أن يكون الغرض من ذلك الإعلام بعظم مغفرة الله تعالى، ووفور كرمه، وسعة رحمته))[7]، فلا يبعد حينئذٍ إرادة الاطلاع عليها، بل ذلك هو اللائق على هذا التقدير، فإنَّه أوقع في النفس من ذكر المغفرة مجردة عن ذكر المغفور لاحتمال عقابه عليه، (وإنَّما جاز) إثبات ألف (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا)، نحو: (لماذا فعلت ؟) بإثبات ألف (ما)؛ (لأنَّ ألفها)، أي: (ما) (صارت حشوًا)، أي: غير مقصودة بالأصالة (بالتركيب مع (ذا)، فأشبهت) (ما) في هذا المركَّب: (الموصولة)،

---

(1) ينظر: 11/4 ـ12.

(2) الآية: 27، وهو قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾.

(3) الآية: 16.

(4) الكشاف: 92/2.

(5) لم نقف على هذا القول في شرحه الكبير غير الكامل الذي بين أيدينا، ولعله موجود في شرحه الآخر الصغير المفقود الذي لم يصلنا بعد

(6): 394.

(7) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 76 نص هذا الكلام.

فكما إنَّها إذا كانت موصولة لا تحذف ألفها، كذلك هنا، قال الدماميني: ((وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين خُلِّفُوا[1] ـ رضي اللـه عنهم ـ: "فلما بلغني أنَّه توجه قافلاً [2]حضرني همي، فَطَفِقْتُ أَتَذَكَّرُ الْكَذِبَ وَأَقُولُ: بِمَ أَخْرُجُ مِنْ سَخَطِهِ غَدًا؟"[3] هكذا بحذف الألف من (ما) مع كونها مركبة مع (ذا)، فيعد هذا من قبيل الشاذ))[4]، قال في (المغني) [5]: ﴿واعلم أنَّ (ماذا) تأتي في العربية على أوجه، أحدها أن تكون (ما) استفهامية، و(ذا) موصولة، كقول لبيد ـ رضي الله عنه [6]:

ألا تسألانِّ المرءَ ماذا يحاولُ * أَنَحْبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ ؟**

فـ (ما): مبتدأ، بدلي إبداله المرفوع منها، و (ذا) موصول، بدليل: افتقاره للجملة بعده﴾، أي: وهو خبر مبتدأ * 128 ـ ب * قال الدماميني: ((هذا غير متعين؛ لاحتمال أن يكون (ماذا) كله اسمًا واحدًا مرفوعًا على أنَّه مبتدأ، و(يحاول): خبر، والرابط محذوف، أي: يحاوله، ومثله في الشعر جائز، و (أنحب): بدل من المبتدأ +/بدل تفصيل/+[7]، ويحتمل أن يكون (ماذا) كله في محل نصب على أنَّه مفعول، ولا ضمير محذوفًا، فإن قلت: يبطله رفع البدل، قلت: لا يكون (نحب) بدلاً، بل يكون خبر مبتدأ مضمرًا ـ انتهى)) [8] فعلى هذا يجوز نصب (أنحب) بدلاً من قوله: (ماذا)، وقوله: (فيقضى): جملة في محل الرفع على أنَّها صفة لـ (أنحب)، وعلى تقدير نصبه النصب، وفي ألف (فيقضى) فتحة

(**1**)، أي: تخلفوا عن رسول اللـه ﷺ في غزوة تبوك، وهم الذين ذكروا في قوله تعالى ﴿ وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا ﴾ (سورة التوبة آ 118)، والآخران هما: مرارة بن الربيع أحد بني عمرو بن عوف ،وهلال بن أمية من بني واقف تخلفوا.

(**2**)، أي: الرسول محمد ﷺ من تبوك.

(**3**) صحيح مسلم: 107/8.

(**4**) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 77 نص هذا الكلام.

(**5**) ينظر: 395.

(**6**) ديوانه: 131.

(**7**) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(**8**) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 77 نص هذا الكلام.

مقدرة؛ لأنَّه جواب الاستفهام، وهذا البيت من قصيدة من الطويل، وكلمة (ألا) كلمة تنبيه: ويجوز أن يكون المراد بالمرء شخصًا معينًا كما قاله صاحب (الاقليد) [1]، أو غير معينٍ كما قاله صاحب (المقاليد)، وحاول الأمر يحاول حِوالاً ومحاولة: إذا رامه وأراده ،والنحب هنا: النذر والمعنى: ويسألا المرء مَاذا يريد بسعيه في تحصيل المال أنذرُ يريد أن يقضيه ويوفي به أم سعيه ذلك صَدَرَ على غير بصيرة، ثم قال في (المغني) [2] : ﴿ وهو، أي: كون (ما) مبتدأ، و (ذا) موصول خبره أرجح الوجهين في: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾[3]، فيمن رفع العفو، أي: الذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية، الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهامًا على التركيب، كقولك: "لماذا جئت؟"﴾، قال الدماميني: ((إنَّما لغين في هذا المثال التركيب لثبوت ألف (ما) مع دخول الجار عليها، ولولا ذلك لوجب حذف الألف)) [4]، قال في (المغني) [5]: ((وهو أرجح الوجهين في الآية في غير قراءة أبي عمرو ﴿قل العفوَ﴾ بالنصب[6]، أي: ينفقون العفو، الرابع أن يوم (ماذا) كله اسم جنس بمعنى: شيء، أو موصولاً بمعنى: الذي، على الخلاف في تخريج قول الشاعر، أي: من الوافر [7] :

دَعِي ماذا عَلِمتِ سأَتَّقِيهِ * ولكن بالمغيبِ نبئيني**

---

(1) شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم، الجندي أو الخجندي (ت 700هـ)، تنظر ترجمته في هدية العارفين: 1/ 102، والأعلام: 254/1. وكتابه الإقليد في شرح المفصل بتحقيق د. محمود أبو كتة الدرويش مطبوع في المركز العلمي بجامعة أم القرى ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه، وكتابه المقاليد في شرح المصباح للمطرزي، وقد حقق قسم منه في جامعة الأزهر، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه أيضًا. تنظر ترجمته في هدية العارفين: 1/ 102، والأعلام: 254/1، وينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 77/2.

(2) ينظر: 395 ـ396.

(3) سورة البقرة، الآية: 219.

(4) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 77 نص هذا الكلام.

(5) 396 ـ397.

(6) ينظر: السبعة: 182، والتيسير: 80، ومعجم القراءات: 169/1.

(7) نسب إلى المثقف العبدي وسحيم بن وثيل، ينظر: الكتاب 418/2، وهمع الهوامع: 84/1.

فالجمهور على أن (ماذا) كله مفعول دعي، ثم اختلف فقال السيرافي[1] وابن خروف[2] : موصول بمعنى الذي، وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات[3] * 129 ـ أ *، وقال ابن عصفور: "لا تكون + (ماذا) + مفعولا لـ (دعي)؛ لأن الاستفهام له الصدر ولا لـ (علمت)؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه؛ لأن علمت حينئذ لا محل لها، بل (ما): اسم استفهام مبتدأ، و(ذا): موصول خبر، و(علمت) :صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى"[4]، ونقول: إذا قدرت ماذا بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي، وقوله لم يرد أن يستفهم عن معلومها لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر ولكن فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا دعي فالمعنى: دعي كذا ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعي؛ لأنه لا يقال: من في الدار فإنني أكرمه ولكن أخبرني عن كذا.

الخامس أن تكون ما زائدة وذا للإشارة كقوله + أي: من الوافر[5] +

أَنْوَرًا سَرعَ ماذا يا فروقُ *. ....**

أنورا بالنون أي أنفارًا، وسرع أصله بضم الراء فخفف، يقال: سَرُعَ ذا خروجًا، أي: أسرع هذا في الخروج))، قال الدماميني: ((أنشد الجوهري البيت الذي هذا صدره في غير موضع[6]، وهو لزُغْبة الباهلي بالزاي المضمومة، والغين المعجمة الساكنة، وعجزه:

---

(1) ينظر شرح ابيات سيبويه: 53/2.

(2) لم نهتد إلى رأيه في كتابيه: شرح كتاب سيبويه، و شرح جمل الزجاجي، ولعله في كتاب نحوي آخر.

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 317/2.

(4) أي: كلام ابن عصفور من كتابه: شرح جمل الزجاجي: 479/2.

(5) اختلف في نسبته، فنسب لزغبة الباهلي، ولمالك بن زغبة الباهلي، ولأبي شفيق الباهلي، ينظر: كتاب الاختيارين ـ الأخفش الأصغر: 196، وتهذيب اللغة ـ الأزهري: 54/2، و الصحاح: 838/2.

(6) ينظر: الصحاح: 838/2، و 3/ 1228، و 4/ 1356.

.... * وحبلُ الوصلِ منتكِثٌ حذيقُ**

فروق: إما اسم امرأة، وإما وصف لها مرخَّم، والأصل يا فروقة، يقال: امرأة فروقة، أي: خائفـة، ومنتكث: بالثاء المثلثة، أي: منتقض، وحذيق: بالحاء المهملة والذال المعجمة، أي: مقطوع، والظـاهر في قولهم: فسرع ذا خروجًا: أنَّ خروجا تمييز، أي: مسرع خروج ذا مثل: " تصبب زيدُ عرقًـا "، وأمـا جعل (سرع) بمعنى: أسرع، و(خروجًا) منصوب على إسقاط الخافض، أي: في الخروج، كما هو ظاهر عبارة المصنف، فلا وجه له إلاَّ أن يقال: هو تفسير معنوي لا صناعي))[1]، قال في (المغني) [2]: ((قـال الفارسي: يجوز كون (ذا): فاعل سرع، و(ما): زائدة، ويجوز كون (ماذا) كله: اسم[3] كما في قوله:

دعِي ماذا علمتِ سأتَّقيه *. ....))**

قال الدماميني: ((أولى من هذين التخريجين * 129 ـ ب * أن يكون قوله: نورًا مصدرًا منـصوبًا بفعل محذوف، والتقدير: أنرتِ نورًا)) [4]، أي: أنفرت نفارًا سريعًا، وقوله: ((ماذا: مبتـدأ وخـبر، عـلى أن يكون (ما) استفهامية، و (ذا) اسم اشارة، والاستفهام تعجبي أو إنكاري))[5]، ولا غبار عليـه، قـال في (المغني)[6]: (السادس أن تكون ما استفهاما) وذا زائدة أجازه جماعة منهم ابـن مالـك[7] في نحـو: ماذا صنعت وعلى هذا التقـدير فينبغـي وجـوب حـذف الألـف في نحـو لم ذا جئـت والتحقيـق أن الأسماء لا تزاد)).

(ونكرة) مجردة عن معنى الحرف، وهي نوعان: (تامة)، أي: مستغنية عـن الـصفة بأن تقع غير موصوفة، (وذلك)، أي: وقوعهـا تامـة (في ثلاثـة مواضـع)، أي: أمـاكن مـن الكلام (في كل منها)، أي: من الثلاثة (خلاف) مقرر معروف، (أحدها) باب نعم وبـئس،

(1) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 78 نص هذا الكلام.

(2): 397.

(3) ينظر: حجة القراء السبعة: 318/2.

(4) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 78 هذا الكلام.

(5) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 78 هذا الكلام.

(6) 397.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/ 282.

نحو: (﴿فنعمَّا هي﴾[1]، و [نحو] [2]: نعم ما صنعت، أي: فنعم شيئًا هي، ونعم شيئًا شيء صنعته)، هذا لف ونشر مرتب، فما فيها نكرة تامة، ولهذا فسرها بـ: شيئًا، فنعم: فعل ماضٍ، وفاعله مضمر، و (ما): في موضع نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين، منهم: الزمخشري[3]، ولهذا فسرها بـ: شيئًا، وظاهر كلام سيبويه[4]: أنَّها معرفة تامة كما مرَّ، فهي / أي لفظة هي /[5] في موضع رفع على أنَّها فاعل، ولهذا فسرها بالشيء كما تقدم، وهي في المثال الأول المخصوص بالمدح وهو ضمير الصدقات، وفي المثال الثاني، المخصوص محذوف وهو شيء، والفعل بعده صفة له.

(والثاني) من الثلاثة، (قولهم)، أي: العرب: إذا أراد المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل، أي: (إني مما أن أفعل، أي: إني مخلوق من أمرٍ هو فعلي كذا وكذا، وذلك على سبيل المبالغة) ، أي: كونه مخلوقًا من كذا وكذا، فأنَّ: حرف توكيد[6]، والياء: اسمه، والخبر محذوف تقديره: مخلوق، على ما يقتضيه تفسير المصنف، (مما): جار ومجرور، الجار (من)، والمجرور (ما)، وهي نكرة تامة بمعنى: شيء، ولهذا فسرها المصنف بأمرٍ منكرٍ، (أن) بفتح الهمزة: حرف مصدري بدليل سبكه مع الواقع بعده وهو (فعل) مصدرًا، كما ذكره المصنف، أفعل: فعل مضارع منصوب بـ (أن)، وأن وصلتها في موضع خفض بدلاً من (ما)، قال في (المغني) [7]: ﴿ وزعم السيرافي[8] وابن خروف[9] وتبعهما ابن مالك[10]، ونقله * 130 ـ أ * نقلاً عن سيبويه[11]، إنَّها، أي: (ما) معرفة تامة

(1) سورة البقرة، الآية: 272.
(2) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 98.
(3) الكشاف: 316/1.
(4) الكتاب: 156/3.
(5) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.
(6) في الأصل + توكيد + حرف توكيد، والحصور بين +. .. + لا وجه له في السياق.
(7) ينظر: 392.
(8) ينظر شرح ابيات سيبويه: 53/2 ـ54.
(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 591/1.
(10) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1111/2.
(11) الكتاب: 156/3.

بمعنى: الشيء أو الأمر، و أن وصلتها: مبتدأ والظرف خبره، والجملة خبر لـ: (أن)، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير، وهذه المبالغة المذكورة (مثل) المبالغة في (قوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾[1]) جعل بكثرة عجلته كأنَّه خُلِقَ منها، والمبالغة حقيقتها أن تدعي في وصف بلوغه في الشدة والوصف حدًّا مستحيلاً، أو مستبعدًا لئلاَّ يُظَن أنَّه غير متناه فيه.

(والثالث) من الثلاثة ((ما) التعجبية)، والتعجب قال ابن عصفور: ((هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجِّب منه عن نظائره، أو قل: نظيره)) [2]، وقال غيره: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية، و قال آخر: التعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن نظائره، نحو: (ما أحسن زيدًا، أي:) معناه: (شيءٌ حسَّن زيدًا)، أشار بشيء في التعجب إلى أنَّ (ما) في التعجب نكرة مبتدأة، وبحسن زيدًا إلى أنَّها تامة، فإنَّ: حسَّن زيدًا، أعني: الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بأنَّها خبرها، (وهو قول سيبويه[3]) وسائر البصريين إلاَّ الأخفش[4] فإنَّه جوزه وجوز أن تكون (ما) معرفة موصولة محلها الرفع بالابتداء، والجملة بعدها صلة لا محل لها، أي: الذي أحسن زيدًا.

(و) أن تكون (نكرة موصوفة) محلها رفع نعتًا لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: شيءٌ عظيم، و (ما) استفهامية عند قوم، فهي مبتدأ، وما بعدها خبرها، وتقديره: أي: شيء أحسن زيدًا، وهذه التقديرات باعتبار الأصل لا لأنَّها بمعناها الآن، ونكرة موصوفة، فتكون ناقصة، (كقولهم)، أي العرب (: مررت بما معجب لك)، فـ (ما): نكرة ناقصة مجرورة بالباء، موصوفة بـ (معجب)، و (لك): متعلق بـ: (معجب)، ولهذا فسرها بقوله: (أي بشيء معجب لك، ومنه في قولٍ) لبعض النحاة: (نِعمَ ما صنعت)، وهو (ما) إذا وقع بعدها الفعل، (أي: نعم شيئًا صنعته)، فـ(ما) منصوبة؛ لأنَّها نكرة

---

(1) سورة الأنبياء آ37.

(2) شرح جمل الزجاجي: 576/1.

(3) ينظر: الكتاب: 73/1.

(4) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: 117/1.

مميزة، وصنعت: صفتها، والمخصوص محذوف، (و ما أحـسن زيـدًا، أي: شيءٌ موصـوف بأنَّـه حـسَّن زيدًا عظيمٌ)، فـ (ما) على هذا هو * 130 ـ ب * رأي الأخفش، كما مرَّ، مبتدأة نكرة موصوفة، وأشار المصنف إلى ذلك بقوله: (شيء موصوف بأنَّه حسَّنَ زيدًا، والخبر محذوف)، وأشار بقوله: عظيم، ثـم صرح فقال: ((فحذف الخبر عند هذا القائل، وهو الأخفش)) [1].

(ونكرةٌ موصوف بها)، أي: (ما) نفسها صفة لغيرها، (نحو) قوله تعالى: (﴿مثلا ما بعوضـة﴾[2]، وقولهم)، أي: العرب (: لأمر ما جدع) ـ أي: قطع ـ (قصيرٌ أنفَه[3]، المعنى: مثلا بالغًا في الحقـارة في الأول)، أي: في المثال الأول القرآني، (ولأمر عظـيم في) المثـال (الثـاني، وقيـل: إنَّ (مـا) هـذه حـرف لا موضع لها) من الإعراب.

(وحرفية، وأوجهها خمسة):

(نافية فتعمل في الجمل الاسمية عمل ليس)، وهو رفـع الاسـم ونـصب الخـبر بـشروط معروفـة[4] (في لغــة الحجــازيين) والتهــاميين والنجــديين، (نحــو) قولــه تعــالى: (﴿مــا

---

(1) ينظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 251/3.

(2) سورة البقرة، الآية 26.

(3) ينظر: مجمع الأمثال: 196/2.

(4) وهي ستة شروط، مذكورة في كتب النحو، لكن ابن عقيل توسع في بيانها، ينظر شرح ألفية ابن مالك: 303/1 ـ 306.

1ـ ألا يزاد بعدها إن فإن زيدت بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم، برفع قائم ولا يجوز نصبه.

2ـ وألاَّ ينتقض نفيها بـ(إلاَّ).

3ـ ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائما زيد.

4ـ ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو مـا طعامـك زيـد آكل فلا يجوز نصب آكل.

5ـ ألا تتكرر ما فإن تكررت بطل عملها نحو: ما ما زيد قائم، فالأولى نافية والثانيـة نفـت النفـي فبقـي إثباتـا فـلا يجوز نصب قائم.

6ـ ألا يبدل من خبرها موجب فإن أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن ما.

هذا بشرًا﴾[1])، ﴿ما هن أُمهاتهم﴾[2]، وعن عاصم أنَّه رفع (أمهاتُهم) على التميمية[3]، فإن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو: ﴿وما تنفقوا إلا ابتغاء وجه الله﴾[4] .

(ومصدرية غير ظرفية)، أي: بسيطة المعنى، (نحو) قوله تعالى: (﴿بما نسوا يوم الحساب﴾[5])

فـ: ما: موصول حرفي وصلته في محل جر بالباء، (أي: بنسيانهم إياه).

(ومصدرية ظرفية)، أي: زمانية، فتكون مركبة المعنى، (نحو) قوله تعالى: (﴿ما دمت حيا ﴾[6]، أي: مدت دوامي حيًا)، فحذف الظرف وخلفه (ما) وصلتها، قال في (المغني) [7]: ((وزعم ابن خروف أنَّ (ما) المصدرية حرف باتفاق، وردَّ على من نقل فيها خلافًا[8]، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرح الأخفش، وأبو بكر[بن السراج][9] بإسميتها)).

(و) زائدة (كافة عن العمل، وهي على ثلاثة أقسام): (كافة عن عمل الرفع، كقوله)، أي: المُرار، بضم الميم[10] :

(صددتِ فأطولتِ الصدود وقلَّما * وصال على طول الصدود يَدُوم)**

---

(1) سورة يوسف، الآية 26.

(2) سورة المجادلة، الآية 2.

(3) أي: على اللغة التميمية؛ لأنَّهم لا يعمل ما سواء توافرت فيها شروط عملها عند الحجازيين أم لم تتوافر.

(4) سورة البقرة، الآية: 272.

(5) سورة ص، الآية: 26.

(6) سورة مريم، الآية: 31.

(7): 402.

(8) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى القول باسميتها، ينظر: الكتاب: 367/1، والجنى الداني: 332، ورصف المباني: 315، وشرح جمل الزجاجي ـ لابن عصفور :457/2.

(9) ينظر: الأصول: 161/1.

(10) المُرار بن سعيد الفقسي حياته وما بقي من شعره، د. نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، المجلد الثاني، حزيران 1973م، العدد الثاني: 175.

(فـ (قلَّ)) في البيت: (فعل) ماضٍ، (و (ما)) المتصلة بـه (كافـة) لــ(قـلَّ) (عـن طلـب الفاعـل، ووصال: فاعل بفعل محذوف) وجوبًـا (يفـسره الفعـل المـذكور وهـو (يـدوم)، ولا يكـون) الإعـراب صحيحًا إن كنت تقول: (وصال: مبتدأ)، ويدوم: هو الخبر، وعلى طـول الـصدود: متعلـق بـــ: يـدوم؛ (لأنَّ الفعل المكفوف لا يدخل إلاَّ على الجمل الفعليـة)، قـال في (شرح التـسهيل)[1]: ((لأنَّهـا جـرت مجرى * 131 ـ أ * حرف النفي، فقولك: " قلَّما يقوم زيد "، بمعنـى: مـا يقـوم زيـد))، ولـذلك وليهـا الأفعال، (ولم يكف) (ما) (من الأفعال إلاَّ) ثلاثة، وهي: (قلَّ، و طـالَ، و كَـثُرَ)، قـال في (المغنـي)[2]: ((وَعلة ذَلِك شبههن بِـ (رُبَّ)، وَلَا يدخلن حِينَئِذٍ إِلَّا على جملَة فعلية صرح بِفِعْلِهَا كَقَوْلِه[3]:

قلَمَّا يبرحُ اللبيبُ إِلَى مَا * يُورثُ المجدَ دَاعيا أَو مجيبا))**

قال الدماميني: ((قلَّما: في معنى النفي، واللبيـب: العاقـل، والمجـد: الكـرم)) [4] ، أي: لا يبرح العاقل على إحدى هاتين الحالتين، إما أن يدعو إلى مـا يـورث المجـد، وإمـا يجيـب إلى ذلك إذا دُعي إليه، و إلى: متعلق بـ: داعيًا، وحذف مثلهـا فعلقهـا بـــمجيبا، وقـد أسـلفنا في فصل (لو) أنَّ الرضي يجوز التنازع في المعمول المتقـدم في نحـو: ((زيـدًا ضربـت وأكرمـت "، وبزيد قمتُ وقعتُ، وإياك ضربت وأكرمت)) [5]، وعليه يأتي في البيـت مثـل ذلـك، وقـدمنا هناك ما يرد عليه، فراجعه، ثم قال في (المغني) [6] بعد ذلك: ((فَأَمـا قَـول المُـرار :صـددت.

---

(1) لم أجد هذا القول في الكتاب المذكور لكنه موجود في تسهيل الفوائد: 246، وهناك إشـارة إليـه في كتابـه الآخـر شرح الكافية الشافية 383/1.

(2): 403.

(3) البيـت مجهـول قائلـه، وهـو مـن شـواهد: شرح الكافيـة الـشافية: 384/1، وأوضـح المـسالك: 230/1، و شرح التوضيح: 236/1، و موصل الطلاب: 155.

(4) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 81 نص هذا الكلام.

(5) شرح الكافية: 78/1.

(6): 403 ـ 404.

.. إلى أخره، فَقَالَ سِيبَوَيْهٍ ضَرُورَة [1] ، فَقيل وَجه الضَّرُورَة أَن حَقّهَا أَن يَليهَا الْفِعْل صَرِيحًا والشاعر أولاها + ههنا + فعلا مُقَدرًا وَأَن (وصال): مُرْتَفع بـ(يدوم) محذوفا مُفَسرًا بالمذكور، وَقيل: وَجههَا أَنه قدم الْفَاعِل، ورده ابْن السَّيد: " بِأَن الْبَصرِيين لَا يجيزون تَقْدِيم الْفَاعِل فِي شعر وَلَا نثر"[2] ، وَقيل: وَجههَا أَنه أناب الْجُمْلَة الاسمية عَن الفعلية كَقَوْله[3] :

.... ** فَهَلا نفس ليلى شفيعها)).**

قال الدماميني: ((والذي قاله سيبويه في (الكتاب) [4] ما نصه: " وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر، قال: صددت. .. إلى آخره "، فهذا تصريح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه، فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه، وجه الضرورة ايلاءً قلما الفعل مقدرًا أو إنابة الاسمية عن الفعلية، ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بأن وجه الضرورة تقديم الفاعل بأن البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، قال المصنف في بعض تعليقاته[5]: والصواب في البيت أن يقال: وقلما وداد عوض قوله وصال وإن كان سيبويه وغيره أورده كذلك، يعني تسلط النفي على دوام الوصال يقتضي ودود أصله ،وليس كذلك فإنه لا وصال أصلاً مع الصدود طال أو لم يطل، وقد يقال: * 131 ـ ب * عبَّر بالوصال عن إرادته وتوقعه، أو حذف مضافًا للقرينة ، فإنَّ المحب[6] قد ينآس من الوصال بطول استمرار الصدود واستمرار الإعراض فينقطع رجاؤه منه وتوقعه له، فيكون ذلك سببًا لسلوه وعدم إرادته للوصال، وكثيرًا ما يقع ذلك لبعض الناس ـ

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 115.
(2) لم أقف على هذا القول في المتوافر بين أيدينا من مصادره.
(3) سبق تخريجه.
(4) 115/3.
(5) ينظر هذا القول في خزانة الأدب: 232/10، 250.
(6) في الأصل: قال المحب، والصواب ما أثبتناه؛ لأن النقل من الدماميني.

انتهى))[1]، قال في (المغني) [2]: ((وزعم المبرد[3] أنَّ (ما) زائدة، ووصال فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن (ما) مع هذا الأفعال مصدرية لا كافة ـ انتهى)) / أي: لقلَّ، والمعنى عند المبرد: ولقلَّ وصالٌ يدوم على طول الصدود/[4]، قال القطب[5] في (الحاشية): ((ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، ويجوز أن تكون كافة، وظهر ثمرة ذلك في فصلها ووصلها خطًا، فعلى الأول يفصل، وعلى الثاني توصل، فإن قلت: أين فاعل قلَّ ؟ قلت: لا فاعل به، فإن قلت الفعل لا بد له من فاعل ؟ قلت: أقول بموجبه ولكن في غير الأفعال المكفوفة))، ونُقِلَ عن سيبويه أنَّه قال: (ما) في قلما اسم في موضع رفع بـ(قلَّ) [6]، ووصال: مبتدأ، أو (ما) بعده خبره، والجملة صلة لـ(ما)، والتقدير عنده: وقلَّ ما يدوم وصال؛ لأنَّه إنما أراد تقليل الدوام، وقال بعضهم: (ما) في قلما ظرف بمعنى الحين والوقت، كأنَّه قال: وقلَّ وقت يدوم فيه وصال على طول الصدود.

(وكافة عن عمل النصب والرفع، وذلك مع (إنَّ) وأخواتها)، فيرتفع الاسم بالابتداء بعدها، (نحو) قوله تعلى: (﴿ إِنَّمَا اللـه إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾[7])، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾[8]، وتسمى المتلوة بفعل مهيئة، قال في (المغني) [9]: ((وزعم ابن درستويه[10]

---

(1) أي: كلام الدماميني الذي نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 81 نص كلامه.

(2): 404.

(3) ينظر: المقتضب: 84/1.

(4) من استدراك الناسخ (البصرويّ) نفسه في الهامش على المتن.

(5) هو قطب الدين الشيرازي محمود بن مسعود بن مصلح (ت710هـ)، كان من بحور العلم ومن أذكياء العالم، له حاشية على الكشاف في مجلدين لطيفين. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 2/ 282 وكشف الظنون: 2/ 1477 وحاشيته مخطوطة لم يتيسر لنا الاطلاع عليها.

(6) ينظر: الكتاب: 22/3.

(7) سورة النساء، الآية: 117.

(8) سورة الأنفال، الآية: 6.

(9): 404.

(10) لم نطلع على رأيه في المتوافر بين أيدينا من مصادره.

وبعض الكوفيين أنَّ (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والابهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسَّرة له، ومخبر بها عنه ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها)).

(وكافة عن عمل الجر)، وتتصل بأحرف وظروف، فمن الأحرف (رُبَّ)، (نحو) قوله تعالى: (﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[1])، قال في (المغني) [2]: ((وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي. .. لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول، ومن ثم قال الرماني في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾: إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[3]، وقيل التقدير: ربما كان يود، وتكون كان هذه شأنية، وليس حذف كان بدون إن ولو * 132 ـ أ * الشرطيتين سهلاً، ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان))، ومن الحروف الكاف، (كقوله)، أي: الشاعر من الطويل[4]:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه).**

الماجد: الكريم، والإخزاء: الإهانة والإذلال، والمشهد هنا: مصدر ميمي كالشهود والحضور، ومضرِب السيف: نحو شبرٌ من طرفِهِ، قال الدماميني: ((فإن قلت: كيف جُمِعَ ؟ قلت: هو مثل: "شابت مفارقه "، وإنَّما للإنسان مفرق واحد، ومثل قول الشاعر يصف ناقة[5] :

.... * تمدُّ للمشي أوصالاً وأصلابًا**

(1) سورة الحجر، الآية: 2، والآية بتمامها: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾.

(2) 406 ـ 407.

(3) سورة الكهف، الآية: 99.

(4) البيت لنشهل بن حري من قصيدة يرثي بها أخاه مالكا، وكان قتل بصفين مع الإمام على كرم الله وجهه، ينظر: ديوان الحماسة: 1/ 360.

(5) عجز بيت نسبه ابن حمدون بهاء الدين البغدادي، في كتابه التذكرة الحمدونية: 298/7 للوليد بن عدي بن حجر الكندي، وشطره الأول: كأنّ هامتها قبرٌ على شرفٍ.

وإنَّما لها صلب واحد، يقدرون تسمية الجزء باسم الكل، فيقع الجمع موقع الواحد))[1]، وسيف عمروٍ: مبتدأ، ولم تخنه مضاربه: الخبر، فـ(ما) كافة، ولولا ذلك لجرت بمدح أخاه بأنَّه لم يهنه في مشهد كما أنَّ سيف عمرو لم تخنه مضاربه بأن ينجوا عن القطع، بل يمضي في الحال على حسب المراد، قال في (المغني)[2]: ((وإنَّما يصح الاستدلال به إذا لم يثبت أنَّ (ما) المصدرية توصل بالجملة الاسمية))، قال الدماميني: ((كما هو مذهب سيبويه والجمهور القائلين بأنَّها لا توصل بالاسمية، وإنَّ ذلك لم يثبت، أما إذا قيل: بأنَّها توصل بها كما هو مذهب السيرافي[3] والأعلم [4] وابن خروف[5]، واختاره ابن مالك[6]، فحينئذٍ لا يتأتى الاستدلال به بجواز أن تكون (ما) مصدرية لا كافة)) [7].

وأما الظروف فمنها (بعد) وأشار إلى ذلك بقوله: (واختلف في (ما) التالية (بعد) هل هي كافة أم لا ؟ كقوله)، أي: الشاعر من الكامل[8] :

(أعَلَاقَةً أُمَّ الوليد بعدما * أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخْلِسِ)**

قال في (الصحاح) [9]: ((العِلاقة بالكسر: علاقة القوس والسوط ونحوهما، والعَلاقة بالفتح: علاقة الخصوم وعَلاقة الحُبِّ))، وأنشد هذا البيت، وفي (القاموس) [10]: ((العِلاقة بالكسر: الحُبُّ اللازم للقلب، أو بالفتح في المحبة ونحوها، وبالكسر في السَّوط ونحوه))،

(**1**) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 12 شيئًا من هذا الكلام.

(**2**) 236.

(**3**) ينظر: شرح أبيات سيبويه: 53/2.

(**4**) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 407/2.

(**5**) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 591/1.

(**6**) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1111/2.

(7) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 12 نص هذا الكلام.

(**8**) البيت للمرار الفقعسي، ينظر ،الكتاب: 139/2، والكامل: 1/ 201، و التمام في تفسير أشعار هذيل: 51، والخزنة 10/ 231.

(**9**) 1531/4.

(**10**) 267/3.

والوليد: تصغير الولد، وهو الصبي، وأفنان رأسك: أطرافها ونواحيها، وهو في الأصل جمع فنن: وهو الغصن، والثغام بثاء مثلثة مفتوحة وغين معجمة: نبتٌ يكون في الجبل يَبْيَضُّ إذا يَبِسَ، شبَّه به الشيبَ، الواحدة: ثغامة، والمخلس بالخاء المعجمة وكسر اللام والسين *132 ـ ب * المهملة: اسم فاعل من قولك: أخلس النبات إذا اختلط رطبه بيابسه، وكان الشاعر وصفه بذلك؛ ليقع التشبيه في موقعه من حيث لم يكن كل بياض شعره وإنما صار أشمط ذا سواد وبياض، والثغام إذا أخلس كان فيه بياض وغير بياض، وذلك إنما كان منه يابسًا أبيض ورطبًا لم يبيض. والشاعر يخاطب نفسه كما صرح به الجوهري في حرف الميم، قال الدماميني: ((وعلى هذا فالكاف من (رأسك) مفتوحة لا مكسورة كما قد يتوهم، وأم الوليد مفعول بمحذوف، أي: أتعلق أم الوليد علاقة، لا منادى كما سبق إلى بعض الأوهام، فقيل: (ما) في البيت كافة لبعد عن الإضافة، وقيل (ما) مصدرية)) [1]، قال في (المغني) [2]: ((وهو الظاهر؛ لأنَّ فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، وأيضًا فإنَّها لو لم تكن مضافة لنونت))، قال ابن جماعة: ((وهذا على رأي من يُجَوِّز وصلها بالجمل الاسمية إذا كانت مصدرية)) [3].

(وزائدة) غير كافة (وتسمى هي)، أي: ما (وغيرها من الحروف الزائدة صلة وتوكيدًا) فرارًا من أن يتسارع الذهن أنَّ الزائد ما لا معنى له، (نحو) قوله تعالى: (﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾[4])، فـ (ما) صلة ومؤكدة، (و﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾[5])، فـ (ما) صلة ومؤكدة أيضًا، (أي: فبرحمة، وعن قليل)[6].

(1) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 83 نص هذا الكلام.
(2): 410.
(3) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.
(4) سورة آل عمران، الآية: 159.
(5) سورة المؤمنون، الآية: 40.
(6) في إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 101 (وعن قليل، والله أعلم).

(الباب الرابع في الإشارة)، أي: الإيماء (إلى عبارات) عن تعريفات مجردة لا دخل فيها ولا اعتراض ([محررة] مستوفاة) لم تخل بشيء من أداء المعنى (موجزة) لا إطناب ولا إسهاب فيها، (ينبغي أن تقول في نحو: ضُرِبَ من " ضُرِب زيدٌ " : [بأنه] فعل ماضٍ لم يسم فاعله)، أو فعل ماضٍ مبني للمفعول، (ولا يقال: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله؛ لما فيه)، أي: هذا الضابط الذي نُهِي عنه (من التطويل والخفاء)، والحدود تصان عن ذلك، (وأن تقول: في [نحو] [1] " زيد ": نائب عن الفاعل، ولا تقول مفعول لما لم يسم فاعله؛ لخفائه وطوله، وصدقه على نحو: " درهمًا ") إنَّه مفعول لما لم يسم فاعله (من " أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا ") فيما يتعدى إلى مفعولين الأول منهما نائب مناب الفاعل، فيلزم أن يكون الفعل، وهو" أعطى " مبني لدرهمًا، وليس كذلك قطعًا.

(وأن يقال * 133 ـ أ * في + نحو +[2] (قد): حرف لتقليل زمن الماضي) خلافًا لمن يقول: تقريب[3] (وحدث [4] الآتي)، وهو المضارع خلافًا لمن يقول: من الحال[5]، (ولتحقيق حدثيهما)، وفي بعض النسخ حدوثهما، أي: الماضي والآتي.

(وفي (لن) حرف نصب ونفي واستقبال)، ولا يدل على نفي الفعل في جميع الزمان المستقبل ولا تأكيد النفي خلافًا للزمخشري فيهما.

(وفي لم في لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا).

---

(1) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 105.

(2) المحصور بين +. .. + ليس في إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 105.

(3) كالرماني في معاني الحروف: 98، والزمخشري في المفصل: 271 ،وينظر: الجنى الداني :42.

(4) في الأصل (وحدوث)، والتصويب من: الإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة نيل :105، والإعراب عن قواعد الإعراب ـ تحقيق الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي: 148، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ـ خالد الأزهري: 162، وشرح قواعد الإعراب ـ محمد مصطفى القوجوي: 229، فضلاً عن ذلك فقد انفردت نسخة البصروي لقواعد الإعراب التي يعلق عليها باستعمال مصطلح (الآتي) بدلاً عن المضارع، ثم علق على هذا المصطلح بقوله: المضارع.

(5) كالرماني في معاني الحروف: 98، والزمخشري في المفصل: 271، وينظر: الجنى الداني :42.

(وفي (أما) المفتوحة) الهمزة (المشددة) الميم: (حرف شرط) مؤول من حيث التقدير باسم شرط قدره الجمهور بـ(مهما يكن من شيء)، (وتفصيل وتوكيد)، قال في (المغني) [1]: ((أما إنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾[2] ـ الآية، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء، فإن قلت قد استغني عنها في قوله[3]:

فأما القتال لا قتال لديكم *. ... ...**

قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان ـ رضي الله عنهما[4] :

من يفعل الحسنات الله يشكرها *. ... ...**

ـ انتهى))، هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

.... * والشر بالشر عند الله مثلان**

وبعد ذلك قوله:

فإنَّما هذه الدنيا وزينتها * كالزاد لا بد أنَّه يومًا فانِ.**

وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك ﷺ، ويروى سيان مكان مثلان[5]، قال الدماميني: ((ولقائل أن يمنع كونه ضرورة لاستعماله في السعة، ففي الحديث: أنَّه عليه الصلاة

---

(1): 80.

(2) سورة البقرة آ 26، والآية بتمامها :﴿ إِنَّ اللـه لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللـه بِهَـذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾.

(3) شعر الحارث بن خالد المخزومي، جمع: الدكتور يحيى الجبوي: 45، وعجزه :
ولكن سيرا في عراض المواكب

(4) تقدم ذكره، وتخريجه سابقًا.

(5) وقع تقديم وتأخير في كلام البصروي إذ في الأصل: (ويروى مثلان مكان سيان).

والسلام قال: (أما بعد: ما بال رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله؟)[1]، ومثله كثير ـ انتهى))[2]، وعن المبرد أنَّه منع ذلك مطلقًا، وزعم أنَّ الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره [3]، قال الدماميني: ((فإن قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا بد له من ضمير يربطه به، فأين هو في البيت ؟ قلت: محذوف، والتقدير: يشكرها له، فإن قلت: مثلان أو سيان لا يصح أن يكون خبراً عن الشر الذي هو مبتدأ فكيف أمره ؟ قلت: هو خبر مبتدأ محذوف، أي :هما مثلان أو سيان، وعند لله: متعلق به، وخبر الشر الأول قوله: بالشر)) [4]، قال في (المغني) [5]: * 133 ـ ب * ((فإن قلت فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [6]، قلت: الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور))، وجعل المصنف (أما) حرف شرط[7] تبع فيه ابن الحاجب[8] وغيره، وقال الدماميني: ((قال الشيخ بهاء الدين السبكي في (شرح التلخيص)[9]: "(أمَّا) من الأدوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطًا"، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عنه أصحابه: " أنَّه حرف إخبار مضمن معنى الشرط، ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلاً بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط، وهي من

---

(1) صحيح البخاري: 73/3.
(2) شرح مغني اللبيب: 1/ 120.
(3) المبرد لم يمنع هذا مطلقًا، بل أجازه في الشعر، واختار ان تخرج الابيات التي نقلها عن سيبويه على التقديم والتأخير، ينظر المقتضب، وهوامش محققه: 70/2ـ 71.
(4) شرح مغني اللبيب: 1/ 121.
(5): 80.
(6) سورة آل عمران آ 106.
(7) ينظر المغني: 80.
(8) ينظر، الكافية (ضمن مجموع مهمات المتون): 274، والوافية شرح نظم الكافية: 410.
(9): 362/1.

إعراب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية، ولكونها تدل على الشرط حكم أنَّ معنى "أما زيدٌ فذاهبٌ": الإخبار بأنَّه سيذهب في المستقبل؛ لأنَّ زيدًا ذاهبٌ جواب الشرط، ولا يكون جوابه الاستقبال ـ هذا كلامه"[1]، وصرح غير واحد من النحاة بأنَّ (أما) ليست بحرف شرط، بل فيها معنى الشرط[2]، وعلى هذا كلام المصنف معترَض، وقد يجاب بأنَّه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار أنَّها موضوعة للشرط والإضافة تكون بأدنى ملابسة ـ انتهى كلام الدماميني)) [3]، قال في (المغني) [4]: ((وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ومن ذلك: ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾[5]، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾[6]، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾[7]ــ الآيات، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالأول نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً ۝ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ بِاللّهِ وَاعْتَصَمُواْ بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً ﴾[8]، أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذ وكذا والثاني نحو: ﴿ هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ﴾[9] ،أي: وأما غيرهم فيؤمنون به * 134 ـ أ * ويكلون معناه إلى

(1) أي: كلام بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص المسمى بعروس الأفراح.

(2) ينظر، شرح الكافية الشافية: 1646/2، ورصف المباني: 98، و الجنى الداني: 10.

(3) شرح مغني اللبيب: 1/ 123.

(4): 81.

(5) سورة الكهف آ 79.

(6) سورة الكهف آ 80.

(7) سورة الكهف آ 82

(8) سورة النساء آ 174 ـ 175.

(9) سور آل عمران آ 7، والآية بتمامها: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ ﴾.

ربهم ويدل على ذلك: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾[1]، أي: كل من المتشابه والمحكم من عند الله والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت، وسيأتي ذلك كذا ظهر لي وعلى هذا فالوقف على: ﴿إِلاَّ الله﴾ وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها، وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً، نحو: أما زيد فمنطلق ـ انتهى))، قال الدماميني: ﴿هذا مخالف لما ذكره في (حواشيه على التسهيل) [2] فإنَّه قال فيها: " والظاهر أنَّ أما زيد فمنطلق، لا يقال إلاَّ إذا وقع تردد في شخصين نسبا هما أو أحدهما إلى ذلك، فهو على التفصيل، أي: وأما غيره فليس كذلك، وهذا مقتضى إطلاق المصنف، يعني: ابن مالك وغيره أنَّها للتفصيل[3]، نعم الذي هو غير لازم التكرار ـ إلى هنا كلامه "، وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) [4] في الكلام على (أما): " لا يلزم أن يذكر أقسام متعددة، بل قد تذكر أقسام وقد يذكر لها قسم ولا ينافي ذلك أن يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسمًا ويترك الباقي﴾ [5]. قال في (المغني) [6]: ((وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال: " فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من

(1) سورة آل عمران آ 7.

(2) أي: حواشي ابن هشام على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد التي لم نطلع عليها؛ لأنَّها مخطوطة لم تطلها يد التحقيق بعد، وعنوانها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

(3) ذهب ابن مالك إلى أنَّ (أما) فيها معنى الشرط والتفصيل، وهذا ما صرح به في شرح الكافية الشافية: 1646/2: ((ومن المعروف اللائق ذكرها بهذا الباب "أما" وفيها معنى الشرط والتفصيل)).

(4): 260/2.

(5) ينظر: شرح مغني اللبيب: 1/ 123.

(6): 82.

شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى"[1])).

(وفي (أن)) المفتوحة المخففة: (حرف مصدري ينصب المضارع).

(وفي (الفاء) التي بعد الشرط) وقبل الجواب: (رابطة لجواب الشرط بالـشرط، ولا يقـال جـواب الشرط كما يقولون؛ لأنَّ الجواب الجملة بأسرها)، والفاء ليست من جملتها؛ لأنَّ الرابط غير المربـوط (لا الفاء وحدها) بدون الجملة.

(وفي نحو: "زيدٍ") المخفوض بالإضافة (من) قولك: (" جلست أمام زيدٍ " مخفوض بالإضافة [أو بالمضاف] [2] لا مخفوض بالظرف) الـذي هـو (أمـام) في المثـال المـذكور(؛ لأنَّ المقتـضي للخفـض) في المضاف إليه إنَّما (هـو الإضـافة) عـلى رأي، وكـلام المـصنف هنـا * 134 ـ ب * يقتـضي ترجيحـه، وفي عبارته مشاحة؛ لأنَّه جعل العامل نفس المقتضي وليس كذلك، بل العامل ما به المعنى المقتضي كما ذكره ابن الحاجب [3] ، (أو المضاف من حيث هو مضاف) مع قطع النظر عـن الحيثيـات عـلى رأي، (لا كون المضاف ظرفًا)، أي: هيئته من الظـرف بخـصوصيته، أي: الظرفيـة (مـن حيـث وصـفها بـه، بدليل: "غلام زيدٍ") فإنَّ غلام: مضاف وليس بظرف، (و " إكرام عمـروٍ ") فـإنَّ إكـرام مـضاف ولـيس بظرف.

(وفي (الفـاء) مـن نحـو: ﴿فَـصَلِّ لِرَبِّـكَ وَانْحَـرْ﴾[4] فـاء الـسببية الربطـة بـين الـسبب والمسبب، ولا تقل: فاء العطف؛ لأنَّه لا يجوز) عـلى رأي (أو لا يحـسن) عـلى آخـر (عطـف الطلـب عـلى الخـبر، ولا العكـس)، أي: عطـف الخـبر عـلى الطلـب لمـا بيـنهما مـن

(**1**) الكشاف: 117/1.

(**2**) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 106.

(**3**) ينظر، الكافية (ضمن مجموع مهمات المتون): 254.

(**4**) سورة الكوثر آ 2.

التنافي، فيكون بينهما كما الانقطاع إذا كان لفظًا ومعنى، قال في (المغني) [1]: ((الفاء في نحو خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند الفارسي، والمازني[2] وجماعة، وعاطفة عند مَبْرَمَان[3] وأبي الفتح[4]))، قال الدماميني: ((ففي "خرجت فإذا الأسد" يكون خرجت ففجأت وقت حضور الأسد)) [5]، قال في (المغني) [6]: ((وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق))، قال الدماميني: ((يريد به الزجاج، وقد صرح به ابن أم قاسم في (الجنى الداني)[7]، ونقل الرضي عن الزيادي [8]: " أنَّها جواب شرط مقدر"، ثم قال: " ولعله يريد أنَّها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجأة السبع لازمة الخروج"[9]))[10]، ثم قال في (المغني) [11]: ((ويجب [عندي] أن يحمل على ذلك مثل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [12]، ونحو " ائتني فإني أكرمك"، إذ لا يعطف

(1): 221.

(2) ينظر، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 114.

(3) هو أبو بكر العسكري محمد بن علي بن إسماعيل (ت 345هـ)، له من التصانيف: شرح كتاب سِيبَوَيْهٍ؛ لم يتم، شرح شواهده، شرح كتاب الْأَخْفَش، النَّحْو الْمَجْمُوع على الْعِلَل، الْعُيُون، التَّلْقِين، المجاري، صفة شكر الْمُنعم، ولم تصل إلينا، تنظر ترجمته في، بغية الوعاة: 175/1ـ176، والأعلام :273/6.

(4) ينظر، سر صناعة الإعراب: 263/1.

(5) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 5 نص هذا الكلام.

(6) 221.

(7): 73.

(8) وهو إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر ينتهي نسبة إلى زياد بن أبيه (ت 249 هـ) ،وله من المصنفات: النقط والشكل، الْأَمْثَال، شرح نكت سِيبَوَيْهٍ، تنميق الْأَخْبَار، أَسمَاء السَّحَاب والرياح والأمطار، تنظر ترجمته في، بغية الوعاة: 414/1، والاعلام: 40/1.

(9) ينظر، شرح الرضي: 104/1.

(10) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 5 نص هذا الكلام.

(11): 221.

(12) سورة الكوثر آ 1 ـ 2.

الإنشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها))، قال الدماميني: ((ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم، فقد يكون الحرف زائدًا لازمًا)) [1].

(وأن تقول في (الواو) العاطفة: حرف عطف لمجرد)، أي: مطلق (الجمع.

وفي (حتى): حرف عطف للجمع والغاية.

وفي (ثم): حرف عطف للترتيب والمهلة.

وفي (الفاء): حرف عطف للترتيب والتعقيب.

وإذا اختصرت فيهن)، أي: في التعبير عن تلك الأدوات، (فقل: عاطف) في (الواو والفاء وحتى وثم)، (ومعطوف، كما تقول: جار ومجرو، وكذلك إذا اختصرت في: لن نبرح * 135 ـ أ * ولن نفعل[2]: فقل: ناصب ومنصوب).

(وتقول في (إنَّ) المكسورة) الهمزة المشددة النون: (حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وتزيد في (أنَّ) المفتوحة) الهمزة المشددة النون، ([فتقول][3]: حرف توكيد مصدري ينصب الاسم ويرفع الخبر).

(واعلم أنَّه يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر)، أي: الناشئ (فعلاً ولا يبحث له عن فاعله)؛ لما بينهما من ارتباط؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعل، (أو) يذكر (مبتدأ ولا يتفحص عن خبره، أو ظرفًا أو مجرورًا ولا ينبه على مُتَعَلِّقِهِ) بالفتح، أي: من كونه مذكرًا أو محذوفًا، (أو) يذكر (جملة ولا يذكر ألها محل أم لا)؛ لأنَّها لا تخلو عن الأمرين، (أو موصولاً) حرفيًا أو اسميًا، (ولا يبين صلته) هذا مشترك بينهما (وعائده)، هذا مختص بالاسم.

(وأن يقتصر في إعراب الاسم من نحو: " قام ذا " أو من نحو " قام الذي "، على أن يقول: اسم إشارة أو اسم موصول، فإنَّ ذلك لا يبنى عليه إعراب[4])، فلا

---

(1) نقل الشمني في كتابه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام): 2/ 5 نص هذا الكلام.

(2) في قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة النيل: 106 (أن أفعل)، وكلاهما صالحان للتمثيل.

(3) زيادة واجبة من إعراب قواعد الإعراب بتحقيق علي فودة نيل: 106.

(4) في قواعد الإعراب بتحقيق الدكتور علي فودة نيل: 107، (فإنَّ ذلك لا يقتضي إعرابًا) والتعبيران صحيحان.

يجوز الاقتصار عليه، (والصواب) في التعبير (أن يقال: فاعل هو اسم إشارة، أو فاعل هو اسم موصول)، (فإن قلت: فلا فائدة في قوله)، أي: الناشئ في (ذا إنَّه اسم إشارة ؟)، أي: الاقتصار على أنَّه فاعل كافٍ (بخلاف قوله في الذي: إنَّه اسم موصول، فإنَّ فيه تنبيهًا على ما يفتقر إليه الموصول من الصلة والعائد، ليطلبهما المعرِب وليعلم أنَّ جملة الصلة لا محل لها، قلت: بلى فيه)، أي: في ضم اسم الإشارة إلى فاعل مثلاً (فائدة، وهي)، أي: الفائدة (التنبيه إلى ما يلحقه)، أي: اسم الإشارة (من الكافِ حرف خطابٍ لا اسمٌ مضافٌ إليه، وإلى أنَّ الاسم الذي بعد (إذ) من نحو قولك: " جاءني هذا الرجل "، نعت، أو عطف بيانٍ على الخلاف في المعرَّف بـ (أل) الواقع بعد اسم الإشارة، أو بعد (أيُّها) في نحو: " يا أيُّها الرجل ")، هل الرجل عطف بيان لـ (أي) أو نعت.

(ومما لا ينبني عليه إعراب) في كلام الناشئ (أن يقول: مضاف، فإنَّ المضاف ليس له إعراب مستقر كما للفاعل ونحوه، وإنَّما إعرابه بحسب ما يدخل عليه، فالصواب أن يقال) في التعبير عنه: (فاعل أو مفعول أو نحو ذلك) من مبتدأ وخبر مجرور * 135 ـ ب * قال ابن جماعة: ((وينبغي أن يضم إلى ذلك " وهو مضاف "؛ لأنَّه يتعلق به، وهو كونه جارًا للمضاف إليه، وإلاَّ فما الفرق بين هذا وبين ما ذكره في الموصول والإشارة؟))[1]، (بخلاف المضاف إليه) إذ يجوز فيه الاقتصار على مضاف إليه، (فإنَّ له إعرابًا مستقرًّا، وهو)، أي: الإعراب المستقر (الجر، فإذا قيل) في الإعراب: (مضاف إليه عرف أنَّه مجرور).

(وينبغي تجنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنَّه زائدًا)، بل يقول هو مؤكد، أو (صلة)؛ (لأنَّه يسبق) عند إطلاق الزائد (إلى الأذهان أنَّ الزائد هو الذي لا معنى له) أصلاً ورأسًا، (وكلامه سبحانه وتعالى منزَّه عن ذلك)، وسئل بعض العلماء عن التوكيد، وما معناه إذ الإسقاط لا يخل بالحرف، فقال هذا يعرفه أهل

(1) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

الطباع [1] إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف، قال مثال ذلك مثال العرف بوزن الشعر طبعًا فإذا تغير البيت بزيادة أو نقصان أنكره، وقال أجد نفسي على خلاف ما أجدها بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف يتغير نفس المطبوع عند نقصانها ويجد نفسه بزيادتها على خلاف ما يجدها بنقصانه، (وقد وقع هذا الوهم) في أنَّ الزائد هو الذي لا معنى له (للإمام فخر الدين الرازي، فقال)، أي: الإمام فخر الدين: (المحققون على أنَّ المهمل لا يقع في كلام الله سبحانه وتعالى) لتعاليه عن ذلك وترفعه عنه، (فأما (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ﴾[2] فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب، والتقدير: فبأي رحمة ـ انتهى) كلام فخر الدين))[3]، ونسبة الخطأ والوهم إليه في ذلك خطأً يعرف بالتأمل، كذا قيل، وفيه نظر، (والزائد عند النحويين معناه: هو الذي لم يؤت به إلاَّ لمجرد التقوية والتوكيد)، لا أنَّه لا معنى له أصلاً ورأسًا (لا المهمل، والتوجيه المذكور) من الإمام (في الآية باطل لأمرين، أحدهما: أنَّ (ما) في الاستفهامية إذا خُفِضَتْ) بحرف جر (وجب حذف ألفها)، أي: ألف (ما) (نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾[4])، قال ابن جماعة: ((هذا منقوض بقوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[5] وحذف * 136 ـ أ * الألف منها في هذه الحالة أكثري لا دائمي ولهذا خرَّج الزمخشري [6] والبيضاوي [7] ثبوت الألف في:

(1) كالذين طبعوا على معرفة صحيح الشعر من مكسوره؛ بعد امتلاكهم المعرفة التامة ببحور الشعر وأوزانه، فصارت معرفتهم هذه وعلمهم بها كالطبع في نفوسهم.

(2) سورة آل عمران آ 159.

(3) مفاتيح الغيب: 406/9.

(4) سورة النبأ آ 1.

(5) سورة يس آ 27.

(6) قال في الكشاف: 11/4 ـ 12 ما نصه: ((فإن قلت: ما في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ أي الماءات هي؟ قلت: المصدرية أو الموصولة، أي: بالذي غفره لي من الذنوب. ويحتمل أن تكون استفهامية، يعنى بأي شيء غفر لي ربي؟، يريد به ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قتل، إلى أنّ قولك بِما غَفَرَ لِي بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزا، يقال: قد علمت بما صنعت هذا، أي: بأي شيء صنعت وبم صنعت)).

(7) قال في أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 280/2: ((و «ما» خبرية أو مصدرية والباء صلة يَعْلَمُونَ أو استفهامية جاء على الأصل، والباء صلة غفر أي بأي شيء غَفَرَ لي، يريد به المهاجرة عن دينهم والمصابرة على أذيتهم)).

﴿مَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ بمجيئها على الأصل ـ انتهى))[1]، وقد مرَّ من الكلام على ذلك عند ذكر (ما) مستوفى، وذكر كلام الزمخشري فراجعه.

(الثاني) من الأمرين (أنَّ خفض (رحمة) حينئذٍ)، أي: القول بأنَّها استفهامية تعجبية (مشكل تخريجه على القوانين الإعرابية (؛لأنَّه) جر (رحمة) (لا تكون بالإضافة إذ ليس في أسماء الاستفهام) وأسماء الشرط والموصولات (ما يضاف) إلى غيره إضافة صناعية لا لغوية (إلاَّ (أي)، عند الجميع)، أي: جميع النحاة، (و(كم)) الاستفهامية (عند الزجاج)[2] فقط، (ولا +يكون+[3] بالإبدال) لرحمة (من (ما)؛ لأنَّ المبدل من اسم الاستفهام لا بد أن يقترن بهمزة الاستفهام)؛ لأنَّ المبدل منه في نية التنحية والمبدل في نية التبقية فلا بد من بقاء ما يدل على الاستفهام إذ هو مرادٌ، (نحو: " كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟)، كيف: اسم استفهام وهو خبر واجب التقدم، و أنت: مبتدأ واجب التأخير، وصحيح: مبدل من الخبر وهو (كيف)، والهمزة هي التي تصح الإبدال منها، وأَم: حرف عطف، وسقيم: معطوف، (ولا) يكون خفض (رحمة) (صفة؛ لأنَّ (ما) لا توصف إذا كانت شرطية أو استفهامية)، فلا يجوز التخريج على ذلك، (ولا بيانًا)، أي: عطف بيان؛ (لأنَّ ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان كالمضمرات) فإنه لا يعطف عليها عطف بيان؛ لكونها لا توصف، (وكثير من المتقدمين يسمون الزائد) إذا أعربوه (صلة وبعضهم)، أي: النحاة المتقدمين (يسميه)، أي: الزائد إذا أعربه: (توكيدًا) لإفادته الكلام تقوية، (وبعضهم)، أي: النحاة المتقدمين (يسميه لغوًا، واجتناب هذه العبارات في التنزيل واجب، وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله والـلـه تعالى أعلم).

- تم التعليق على القواعد بحمد الـلـه وعونه -

---

(1) أظن أنَّ قوله في كتابه (أوثق الأسباب شرح قواعد الاعراب) المخطوط الذي لم يتيسر لنا الاطلاع عليه.

(2) ينظر: همع الهوامع: 58/2، و معاني القرآن بين الفراء والزجاج دراسة نحوية ـ زياد محمود حمد جبالي، رسالة ماجستير: 112، و179.

(3) المحصور بي +....+ ساقط من نسخة علي فودة نيل: 109.

الفهارس العامة

ثبت الآيات القرآنية الواردة في المتن

السورة	رقم الآية	الآية	الصفحة
الفاتحة	2	﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين﴾	130
الفاتحة	7	﴿ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾	117 ، 137 ، 190
البقرة	8	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا ﴾	221
البقرة	10	﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	81
البقرة	12	﴿يؤمنون بما أنزل إليك﴾	299
البقرة	24	﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾	85
البقرة	26	﴿إِنَّ اللـه لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللـه بِهَـذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾	281 ، 319
البقرة	30	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ﴾	158 ، 146
البقرة	34	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ﴾	158
البقرة	44	﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾	284
البقرة	50	﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾	158
البقرة	71	﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لاَّ شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾	50
البقرة	91	﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	121
البقرة	96	﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾	250
البقرة	103	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ ﴾	267
البقرة	121	﴿وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشِرِكِينَ حَتَّى	248

		يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُوْلَـئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللـه يَدْعُوَ إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾	
البقرة	124	﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾	158
البقرة	127	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾	158
البقرة	144	﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء ﴾	278
البقرة	168	﴿ما هي﴾	299
البقرة	169	﴿ما لونها﴾	299
البقرة	179	﴿وما تفعلوا من خير يعلمه اللـه﴾	298
البقرة	184	﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	193
البقرة	214	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللـه أَلا إِنَّ نَصْرَ اللـه قَرِيبٌ﴾	87 ، 90، 106 ، 178
البقرة	216	﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾	108 ، 110
البقرة	219	﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾	305
البقرة	221	﴿ وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشِرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُوْلَـئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللـه يَدْعُوَ إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾	225
البقرة	231	﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النَّسَاء﴾	56
البقرة	237	﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	211
البقرة	246	﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللـه وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾	274

البقرة	249	﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾	200
البقرة	254	﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ ﴾	64
البقرة	259	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾	108 ،110
البقرة	260	﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى﴾	170
البقرة	264	﴿ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ ﴾	105 ، 113
البقرة	271	﴿إِن تُبْدُوا الصَّدقاتِ فنِعمَّا هي﴾	297
البقرة	272	﴿وما تنفقوا إلا ابتغاء وجه اللـه﴾	279 ، 310
البقرة	281	﴿اتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾	65
البقرة	282	﴿وَاتَّقُواْ اللـه وَيُعَلِّمُكُمُ اللـه ﴾	281
آل عمران	7	﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللـه وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ ﴾	321
آل عمران	8	﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	156
آل عمران	9	﴿لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾	65
آل عمران	29	﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللـه﴾	201
آل عمران	30	﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً ﴾	253
آل عمران	36	﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا﴾	85
آل عمران	59	(﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللـه كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾	87 ،93، 230
آل عمران	103	﴿ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللـه عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء﴾	157
آل عمران	106	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾	320
آل عمران	121	﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾	158
آل عمران	142	﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللـه الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾	283

آل عمران	154	﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾	282
آل عمران	159	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللـه لِنتَ لَهُمْ ﴾	317، 327
آل عمران	191	﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللـه قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾	234
النساء	9	﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾	240 ، 247
النساء	28	﴿ يُرِيدُ اللـه أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾	211
النساء	66	﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً﴾	267
النساء	73	﴿ يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾	254
النساء	79	﴿ وَكَفَى بِاللـه شَهِيداً ﴾	110 ، 119
النساء	90	﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	274
النساء	113	﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللـه عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مُّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾	192
النساء	117	﴿ إِنَّمَا اللـه إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾	314
النساء	123	﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾	221
النساء	128	﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾	148
النساء	135	﴿وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ﴾	262
النساء	157	﴿ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللـه ﴾	214
النساء	174ـ175	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً ۞ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ بِاللـه وَاعْتَصَمُواْ بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً ﴾	321
النساء	176	﴿ يُبَيِّنُ اللـه لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾	72

المائدة	6	﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ ﴾	150
المائدة	71	﴿ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	220
المائدة	100	﴿قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾	248225
المائدة	111	﴿وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾	69
المائدة	116	﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	165
المائدة	117	﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ ﴾	214
المائدة	119	﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	55
الأنعام	17	﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ﴾	150
الأنعام	27	﴿ وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾	248
الأنعام	29	﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾	207
الأنعام	43	﴿ فَلَوْلا إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾	199
الأنعام	111	﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ ﴾	235
الأنعام	112	﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾	268
الأنعام	119	﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾	274
الأنعام	132	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾	110 ، 119
الأعراف	12	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾	188
الأعراف	16	﴿قال فبما أغويتني لأقعدن صراطك المستقيم﴾	302
الأعراف	43	﴿ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾	212
الأعراف	44	﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُواْ نَعَمْ﴾	160
الأعراف	59	﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾	121 ، 154
الأعراف	72	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	168
الأعراف	86	﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾	157 ، 158

الأعراف	95	﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾	77 ، 84 ، 1178
الأعراف	100	﴿ أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم ﴾	248
الأعراف	108	﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء﴾	155 ، 156
الأعراف	162	﴿ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾	50
الأعراف	172	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾	1172 ، 141
الأعراف	176	﴿ لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَـكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾	83 ، 88 ، 104 ، 247
الأعراف	185	﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ﴾	243
الأعراف	186	﴿مَن يُضْلِلِ اللـه فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾	57 ، 221 ، 281
الأعراف	187	﴿لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ﴾	239
الأنفال	6	﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَإِلَى الْمَوْتِ ﴾	314
الأنفال	23	﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ﴾	224 ،237
الأنفال	23	﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللـه فِيهِمْ خَيْراً لَّأسْمَعَهُمْ﴾	245
الأنفال	26	﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾	158 ، 157
الأنفال	30	﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	158
الأنفال	42	﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾	134
الأنفال	58	﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	210
الأنفال	66	﴿الآنَ خَفَّفَ اللـه عَنكُمْ﴾	47
الأنفال	73	﴿ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾	201
التوبة	7	﴿ فَمَا اسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ ﴾	270
التوبة	23	﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾	248
التوبة	39	﴿ إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ﴾	201

التوبة	40	﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللــه﴾	201
التوبة	92	﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ﴾	149
التوبة	112	﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾	
التوبة	124	﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـذِهِ إِيمَاناً ﴾	295
يونس	4	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللــه حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾	183
يونس	10	﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	213
يونس	21	﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾	153
يونس	46	﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللــه شَهِيدٌ﴾	94
يونس	53	﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾	171
يونس	65	﴿ وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾	69
يونس	68	﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَـذَا﴾	201
يونس	98	﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ﴾	198 ، 200
هود	47	﴿ إِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾	201
هود	48	﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلاَمٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾	205
هود	58	﴿وَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوداً﴾	56
هود	74	﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾	165
هود	105	﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾	206
هود	107	﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	121
هود	111	﴿ وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾	208 ، 209
يوسف	2	﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾	69
يوسف	9	﴿ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً ﴾	132

يوسف	16	﴿ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ ﴾	51 ، 132
يوسف	17	﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لِّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾	247
يوسف	26	﴿ما هذا بشرًا﴾	310
يوسف	33	﴿ إِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴾	201
يوسف	35	﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾	171
يوسف	43	﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	121
يوسف	65	﴿ هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾	247
يوسف	91	﴿لَقَدْ آثَرَكَ اللـه عَلَيْنَا﴾	275
يوسف	92	﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾	186
يوسف	96	﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ﴾	212
يوسف	109	﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾	243
الرعد	33-34	﴿وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۞ سَلاَمٌ عَلَيْكُم﴾	87
إبراهيم	10	﴿ أَفِي اللـه شَكٌّ﴾	122
الحجر	2	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	315
الحجر	4	﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾	108 ، 109 ، 110
الحجر	6	﴿ وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾	189
الحجر	47	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾	88
النحل	9	﴿ ولَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	246
النحل	52	﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾	130
النحل	68	﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي﴾	218
النحل	123	﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾	88
الإسراء	14	﴿اقْرَأْ كَتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبا﴾	120
الإسراء	17	﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾	165
الإسراء	33	﴿ فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ ﴾	187

الإسراء	93	﴿ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ﴾	103 ، 111
الإسراء	100	﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لأَمْسَكْتُمْ﴾	236 ، 264
الكهف	12	﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾	53 ، 227
الكهف	16	﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ الـلـه فَأْوُوا﴾	144
الكهف	19	﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً﴾	54
الكهف	22	﴿يَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِراً وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَداً﴾	47 ، 110 ، 293 ، 294
الكهف	26	﴿قُلِ الـلـه أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾	203
الكهف	38	﴿ لكِنَّا هُوَ الـلـه رَبِّي﴾	47
الكهف	79	﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾	321
الكهف	80	﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾	321
الكهف	82	﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾	321
الكهف	99	﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾	156 ، 315
مريم	16	﴿ إِذِ انتَبَذَتْ﴾	157
مريم	30	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ الـلـه ﴾	52
مريم	31	﴿ما دمت حيا﴾	311
مريم	69	﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾	78 ، 226

مريم	79	﴿أَاطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾	184
مريم	82_81	﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللـه آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً ۝ كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾	184
طه	17	﴿وما تلك بيمينك يا موسى ﴾	299
طه	20	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾	153 ، 155 ، 156
طه	39_38	﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ ۝ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ ﴾	212
طه	91	﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾	188
طه	92	﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِ ﴾	188
الأنبياء	1	﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾	86
الأنبياء	3	﴿وَأَسَرُّواْ ﴾	86
الأنبياء	12	﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾	164
الأنبياء	19	﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾	134
الأنبياء	22	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللـه لَفَسَدَتَا﴾	245
الأنبياء	37	﴿خلق الإنسان من عجل﴾	307
الأنبياء	97	﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾	155
الحج	5	﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء ﴾	281
الحج	6	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللـه هُوَ الْحَقُّ﴾	78
الحج	60	﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللـه ﴾	292
المؤمنون	27	﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾	212 ، 219
المؤمنون	40	﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾	315
المؤمنون	100	﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾	184
النور	14	﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾	299
النور	60	﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾	211

النور	64	﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾	272 ،
الفرقان	7	﴿ لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً ﴾	198
الشعراء	61ـ62	﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۞ قَالَ كَلاَّ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾	185
الشعراء	102	﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾	254
الشعراء	132ـ133	﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾	108 ، 177
الشعراء	208	﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ ﴾	102
النمل	35	﴿فناظرة بما يرجع المرسلون﴾	271 ، 299
النمل	40	﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ ﴾	130
النمل	46	﴿ لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ الـلـه ﴾	197
النمل	56	﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾	252
القصص	7	﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	289
القصص	28	﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾	225 ، 206
القصص	79	﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾	129
العنكبوت	9	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾	103
العنكبوت	15	﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾	288
العنكبوت	58	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾	103
العنكبوت	65	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾	165
العنكبوت	69	﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ ﴾	96
الروم	25	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	153 ، 154
الروم	36	﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	58
لقمان	27	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ الـلـه﴾	268 ،
لقمان	32	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾	165

الجاثية	25	﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾	104 ، 252
الأحقاف	28	﴿ فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللـه قُرْبَاناً آلِهَةً﴾	198
محمد	19	﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللـه ﴾	186
الحجرات	7	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللـه لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾	229
الحجرات	9	﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللـه ﴾	173
الحجرات	105	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾	267
الذاريات	24ـ25	﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ۞إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾	148
النجم	1	﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾	149 ، 151
الرحمن	37	﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء﴾	148
القمر	49	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	91
القمر	52	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	106
القمر	53	﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾	107
الواقعة	1	﴿ إِذَا وَقَعَتِ﴾	146
الواقعة	3	﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾	147
الواقعة	7	﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً﴾	147
الواقعة	56	﴿لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾	268
الواقعة	70	﴿لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً فَلَوْلا تَشْكُرُونَ﴾	268
الواقعة	75ـ76	(فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	84 ، 189
الحديد	26	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ ﴾	288
الحديد	29	﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	83 ، 188
المجادِلة	1	﴿قَدْ سَمِعَ اللـه قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	273

المجادلة	2	﴿ما هن أُمهاتهم﴾	310
الصف	2	﴿لِم تقولون ما لا تفعلون﴾	299
الصف	10ـ11	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ۞ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	94
الجمعة	5	﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾	114 ، 115
الجمعة	11	﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾	149 ، 298
المنافقون	10	﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾	198
التغابن	7	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾	129 ، 169
التحريم	5	﴿ثيبات وأبكارًا﴾	269
الملك	8ـ9	﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۞ قَالُواْ بَلَى﴾	170
القلم	2	﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾	189
القلم	9	﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾	250
القلم	87	﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾	100
المزمل	17	﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْماً﴾	65
المزمل	20	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾	219
المدثر	6	﴿ وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾	104 ،187
المدثر	30	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	182
المدثر	31	﴿ وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ ﴾	181
المدثر	32	﴿كَلاَّ وَالْقَمَرِ ﴾	181
المدثر	35	﴿ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾	181
القيامة	1	﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	189

ثبت الأبيات الشعرية والأراجيز الواردة في المتن

ت	الأبيات الشعرية	الصفحة
1	أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد *** كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه.	315 .
2	إذا ما لقيت بني مالك *** فَسَلِّمْ على أيِّهم أفضلُ.	79 ، 227 .
3	أرى مُحْرِزًا عاهدته ليوافقنْ *** فكان كمن أغريته بخلاف	103 .
4	استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى *** وإذا تصبك خصاصةٌ فتجمَّل	144 .
5	أعَلَاقَةً أُمَّ الوليد بعدما *** أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخْلِسِ	316 .
6	أقول له ارحل لا تقيمَنَّ عندنا *** وإلا فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسلِما	99 .
7	ألا تسألانَّ المرءَ ماذا يحاولُ *** أنَحْبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ ؟	304 .
8	ألا زعمت أسماءُ ألاَّ أُحِبُّها *** فقلت: بلى لولا ينازعني شغلي	201 .
9	ألقى الحقيبة كي يُخَفِّفَ رَحْلَه *** والزادَ حتى نعلَه ألقاها	175 ، 177 .
10	أما ترى رأسي حاكى لونه *** طُرَّة صبحٍ تحت أذيال الدُجى	109 .
11	أمحمد ولأنت نجل نجيبة *** في قومها والفحل فحل مُعْرِقُ ما كان ضرك لو مننت وربما *** منَّ الفتى وهو المغيظ المحنقُ	250 .
12	إنْ المرءُ ميْتًا بانقضاءِ حياتِهِ *** ولكنْ بأنْ يُبْغَى عليه فيخذلا	202 .
13	إنْ هو مستوليًا على أحدٍ *** إلاَّ على أضعفِ المجانينِ	202 .
14	إنَّا قتلنا بقتلانا سَراتَكم *** أهلَ اللواءِ ففيما يكثرُ القيلُ	301 .
15	أنَوْرًا سَرعَ ماذا يا فروقُ *** وحبلُ الوصلِ منتكِثٌ حذيقُ	306 .
16	بالصريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ *** عافٍ تغيَّر إلاَّ النُؤي والوَتِدُ	183
17	تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا *** ولا وزرٌ مما قضى اللـه واقيًا	187 .
18	تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني *** نكن مثل من يا ذئب يصطحبان	103 .
19	حلفت لها باللـه حلفت فاجر *** لناموا فما إن من حديث ولا صالِ	275
20	دببتُ للمجد والساعون قد بلغوا *** جهد النفوس وألقوا دونه الأزرا لا تحسب المجد تمرًا أنت آكله *** لا تبلغ المجد حتى تلعق الصبر	91
21	دَعِي ماذا عَلِمتِ سأَتَّقِيهِ *** ولكن بالمغيبِ نبئيني	305 ، 307.
22	رب من أنضجتُ غيضًا قلبَه *** قد تمنى لي موتًا لم يُطَع	221
23	صددتِ فأطولتِ الصدود وقلَّما *** وصال على طول الصدود يَدُوم	311 .

24	عددت قومي كعديد الطيسي *** إذ ذهب القوم الكرام ليسِ	270 .
25	على ما قام يشتمُني لئيمٌ *** كخنزيرٍ تمرَّغَ في دمانِ	300 .
26	فاستقدر الـلـه خيرًا وارضين به *** فبينما العسر إذ دارت مياسر	160
27	فاشتعل المُبْيَضُ في مُسْوَدِّه *** مِثْلُ اشتعالِ النارِ في جَزْلِ الغضا	117
28	فأما القتال لا قتال لديكم *** ولكن سيرا في عراض المواكب	319
29	فإمَّا كرامٌ موسرون لقيتهم *** فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	79
30	فإنَّما هذه الدنيا وزينتها *** كالزاد لا بد أنَّه يومًا فانِ	319
31	فكفى بنا فضلاً على مَن غيرنا *** حُبُّ النبيّ محمدٍ إيَّانا	224
32	فلو نُبِشَ المقابرُ عن كليبٍ *** فيخبَرَ بالذنائبِ أيُّ زيرِ بيومِ الشعثمينِ لقرَّ عينًا *** وكيف لقاءُ مَن تحتَ القبورِ	258
33	فما بال من أسعى لأجبرَ عظمَهُ *** حفاظًا وينوي من سفاهتِهِ كسري	292
34	فما زالتِ القتلى تمجُّ دماءها *** بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ	76، 179.
35	فمن نحنُ نُؤْمِنْهُ يبت وهو آمنٌ *** ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعًا	93
36	قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه *** كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ	252
37	قد أشهدُ الْغَارَةَ الشعواءَ تحملُني *** جرداءُ معروقةُ اللّحيينِ سرحوبُ	280
38	قدني من نصر الخبيبين قدني *** ليس الإمام بالشحيح الملحد ولا يؤتنِ بالحجاز مفرد	254
39	قلَمَّا يبرحُ اللبيبُ إِلَى مَا *** يُورثُ المجدَ دَاعيا أَو مجيبا	312
40	قهرناكم حتى الكُمَاةَ فأنتم تهابوننا حتى بَنِينَا الأصاغِرَا	175
41	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم *** دون النساء ولو باتت بأطهار	248
42	كأنّ هامتها قبرٌ على شرفٍ. *** تمدُّ للمشي أوصالاً وأصلابًا	315
43	كيف أرهبُ أمرًا أو أُرَاعُ به *** وقد زكأتُ إلى بشرِ بنِ مروانَ	224
44	لا تنه عن خلق وتأتِيَ مثلَهُ *** عارٌ عليك إذا فعلت عظيم	284
45	لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا *** جنوده ضاق عنها السهل والجبل	264
46	لَبيتٌ تَخْفِق الأرواحُ فيه *** أحبُّ إليّ من قصْرٍ مُنِيفِ	255
47	للبس عباءةٍ وتَقَرَّ عيني *** أحب إلي من لُبس الشفوف وأكل كسيرة في كسر بيتي *** أحبُّ إليَّ من أكل الرغيف وأصوات الرياح بكل فجٍّ *** أحبُّ إليَّ من ضرب الدفوف	255 ـ 256

	وكلبٌ ينبح الطرَّاق دوني *** أحبُّ إلي من قطٍ ألوف وبِكرٌ يتبع الأظعان صحب *** أحب إلي من بغل رفوف وخِرق من بني عمي نحيف *** أحب إلي من عَلْجٍ عنيف	
48	لو أن حيا مدرك الفلاح *** أدركه ملاعب الرماح	268،
49	لو بغير الماءِ حلقي شَرِقٌ *** كنت كالغصَّان بالماء اعتصاري	265 ، 266
50	ليس العطاء من الفضول سماحة *** حتى تجود وما لديك قليل	173
51	مضى زمنٌ والناس يستشفعون بي *** فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع	108
52	من ذا الذي ماساء قـ *** ـطُّ ومن له الحسنى فقطْ	137
53	مَن يفعل الحسناتِ الـلـه يشكرُها *** والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الـلـه مثلانِ	59 ، 150 ، 319
54	نبئت ليلى أرسلت شفاعة *** فهلا نفس ليلى شفيعها	265، 313
55	نحن اللذون صبَّحوا الصباحا *** يوم النخيل غارة ملحاحا	79
	نِعْمَ مَزْكأً مَن ضاقت مذاهبُهُ *** (ونِعْمَ مَن هو في سرٍّ وإعلانِ)	223
56	هم اللأّؤون فكوا الغُلَّ عني *** بِمَرْو الشّاهِجانِ وهُمْ جَنَاحِي	79
58	وألزموا إذا إضافةً إلى *** جملِ الأفعالِ كهن إذا اعتلى	148
59	والنفس راغبة إذا رغَّبتها *** وإذا تُرَدُّ إلى قليل تقنعُ	148
60	وإن تخفف أنْ فاسمها استكن *** والخبر اجعل جملة من بعد أن	201
61	وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا *** ولم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن الفصل بقد أو نفي *** أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو	220
62	و بالصريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ *** عافٍ تغيَّر إلاَّ النُؤي والوتدُ	200
63	وبلدةٍ ليس بها أنيسُ *** إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ	286
64	وداعٍ دعى يا مَـن يجيـب إلى النِّدا *** فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً *** لعل أبي المغوار منك قريبُ	122
65	وربما فات قومًا جُلُّ أمرهم *** من التأني وكان الحزم لو عجَّلوا	252
66	وقاتم الأعماق خاوي المخترقن *** مُشْتبِهِ الأعلامِ لمَّاعِ الخفق.	261
67	وقد بعدت بالوصل بيني وبينها *** بلى إنَّ من زار القبور ليبعدا	187
68	ولقد أقومُ مقامًا لو يقوم به *** أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل	248
69	ولقد أمرُّ على اللئيم يشتمني *** فمضيت ثمت قلت لا يعنيني	114
70	ولقد رمقتكَ في المجالسِ كلِّها *** فإذا وأنتَ تعينُ من يبغيني	292

71	ولو أنَّ ليلى الأخيلية سلمت *** عليَّ ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة أو زَقى *** إليها صدى من جانب القبر صائح	243
72	ولو أنما أسعى لأدنى معيشة **** كفاني وَلم أطلب قَلِيل من المَال	267
73	ولو تلتقي أصداؤنـا بعد موتنا *** ومن دون رَمْسَينا من الأرض سَبْسَبُ لظلَّ صدى صوتي وإنْ كنت رِمَّةً *** لصـوت صدى ليلـى يَهَشُ ويَطْرَبُ	241
74	ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم *** رعايا ولكن ما لهنَّ دوامُ	247
75	ولو طار ذو حافر قبلها *** لطارت ولكنه لم يطر	247
76	وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله *** علي بأنواع الهموم لبتلي	286
78	وما نبالي إذا ما كنت جارتنا *** ألاَّ يجاورنا إلاَّ إياك ديار	126
79	ووالـلـه لولا تمرهُ ما حببته *** ولا كان أدنى من عبيد ومشرق	286
80	يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعَةٌ *** فَارْبَعْ فَخَيْرُ فِعَالِ المَرْءِ أعْسَلُهُ فَلَوْ بَغَى جَبَلٌ يَوْماً عَلَى جَبَلٍ *** لاَنْدَكَّ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُه	264
81	يأيها الرجل المعلمُ غيرَه *** هل لنفسِك كان التعليمُ ابدأ بنفسك فانهِها عن غيِّها *** فإذا انتهت عنه فأنت حكيمُ فهناك يسمع ما تقول ويقتدى *** بالرأي منك وينفع التعليمُ	284 ـ 285
82	يذيب الرُّعْبَ منه كلَّ عَضْبٍ *** فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا	194، 196

ثبت الأعلام الواردة في المتن

ثبت المؤلفات الواردة في المتن

ت	عنوان الكتاب	رقم الصفحة
1	ارتشاف الضرب	128 ، 161 ، 175 ، 181 .
2	الأصول	264 .
3	إعراب القرآن (التبيان في إعراب القرآن)	230.
4	إعراب القرآن الفريد	77 ، 230 .
5	الأقليد	276.
6	أمالي ابن الحاجب	196 ، 223 .
7	الانتصاف	90، 269.
8	أنوار التنزيل	220.
9	أوضح المسالك (التوضيح)	128.
10	البرهان في أصول الفقه	263 .
11	البسيط	159 .
12	البغداديات	94 .
13	التحفة الوردية	113 .
14	تسهيل الفوائد	44 ، 122 ، 125 ، 137 ، 140 ، 145 ، 148 ، 151 ، 160 ، 175 ، 181 ، 208 ، 210 ، 237 ، 238 ، 247 ، 251 .
15	تفسير الكواشي	117 ، 168 .
16	تلخيص المفتاح	127 ، 229 .
17	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد	264 .
18	جمال القرَّاء	66 .
19	الجنى الداني	148 ، 177 ، 185 .
20	حاشية ابن هشام على تسهيل الفوائد، وعنوانها: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل	126 ، 128 ، 248 ، 283 ، 292 .

ثبت المصادر والمراجع

التسلسل	العنوان
1.	ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، (ت،802هـ) تحقيق، طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ ـ 1987م.
2.	ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق شرح مقصورة ابن دريد، دراسة وتحقيق لمحمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ ـ 1986م.
3.	ابن خروف وآراؤه النحوية، لحسين علي حسين عبد فتلي، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور أسعد محمد علي النجار، مقدمة إلى قسم اللغة العربية في كلية التربية في جامعة بابل، 1423 هـ ـ 2003م.
4.	أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللّغة، لعلي مزهر الياسريّ، دار الحريّة للطبّاعة بغداد، 1979م.
5.	الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين، علي بن عبد الكافي، السبكي (ت،756ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ
6.	إتحاف فضلاء البشر في [قرّاء] القراءات الأربعة عشر ـ لابن البنا الدمياطي (ت1117هـ)، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتاب ـ بيروت، ط1، 1407هـ ـ 1987م.
7.	الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق، محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط2، 1409 – 1989.
8.	ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ 1998م.
9.	الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت 415ه)، تحقيق، عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1413هـ ـ 1993م.
10.	أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ)، تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح – الدمام، ط2 ،1412 هـ - 1992م.
11.	الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1412 هـ - 1992م.

.12	أسرار العربية، لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبـاري (ت،577هــ)، تحقيق، فخر صالح قدارة، دار الجيل ــ بيروت، ط1، 1995.
.13	الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيـق، عـادل أحمـد عبـد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ،1415 هـ.
.14	إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت 244هـ)، تحقيق محمـد مرعب، دار إحياء التراث العربي، 1 1423 هـ ، 2002 م.
.15	الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بـن قريـب بـن عـلي الأصـمعي (ت 216هــ)، تحقيـق أحمد محمد شاكر ،و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط7، 1993م.
.16	الأصول في النحو، لأبي بكر، محمد بن الـسري بـن سـهل النحـوي المعـروف بـابن الـسراج (ت،316هــ)، تحقيـق، عبـد الحـسين الفـتلي، مؤسـسة الرسـالة، بـيروت، ط3، 1417ه ـ 1997م.
.17	الإعراب عن قواعد الإعراب، لأبي محمد جمال الدين ابن هـشام الأنـصاري (ت 761هــ) تحقيق، بتحقيق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط1، دار الفكر، 1390 هـ ـ 1970م.
.18	إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد اللـه الحسين بن خالويه (ت370هـ) تحقيق، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1413ه ـ 1292م.
.19	إعراب القرآن ـ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هــ)، تحقيـق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ- 1988م.
.20	إعراب القرآن العظيم، لأبي زكريا يحيى بن علي بـن محمـد الـشيبانيّ الخَطِيـب التِّبْريـزي (ت502 هـ) دراسة تحقيق، رسالة ماجستير، لموسى علي موسى سعود، بـإشراف الـدكتور محمد حسنين علي صبرة، مقدمـة إلى مجلـس كليـة دار العلـوم جامعـة القـاهرة قـسم النحو والصرف والعروض، 1421 هـ ـ 2001م.
.21	إعراب ثلاثين سورة وآية الكرسي من القـرآن، لمحـب الـدين محمـد بـن خليـل البُـصْروي (ت889هـ) دراسة وتحقيق ،أطروحة دكتوراه، نوفل علي مجيد الراوي، بإشراف الـدكتور عبد الوهاب محمد علي العَدواني، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب قسم اللغة العربيـة في جامعة الموصل، سنة 1427 هــ ـ 2006 م.
.22	الإعراب عن قواعد الإعراب، لأبي عبد اللـه بن يوسـف بـن هـشام الأنـصاري (761هــ)، تحقيق، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1، 1390هـ ـ 1970م.
.23	الإعراب قواعد الإعراب، لأبي عبد اللـه بن يوسف بن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق، د. علي فودة نيل، عمادة شـؤون المكتبـات، الريـاض ـ المملكـة العربيـة الـسعودية، ط1، 1401هـ 1987م.

24.	الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين بن محمود بن محمد، الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م.
25.	الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت،360هـ)، تحقيق، سمير جابر، دار الفكر – بيروت، ط2، (د. ت).
26.	الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت،577ه)، تحقيق، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د. ط)، 1377ه ـ 1957م.
27.	الإغفال، لأبي علي الفارسي (ت377 هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي مركز جمعة الماجد أبو ظبي، 1424 هـ ـ 2003م.
28.	الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت،911ه)، تعليق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، (د. ط)، 1426هـ ـ 2006م.
29.	أقرب المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النحو، لأبي عبد الله عز الدين بن جماعة (ت819هـ)، تحقيق د. هشام محمد عواد الشويكي، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2007م.
30.	أمالي ابن الشجري (الأمالي الشجرية)، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت542هـ)، مطبعة المدني، ط1، 1413هـ ـ 1992م.
31.	أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1970م.
32.	الأمالي النحوية ،لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646ه)، تحقيق هادي حسن حمودي، علم الكتب ـ بيروت، ط1، 1405هـ ـ 1985م.
33.	إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن، علي بن يوسف القفطي (ت،624هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982م.
34.	الانتصاف من الكشاف، لابن المنير (683هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط2، 1407 هـ.
35.	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت،577هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط2، 1424هـ ـ 2003م.
36.	أنوار البروق في أنواء الفروق ـ لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت 684هـ)، تحقيق خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م.
37.	أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت،685هـ)، تحقيق، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.

.38	أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ـ لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (ت 978هـ)، تحقيق يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ ـ 2004م.
.39	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت،761هـ)، دار الجيل ـ بيروت، ط5، 1979م.
.40	الإيضاح العضُدي، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت،377هـ)، تحقيق، حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب ــ جامعة الرياض، ط1، 1389هـ ـ 1969م.
.41	الإيضاح في شرح المفصّل، لأبي عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (570 - 646) تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ـ بغداد ،1402هـ ـ 1982م.
.42	الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر (ت،739هـ)، تحقيق، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ ـ 2003م.
.43	إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت،1399هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
.44	البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت،745هـ)، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
.45	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت،1250هـ)، دار المعرفة – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
.46	البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين (ت 478هـ)، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 1418 هـ - 1997م.
.47	البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد السبتي (ت،688هـ)، تحقيق، عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ــ بيروت، ط1، 1407هـ ـ 1986م.
.48	بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت،817هـ)، تحقيق، محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي ــ القاهرة، ط1، 1412هـ ـ 1992م.
.49	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ـ بيروت، ط2، 1399هـ ـ 1979م.
.50	بلاغات النساء، لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور (ت 280هـ)، تحقيق أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، 1326 هـ - 1908م.

.51	البلغـة في تـراجم أئمـة النحـو واللغـة، لأبي طـاهر، محمـد بـن يعقـوب الفـيروز آبـادى (ت،817هـ)، دار سعد الدين للطباعـة والنـشر والتوزيـع ـــــ دمـشق، ط1421،1هـ ـ 2000م.
.52	البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت،577هـ)، تحقيـق، طـه عبـد الحميـد طـه، الهيئـة المـصرية العامـة للكتـاب، (د.ط)، 1400هـ ـ 1980م.
.53	التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقـاء، عبـد اللـه بـن الحـسين بـن عبـد اللـه العكـبري (ت،616هـ)، تحقيق، علي محمد البجاوي، مطبعة، عيسى البابي الحلبي وشركـاه، (د. ط) (د. ت).
.54	التحفة الوردية وشرحها في النحو، لعمـر بـن مظفـر الـوردي (ت 749 هــ)، مخطوطـات مكتبة أوقاف الموصل، وفي مكتبتي نسخة منه.
.55	التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحـسن بـن محمـد بـن عـلي بـن حمـدون، بهـاء الـدين البغدادي (ت 562هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، 1417 هـ.
.56	التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت،745ه)، تحقيق، حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ط1، 1426ه ـ 2005م.
.57	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، لجمال الدين أبي عبد اللـه محمـد بـن مالـك (ت،672هـ)، المطبعة الميرية ـــــ مكة المكرمة، ط1، 1319ه.
.58	التـصريح بمـضمون التوضيح في النحـو، لخالـد بـن عبـد اللـه بـن أبي بكـر بـن محمـد الجرجاويّ الأزهري، (ت،905هـ)، دار الكتـب العلميـة، بـيروت- لبنـان، ط1، 1421هــ ـ 2000م.
.59	التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت،816هـ)، دار الكتب العلميـة، بـيروت – لبنان، ط1، 1403هـ ـ 1983م.
.60	تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بن أبي بكر الدماميني. تحقيـق د. محمـد بـن عبد الرحمن المفدى. مطابع الفرزدق التجارية الرياض، ط1، 1403 هـ.
.61	تلخـيص المفتـاح، للخطيـب القزوينـي (739هــ)، مطبعـة البـابي الحلبـي وأولاده بمـصر. الطبعة الأخيرة، د. ت.
.62	التلخيص في تفسير القرآن العظيم، لموفق الدين أبي العبـاس أحمـد بـن يوسـف الموصـلي الكواشي (ت 680هـ)، تحقيق، د. محيـي الـدين هـلال سرجـان، مطبعـة ديـوان الوقـف السني في العراق ط1، 1428هـ ـ 2007م.
.63	التمام في تفسير أشعار الهدذليين (مما أغفله أبو سعيد السكري) ،لأبي الفـتح عـثمان بـن جني (ت 392هـ) تحقيق: أحمد ناجي القيسي، و خديجة عبد الرازق الحـديثي، وأحمـد مطلوب، مطبعة العاني – بغداد الطبعة1، 1381هـ - 1962م.

الرقم	المرجع
.64	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ) ،تحقيق، مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387 هـ.
.65	تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ينسب، لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - (ت 68هـ)، جمعه، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت 817هـ)، دار الكتب العلمية – لبنان.
.66	تهذيب اللغة، لأبي منصور، محمد بن أحمد الأزهري، (ت،370هـ)، تحقيق، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1،2001م.
.67	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت،749هـ)، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ــــ بيروت، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
.68	التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت 444ه)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ ـ 1984م.
.69	جامع الأمهات، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)، تحقيق، أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، ط2، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ - 2000م.
.70	جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت 310هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر ،الطبعة:1، 1422 هـ - 2001 م.
.71	الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423 هـ/ 2003 م.
.72	جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، (ت 643هـ) ،تحقيق، د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
.73	الجمل في النحو، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت،340ه)، تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ــــ بيروت، ط1، 1404هـ ـ 1984م.
.74	جمهرة الأمثال، لأبي هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت،395هـ)، تحقيق، أحمد عبد السلام ومحمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ــــ بيروت، ط1، 1408هـ 1988م.

.75	الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد، الحسن بن قاسم المرادي (ت،749هـ)، تحقيق، فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ ـ 1992م.
.76	جهود الرماني في معاني القرآن، جمع وتحقيق ودراسة، رسالة ماجستر، لنعمان محمد عزيز، قدمها إلى مجلس كلية التربية بجامعة تكريت، بإشراف د. جمعة حسين محمد البياتي، 1431هـ ـ 2010م.
.77	جهود قطرب في معاني القرآن وإعرابه جمع وتحقيق ودراسة ـ اطروحة دكتوراه، لخضير حسين صالح محمد الجبوري، قدمها إلى مجلس كلية التربية بجامعة تكريت 1429هـ ـ 2008 م، بإشراف الدكتور جمعة حسين محمد البياتي.
.78	حجة القراءات، لأبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت،403هـ)، تحقيق، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط2، 1402ه ـ 1982م.
.79	الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت،370هـ)، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط4، 1401هـ.
.80	الحجة للقراء السبعة، لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت،377هـ)، تحقيق، بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث ــــ دمشق، ط2، 1413هـ ـ 1993م.
.81	حدائق الإعراب في شرح قواعد الإعراب، لابن جماعة الشافعي، دراسة وتحقيق: د. هشام الشويكي، منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الخامس والعشرون، أيلول 2011.
.82	الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد البجائيالأُبَّذيٌ، (ت،860هـ)، تحقيق، نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1421هـ ـ 2001م.
.83	حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت،337هـ)، تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1406هـ ـ 1986م.
.84	الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق الدّكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط (1) 1979م.
.85	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، ابن مهران الأصبهاني (ت،430هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1405هـ.
.86	الحماسة البصرية، لأبي الحسن، علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت،659هـ)، تحقيق، عادل جمال سليمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي ــــ القاهرة، (د، ط)، 1408ه ـ 1978م.

حواشي جلال الدين المحلي على قواعد الإعراب، دراسة وتحقيق: لعبد الفتاح فؤاد بدوي، رسالة ماجستير قدمها الطالب إلى مجلس كلية الآداب قسم اللغة العرية الجامعة الإسلامية ـ غزة، بإشراف د. محمود محمد العامودي، 1429هـ ـ 2008م.	.87
حواشي المفصل من كلام الاستاذ أبي علي الشلوبيني (ت645هـ) تحقيق ودراسة، لحماد بن محمد الثمالي، رسالة ماجستير مقمة إلى مجلس كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا جامعة أم القرى، بإشراف الكتور يوسف عبد الرحمن الضبع، 1402 هـ ـ 1982م.	.88
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت،1093هـ)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ــــ القاهرة، ط4، 1418هـ ـ 1997م.	.89
الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت،392هـ)، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1999م.	.90
الخلاصة، ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد اللـه بن مالك الأندلسي (ت،672ه)، مكتبة النهضة ــ بغداد، (د. ط) 1984م.	.91
دائرة المعارف وهو قاموس عام لكل فن ومطلب، لبطرس البستاني، بيروت، 1876م.	.92
الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت 756 هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق 1986 - 1994.	.93
درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، الحريري (ت 516هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ،ط1، 1418 هـ ـ 1998م.	.94
الدرة المضية في شرح الألفية، المشهور بـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم لأبي عبد اللـه، بدر الدين بن مالك (ت، 686هـ)، تحقيق، باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، ط1، 1420هـ ـ 2000م.	.95
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل،أحمد بن حجر العسقلاني (ت،852هـ) تحقيق، محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، ط2، 1392هـ ـ 1972م.	.96
الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين السيوطي (المتوفى، 911هـ) تحقيق، الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض.	.97
الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت 799هـ) ،تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د.ت.	.98

99.	ديوان إبراهيم بن العباس الصولي (243هـ) ضمن كتاب الطرائف الأدبيـة: لعبـد العزيـز الميمني، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
100.	ديوان الأخطل التغلبي، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1891م.
101.	ديوان أبي الأسود الدؤلي. صنعة، السكري، أبي سـعيد، الحـسن، (ت، 275هــ أو 290هــ)، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، بيروت، دار الهلال، ط2، 1998م.
102.	ديـوان امـرئ القـيس، تحقيـق، عبـد الـرحمن المـصطاوي، دار المعرفـة – بـيروت، ط2، 1425هـ ـ 2004م.
103.	ديوان جران العود، رواية أبي سعيد السكري، تحقيق نوري القيسي، دار الكتاب المصرية ـ القاهرة، 1931م.
104.	ديوان جرير بـشرح ابـن حبيـب، تحقيـق، د. نعـمان طـه، دار المعـارف، القـاهرة، ط 3، 1986م.
105.	ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه، عبد المهنا، دار الكتـب العلميـة بـيروت ـ لبنان، ط2، 1414هـ ـ 1994م.
106.	ديوان الحماسة، جمعه أبو تمام، لحبيب بن أوس الطـائي، تحقيـق د. عبـد المـنعم أحمـد صالح، دار الشئون الثقافية العامة بوزارة الثقافة والإعلام، بغداد، (د. ت).
107.	ديوان حُميد بن ثور الهلالي، جمع وتحقيق، للدكتور محمد شفيق البيطار، التراث العربي، الكويت، ط1، 1423هـ ـ 2002م.
108.	ديوان ابن الدمينة (130هـ)، صنعه أبـو العبـاس ثعلـب، و محمـد بـن حبيـب، تحقيـق أحمد راتب النفاخ، مطبعة المدني، القاهرة، 1379هـ.
109.	ديوان رؤية (مجموع أشعار العرب)، بعناية وليم بن الورد، دار ابن قتيبـة، الكويـت، (د. ت)
110.	ديوان سقط الزند، لأبي العلاء المعرّي، دار صادر ـ بيروت، 1988 م.
111.	ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1414هـ ـ 1994م.
112.	ديوان عديّ بن زيد العباديّ، تحقيق محمّد جبّار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبـع، بغداد، 1965م.
113.	ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ط 1، 1407هـ ـ 1987م.
114.	ديوان قيس بن الملوح، رواية أبي بكـر الـوالبي، دراسـة وتعليـق، يـسرى عبـد الغنـي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1420هـ ـ 1999م.
115.	ديوان كعب بن زهير، تحقيـق، عـلي فـاعور، دار الكتـب العلميـة، بـيروت ـ لبنـان، ط1، 1417هـ ـ 1997م.

116.	ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف ـ بغداد، ط1، 1386هـ ـ 1966م.
117.	ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر ـ بيروت، د. ت.
118.	ديوان المتلمّس، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة،1390هـ
119.	ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ط2، 1995 م.
120.	رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت702ه)، تحقيق، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ ـ 2002م.
121.	رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي السبكي (ت771هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، و عادل أحمد عبد الموجود ،ط1، عالم الكتب بيروت – لبنان ،1999م - 1419هـ.
122.	ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط1، مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، 1386 هـ - 1967 م.
123.	السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر، ط2، 1400هـ.
124.	سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد ـ لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت 942هـ) تحقيق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 1414 هـ - 1993 م.
125.	سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1421،1هـ ـ 2000م.
126.	سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى، 487هـ) تحقيق، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.
127.	سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (ت748هـ)، دار الحديث - القاهرة، (د. ط)، 1427هـ ـ 2006م.
128.	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1406 هـ ـ 1986م.
129.	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ــ القاهرة، ط20، 1400 هـ ـ 1980م.

.130	شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت،385هـ)، تحقيق، محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ مصر، (د. ط) 1394 هـ ـ 1974م.
.131	شرح التسهيل، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك (ت،672ه)، تحقيق، عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر ــــ القاهرة، ط1، 1410ه ـ 1990م
.132	شرح جمل الزجاجي، لعلي بن محمد بن علي ابن خروف (ت 609ـ هـ ـ على الأشهر)، تحقيق، د. سلوى محمد عمر عرب ـ المملكة العربية السعودية ـ جامعة أم القرى 1419هـ
.133	شرح جُمَلِ الزّجّاجيّ، لعليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ، (ت669هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، 1400هـ
.134	شرح ديوان الاخطل، لمهدى محمد ناصرالدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1، 1406هـ - 1986م.
.135	شرح ديوان الحماسة، لأبي تمام للخطيب التبريزي -تحقيق محمد محي الدين. مطبعة حجازي -القاهرة.
.136	شرح ديوان الحماسة، لأبي علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت،421 هـ)، تحقيق، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ ـ 2003م.
.137	شرحُ قواعد الإعراب، لجلال الدِّين محمَّد بن أحمد بن إبراهيم المحلي (ت 864هـ)، محقق في رسالة الماجستير للطالب عبد الفتاح فؤاد بدوي، بإشراف د. محمود محمد العامودي، الصادرة عن مجلس كلية الآداب قسم اللغة العربية الجامعة الإسلامية في غزة، سنة: 1429 هـ ـ 2008م.
.138	شرح قواعد الإعراب، لمحمد بن مصطفى القوجوي شيخ زادة (ت 950هـ)، تحقيق، إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1418هـ 1997م.
.139	شرح الكافية الشافية ،لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك الجياني (ت،672هـ)، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402ه ـ 1982م.
.140	شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الأستراباذي (ت،686ه)، تحقيق، يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، (د. ط) 1398ه ـ 1978م.
.141	شرح كتاب سِيبَوَيْهٍ، لأبي سعيد السيرافيّ(ت 368 هـ)، تَحْقِيق د. رَمَضَان عبد التواب، ود. مَحْمُود فهمي حجازي، ود. مُحَمَّد هَاشم عبد الدايم، الْهَيْئَة المصرية الْعَامَّة للكتب، 1986م.
.142	شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، (المتوفى، 486هـ)، دار احياء التراث العربي، ط1، 1423هـ - 2002 م.

.143	شرح مغني اللبيب، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 827هـ)، ومعه حاشية تقي الدين الشُّمُّني (872هـ) الموسومة بـ (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، المطبعة البهية، مصر، 1305هـ.
.144	شرح المفصل ـ لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن يعيش الموصلي (ت653هـ)، تحقيق، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
.145	شرح نكتة الإعراب، لعز الدين بن جماعة (ت819هـ)، تحقيق السيد احمد محمد عبد الرضى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ ـ 2009م.
.146	شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب ـ دراسة وصفية تحليلية ـ لأسامة خالد محمد حماد ـ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب قسم اللة العربية، الجامعة الإسلامية ـ غزة، 1429هـ ـ 2008م.
.147	شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت،458هـ)، تحقيق، محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1410،1هـ.
.148	شعر الحارث بن خالد المخزوميّ، جمع، الدكتور يحيى الجبوريّ، مطبعة النعمان ـ النجف، 1392هـ ـ 1972م.
.149	شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري - تحقيق سامي مكي. مطبعة المعارف سنة 1971م - بغداد.
.150	الشعر والشعراء، لأبي محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت،276هـ)، دار الحديث ـــ القاهرة، ط2، 1423هـ.
.151	الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت،393هـ)، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407هـ ـ 1987م.
.152	صحيح ابن حبان، لأبي حاتم الدارمي محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، (ت 354هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
.153	صحيح البخاري، لأبي عبدالله البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي (ت256هـ)، تحقيق، د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط3، 1407هـ – 1987م.
.154	صحيح مسلم، لأبي الحسن القشيري النيسابوري مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د. ت.
.155	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لأبي الخير، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت،902هـ)، دار الجيل – بيروت، ط1، 1312هـ ـ 1992م.

.156	طبقات المفسرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت،911هـ)، تحقيق، علي محمد عمر، مكتبة وهبة – القاهرة، ط1، 1396هـ.
.157	طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد، الداوودي (ت،945هـ)، دار الكتب العلمية ــــ بيروت، (د. ط)، 1403ه ـ 1983م.
.158	العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت،748هـ)، تحقيق، صلاح الدين المنجد، الكويت، (د. ط)، 1984م.
.159	عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي (ت 763 هـ) ،(نشر ضمن شروح التلخيص) دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، د. ت.
.160	عروض أندلسي، لأبي محمد عبد الله بن محمد الأنصاري المغربي الأندلسي(ت 549هـ) تحقيق: عبد الله كنون مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الثالث، سنة :1979م.
.161	علم العروض والقافية، لعبد العزيز عتيق (ت 1396هـ)، دار النهضة العربية بيروت.
.162	العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني (ت 463 هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401 هـ - 1981 م.
.163	العين، لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت،170هـ)، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ط) (د. ت).
.164	غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير، ابن الجزري، (ت،833هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة، ج. برجستراسر عام 1351هـ.
.165	الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، لابن الخباز أبي عبدالله أحمد بن الحسين الإربليّ الموصليّ (ت639هـ) تحقيق، حامد محمّد العبدليّ، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1991م.
.166	الفريد في إعراب القرآن المجيد، لمنتجب الدين الحسين بن أبي العز بن رشيد الهمذاني (ت 643 هـ)، تحقيق، د. فهمي حسن النّمر، ود. فؤاد عليّ مخيمر، دار الثقافة، الدّوحة، ط 1، 1411هـ.
.167	فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكريّ(ت487هـ)، تحقيق، د. إحسان عبّاس،ود. عبدالمجيد عابدين، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط3، 1403هـ.
.168	الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين خليل بن كيكلديّ العلائي، بتحقيق، د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان 1410هـ.
.169	الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت 438هـ) تحقيق، إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان ،ط2 ،1417 هـ - 1997م.

فهرست المخطوطات العربية في مكتبة جستربتي، إعداد آرثر ج ـ أربري، ترجمة محمود شاكر سعيد، و إحسان صدقي العمد، مؤسسة آل البيت ـ عمان، 1993م.	.170
فوات الوفيات، لصلاح الدين، محمد بن شاكر (ت،764هـ)، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط1، 1973م.	.171
القاموس المحيط، لأبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت،817هـ)، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ـــ بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ ـ 2005م.	.172
القلب والإبدال، لابن السكيت (244هـ)، بتحقيق أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت 1903م.	.173
القواعد الثلاثين في علم العربية، لشهاب الدين القرَافي، تحقيق، طه محسن، منشور في مجلة آداب الرافدين، سنة، 1980، العدد، 12.	.174
الكافية في النحو، لجمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، منشور ضمن، (مجموع مهمات المتون)، ط2، سنندج ـ إيرن، 1369.	.175
الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس بن يزيد المبرد، (ت،285هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1417هـ ـ 1997م.	.176
الكتاب، لأبي بشر، لعمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت،180هـ)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة، ط3، 1408 هـ ـ 1988م.	.177
كتاب الاختيارين، للأخفش الأصغر عليّ بن سليمان بن الفضل(ت315هـ)، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404هـ.	.178
كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي لحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، (ت 377هـ) ،تحقيق، الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1408 هـ - 1988 م.	.179
كتاب الغريبين في القرآن والحديث، لأحمد بن محمد الهروي (ت401ه) تحقيق، أحمد فريد المزيدي، مكتبة نازر مصطفى الباز، الرياض ـ مكة المكرمة، ط1، 1419هـ 1999م.	.180
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط2، 1407 هـ.	.181
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت،1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، (د. ط)1941م.	.182

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت،437هـ)، تحقيق، محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـــــ بيروت ـــــ لبنان، ط3، 1404هـ ـ 1984م.	.183
الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت 427هـ)، تحقيق، الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1422، هـ - 2002 م.	.184
الكليات، لأبي البقاء، أيوب بن موسى الكفوي (ت،1094هـ)، تحقيق، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د. ط) (د. ت).	.185
كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي بن حسام الدين البرهانفوري الشهير بالمتقي الهندي (ت،975هـ)، تحقيق، بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة ـــــ بيروت ـــــ لبنان، ط5، 1401هـ ـ 1981م.	.186
الآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ.	.187
اللامات، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت،337هـ)، تحقيق، مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1405هـ ـ 1985م.	.188
لباب النقول في أسباب النزول، لجلال الدين السيوطي (المتوفى، 911هـ)، تحقيق، أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، د. ت.	.189
لسان العرب، لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت،711هـ)، دار صادر ـــــ بيروت، ط3، 1414هـ.	.190
اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني (ت،392ه)، تحقيق، فائز فارس، دار الكتب الثقافية ـــــ الكويت، (د. ط)1392هـ ـ 1972م.	.191
مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت 209هـ)، تحقيق، محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى – القاهرة، ط1، 1381 هـ.	.192
مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة دار المعارف -، ط1، 1949م.	.193
مجمع الأمثال، لأبي الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت،518هـ)، تحقيق، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت ـــــ لبنان، (د. ط) (د. ت).	.194
مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت 395هـ)، تحقيق، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1406 هـ - 1986 م.	.195

.196	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت،392هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـــــ مصر (د. ط)، 1420هـ ـ 1999م.
.197	المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422 هـ.
.198	مختصر في شواذّ القراءات، لابن خالويه (ت370هـ)، نشره براجستراسر، دار الهجرة، (د. ت).
.199	مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، لجمال الدين أبي عمر عثمان ابن الحاجب (646هـ)، دراسة وتحقيق د. نذير حمادو، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط1، 1427هـ ـ 2006 م.
.200	مراتب النحويين، لأبي الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي (ت،351ه)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ــــ القاهرة، (د. ط)، 1375هـ ـ 1955م.
.201	المُرار بن سعيد الفقسي حياته وما بقي من شعره، د. نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، المجلد الثاني، حزيران 1973م، العدد الثاني: 175.
.202	المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418هـ ـ 1998م.
.203	المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف، لابن المنير (ت 683هـ) عرض ونقد لصالح بن غرم الله الغامدي، د1، دار الأندلس للنشر والتوزيع، 1418 هـ ـ 1998م.
.204	المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، تحقيق الدكتور محمّد الشّاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1405هـ.
.205	المسائل العضديّات، لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، تحقيق الدكتور عليّ جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربية، بيروت، ط 1، 1406هـ.
.206	المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، تحقيق، صلاح الدّين عبد الله السّنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
.207	المسائل المنثورة، لأبي عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق، مصطفى الحدريّ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق.
.208	مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، لفخر صالح سليمان قدارة، دار الأمل، إربد ـــــ الأردن، ط1، 1410هـ ـ 1990م.

.209	المستقصى من أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله الزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط2، 1987م.
.210	مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، تحقيق، الدكتور عبد الغفور عبد الحق، مكتبة الايمان المدينة المنورة، ط1، 1412 هـ - 1991 م.
.211	مسند أبي يعلى، لحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي (ت 307 هـ)، تحقيق، حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – جدة، ط2، 1410 هـ - 1989 م.
.212	مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي (ت،437هـ)، تحقيق، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت، ط2، 1405هـ.
.213	المصطلح النحوي، نشأته تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، ط1، 1401ه ـ 1981م.
.214	المطول شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدين بن مسعود بن عمر التفتازاني (792هـ)، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، ط3، دار الكتب العلمية بيروت لنان، 1434هـ ـ 2013م.
.215	معاني الحروف، لأبي الحسن، علي بن عيسى الرماني (ت،384هـ)، تحقيق، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق – المملكة العربية السعودية، ط2، 1401هـ ـ 1981م.
.216	معاني القرآن، لأبي الحسن، سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط (ت،215هـ)، تحقيق، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة، ط1، 1411هـ ـ 1990م.
.217	معاني القرآن، لأبي زكريا، يحيى بن زياد الفراء (ت،207هـ)، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1374ه ـ 1955م.
.218	معاني القرآن، لعلي بن حمزة الكسائي (ت،189هـ)، تقديم، عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للنشر والتوزيع – القاهرة، (د. ط) 1998.
.219	معاني القرآن بين الفراء والزجاج دراسة نحوية ـ رسالة ماجستير، لزياد محمود حمد جبالي، قدمها إلى مجلس كلية الآداب قسم اللغة العربية جامعة النجاح الوطنية، بإشراف، د. أحمد حسن حامد، 2001م.
.220	معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، (ت 311هـ)، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
.221	معجم الأدباء، لأبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت،626هـ)، تحقيق، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـــ بيروت، ط1،1414هـ ـ 1993م.

.222	المعجم الأوسط، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت،360هـ)، تحقيق، طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، ط1، 1415هـ - 1995م.
.223	معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ) ط2، دار صادر، بيروت ،1995 م.
.224	معجم الشعراء، لأبي عبيد الله، محمد بن عمران المرزباني (ت،384 هـ)، تصحيح وتعليق، ف. كرنكو، دار الكتب العلمية ـــ بيروت – لبنان، ط2، 1402هـ - 1982م.
.225	معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط1، 1392هـ-1972م.
.226	معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب،دار سعد الدين ـــ دمشق،ط1، 1422هـ - 2002م.
.227	معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ـ للدكتور لأحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408ه - 1988م.
.228	معجم المصطلحات البلاغية، للدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي 1407 هـ - 1987 م.
.229	معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت،1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر 1346هـ - 1928م.
.230	معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد كحالة دمشق (ت،1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، 1378ه - 1959م.
.231	معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ-1997م.
.232	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـــ دمشق، ط6، 1985م.
.233	مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن، الملقب بفخر الدين الرازي، (ت،606هـ)، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت، ط1420،3هـ.
.234	مفتاح العلوم، لأبي يعقوب، يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي (ت،626هـ)، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ لبنان، ط2، 1407 هـ - 1987م.
.235	المفصل في علم العربية، لأبي القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت،538هـ)، تحقيق، علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـــ بيروت، ط1، 1993م.

.236	المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت، 168هـ)، تحقيق، أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ـــ القاهرة، ط6، (د. ت).
.237	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855هـ)، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ط1، 1326هـ ـ 2005م.
.238	مقامات الحريري، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516هـ)، مطبعة المعارف، بيروت ـ لبنان ،1873 م.
.239	المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، 1982م.
.240	المقتضب، لأبي العباس، محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد (ت،285هـ)، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـــ بيروت، ط2، 1399ه ـ 1979م.
.241	المنصف شرح تصريف المازني ـ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1،مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1373هـ ـ 1954م.
.242	المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لتقي الدين الشُّمُني (872هـ) ومعه شرح مغني اللبيب، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 827ه)، المطبعة البهية، مصر، 1305هـ.
.243	موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري(ت: 905هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1، الرسالة - بيروت، 1415هـ 1996م.
.244	موطأ الامام مالك، لمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الأَصْبَحِيِّ (ت 179 هـ)، رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيْثِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ، تحقيق: الدكتور بشار معروف ،دار الغرب الإسلامي - بيروت
.245	الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين بن عبد الله الكنغراوي (ت 1278ه)، تعليق، محمد بهجة البيطار، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، (د. ط) 1368ه.
.246	نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت،581هـ)، دار الكتب العلمية ـــ بيروت، ط1، 1412 ـ 1992م.
.247	نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت،577هـ)، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـــ الزرقاء ـــ الأردن، ط3، 1405ه ـ 1985م.
.248	النشر في القراءات العشر، لأبي الخير، محمد بن يوسف، ابن الجزري، (ت،833هـ)، تحقيق، علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى ـــ تصوير دار الكتب العلمية ـــ بيروت، (د. ط) (د. ت).

249.	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت،1041هـ)، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر ـــ بيروت ـــ لبنان، ط1، 1968م.
250.	النّكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق زُهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط 1، 1407هـ ـ 1987م.
251.	النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق، طاهر أحمد الزاوى، و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.
252.	النوادر في اللغة، لأبي زيد الانصاري (ت 215هـ)، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت 1401هـ ـ 1981م.
253.	هِدْية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت،1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، (د. ط)، 1951م.
254.	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت،911ه)، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـــ بيروت – لبنان، ط1، 1418ه ـ 1998م.
255.	الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت،764هـ)، تحقيق، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، (د. ط)1420هـ ـ 2000م.
256.	الوافية شرح نظم الكافية، المنشور خطأ بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي بـ (شرح الوافية نظم الكافية)لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، مطبعة الآداب، النجف ـ العراق، 1400هـ 1980م.
257.	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان (المتوفى،681هـ)، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط1، 1971.